عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

أفريقيا والتحدي

تأليف: وانغاري ماثاي
ترجمة: أشرف محمد كيلاني





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود فؤاد زكريا (1927-2010)

أفريقيا والتحدي

تأليف: وانغاري ماثاي
ترجمة: أشرف محمد كيلاني



مارس 2014
410

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 413 - 9

رقم الإيداع (2014/75)

العنوان الأصلي للكتاب

The Challenge for Africa

By

Wangeri Maathai

The Knopf Doubleday Group, US 2009

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الآخر 1435 هـ - مارس 2014

المحتوى

مقدمة

في الحافلة الخطأ

«بـدلا من اتبـاع وصفـات الغير بصورة عمياء، الأفارقة في حاجة إلى التفكير والعمل لأنفسهم، والتعلم من أخطائهم»

المؤلفة

على مدى ثلاثـين عاما، عملـت في الخنادق مـع آخرين لإيجـاد سـبل لكسر الجـدار الذي يفصل الشـعوب الأفريقية عـن العدالة، والثراء، والسـلام، والاحترام. بحثنا عـن مخرج من الفقر، والجهـل، والمرض، والوفـاة المبكـرة، وانتهاكات الحقوق الأساسـية، والفسـاد، والتدهور البيئي، والكثير من المشـكلات الأخرى المرتبطة بأفريقيا. وقد قمت بهذا العمل مـن خلال «حركة الحزام الأخضر» (Green Belt Movement) ومساعدة المجتمعـات المحلية في زراعة الأشـجار لتحسـين أرزاقهـا، وحمايـة بيئتهـا، وفي أثناء ذلـك يزيد التزامهم ومثابرتهم. وهذه الخبرات على المستوى الشـعبي، التـي اقترنـت بخدمتـي في الحكومة الكينية ومشاركتي في العديد من الجهود الدولية لمساعدة أفريقيا وحماية البيئة، هي التي شكلت نظـرتي العالميـة وأمدتنـي بالمداخـل، والأمثلة، والتحليلات، والحلول التي أعرضها في هذا الكتاب.

وخـلال العقود الثلاثة منـذ أن بدأت «حركة الحزام الأخـضر» عملها غادر بعض الأفارقـة الخنادق سـعيا وراء مصالحهم وطموحاتهم الخاصـة؛ وحل بآخرين الإحباط والتعب. ويعاني البعض في أوطانهم أو سـجونهم؛ وآخرون مشردون أو في معسـكرات اللاجئـين. يأمل البعض في قيادة تخلصه؛ وآخرون ينتظـرون حتى يتبين لهم أنه يتعين عليهم أن ينقذوا أنفسـهم بأن يكونوا، بعبارة المهاتما غاندي، هم التغيير الذي يتمنون رؤيته في العالم.

ومع ذلك، كما أحاول أن أوضح، فالتحديات التي تواجه أفريقيا لا تنبع من السياسات الوطنية والدولية فحسـب (على الرغم من أن هذه تؤدي دورا مهما في تحديد مسـتقبل أفريقيا، كما حددت لها ماضيها)، بل هي أخلاقية، وروحية، وثقافية أيضا، وكذلك نفسـية من حيث طبيعتها. وكما أوضح أيضا، فحال أفريقيا مرتبط بحال العالم. نحن جميعا نشترك في كوكب واحد ومن جنس بشري واحد؛ ولا مفر من هذه الحقيقة.

وقـد ألفـت «أفريقيا والتحدي» مـن أجل جميـع أولئك المهتمين بمصـير القارة الأفريقية، من القـارئ العام إلى المؤيدين، والباحثين، وإخصائيي التنمية، والمسـؤولين الحكوميـين، بمن في ذلك رؤسـاء الدول. وفي صفحاته آمـل أن أشرح، وأوضح، وأشرِك، وربما كان الأهم من ذلك كله أن أشـجع كل المعنيـين بالتصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا اليوم.

ينقسـم كتاب «أفريقيا والتحدي» إلى خمسـة أقسـام: الوجه المعـاصر والخلفية الثقافية والتاريخية للتحديات (الفصلين 1 و2)؛ البيئة الاقتصادية، والسياسية، والدولية لهـذه التحديات وأبعادهـا (الفصول 3 - 4 - 5)؛ تحدي القيادة والحكم الرشـيد على قمة المجتمع وعلى مسـتوى القاعدة الشـعبية (الفصلين 6 و7)؛ العلاقة المركبة وذات الإشـكالية بين الهوية العرقية والدولة القومية في أفريقيـا الحديثة (الفصول 8 - 10)؛ محورية البيئة لتحديات التنمية في أفريقيا والحلول لها (الفصول 11 - 13)، يليها فصل أخير حول التحديات التي تواجه الأفارقة كأفراد في الداخل والخارج.

في الفصل الأول، أتأمل سـيدة رأيتها في ياوندي، الكاميرون، وكانت أسـاليب زراعة الكفاف التي تتبعها تتسـبب في تآكل التربة وفقدان الماء. وزراعة الكفاف هي وسـيلة السـواد الأعظم من الأفارقة لكسـب لقمة العيش، وأنظر في كيفية أن التحديات التي تواجـه تلك الفلاحة هي عالم مصغر، بطرق عدة، للتحديات الهائلة التي تواجه الفلاح الأفريقي تحديدا، وأفريقيا بوجه عام.

في الفصل الثاني، أكشف النقاب عن بعض من التركات الثقيلة التي تواجه أفريقيا، بما في ذلك الاستعمار. وهدفي هو أن أوضح أنه على الرغم من أن الاستعمار كان مدمرا لأفريقيا، فقد أصبح كبش فداء مريحا لتبرير الصراعات، وأمراء الحرب، والفساد، والفقر، والتبعية، وسوء الإدارة في المنطقة. لا يمكن لأفريقيا الاستمرار في إلقاء اللوم على الاستعمار إزاء إخفاق مؤسساتها، وانهيار بنيتها التحتية، والبطالة، وتعاطي المخدرات، وأزمات اللاجئين؛ لكن أيا من هذه الأمور لا يمكن فهمه بشكل كامل من دون الإقرار بحقيقة ماضي أفريقيا.

في الفصل الثالث، أعرض ما أعتقد أنه مجاز مفيد لوصف مجتمع عامل والمقابلة بينه وبين تاريخ أفريقيا بعد الحرب الباردة.

في الفصلين الرابع والخامس أبحث في الكيفية التي يمكن بها للمساعدات، والتجارة، والدَين أن تغذي اختلال التوازن في العلاقة بين أفريقيا والعالم الصناعي، بينما أناقش في الفصل السادس العجز في القيادة بأفريقيا وما يمكن القيام به لتعديله. وما يهمني في الفصلين الرابع والخامس ليس مجرد توجيه النقد إلى المجتمع الدولي إزاء ممارساته التجارية غير النزيهة وعبء الدين الثقيل الذي لا يزال الأفارقة يرزحون تحت وطأته، بل وضع كل الأفارقة أمام تحدي الإفلات من ثقافة التبعية التي تفضي إلى السلبية، والانهزامية، والإخفاق. وبالمثل، فهدفي في الفصل السادس ليس إحراج أو لوم المجتمع الأفريقي بأسره، وبخاصة قيادته، بل وضعه أمام تحدي التحرر من الفساد والأنانية من المناصب العليا إلى القاعدة الشعبية. إن كل أفريقي، من رئيس الدولة إلى مُزارع الكفاف، بحاجة إلى اعتناق ثقافات الأمانة، والعمل الجاد، والنزاهة، والعدالة وكذلك اغتنام ثروات قارته الثقافية، والروحية، والمادية.

في الفصلين السابع والثامن أصف بمزيد من التفصيل فقدان الثقافة الذي أتناوله في الفصل الثاني: الافتقار إلى احترام بعض الثقافات في أفريقيا، وما يترتب على ذلك من فقدان مدمر للثقة بالنفس لدى الكثير من الجماعات العرقية - ما أسميه «الدول المجهرية» - في أنحاء القارة. وبينما أبحث الأمر بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن، قادني إدراكي الشخصي لأهمية الثقافة إلى تنظيم حلقات دراسية للتعليم المدني والبيئي كجزء من عمل حركة الحزام الأخضر.

ومن خلال تلك الحلقات الدراسية قمت بتطوير مفهوم أدعوه «متلازمة الحافلة الخطأ» (Wrong Bus Syndrome)، وكالمسافرين الذين استقلوا الحافلة الخطأ، فكثير من الناس والمجتمعات المحلية يسيرون في الاتجاه الخطأ أو يسافرون عبر الطريق الخطأ، بينما يسمحون للغير (قادتهم غالبا) بأن يقودوهم بعيدا أكثر فأكثر عن وجهتهم المنشودة، وطبقا لتحليلي، فجزء كبير من أفريقيا اليوم يستقل الحافلة الخطأ.

يُنقب الفصلان التاسع والعاشر على نحو أكثر عمقا في تحديات الدولة القومية الأفريقية، أو ما أسميه بـ «الدولة الكبيرة». استخف الأفارقة على مدى عقود أو تجاهلوا الأهمية الثقافية والنفسية الأساسية لهوية الدولة المجهرية بدلا من الاستفادة من العرقية لتحقيق مكسب سياسي. وأوجه نداء إلى الأفارقة أن يعيدوا اكتشاف تنوعهم اللغوي، والثقافي، والعرقي ويتمسكوا بهذا التنوع ليس فقط كي تتمكن دولهم القومية من المضي قدما سياسيا واقتصاديا، لكن حتى يتسنى لهم أيضا معالجة نفس جريحة بفعل إنكار من تكون حقا.

ومثلما يكون التنوع الثقافي أساسيا للمجتمع الإنساني السليم، يكون التنوع البيولوجي كذلك أيضا. وفي الفصول الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر، أؤكد على محورية البيئة في جميع المناقشات حول التحديات التي تواجهها أفريقيا، وطرق معالجتها والتعامل معها. وانظر في المشكلات المتعلقة بالأراضي، والزراعة، وصيانة الموارد الطبيعية، وبخاصة صيانة الغابات. وبعد ذلك، أستكشف المهمة الضخمة، وضرورة المحافظة على النظام البيئي لغابة حوض الكونغو وسط أفريقيا.

وأخيرا، في الفصل الرابع عشر، أتأمل التحديات التي تواجه الأسرة الأفريقية داخل القارة وفي الشتات على حد سواء، وأحث الأفارقة على دعم بعضهم البعض في جهودهم للمضي في طريقهم قدما والإيمان بأنهم قادرون على ذلك.

وبينما أكتب، يتعرض العالم لأزمة مالية ترجع أسبابها جزئيا إلى الافتقار إلى المراقبة وإلغاء الضوابط في العالم الصناعي. وقد عانى الفقراء طويلا من الآثار الجانبية لمثل هذا الطمع والأنانية. وعلى مدى عقود، دفعت أفريقيا إلى محاكاة هذا النظام المالي والممارسات المكتسبة من العالم الصناعي. وعلى الرغم من أن هذا النظام قد أثرى الغرب، فإن ممارسته من دون حذر تسببت في إفقار أفريقيا ليس إلا. وتقدم الأزمة الحالية درسا مفيدا لأفريقيا والتحدي الأعظم الذي تواجهه: لا أحد يعرف الحل لكل مشكلة؛ وبدلا من اتباع وصفات الغير بصورة عمياء، فإن الأفارقة في حاجة إلى التفكير والعمل لأنفسهم، والتعلم من أخطائهم.

I

فلاحة ياوندي

إن التحديـات التي تواجههـا أفريقيا اليوم حقيقيـة وعظيمة. في الوقت الـذي بدأت فيه العمل في هذا الكتاب، كان بلدي، كينيا، غارقا في صراع سياسي أحمق وعنيف ما بعد الانتخابات وكارثـة إنسـانية أودت بحـياة مـا يزيد على الألف شـخص، وخلفت مئات الآلاف بلا مأوى. وبينـما أنـا أكتب، لا يـزال هناك قتـال مدمر تدور رحاه في إقليم دارفور السـوداني، وتشاد، وجنوب الصومال، ودلتا النيجر، وشرق الكونغو. وقد جـاءت الانتخابات الأخـيرة التي جرت في زيمبابوي مشـوبة بالعنف والإخفاق في إحصاء أصوات الناخبين بطريقة صحيحة والتوصل إلى تسـوية سلمية عن طريق التفاوض. وفي الوقت ذاته، فقد وقعت سلسلة من الهجمات العنيفة في جنـوب أفريقيا ضد المهاجريـن من البلدان

«في الوقـت الـذي يجـب فيه على الأفارقـة الاسـتمرار في الترحيـب بالمؤسسات الدولية، والدول المانحة، والمشروعـات الخاصـة التـي أبدت اهتماما بمسـاعدة القارة في التنمية بشـكل مسـتدام وعادل معـا، فإن مصـير القارة يتوقـف في نهاية الأمر على مواطنيها»

المؤلفة

الأفريقيـة الأخرى مخلفة ما يزيد على الأربعـين قتيلا وأجبرت عشرات الآلاف على الفرار من منازلهم[1]. وبدت جنوب أفريقيا – إحدى المنارات السياسية والاقتصادية في المنطقـة – عرضـة لخطر مواجهة الصراعـات التي عانى منهـا الكثير من الدول الأفريقية الأخرى.

يؤثر الجفاف والفيضانات على الكثير من البلدان في غرب وشرق أفريقيا. ولا تزال الموارد الطبيعية مطمعـا للقوى الكبرى من خارج المنطقة، حيث تعمل على انتزاعها من دون أن تلقي بالا بشكل كبير لصحة البيئة على المدى الطويل أو الحد من الفقر؛ بينما يقضي التصحر وإزالة الغابات - عن طريق قطع الأشجار والزراعة بطريقة اقطع واحـرق - على الأنواع، والموارد المائية، وأراضي الرعي، والأرض الزراعية، ما يسـهم في حدوث الأزمات الغذائية المتكررة. وتشـكل الأنماط المتغيرة لسـقوط الأمطار، والتي يرجع السـبب فيها جزئيا إلى التغـير المناخي العالمي، تهديدا مبـاشرا لأرزاق أكثرية الأفارقـة الذيـن لا يزالون يعتمدون عـلى الأرض للوفاء باحتياجاتهم الأساسـية. وفي الوقت ذاتـه، فالبلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكـبرى عاجزة عن الوفاء بالمعايير القياسية للصحة، والتعليم، والمساوة بين الجنسين، والاستدامة البيئية ضمن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية المتفق عليها من قبل الأمم المتحدة في العام 2000.

وعلى الرغم مـن انخفاض معدلات الفقر في أفريقيا عـلى مدى العقد المنصرم، فإنها تظل مرتفعة على نحو مسـتعصٍ[2]. لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية HIV (الإيـدز) والملاريا والسـل – وجميعها أمراض يمكن الوقاية منهـا – تقتل الكثيرين. وفي أفريقيـا، جنوب الصحراء الكبرى، يموت طفل من بين كل سـتة أطفال قبل عيد ميلاده الخامس، وهو ما يشكل النصف تماما من وفيات الأطفال في العالم[3]. وتؤدي الصراعـات إلى تدمـير الكثير مـن المجتمعات المحليـة نظرا إلى تنافـس الجماعات المتصارعة للحصول على السلطة السياسية والاقتصادية. ولا تزال أهمية التراث الثقافي لدى الأفارقة بالنسبة إلى إحساسهم الخاص بذواتهم غير مُعتَرف بها بشكل كاف.

على الرغم من ذلك، فخـلال نصف قرن منذ أن نالت معظم البلدان الأفريقية اسـتقلالها وعـلى مدى عقديـن تقريبا منذ نهايـة الحرب البـاردة، حققت القارة تقدمـا في بعـض المجالات الحيوية للحكـم والتنمية الاقتصاديـة. فهناك مزيد من البلـدان الأفريقية ذات الأشـكال الديموقراطية للحكم، ومزيد مـن الأفارقة الذين

يتلقــون تعليمهــم. وخُفف عبء الدّين عــن عدد من الــدول الأفريقية، وتخضع السياســات التجارية الدولية حاليا للتدقيق بشــكل أكبر لتقييم نزاهتها أو افتقارها إلى النزاهة. وقد حققت جنوب أفريقيا تحولا ناجحا وســلميا من التمييز العنصري إلى الديموقراطيــة بمفهومها الشــامل. وفي العام 2002، أجرت كينيــا أول انتخابات نيابية حقيقية على مدى جيل. وانتهت الحروب الأهلية التي دامت عقودا في أنغولا وموزمبيق. ونهضت ليبيريا من سلســلة مدمرة من الصراعات الداخلية والإقليمية. وفي العام 2005، انتُخبت إلين جونســون - سيرليف للرئاسة كأول امرأة ترأس دولة أفريقية حديثة، وتجري حاليا عمليــة المصالحة وإعادة الإعمار. وبعد عقد ونصف مــن الإبادة الجماعية في العام 1994، تمتلك رواندا اقتصادا متناميا، وتشــكل المرأة الرواندية ما يقرب من نصف البرلمان في بلدها، وهي أعلى نسبة مئوية في العالم[4].

وبعــد عقود من الديكتاتورية، وعدم الاســتقرار، والفقــر المدقع، وصراع أودى بحياة ما يزيد على خمســة ملايين شــخص، أجرت جمهورية الكونغو الديموقراطية في العــام 2006 الانتخابات تحــت إشراف الأمم المتحــدة، وكان الحكم عليها بأنها انتخابــات حــرة ونزيهة إلى حــد بعيد. وفي الوقت الذي يوجد فيه ســلام هش بين شــمال وجنوب الســودان، تتواصل الجهود لإنهاء الحرب الأهلية في شــمال أوغندا. منذ الســنوات الأولى من هذا القــرن، حقق عدد من الاقتصاديــات الأفريقية نموا تجاوز معدله 5 في المائة سنويا (وحقق البعض منها ضعف هذا المعدل)، في الوقت الــذي أصبح فيه المجتمع المــدني الأفريقي – المنظمات غــير الحكومية، والنقابات المهنية، والاتحادات المدنية، والجماعات القائمة على المجتمعات المحلية، والمواطنون العاديون – أكثر جرأة في التعبير عن تأييده لحقوق الإنســان والحكم الرشيد. وتلك كلها إنجازات حقيقية تكشــف زيف الفكرة القائلة إن الأفارقة لا يستطيعون إدارة شؤونهم بأنفسهم.

وبطبيعــة الحال، توجد أمثلة في أنحــاء القارة للتقدم والركود في آن واحد: فقد بُذلت جهود لمحاربة الفســاد ولكن من دون أن تكتمــل في أغلب الأحيان؛ ولايزال عــدد القادة ذوي المبادىء والــرؤى قليل للغاية؛ وفي الوقت الذي يتزايد فيه إدراك العالم أن أفريقيا ســتضربها التغيرات المناخية بقســوة، يســير انتقــال التكنولوجيا «الخضراء» من الدول الصناعية إلى القارة ببطء، وتواصل الغابات في أفريقيا تقلصها.

ما وراء الكفاف

في صباح أحد الأيام في مطلع سبتمبر من العام 2007، دلفت عبر الباب الأمامي للفنـــدق الذي كنت أنزل بـــه في ياوندي، عاصمة الكاميرون. وكان ســبب وجودي هناك هو إقدام عشر حكومات تابعة لأفريقيا الوســطى على تعييني ســفيرة للنوايا الحســـنة للنظام البيئي لغابات حوض الكونغو في العام 2005، وقد جئت إلى هناك للتعــرف على الأمانة العامة لشراكــة الغابات في حوض الكونغـــو (CBFP) ولجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)، ومقرها ياوندي، ومقابلة وزراء الحكومات المسؤولين عن اقتصاد الغابات وإدارتها.

وياونـــدي مدينة كبرى يعيش ســكانها البالغ تعدادهم 1,4 مليون نســـمة بين سبعة تلال بين نهري نيونغ Nyong وساناغا Sanaga في الجزء الجنوبي الأوسط من البلد. كان الفندق جميلا، وحديثا، ونظيفا؛ وكان موقعه جذابا أيضا، رابضا فوق أحد تلـــك التلال المطلة على المدينة، مع منظر لجبـــل الكاميرون Mount Cameroon، أعلى قمة في غرب أفريقيا.

وبينـــما أقف بالخارج، نظرت عبر الفندق ورأيت مجموعة من المزارعين على أحد التلال وكان ذا غطاء نباتي كثيف عدا موضعا كان عدد قليل من الرجال والنساء يعملون به. وبدا لي كأنهم كانوا يزرعون بعض الموز وما بدا أنه شجر الكاسافا cassava، وكانوا يجهزون الأرض لمزيد من المحاصيل. وبينما كان هناك مطر خفيف يتساقط، لاحظت أن المزارعين كانوا يصنعون منخفضات صغيرة في التربة ثم يشكلونها في صفوف موازية لمنحدر التل. حدثت نفسي بأن أولئك الأشـــخاص ما كان لهم أن يعملوا فوق منحدر شـــديد الانحدار كهذا لأنهم سرعان ما ســيفقدون كل تلك التربة عندما يسقط المطر. والتفت وقد تملكني القلق لأســأل الحراس ببوابة الفندق عن ســبب قيام أحد أولئك المزارعين – وكانت امرأة اســتقرت عليها عيناي – بحفر الشـــقوق لأسفل وليس قبالة المنحدر. وأجابني أحد الشـــباب من دون تردد قائلا: «بتلك الطريقة، عندما تســـقط الأمطار سوف يجري الماء على طول الشق ولا يبعثر المحاصيل».

ولم تدهشـــني رؤية النســـاء والرجال على منحدر التل في ياونـــدي. فمثل هذا المنظـــر مألوف في الكثير من المـــدن والبلدات في أنحاء القارة الأفريقية الشاســـعة. والأمر سيان سواء كان وسط مدينة كبيرة مثل ياوندي أو جوهانسبرغ أو دار السلام

أو نيروبي أو في الريـف: اقطع واحرق، وازرع، واحصد مرة واحدة أو مرتين، وانتقل إلى أرض جديدة لتكرر العملية غير المستدامة نفسها.

غير أن ما أدهشني كان جواب الحارس، على الرغم من أنه كان يمكن أن يصدر عـن أي أفريقـي في أي بلد جنوب الصحراء الكبرى. تتعـارض طريقة الزراعة هذه بشـكل مباشر مع كل المبادئ التي عرفتهـا للمحافظة على التربة والأنواع. بدلا من إحداث شـقوق عبر منحدر التل حتى تتجمع مياه الأمطار في المنخفضات الصغيرة وتغرق في الأرض لسد النقص في خزانات الماء تحت الأرض، كانت هذه الفلاحة تفعل عكـس ذلك تماما. وكانت تضمن بذلك أن التربـة، أحد أغلى الموارد الطبيعية لديها والتي قامت بتشـكيلها بعناية فائقة وكانت في أمسّ الحاجة إليها لجعل محاصيلها تنمو، سوف تتعرض للاجتياح أسفل منحدر التل عندما تهطل الأمطار – لتسقط في ذات الشـقوق التي قامت بحفرها للتو! وهي بذلك لم تكن تجعل من الأيسر على مياه الأمطار أن تجتاح ما قامت بزراعته فحسـب، بل وتتسبب أيضا في خلق البيئة المثـلى لتآكل التربة الفوقية الثمينة وفقدان ماء المطر، مع الحد من إمكانية نمو أي شيء على منحدر التل مستقبلا. لم يكن لدى حراس الفندق أي فكرة عن الضرر الذي كانـت تحدثه؛ وكانـوا يعتقدون أن تلك هي كيفية القيام بالزراعة. والمأسـاة أنهم ليسوا الوحيدين الذين يعتقدون ذلك.

صدمتنـي سـخرية الموقف. فقد كنت في الكاميرون، ضيفـا على الدولة، وكنت أنـام في فنـدق فخم وانتظر سـيارة تحملني إلى مقر انعقاد الاجتماعات لمناقشـة كيفية حماية غابات حوض الكونغو – نظام بيئي يمتد لمسـافة مائة ألف ميل مربع في أفريقيا الوسـطى. وهو أكبر ثاني امتداد بكر للغابات في العالم بعد غابة الأمازون المطـيرة، وغالبا ما يُشـار إليه على أنه «الرئة الثانية» للعـالم - وكان مقررا لي زيارة الوزراء الحكوميين، والمانحين الدوليين، ومسـؤولي لجنة غابات أفريقيا الوسطى. كنا جميعا مكلفين بمسـؤولية ضمان إدارة الغابات على نحو مستدام لمنفعة الجميع بما في ذلك مزارعي الكفاف على التل.

وأيا كانت نتيجة مناقشاتنا، فقد كنت أعلم حقيقة أساسية واحدة: لا يهم ما نفعله غير ذلك إذا لم يكن من تَجمَع منا بمقر لجنة غابات أفريقيا الوسطى قادرا على العمل مـع تلـك الفلاحة – ومعها عدة ملايـين في الكاميرون، وعدة ملايـين أخرى في البلدان

العشرة الواقعة بمنطقة حوض الكونغو، وفي الواقع، في أنحاء أفريقيا - فلن ننجح في إنقاذ غابات الكونغو، بل أننا قد نعجز أيضا عن وقف التصحر السريع عبر القارة.

ومن المؤكد أن المزارعين الذين رأيتهم، وآخرين مثلهم، لا يشكلون التهديدات الرئيسية لغابات حوض الكونغو. فامتيازات التعدين والأخشاب التي تغذي الطلب العالمي النَهِم فيما يبدو على المواد الخام، وكذلك الصراع الدائر والتقطيع غير المشروع والمتواصل للأشجار في الجزء الشرقي من المنطقة أكثر تدميرا بشكل مباشر. ولكن بمجرد قيام شاحنات الأخشاب وشركات التعدين باختراق الغابات وإزالة الأشجار فعليا، يتبعهم الناس أمثال أولئك المزارعين. ويقتطعون أجزاء صغيرة من الأراضي ويقطعون ما تبقى من الغطاء النباتي للحصول على الفحم أو القيام بزراعة الكفاف على نطاق ضيق، والاشتغال بالتعدي على أراضي الغير وتجارة لحوم الأدغال(*)، وبذلك يُكمِلون الدمار.

غالبا ما تكون التربة في الغابات الاستوائية غير مناسبة تماما للزراعة، ويمكن زراعتها لبضع سنوات فقط. وإذا لم يمارس مزارعو الكفاف الإدارة الجيدة للأرض، فسرعان ما تتدهور التربة ويضطرون للتعدي بشكل أكبر على الغابات والمراعي. وعندما تسقط الأمطار تجرف التربة إلى الأنهار، مخلفة وراءها أرضا قاحلة. ومع تقطيع الأشجار يتغير المنظر الطبيعي، وتزداد مخاطر تآكل التربة والتصحر. وبهذه الطريقة، تدور الدائرة التي لا تهدد بقاء الأشخاص الذين يعتمدون على موارد النظم البيئية - مستجمعات الأمطار وأنماط سقوط المطر، والحياة النباتية والحيوانات الخاصة بها - فحسب بل تكون لديها الإمكانية أيضا لتعريض النظم المناخية التي يعتمد عليها الكوكب بأكمله للخطر.

ومن المؤكد أن الأفراد مثلي - وزراء الحكومات، وأساتذة الجامعات، وناشطي المجتمع المدني، واختصاصيي التنمية - بحاجة إلى إشراكهم في وضع السياسات والتشريعات داخل وعبر حدود بلادنا للاستفادة من الموارد الطبيعية على نحو مستدام وتقاسمها على نحو أكثر عدالة. لكننا في بعض الأحيان، عندما نؤدي عملنا في اجتماعات رفيعة المستوى، لا نقوم بإجراء تعديلات حيثما تكون التعديلات مهمة

(*) Bushmeat Trade هي تجارة غير قانونية تجري غالبا بتهريب الحيوانات من قبل الصيادين من المناطق الريفية إلى المدن، ويقصد بلحوم الأدغال كل أنواع الحياة البرية (بما في ذلك الحيوانات المهددة بالانقراض) مثل الفيلة والغوريلات والظباء والتماسيح وخنازير الأدغال والدجاج الحبشي وغيرها. [المحررة].

حقــا – وفي هذه الحالة، في العالم الذي تُعمِل فيــه الفلاحة نصلها في التربة. وإذا لم تحصل على المساعدة للتوقف عن الزراعة على نحو ما كانت تفعل على منحدر ذلك التل، فســوف تُنهي النشــاط التدميري الذي بدأه الجيل السابق وتفاقم بفعل سوء الإدارة، وتوسع بفعل العولمة، وزادت حدته بسبب الإخفاق الذي شهدته أفريقيا في التركيز على التنمية النافعة للشعب الأفريقي.

أنــا لا ألــوم الفلاحة على محاولة تدبــير مصدر الرزق. ونظــرا لعملي مع «حركة الحزام الأخضر» في زراعة الأشــجار لدى المجتمعات المحلية في كينيا، بما في ذلك الكثير في المرتفعات الوسطى للبلد، فأنا أدرك مدى صعوبة زراعة أي شيء على منحدر! لكن، بينــما كانت واقفة هناك في صبــاح ذلك اليوم، بدت لي تلك المرأة على منحدر التل في ياوندي تجسيدا للتحديات الجماعية التي تواجه الكثير من البلدان الأفريقية.

تســاءلت في نفسي عن مقدار ما يذهب من دخل الفندق – الذي كان مملوكا لشركــة أجنبيــة – إلى خزينــة الحكومة، وبعد ذلــك، وفي المقابل، مقــدار ما تقوم الحكومة باســتثماره من تلك الأموال في قطاعها الزراعي، بما في ذلك خدمة التوعية، والذي يمكن الاســتفادة منــه في تعليم المرأة ومســاعدتها في الزراعة على نحو أكثر اســتدامة. وأخــذت أفكر بما كان يمكــن أن يكون عليه وضع المُزارع قبل خمســين أو مائــة عــام، عندما كان هناك عدد أقــل من الناس، وشــبكات تواصل اجتماعي ومجتمعــي أكثر قوة، ولم تكــن هناك فنادق، وما إذا كانت امرأة ما تنتمي إلى ذلك الجيل - امرأة تشبه والدتي التي ظلت تزرع قوتها طيلة حياتها تقريبا - تعتبر نفسها أكثر سعادة أو ثراء من نظيرتها فلاحة الكفاف الأفريقية في يومنا هذا.

لــو أن خدمات التوعية الزراعية في الدول الأفريقيــة لم تُعان نقص التمويل أو الإهمال على مدى عقود منذ أن نالت الدول الأفريقية اســتقلالها، لكان من الممكن لهــذه الفلاحة ليس فقــط تعلم الطريقة الصحيحة لإعــداد التربة للزراعة، بل كان من الممكن لها أيضا الحصول على المعلومات، والمعدات الحديثة، والدعم الحكومي الــذي يُمكِنها من الزراعة على نحو أكثر كفاءة وأقــل تدميرا. وربما وجدت موظفين متعاونين في التوعية أو الزراعة لمساعدتها بدلا من استغلالها والاستفادة من فقرها، وأميتهــا، وعجزها. ولو أن ممارسي التنمية والمؤسســات الدوليــة - في المقابل - قد أعطــوا مزيدا من الأولوية في عملهم مع الحكومات الوطنية للاســتثمار في مُزارعي

أفريقيا، لكان من الممكن للزراعة في القارة ألا تكون على تلك الحالة المتردية اليوم. وربما لم تقم تلك الفلاحة بممارسة مثل هذه الزراعة المدمرة.

ولــو أن الدول الأفريقية قــد أعطت الأولوية لميزانيات وأنشــطة وزارات الزراعة والبيئــة بــدلا من الدفاع والأمن الداخــلي - ولو أن الحكومات كانــت قد ركزت على التدابير العملية التي تساعد شعوبها بدلا من الاستثمار، في بعض الأحيان، في المشروعات العظيمــة بُغية لفــت الأنظار أو المحــاولات المضللة للوفاء باحتياجات المســتثمرين الخارجيين، وغالبا ما يكون ذلك على حســاب شــعوبها - فعندئذ ربما كان من الممكن ومنذ وقت طويل تزويد تلك المرأة بأرض أكثر ملاءمة للزراعة من منحدر ذلك التل.

ولو أن حكومات القارة كانت قد رتبت أولوياتها التنموية حتى يتســنى الاستفادة من الأرض المنتجة ذاتها على نحو أكثر حكمة، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والقيام بالتخطيــط العمراني المناســب، لكان من الممكن للفلاحــة ألا تضطر إلى صعود منحدر التل. ولو أن تلك الحكومات بادرت إلى رفع الظلم في توزيع الأرض الذي خلفته الحقبة الاستعمارية، لكان من الممكن ليس فقط تجنب أو تخفيف حدة الكثير من الصراعات التي أرقت القارة، بل كان من الممكن أيضا لهذه المرأة ألا تحرث ذلك المنحدر شــديد الانحــدار. ولو أنها دعت الدول الصناعية بمزيد من القوة لتخفيض ما تقدمه من دعم زراعي(*)، ودعت إلى شروط تجارية أكثر نزاهة، لكان من الممكن عندئذ لهذه الفلاحة أن يتوافر لديها عدد أكبر من الأسواق وسعر أفضل لمحصولها.

ولو أن القادة الأفارقة اســتثمروا بشكل أكبر في التعليم، وإيجاد خيارات العمل المســتدامة، والاقتصاديات الشــاملة، ولو أنهم كانوا أكثر اهتماما برفاهية شعوبهم وليس بثرائهم الشخصي، لكان من الممكن عندئذ لهذه الفلاحة أن تلتحق بالمدرسة. وبــدلا من أن تكون فلاحة كفــاف ربما أصبحت مديرة لمزرعة أكبر وأكثر كفاءة كان من الممكن أن تحررها من الفقر الطاحن.

وسألت نفسي أيضا هذا السؤال: كم عدد الأشخاص المعنيين بتنمية القارة – من الأفارقة وغير الأفارقة على حد ســواء – الذين كانوا سيلحظون مثل هذه المرأة على منحــدر التل؟ على الرغــم من وجود الكثير من الساســة وغيرهم ممن يعملون في الوزارات المختلفة للبيئة أو الأشــغال العامة أو التنمية البشرية أو الصحة في أنحاء

(*) المقصود هو الدعم الزراعي المقدم للمزارعين في الدول الصناعية ذاتها. [المحررة].

أفريقيا من الأذكياء والمتعلمين، وربما من ذوي الهِمم العالية، فكم عدد أولئك الذين يرون المزارعين أمثال أولئك الذين رأيتهم في ذلك اليوم؟ ووسط تنقلاتهم المكوكية من الفندق إلى مركز المؤتمرات والعودة في سيارات فارهة، واعتياد الاجتماعات الساخنة مع المانحين والمسـؤولين، قد لا يسـتغرق الأمر وقتا طويلا من واضعي السياسـات حتى يدركوا مدى المشقة التي يجدها الشعب الأفريقي في العمل لكسب الرزق في ظروف تتزايد صعوبتها يوما بعد يوم شاق.

قـد ألاحظ أفرادا كهـذه المرأة نظرا إلى أنه قد سـبق لي العمل مع أناس مثلها في حملـة زراعة الأشـجار لحركة الحزام الأخـضر. ولدي إيمان راسـخ بأنه إذا كان مقـدرا لأفريقيا، وتحديدا ذلك الجزء من القـارة جنوب الصحراء الكبرى، أن تتقدم حتـى تتخلى عن الاعتماد على المسـاعدات من المجتمع الـدولي، أو إذا كان مقدرا لهـا التوقف عـن أن تكون نموذجا للفقر، والصراع، والفسـاد، فلا بد لنا من العمل على منحدرات التلال كتلك ومع النسـاء كتلك الفلاحة. فهذا هو المكان الذي لا بد للمعنيين منا بمصير أفريقيا ومواطنيها أن يركزوا طاقاتهم عليه، حيث توجد الأغلبية الساحقة من الشعوب الأفريقية، ولا بد لنا من الانشغال بمعيشتهم.

وإذا لم تحصل تلك الفلاحة – وملايين الآخرين مثلها – على ما تحتاج إليه لتنمية مهاراتها وتعليم نفسـها هي وأبنائها، ووجدت التشـجيع على اتخاذ القرارات التي يمكن أن تحملها في مسـار مختلف لحياتها، فعندئذ سوف تنظر الأجيال المقبلة إلى الوراء بعد خمسـين أو مائة عام من الآن وتهز رؤوسـها. وسيعانون تمدد الصحاري، وتدهور الأراضي، وتزايد أعداد النازحين المهاجرين بحثا عن الطعام، والماء، والمراعي الأكثر اخضرارا، وأحيانا عبر الحدود الوطنية. وسـيعانون بسبب الصراعات الحتمية التي تحدث عندما يتدافع الناس من أجل الموارد النادرة.

ثورة قيادة

يضـع كتاب «أفريقيـا والتحدي» مجموعة من المبادىء لما سـيتطلبه الأمر لتغيير حيـاة تلك الفلاحة التـي تمثل 65 في المائة من الأفارقة الذيـن لايزالون يعتمدون على زراعة الكفاف لتجنب أزمات الغذاء، ولضمان أن يجد الأفارقة الموجودون اليوم الحكم الرشـيد، والحريات الأساسـية التي تشـمل احترام حقوق الانسـان، والتنمية العادلة

والمستـــدامة، والســـلام. ومن بين التدابير التي أقترحها للتعامل مع الكثير من التحديات التي تواجهها أفريقيا بعض التدابير العملية – الانخراط في الديموقراطية على مســـتوى القاعدة الشعبية وتعزيز المجتمع المدني، حتى يتسنى تحرير طاقات الشعوب لتشكيل حياتها وأولوياتها التنموية، ويتسنى للحكومات دعمها في تحقيق رؤيتها.

وهناك تدابير أخرى أقل واقعية. أؤكد بشكل أساسي على أن أفريقيا بحاجة إلى ثورة في القيادة – ليس فقط من الساسة الذين يحكمون، بل من المواطنين الفاعلين الذين يَســمُون ببلادهم فوق الاحتياجـــات المحدودة لجماعاتهـــم أو مجتمعاتهم العرقيـــة. ويتعين على أولئك الذين يمســكون بزمام الســـلطة - الرؤســـاء، ورؤســـاء الـــوزراء، والساســـة، وغيرهم من النُخـــب - إدراك أن الطريقة التـــي كانت أفريقيا تتبعها في إدارة شؤون الدولة لم تحمِ أو ترتقِ برفاهية مواطني القارة ولم توفر النمو والاســـتقرار لدولها على المدى الطويل. وينبغي أن يكون هذا الأمر مرفوضا من قبل القيادة الجديدة في أفريقيا.

الثورة التي أقترحها تتطلب وضع سياســـات تعمل لمصلحة كل المواطنين وليس لمنفعة قلة. وهذا يستلزم الوقوف في وجه المصالح الدولية التي تسعى إلى الحصول عـــلى المـــوارد الطبيعية العظيمة التي تنعـــم بها أفريقيا بأقل من قيمتها الســـوقية العادلـــة. ويســـتتبع تنفيذ القرارات التي تشـــجع دينامية وريادة أعمال الشـــعوب الأفريقيـــة، وحمايتها من المنافســـة غير العادلة، ورعايـــة الاقتصاديات التي تضيف قيمة إلى السلع التي تتهافت عليها بقية دول العالم.

وتتطلب الثورة من قادتها ألا يكتفوا بدعم النزاهة والشفافية في الحكم من الرئيس وأعلى المســـتويات الوزارية إلى القاعدة الشعبية، بل أن يجسدوها في سلوكياتهم أيضا. ولا يجب أن يمارس القادة الأفارقة أو مؤيدوهم بعد الآن السياســـة باستخدام العرقية، أو الاســـتيلاء على الأراضي العامـــة، أو بيع الموارد الوطنية، أو نهـــب أموال الدولة – أو التسامح مع ارتكاب مثل هذه الأفعال من قبل الغير. ولا بد لهم من تعزيز القيم مثل النزاهـــة، والعدالة، والعمل من أجل المصلحة العامة بدلا من غض الطرف عن العنف، والاستغلال، أو إعلاء المصلحة الشخصية الضيقة والانتهازية.

لعل أهم صفة يحتاج القادة الأفارقة إلى التحلي بها وتوجد حاجة ماسة إليها في أنحاء القارة هي الحِس الخدمي تجاه شـــعوبهم. فلا يزال قطاع عريض من الأفارقة

يعيش على أمل أن يتحلى قادتهم بالشهامة بالقدر الكافي الذي يحول بينهم وبين استغلال ضعفه ورقة حاله، وأن يقوموا بدلا من ذلك بإزالة الأسباب وراء استمرار الكثيرين في العيش في خوف.

ولا يمكن أن تقتصر الثورة في القيادة والحاجة إلى غرس الحس الخدمي على أولئك الذين يعتلون قمة المجتمعات الأفريقية. ومع ذلك، فحتى من هم أكثر فقرا وأقل تمكينا من بين مواطني أفريقيا يحتاجون إلى تخليص أنفسهم من تلك الثقافة التي تحتمل الفساد المنهجي وعدم الكفاءة، وكذلك النزعات المدمرة للذات والأنانية. ولا بد لهم من اغتنام الفرص المتاحة وعدم انتظار شخص ما آخر يحدث لهم التنمية بطريقة سحرية؛ ويتعين عليهم أن يدركوا أنه مهما كانت قدراتهم ومواردهم هزيلة، فهم يملكون الوسائل لحماية ما يخصهم. وعلى الشعوب الأفريقية، أينما وجدت في المجتمع، أن تعتبر نفسها مسؤولة مع الساسة، وأن تعلي قيمة الاستدامة طويلة الأجل على الإشباع الفوري والمكاسب قصيرة الأجل، وأن تخطط بحكمة لمستقبل غير مضمون بدلا من الركون إلى حاضر نفعي. وبدلا من حلب البقرة المسماة أفريقيا حتى الموت يجب على الجميع تغذيتها، ورعايتها، وأن يحبوها حتى تنمو وتؤتي أكلها.

لقد ظلت أفريقيا خانعة زمنا طويلا جدا، سواء أثناء تجارة الرقيق المجردة من الإنسانية، تحت نير الاستعمار، أو استجداء المساعدة من المجتمع الدولي، أو دفع ديون غير شرعية الآن، أو الصلاة من أجل المعجزات. ولا بد لجميع الأفارقة، في القمة والقاع على حد سواء، تغيير العقلية التي تؤثر على الكثير من الشعوب المستعمرة في كل مكان. لا بد لهم من أن يستعيدوا إيمانهم بأنفسهم؛ وبأنهم قادرون على شق طريقهم وتشكيل هويتهم الخاصة؛ وأن لهم الحق في أن تحكمهم العدالة، والمسؤولية، والشفافية؛ وأنهم قادرون على احترام وممارسة ثقافاتهم وجعلها وثيقة الصلة باحتياجاتهم اليوم؛ وبأنهم لم تعد لديهم حاجة إلى أن يكونوا مدينين - ماليا، وفكريا، وروحيا - لأولئك الذين حكموهم ذات يوم. ولا بد لهم من أن ينهضوا ويسيروا في طريقهم.

وفي مواجهة هذه التحديات، يجب أن تكون البيئة في صميم كل القرارات التي تُتخذ. لا يمكن لأفريقيا أو العالم أن يتحمل استمرار القارة في أن تكون قاعدة الموارد الوحيدة للتصنيع والتنمية في البلدان الواقعة خارج حدودها - سواء في أوروبا أو

الأمريكتين أو آسـيا. وبدلا من ذلك، يجب على البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي معا تمكين الشـعوب الأفريقية من حماية نظمها البيئية الثمينة - الأرض، والمناطق الرطبة، ومصائد الأسـماك، والأنهار، والبحيرات، والغابات، والجبال - واسـتخدامها بطريقة مسؤولة، وعادلة، ومستدامة. ويجب النظر في ممارسات التنمية وتنفيذها على نحو كلي.

وإذا مـا تبنت كتلة حرجـة من الأفارقة موقفا يقوم عـلى إعلاء المحافظة على الاستغلال، والمسؤولية الجماعية على المكسب الفردي، والشعور المشترك تجاه القارة بدلا من القومية العرقية الضيقة، فسـوف تكون لديهم فرصة للنجاة. وسوف تكون لديهـم الفرصة أيضا كي يشـهدوا إحياء أفريقيا على نحو مـا أعتقد أن تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا السابق، قد تخيله عندما استحضر النهضة الأفريقية.

إن اهتمامي بإحياء أفريقيا هو اهتمام شـخصي. وكما ذكرت في سـيرتي الذاتية، «لم أنحنِ» (Unbowed)، فحياتي تجسـد طموحات - وكذلك تعقيدات - المواطن الأفريقـي المعاصر. وعلى خـلاف الكثيرين غيري ممن كتبوا عن أو قادوا مسـاعي على نطاق واسـع تأييدا لأفريقيا، فأنا لست عالمة اقتصاد أو عالمة اجتماع أو منظرة سياسية. ولم أعمل لحساب جهة مانحة أو منظمة دولية كبيرة للتنمية. وقد قضيت معظـم حيـاتي تقريبا في كينيا. وعن طريـق التدريب، فأنا عالمـة بيولوجيا وقمت بالتدريس لعدة سـنوات في جامعة نيروبي. وخدمت لمدة خمس سـنوات بالبرلمان الكيني، وكذلك في حكومة الرئيس مواي كيباكي(*) كمسـاعدة لوزير البيئة والموارد الطبيعية. لكني ظللت على مدى ما يزيد على ثلاثين عاما عضوا نشـطا في المجتمع المدني، خاصة من خلال عملي في حركة الحزام الأخضر.

وقد نشأت في قرية ريفية بوسط كينيا من دون أي مرافق حديثة. وترعرعت في ظل جبل كينيا والنزع الأخير للاستعمار. وتأثرت عشيرتي، الكيكويو Kikuyus، سلبا بالتوسع الاستعماري: فقد لحق بها الأذى جراء النزوح الطبيعي، والقضاء التدريجي والممنهـج على الكثير من جوانـب ثقافتنا، ورد الفعل الظالم تجـاه كفاح الماو ماو Mau Mau من أجل تقرير المصير واسـتقلال كينيـا. وكان هذا التاريخ يمثل تحديا لقدرة الجماعة على تنشئة أجيال لاحقة من الأطفال، الذين انحرف الكثيرون منهم

(*) الرئيس الكيني السابق، حكم كينيا من 2002 إلى 2013. [المحررة].

ولجـأوا إلى الشـوارع أو صاروا أعضاء في طائفة مونجيـكي Mungiki الخارجة على القانون. لقد تعرض الكثير من الشعوب الأفريقية لهجمات مماثلة على مجتمعاتهم على مدى عدة قرون. وأدى المحو الثقافي على هذا النحو إلى جعل الكثير من الأفارقة غير مؤهلين للتعامل مع قوى الحداثة، وبشكل أساسي النظم السياسية والاقتصادية التي لاتزال غريبة بالنسبة إليهم والتي قد لا تكون في مصلحتهم أو مصلحة أفريقيا.

ومـع ذلك، فأنـا أيضا واحدة من بين أولئك الذين اسـتفادوا بشـكل كبير من الفرص التي أتاحها النموذج الغربي للتعليم الذي أتت به الإدارة الاسـتعمارية. وأنا أدرك بدايـة كيف يمكن لتقرير المصـير التحرري للثقافة الغربيـة أن يكون بمنزلة قـوة إيجابية في حياة المرء. (ومن دونـه، ربما لم أكن لأقدم على تأليف هذا الكتاب ومشـاركة أفكاري). ورغم ذلك، فأنا أؤمن إيمانا عميقا بحاجة المجتمعات الأفريقية إلى اكتشـاف قيمة التمسـك بمصيرها الخـاص وتقرير مسـتقبلها الخاص، بدلا من الاكتفاء بالاعتماد السلبي على القوى الخارجية.

وتحمـل هويتي المزدوجـة - «الغربية» و«الأفريقية»، المحليـة والدولية معا، وكوني أحد أعضاء النخبة، وشخصا ما ذا خلفية ريفية - جوهر ما قد يكون المشكلة الأعمق والأكثر تعقيدا من بين جميع المشـكلات التي تواجـه أفريقيا: ما يعنيه أن تكـون أفريقيا اليوم. وجزء مـن هذه الهوية لا يقرره الأفارقة أنفسـهم. ويبدو لي أن أفريقيـا قد ظلت ينظر إليها في أغلـب الأحيان على أنها صعبة المراس، ومبهمة، ولديهـا مناعة ضد الجهـود التي تبذلها الأمـم الأكثر تنويـرا في محاولاتها لجعلها متحضرة - وباختصار، على أنها عاجزة أيضا عن مساعدة نفسها. وقد سمح الأفارقة لأنفسـهم في أغلب الأحيان بأن يعرفوا بهذه الأنماط المنحطة ولم يروا أنفسـهم على حقيقتها: مجموعة متنوعة وديناميكية على نحو مذهل مما أسـميه «دول مجهرية» - مجتمعـات مترابطة معا من خلال بيئتها، وخبراتهـا، وثقافتها، وتاريخها وتتفاعل مـع المجتمعات الأخرى داخل دولة قومية ومنطقـة أكبر. ولا بد للأفارقة من إنقاذ تنوعهم والتمسك به إذا كان مقدرا لهم أن يزدهروا.

وكما يشير عنوان هذا الكتاب، فسوف يكون العمل الواجب أداؤه شاقا بالنسبة إلى القائد والتابع على حد سواء. وفي الوقت الذي يجب فيه على الأفارقة الاستمرار في الترحيب بالمؤسسـات الدولية، والـدول المانحة، والمشروعات الخاصة التي أبدت

اهتماما بمساعدة القارة في التنمية بشكل مستدام وعادل معا، فإن مصير القارة يتوقف في نهاية الأمر على مواطنيها. ولا يمكن الإفراط في التأكيد على أن الأفارقة يجب عليهم اتخاذ القرار بشأن إدارة مواردهم الطبيعية على نحو مسؤول ويتيح المساءلة، والاتفاق على تقاسمها على نحو أكثر عدالة، والاستفادة منها لمصلحة أقرانهم الأفارقة. وبغير ذلك، سوف يستمرون في السماح للقوى الخارجية بإغراء أو إرهاب حكوماتهم للدخول في اتفاقات تتيح انتقال تلك الموارد من القارة بمقابل زهيد. وعلى الأفارقة أن يقرروا ما إذا كانوا سيعملون بجِد لبناء مواهبهم وقدراتهم، وتعزيز ديموقراطياتهم ومؤسسات الحكم لديهم، وتشجيع الإبداع والصناعة لدى شعوبهم، أو - بدلا من ذلك - ما إذا كانوا سيستمرون في تغذية ثقافة التبعية عن طريق قبول القروض ومساعدات التنمية التي أدت إلى انتظار الأكثرية من الأفارقة للمساعدات الخارجية بدلا من إطلاق العنان لطاقاتهم وقدراتهم واتخاذ إجراءات اليوم من شأنها تحسين معيشتهم مستقبلا.

والأفارقة وحدهم هم القادرون على اتخاذ القرار بتوفير القيادة المسؤولة، والقابلة للمساءلة، وغير القابلة للفساد. وهم من عليهم التمسك بتنوعهم الثقافي، واستعادة إحساسهم بقيمة الذات، والاستفادة منهما معا في إيجاد أمم، ومناطق، وقارة مزدهرة. ولا بد لهم من بدء الثورة في الأخلاق التي تقدم الجماعة على الفردية، والمصلحة العامة على الجشع الشخصي، والالتزام بالعمل على السخرية واليأس.

من المؤكد أن هذه التحديات لا تنطبق على أفريقيا وحدها ولكن على العالم بأسره أيضا. وهناك حقيقة بسيطة - على الرغم من إغفالها في أغلب الأحيان - تفيد بأن الموارد الحيوية للكوكب محدودة، وأن المسار التنموي الحالي يعرض النظم البيئية التي تعتمد عليها حياة البشر وأرزاقهم للخطر. ويجب أن تصبح إعادة تصور طرق للارتباط بالبيئة الشاغل الرئيسي لمواطني كل البلدان على سطح هذا الكوكب. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة الآن نظرا إلى الإجماع الدولي على أن التغير المناخي قد أظلنا بالفعل وأن أفريقيا تحديدا سوف تتأثر سلبا بهذا التغير. ولذا، فالتحدي الذي تواجهه أفريقيا تحد لنا جميعا أيضا.

2

إرث الويلات

«لم يكن الإنجيل والبندقية الوسيلة الوحيدة للتأثير على السكان المحليين. فقد كانت هناك الملابس القطنية التي حلت محل ارتداء جلود الحيوانات.. وكان هناك الصابون والملح والسكر»

المؤلفة

من بين المآسي الكبرى التي تعرضت لها أفريقيا ما بعد الاستعمار وثوق الشعوب الأفريقية بقادتها؛ فقلة فقط من أولئك القادة كانوا أوفياء لتلك الثقة. وتعود أصول ما تسبب في تأخر أفريقيا واستمرار تأخرها إلى الافتقار إلى القيادة ذات المبادئ والأخلاق. فالقيادة تعبير عن مجموعة من القيم؛ ويحدد حضورها أو الافتقار إليها اتجاه المجتمع، ولا يؤثر فقط على أفعال بل على دوافع ورؤى الأفراد والجماعات التي يتألف منها ذلك المجتمع. وتتأثر القيادة بشكل أساسي بالثقافة والتاريخ اللذين يحددان الكيفية التي تنظر بها القيادة إلى نفسها وتسمح لنفسها بأن تخدم: ما إذا كان لديها احترام للذات، والكيفية التي تشكل بها السياسة العامة والخارجية. وأنا على يقين من

أن الدول الأفريقية المستقلة كانت ستحقق المزيد من التقدم إذا ما جرى توجيهها من قبل قادة يعملون بدافع الحس الخدمي تجاه شعوبهم، وبناء عليه يمارسون الحكم بشكل أفضل لإتاحة الفرص لشعوبهم كي تزدهر.

ومن المؤكد أن سوء القيادة ليس بدعة أفريقية، أو واقعا أفريقيا منفردا. فالمستعمرون، والمستبدون، ومنتهكو حقوق الإنسان يمكن العثور عليهم عبر التاريخ. وفي العصر الحديث نجد أن الأنظمة الديكتاتورية، والمجالس العسكرية الحاكمة، والأوليغاركية (حكم القلة)، والكليبتوقراطية (حكم اللصوص)، و«ذوي النفوذ» قد أفسدوا الكثير من دول العالم، مثلما فعلوا في أفريقيا. لقد خانت هذه الأنظمة الحاكمة طموحات شعوبها وانتهكت حقوقها باستخدام ما لديها من حصانة؛ ونهبت خزائن البلاد ومواردها، وغالبا ما أقحمت مواطنيها في حروب خاسرة، سواء كانت حروبا أهلية أو عبر الحدود.

يتساءل الكثيرون ممن يعنيهم مصير أفريقيا عن السبب وراء معاملة الكثير من القادة الأفارقة ما بعد الاستعمار لمواطنيهم بمثل هذه القسوة، ولماذا لايزال عدد كبير جدا من البلدان الأفريقية - بعد قرابة قرن من الاستقلال - نماذج للفشل، والفقر، وسوء الأداء الوظيفي. وكما هي الحال مع الكثير من القضايا المرتبطة بالأوضاع في أفريقيا، فلا وجود لأي إجابات بسيطة. ورغم ذلك، يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي توضح السبب وراء استمرار العجز الملحوظ في القيادة لدى القارة. ومن بين تلك العوامل إرث الاستعمار، والحرب الباردة، وهياكل الحكم ما بعد الاستعمار، والتدمير الثقافي.

ما بعد مؤتمر برلين

لقد كان مؤتمر برلين الذي عقد في 1884 - 1885[1] علامة فارقة ومهمة في نشأة معضلة القيادة الحديثة في أفريقيا. وهنا قامت بريطانيا العظمى، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، والبرتغال، وليوبولد الثاني ملك بلجيكا، من بين آخرين، بتقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ. لم تكن القوى الأوروبية تسعى فقط إلى إقامة مراكز حدودية تستطيع من خلالها شن حملات ضد بعضها البعض للحفاظ على هيمنتها الجيوبوليتيكية، بل تأمين مصادر جديدة للمواد الخام التي تحتاج إليها للتوسع في اقتصاداتها الصناعية،

أو كـما في حالة ليوبولد إقامة إقطاعية خاصـة في الكونغو[2]. وقد خدمت الأقاليم التـي قامت عقب مؤتمـر برلين مصالح القوى الاسـتعمارية بشـكل جيد. لم تكن الإدارات التي أنشـأوها معنية بالتنمية الحقيقية للسكان الأصليين وتمكينهم؛ وكان سـبب وجودهم هناك إما لضمان تدفق المواد الخام إلى البلدان الحديثة أو لتوفير التمثيل والقدرة التنظيمية للمسـتوطنين البيض الذين كان يجري تشـجيعهم على استعمار الأراضي الجديدة بدعوى تطويرها و«تمدين» السكان الأصليين وتنصيرهم.

وكـما هـي الحال في أي مجتمع، تعـاون بعض الأهالي، وبخاصـة أولئك الذين لم يكونـوا عـلى وفاق مـع المؤسسـات المحلية، مـع الوافدين الجدد، وتقاسـموا معهم أسرار المجتمع وأسـلوب معيشـته. وفي مقابل «كرمهـم»، جرى ترقية أولئك المتواطئين (كثير منهم من المنبوذين) لشـغل مناصب الرؤسـاء، أو الرواد، أو شيوخ الكنيسـة: تلك المناصب التي ما كان لهم أن يشـغلوها على الإطلاق في المجتمعات التقليدية. وكانت هذه الممارسـة المتعمدة لتجاهل أو إسـاءة فهم هياكل القيادة القائمـة المعقدة والدقيقة لمصلحة اختيار قادة وفرضهم على السـكان حجر الزاوية للإدارة الاستعمارية. ورغم أنهم كانوا أفرادا في المجتمع، إلا أن الرؤساء ومساعديهم أمثال أولئك كانوا عمـلاء وجامعي معلومات فعليين للقوى الإمبريالية. وقام هؤلاء الحكام المحليون المستبدون بكل ما في استطاعتهم بدعم السلطة الظالمة، المستغِلة، وغير الديموقراطية للحكم الاسـتعماري وحكموا شـعوبهم بوحشية فاقت وحشية المسـتعمرين. وفي المقابل، جـرى تمكينهم من إلقاء القبض عـلى أي فرد من أفراد المجتمـع واعتقاله بـصرف النظر عن مركـزه الاجتماعي. وأدت ترقية السـلطات الاسـتعمارية لأولئـك الأفراد وفرضهم عـلى مجتمع رافض لهم، إلى تأسـيس إدارة إقليميـة ظالمة عملت على تقويض النظم المحلية للحكم والعدالة. وأصبح أصحاب النفوذ الجدد النخبة الأفريقية الجديدة.

كـما كان بمقـدور الإدارة الاسـتعمارية أيضا مصـادرة أغلى ما يملكه السـكان المحليون من أصول - الأرض والماشـية - وبخاصة من أولئك الذين لم يتعاونوا معها، وبذلك يلحقون الضرر بأساس الاقتصادات المحلية وحق الأفارقة في الملكية، وشرفهم وأمانتهم. ومع غياب كل وسـائل العلاج أو الإصلاح أصبحـت نظم العدالة القائمة وحـس النزاهة، بما في ذلك الاحترام التقليدي للملكية الخاصة، غير ذات قيمة، فقد

كانت قوة البندقية الشكل الجديد لإقامة «العدل». وبهذه الطريقة، جرى تنشئة نظام حكم ديكتاتوري، وفرضه، وتزايد التسامح معه بمرور الوقت.

ورغم ذلك، بنهاية الحرب العالمية الثانية كان الدمار قد حل باقتصادات القوى الأوروبية، ولم يعد المشروع الإمبريالي على مدى القرون الأربعة السابقة متهالكا فحسب، بل غير مستدام أيضا. وعاد كثير من الأفارقة الذين جرفهم التيار وقاتلوا من أجل القوى الاستعمارية إلى أوطانهم وقد اتسعت آفاقهم واستبانوا حقيقة «أساتذتهم» بعض الشيء كما لم يحدث من قبل، وصاروا على دراية بحرب العصابات. ونتيجة لذلك، أصبح لدى الكثير من الشعوب المستعمرة أو التي جرى غزو بلادها في أنحاء العالم، بما في ذلك الشعوب الأفريقية، الطموح لشن حملات لتحرير أنفسها. وفي كينيا، أدت هذه التجربة إلى كفاح ماو ماو من أجل الحرية. وفي هذه الأثناء، وداخل الأمم المتحدة، قام العديد من الأفراد، ومن بينهم الأمريكي رالف بانش Bunche Ralph، رئيس مجلس الوصاية والسكرتير العام المساعد فيما بعد، بوضع قضية تصفية الاستعمار على أجندة الأمم المتحدة.

وقعت على عاتق عدد من الأفارقة مهمة تحرير شعوبهم من نير الاستعمار، والذل، والاستغلال. وقد كافح هؤلاء الرجال وقاتلوا، ومن ورائهم شعوبهم، وعلى غرار أولئك الذين قاموا بكفاحات مماثلة، ضد العبودية والاستغلال، وبخاصة في الأمريكتين. (ورغم مشاركة المرأة في جهود التحرير إلا أنها لم تكن في الطليعة بوجه عام، ونادرا ما كانت تمسك بسلطة حقيقية). وعلى مدى فترة امتدت لأربعة عقود نالت الشعوب الأفريقية استقلالها السياسي. واعتقد الكثيرون، خطأ في أغلب الأحيان، بأن الثراء الاقتصادي سوف يلي ذلك تلقائيا.

ولسوء الحظ، عدد قليل فقط من القادة هم الذين خدموا شعوبهم التي عانت طويلا وعاملوها باحترام، وذلك بأن وضعوها في مقدمة اهتماماتهم بمجرد أن تحقق الاستقلال. وكان الكثيرون منهم يفتقرون إلى المبادئ وصفات القيادة الحقيقية؛ وواقع الأمر أن الكثيرين منهم كانوا أناسا عاديين وتصادف أن كانوا في المكان المناسب وفي الوقت المناسب. ولم يكونوا أوفياء للثقة التي وضعتها فيهم شعوبهم، وبدلا من مساندة شعوبهم انقلب الكثيرون منهم ضد الأفراد أنفسهم الذين نهضوا على أكتافهم للحصول على السلطة والامتيازات الواسعة التي اقترنت بها.

وربما يكون من الصعب النظر إلى الوراء لإدراك الإثارة التي حملتها السنوات الأولى للاستقلال، ومدى السرعة التي جرى بها التحول. في يناير من العام 1966، عندما كنت في الخامسة والعشرين، عدت إلى كينيا بعد أن أتممت دراستي الجامعية وحصلت على درجة الماجستير من الولايات المتحدة. وقبل ذلك بست سنوات، كنت قد توجهت إلى الولايات المتحدة، كجزء من «معونة» كينيدي، وكانت محاولة حالمة لتعليم جيل من قادة شرق أفريقيا لمجابهة تحديات الاستقلال. كانت هذه المبادرة مدعومة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية وأفراد من عائلة كينيدي السياسية البارزة في الولايات المتحدة.

وعندما غادرت كينيا، كان جومو كينياتا، رئيس اتحاد كينيا الوطني الأفريقي (KANU)، وكان أحد الأحزاب الكبرى المؤيدة للاستقلال آنذاك، لايزال في المنفى الداخلي، وكان البلد خاضعا لحالة الطوارئ التي فرضت في العام 1952 من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية عقب اندلاع حرب ماو ماو للتحرير. وعندما عدت، كانت كينيا مستقلة، وكان كينياتا أول رئيس لها. وخلال سنوات غيابي كانت نيجيريا، وموريتانيا، وسيراليون، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، والجزائر، وأوغندا، ومالاوي، وزامبيا، وغامبيا، وبتسوانا، وليسوتو قد نالت استقلالها أيضا. وأذكر الفرحة الغامرة التي شعرت بها أنا وكثيرون غيري من الشباب الأفريقي آنذاك والعهد الذي قطعناه على أنفسنا جميعا بأن نبني البلدان الصاعدة حديثا والتي أصبحت ملكا خالصا لنا في قارة عائدة إلى السيطرة الأفريقية.

كانت خيبة الأمل بالانتظار. وعموما، فالأمم المستقلة حديثا لم تبذل أي جهود لتغيير أنظمة الحكم الاستعمارية المتوارثة، حتى وإن كانت قد وضعت - أساسا - لتيسير الاستغلال المتواصل للموارد البشرية والطبيعية للمستعمرات لمصلحة الوطن الاستعماري. ورغم تخليها عن الحكم المباشر لمستعمراتها، كانت القوى الأوروبية حريصة كل الحرص على الإبقاء على علاقات اقتصادية مع الدول الجديدة وضمان مخزون ثابت للموارد الطبيعية الخام التي أتاحت لبلدانها ذلك الثراء إبان الحقبة الاستعمارية.

اطمأن مديرو المستعمرات المغادرون إلى أن القادة الذين أمسكوا بزمام السلطة في نهاية الأمر بالمستعمرات السابقة متعاونون سياسيا مثلما كانوا مطواعين اقتصاديا. وفيما يتعلق بكل الأغراض العملية، كان الأمر ببساطة مجرد تغيير للحرس. وبالنسبة إلى

أولئك القادة، أمثال جوليوس نيريري في تنزانيا، الذين سعوا إلى التمسك بعدم الانحياز وحاولوا شق طريق مختلف للتنمية فكانوا معزولين، ومذمومين، وحرموا الدعم.

وفي هذه الأثنـاء، كوفئ أولئك القادة الذين التزموا النهج بالحماية السياسـية من مدبري الانقلابات المحتملين. ومنحوا المساعدة الاقتصادية دونما مساءلة كإتاحة الفرص لهم لفتح حسـابات مصرفية سرية أو شراء فيلات باهظة الثمن في العواصم الأجنبية. وجرى تزويد جيوشـهم بكل الأسـلحة والمعدات التي كانت تسـتخدم في أغلـب الأحيان لإسـكات مواطنيهم. وقـد انتهكت هذه الأنظمـة الحاكمة حقوق الإنسـان وظلت بعيدة عن المساءلة حتى من قبل القوى الاستعمارية التي اعتبرت نفسها مدافعة عن الحرية والديموقراطية.

كان ذلك إرث الاسـتعمار في الدول الأفريقية المستقلة حديثا: فقد ترك الشعب الأفريقي مقيدا بشكل جديد للظلم. وطوال النصف الأول من القرن العشرين عمد الكثير من الإدارات الاسـتعمارية إلى الإبقاء على الأفارقة المحليين في جهلهم وحالت بينهم وبين دخول الفصول الدراسية المهنية تفاديا للمنافسة غير الضرورية ولضمان عجز رؤساء الدول الجدد عن القيادة المستقلة. وقد ساعد هذا في الإبقاء على تبعية أفريقيا. وأدى الانسـحاب السريع للإدارات الاسـتعمارية إلى ترك البلدان المستقلة حديثا ولديها عدد قليل نسـبيا من السـكان الأصليين مؤهل لإدارة البيروقراطيات الاسـتعمارية المتوارثة أوالمهنيين الصحيين والخدميين لتشـغيل الخدمات الصحية، وقطـاع الأعمال، والمدارس، والمؤسسـات الأخرى. على سـبيل المثـال، عندما نالت زامبيا اسـتقلالها في العام 1964 لم يكن هناك سوى نحو مائة من خريجي الجامعة في البلـد[3]. وترجم هـذا إلى تأخر طويل قبل أن تتمكن الأمـم الأفريقية الجديدة ومواطنوها من تطوير آليات الحكم التي من شأنها أن تتيح لها وللمؤسسات الأخرى أن تعمل بكفاءة واستقلالية. ونظرا لعجزهم عن المنافسة، وإن كانت لهم الأفضلية من قبل الدولة القومية عند إصدار تراخيص الأعمال، فإنه سرعان ما استسلم بعض الأفارقة للفسـاد والقـروض الميسرة. وغالبا ما أصبحوا ما يسـمى بالشركاء الموصين (الخاملـين) الذين يحصلون على حصصهم في الأرباح كشركاء اسـميين في الملكية في الوقـت الذي لا يؤدون فيه سـوى القليل من أجل المـشروع. وقد أخفق الكثيرون منهم في نهاية الأمر ولم تقم لهم قائمة مطلقا.

وكان من بين المعوقات الأخرى للاستقلال الحقيقي حقيقة أن البلدان الأفريقية صارت مستقلة أثناء الحرب الباردة، التي كانت أبعد ما تكون عن البرودة في أفريقيا. ولم تكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وحلفاؤهما عازمين على الحفاظ على محاور نفوذهم في جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، والكاريبي فحسب بل رؤية الأمم الأفريقية أيضا كحصون إما ضد الشيوعية أوالسياسة التوسعية للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، ومنذ البداية، اضطرت جميع بلدان القارة للتحالف إما مع الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية. وقد أعاقت هذه الانقسامات كل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون، والتنمية، والوحدة التي كان يتطلع إليها الكثير من الأفارقة من أبناء جيلي ويترقبونها. وجرى تجاهل الحكام المستبدين والحكم الفاسد على أفضل تقدير ودعمهم على أسوأ تقدير. وأحيانا ما كان أولئك الذين يرفضون التعاون «يختفون» أو يهمشون.

لذا، كانت مفاجأة بالكاد أنه بعد مرور نحو ستة أشهر على نيل الاستقلال عن البلجيك في العام 1960، جرت الإطاحة برئيس وزراء جمهورية الكونغو المنتخب ديمقراطيا، باتريس لومومبا، في انقلاب سرت مزاعم على نطاق واسع بأنه كان بتأييد من قبل حكومة أجنبية. وقيل إن لومومبا قتل على أيدي القوات الموالية للكولونيل جوزيف-ديزيريه موبوتو(*) آنذاك الذي سيقود انقلابه الخاص في العام 1965 ويمسك بزمام السلطة على مدى الثلاثين عاما التالية كرئيس للبلد الذي أعاد تسميته فيما بعد بزائير. وقد شهدت سنوات غيابي في الولايات المتحدة حالة من عدم الاستقرار في عدد من الدول الأفريقية الجديدة[4]. وفي العام 1965 وحده اندلعت الحرب الأهلية في تشاد، وأعلنت حكومة روديسيا الجنوبية بزعامة إيان سميث من جانب واحد الاستقلال عن بريطانيا (مجرد حرب عصابات ستنتهي بتحقيق حكم الأغلبية السوداء في العام 1980، عندما أعيد تسمية البلد بزيمبابوي)؛ واغتيل بيير نغينداندوموي، أول رئيس وزراء بوروندي من الهوتو، على يد متطرف من التوتسي - في إشارة إلى أن العداء بين الهوتو والتوتسي(**) في كل من بوروندي ورواندا، الذي غذته السلطات الاستعمارية لأجيال، لن يجري «حله» حتى عن طريق الحكم الذاتي.

(*) موبوتو سيسي سيكو.

(**) الهوتو والتوتسي مجموعتان عرقيتان من وسط أفريقيا دخلتا في صراع عرقي دموي حصد أرواح مئات الآلاف من الطرفين. [المحررة].

وعقب عودتي إلى نيروبي في يناير من العام 1966 أطيح بحكومات جمهورية أفريقيا الوسطى، وفولتا العليا (بوركينا فاسو)، ونيجيريا في انقلابات عسكرية. وأدى انقلاب ثان وقع في نيجيريا في العام التالي إلى اندلاع حرب بيافرا (الحرب الأهلية النيجيرية) التي أودت على مدى ثلاث سنوات بحياة ما يقدر بثلاثة ملايين شخص. واستمر الصراع في السودان الذي اندلع بين شمال البلاد ذي الأغلبية المسلمة وجنوبها ذي الأغلبية المسيحية قبل وقت قصير من الاستقلال في العام 1965، وكان من شأنه أن يؤدي إلى سلسلة من الحروب الأهلية التي استمرت حتى العام 2005. وفي فبراير من العام 1966 وقع انقلاب آخر سرت مزاعم بأنه بتأييد من قبل إحدى القوى الأجنبية أفضى إلى الإطاحة برئيس غانا المؤسس، كوامي نكروما Nkrumah Kwame، وأجبره على النفي. ويدرك الكثير من الغانيين وغيرهم من الأفارقة اليوم أنه كان موهبة مهدرة.

أدرك نكروما وغيره من قادة الجيل الأول ما بعد الاستعمار أن القوة الاقتصادية والسياسية لدولهم الجديدة سوف يجري تعزيزها إذا ما عملوا جماعيا وليسوا منفصلين. ولتحقيق تلك الغاية اجتمعت البلدان الناطقة بالعربية في شمال أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى في العام 1963 لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية OAU، التي كانت سلفا للاتحاد الأفريقي الحالي. وحدد القادة ثلاثة أهداف رئيسية هي: تصفية الاستعمار في أنحاء القارة؛ وتعزيز الوحدة؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتخليص أفريقيا من الجهل، والمرض، والفقر. وكانت هذه مهام ضخمة، وربما كانت فوق طاقة بعض هؤلاء القادة، خاصة بالنظر إلى التركات المتوارثة لتجارة الرقيق، والاستعمار، وعبء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وحلفائهما.

ونظرا لرفضها التدخل المباشر وغير المباشر من قبل القوى الأجنبية في سياسات الأمم الأفريقية المستقلة، فقد بذلت منظمة الوحدة الأفريقية جهودا لممارسة قدر من السيادة وألزمت نفسها بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. ورغم أن هذا القرار كان يمكن تفهمه في ظل الظروف التاريخية التي اتخذ فيها، فسيؤدي في نهاية الأمر إلى شل قدرة المنظمة على وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان داخل أفريقيا من قبل القيادة الأفريقية. وربما كان أيضا انعكاسا واضحا لافتقار منظمة الوحدة الأفريقية إلى الوسائل المالية والعسكرية التي كانت ضرورية لإعطاء ثقل لأي إجراءات ضد أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم قادة

أوغـاد. كما كانت هناك نقـاط كثيرة لعدم التقـارب: التاريخ، واللغـة، والعرقية، والجنس، والثقافة، والدين، والحدود الوطنية. حتى الاختلاف بين أفريقيا السـوداء الناطقة بالفرنسـية والناطقة بالإنجليزية كان عاملا في ذلك أيضا. وكان من الصعب على منظمة الوحدة الأفريقية إنشـاء كيان منفرد، ولم يمض وقت طويل على نشأتها حتى تمزقت إلى طوائف غير رسمية مما جعلها غير فعالة إلى حد بعيد.

وطوال عقدي السبعينات والثمانينات، ازدادت حدة الصراع على النفوذ في أفريقيا بـين الشرق والغـرب، وهو ما عجل بوقوع بعض الحـروب الداخلية الأكثر تدميرا التي لم تشـهدها الأمم الأفريقية من قبل من أجل السـيطرة السياسـية والاقتصادية. على سـبيل المثال، أنهكت الحروب التوكيلية(*) أنغولا وموزمبيق لسـنوات، وراح ضحيتها أكثر من مليون شـخص. كما اسـتغلت كتـل القوى في الغرب والـشرق الحرب الباردة لتبرير التسـامح في أنحاء أفريقيا تجاه القادة المستبدين الذين ظلموا وأتاحوا استغلال شـعوبهم سياسـيا واقتصاديا، والذين دأبوا على انتهاك حقـوق أي مواطن يجرؤ على طرح أسـئلة أو المعارضة. وقامت القوى العظمى وحلفاؤها بدعم هؤلاء القادة بمزيج قابل للاحتراق من مسـاعدات التنمية وكميات هائلة من الأسلحة. وفي السنوات التالية لم تسـاعد هذه الأسلحة في إسكات المواطنين فحسب، بل تسببت أيضا، سواء كانت في أيدي شرطة الدولة أو تسـتخدم من قبل ميليشـيات الشوارع المزيفة (وأحيانا ما تجد الرعاية السياسية)، في وقوع المزيد من المجازر في شوارع الكثير من المدن الأفريقية.

المرآة المكسورة

هناك سـبب آخر - أكثر تميزا ومع ذلك ربما يكون كارثيا أكثر أيضا - لندرة القيادة الصالحـة في أفريقيا، ألا وهو تدمير التراث الثقافي والروحي للأفارقة من خلال الصدام مع الاسـتعمار. وهذه التجربة الشائعة جدا بين الشـعوب المستعمرة غير معترف بها على نطاق واسـع في التحليلات الخاصة بالمشكلات التي تواجه القارة الأفريقية، والتي تميل إلى أن تكون ذات توجه اقتصادي أو سياسي. ومع ذلك، فالافتقار إلى معرفة الذات النابع من اسـتئصال الجذور الثقافية للأفارقة هو أحد الآثار الأكثر إزعاجا التي دامت طويلا للاسـتعمار. وشأنهم شـأن الشـعوب الأخرى التي لم تتعرض للاستعمار المادي

(*) Proxy Wars، أو الحروب بالوكالة، حيث تستغل القوى المتحاربة جماعات مسلحة للقتال بدلا عنها. [المحررة].

فحسب بل ما يمكن تسميته أيضا استعمار العقل، فقد حجُب الأفارقة عن أنفسهم. يبدو الأمر كما لو كانوا قد نظروا إلى أنفسهم عبر مرآة شخص آخر- سواء كانت مرآة مدير استعماري، أو مبشر، أو معلم، أو متواطئ، أو زعيم سياسي - فرأوا صورهم المنعكسة مكسورة أو مشوهة، هذا إن كانوا قد رأوا أنفسهم البتة.

وعلى مدى خمسة قرون ظل العالم الخارجي يخبر الأفارقة من يكونون، بطريقة تشبه ما حدث لسكان البلاد الأصليين في أستراليا، وسكان أمريكا الشمالية المحليين، وسكان الأمازون الأصليين، فقد قيل للأفارقة إن مجتمعاتهم متخلفة، وعاداتهم الدينية آثمة، وممارساتهم الزراعية بدائية، وأنظمتهم في الحكم غير مناسبة، ومعاييرهم الثقافية همجية.

ولم يحدث إلا في وقت قريب نسبيا فقط أن أخذ عمل علماء الآثار والمؤرخين يحل ببطء محل التصورات الأوروبية المسبقة التي طال عليها الأمد عن أفريقيا باعتبارها «القارة السوداء». واكتشف هؤلاء الدارسون أن القارة كانت لديها حضارات متطورة في القرون التي سبقت وصول الأوروبيين، وهياكل حكم أساسية، وإبداعات ثقافية تضارع أيا من مثيلاتها في أوروبا في ذلك الوقت. على سبيل المثال، فمملكة الكونغو في وسط أفريقيا، التي امتدت لمسافة 130,000 ميل مربع وكانت تضم ما يزيد على نصف مليون نسمة، عاشت قرونا حتى حولتها تجارة الرقيق البرتغالية إلى دولة تابعة فعليا. وخلال القرن الرابع عشر كانت إمبراطورية مالي أكبر من أوروبا الغربية، وكانت - طبقا لما ذكره بعض المعاصرين - واحدة من أغنى دول العالم. وفي عصر خلفائها، امبراطورية السونغاي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بلغت جامعة سنكوري الشهيرة في تمبكتو، وهي أحد أقدم مراكز التعلم في العالم، ذروة إنجازاتها.

وسادت امبراطورية الأشانتي غرب أفريقيا من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر، وامتدت مملكة بنين جنوبا وغربا إلى دلتا النيجر خلال القرن الخامس عشر، في الوقت الذي ازدهرت فيه مملكة داهومي (غانا وبنين في العصر الحديث) من القرن السادس عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر. وقاومت أمة الزولو التوسع البريطاني والبويري(*) في جنوب أفريقيا، وتبادلت زنجبار Zanzibar التوابل مع الهند والعالم العربي، وكانت مدينة زيمبابوي العظمى مركزا للتجارة، وأشار الدليل

(*) البوير هم المستوطنون المسيحيون الهولنديون في أفريقيا. [المحررة].

الأثري إلى احتمالية ممارستها التجارة مع الجزيرة العربية - وإذا كان لاكتشاف كسر الفخار من نانجينغ أي دلالة، فربما تكون قد مارست التجارة مع الصين أيضا.

ومـن المؤكد أن بعض هذه الدول، كتلـك التابعة لفاتحيها الأوروبيين النهائيين، كانت استعمارية، قامت بجمع الإتاوات، والاشتغال بالاسترقاق، عبر المحيط الأطلنطي وبحر العرب. ومع ذلك، فعلى عكس صورة الأفارقة الذين يحاربون بعضهم البعض على الدوام، لا يوجد أي دليل على أن هذه الحضارات كانت أكثر عدوانية أو ارتكابا للأعمال الوحشـية من المستعمرين الذين أخضعوهم. وفي الواقع، أنه حتى التوسع في تجـارة الرقيق في القرنين الثامن عشر والتاسـع عـشر، عندما بلغ عدد من جرى ترحيلهم من شواطئ أفريقيا ما يقرب من خمسة وعشرين مليون شخص (وأبادت الأمراض الجديدة البشر والماشـية معا)، فقـد رأى الأفارقة ثروتهم تزداد مع التقدم في التكنولوجيـا، والتعلم، والفنون. وامتلكت بعض المجتمعـات قطعانا هائلة من الماشية وبرعت في تنقية المعادن الثمينة والرواسب المعدنية[5].

وبالنظر إلى أن الحضـارات الأفريقية المحلية المتقدمة كانت حقيقة واقعة، فلماذا كان معظـم المجتمعات الأفريقية بمثل هذا الضعف أمـام القوى الأوروبية؟ كان أحد العوامل الواضحة وراء ذلك الجشع النهم الذي أظهرته القيادة الأفريقية وتجار الرقيق مع زيادة الطلب على الرقيق عبر الأطلنطي. وتمثل عامل آخر في منتجات الثورة الصناعية والتقدم في الطب الغربي الذي تلا الآثار الموهنة للاسترقاق. تملك الأفارقة العاديين الفزع والرهبـة إزاء القوة، والمعرفة، والمهارات التي أبداها المدراء الاسـتعماريون والمبشرون، وانبهروا بالقدرة العلاجية لأدويتهم، وأذهلتهم سرعة وسائل نقلهم عند وصول الخيول، والعربـات ذات العجلتين التي تتسـع لراكب واحد ويجرها رجـل واحد، ومن بعدها القطارات («الثعابين التي تنفث نارا») والسيارات. وقد غمرت كل هذه التكنولوجيات الحديثة السكان الأصليين الذين كانت تكنولوجيتهم أقل تطورا بشكل واضح.

وعـلى الرغم من ذلك، كان الشيء المثير حقا من بين هذا كله هو قوة البندقية، التي جرى تقديمها للسـكان الأفارقة على أنها سحر الرجل الأبيض وعرافته - وكانت عرافة بالغة القوة في ذلك الوقت. أما بالنسـبة إلى القوى الاسـتعمارية، فقد اعتمد كل شيء على إرهاب الأهالي من خلال استعراض واستخدام القوة، فلو كان السكان المحليون أقل تأثرا، لكان إخضاعهم واستغلالهم أكثر صعوبة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من العقوبات الفظيعة وغير المتكافئة لمعارضة القوى الاستعمارية، فقد قاوم الكثير من الأمم الأفريقية التدخل والاستحواذ الأجنبي على أراضيهم وممتلكاتهم أينما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. شن الأشانتي أربع حروب ضد الاستعمار البريطاني خلال القرن التاسع عشر؛ وقاوم ساموري توري(*) التوسع الفرنسي في غرب أفريقيا والسودان على مدى عقود، بينما اشتهر الزولو بقتال الاستعمار البريطاني في العام 1879؛ وقاومت قبائل الهيهي في شرق أفريقيا التابع لألمانيا (الذين يعيشون في تنزانيا اليوم) الإدارة الاستعمارية في السنوات الأولى من القرن العشرين. وراحت بعض المجتمعات الأفريقية تؤلب القوى الاستعمارية ضد بعضها البعض في محاولة يائسة لضمان بقائها، في الوقت الذي كانت فيه القوى الكبرى تقاتل من أجل السيطرة على ما تملكه القارة من بشر، ومطاط، وذهب، وعاج، وألماس، وكاكاو، وأخشاب، وأراض خصبة. ورغم ذلك، أثبتت البندقية تفوقها على السحر، أو الرمح، والدرع، والقوس والسهم إلى حد بعيد. وقتل عشرات الآلاف من الأفارقة المحليين بلا رحمة حتى يتسنى للوافدين الجدد الوصول إلى ثرواتهم واستيطان أراضيهم. وفي نهاية الأمر قهرت قوة الدخلاء العسكرية أفريقيا، وقسم الأوروبيون أراضيها إلى مناطق سيطرة، وانسحب الكثير من الأفارقة المقهورين إلى الظل.

ومع ذلك، ربما لم يكن هناك شيء قادم من الغرب له سلطة أكبر على أبناء البلاد التي جرى إخضاعها على مستوى العالم من النظم القانونية والاقتصادية التي فرضتها القوى الإمبريالية، بالإضافة إلى الاطلاع على الإنجيل. قبل مجيء المبشرين إلى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من منتصف حتى أواخر القرن التاسع عشر، كان الاتصال ما وراء السواحل مرتبطا بتجارة الرقيق والعاج بشكل أساسي؛ وظل الإسلام، الذي كان موجودا في أفريقيا منذ بدايته تقريبا في القرن السابع الميلادي، مقصورا على المناطق الواقعة شمال الساحل وعلى الساحل؛ ولم يبذل العرب أو الأوروبيون جهدا كبيرا لتقديم ثقافاتهم إلى أهالي المناطق الواقعة خلف الساحل.

ظلت الثقافة في أفريقيا شفهية في الأغلب، مع انتقال خيام، وانتصارات، ومشكلات شعوبها من جيل إلى جيل عبر الكلمة المنطوقة أو الموروث. وعندما

(*) قائد أفريقي ولد عام 1830 فيما يعرف اليوم بجمهورية غينيا، وأسس امبراطورية واسولو الإسلامية التي كافحت ضد الحكم الفرنسي في غرب أفريقيا. [المحررة].

وصلـت الثقافة المكتوبة أخيرا إلى أفريقيا جنـوب الصحراء، وبخاصة مع المبشرين، تسمر الأفارقة في أماكنهم بفعل السجلات التي أعلن عن أنها كلمات الله.

وعلى الرغم من أن السـكان الأصليين كانـوا يعرفون الله ويعبدونه، فإنهم لم يعلموا بوجـود أي شيء قد كُتِـب عنه. وقدم الإنجيل للسـكان على أنه أكـثر ملاءمة لحياتهم من المعرفة الشـفهية، والموروثات، وحكمة الثقافة التي أبقت عليهم حتى تلك المرحلة. وقِيلَ لهم إن المسـيحية لا تمثل تعبيرا أفضل عن التقوى من ممارساتهم الثقافية الخاصة فحسب، بل إنها تمثل الإيمان الصادق حقا؛ وأن التشكيك في مرجعيتها أو مرجعية أولئك الذين يفسرونها خطيئة ومن قبيل الهرطقة. أما بالنسبة إلى السكان الأصليين حول العالم، بمـا في ذلك أفريقيا، فقد أصبح الإنجيل نقطـة الدخول إلى نهج حياتي جديد بتوجيه من كهنوت جديد تعزز قوته وسلطانه بنادق الغزاة. وإذا كانت بعض أجزاء الإنجيل تتعارض مـع الحكمة المتوارثة لأسـلاف المجتمع المحلي أو كانت مبهمـة، فقد قيل للأهالي إن ما كانوا يحتاجون إليه في واقع الأمر لم يكن على الإطلاق محاولة لتفسير الأسرار الإلهية، بل الإيمان، والإيمان وحده.

ومـن المؤكد أن المبشرين قد أتاحوا الفرصة للمجتمعات كي تصبح متعلمة - رغم أنـه لم يكن هناك سـوى الإنجيل المتاح للقـراءة. ومع ذلك، فبدلا مـن اتخاذ الكتب المقدسـة الأجنبيـة على أنها أعـمال من صنع البـشر بوحي إلهي، اتخذها السـكان الأصليـون على أنها الكلمات الحرفية لله، سـواء أملاها أو كتبهـا الله ذاته. ولم يدرك المبـشرون أو المعلمون الحاجة إلى تصحيح مثل هذه المعلومات الخاطئة التي غالبا ما كانوا يصدقونها هم أنفسهم.

ومهما كان المبشرون حسني النية في نشر ما رأوه على أنه بشرى يسوع المسيح، فإن نتيجـة تبشـيرهم بالإنجيل كانت بداية مُركب نقص ثقافي عميـق بين المهتدين الأفارقة. تصـور الكثـيرون أن الله كان أقـل محاباة لهـم؛ وأن الله قد قرر ألا يكشـف لهم عن ذاته مباشرة واختص بذلك غيرهم - الأوروبيين - الذين كانوا يقدمون إليهم رسـائل الله آنذاك. وإذا كانت الجماعات المفضلة، كالمستعمرين والمبشرين، قد جرى اختيارها لتلقي الوحي المقدس من الله وتقديمه إلى الشعوب الأخرى، فقد كان بديهيا أن نهجهم الحياتي، وثقافتهم، وعاداتهم وتقاليدهم كانت أسـمى، وأن حياة السكان المحليين وثقافتهم لابد أن تتغير. أضف إلى ذلك ما ذهب إليه تفكير الأفارقة من أنه لن يرحب بهم فحسـب في ثقافة أسمى إذا ما قبلوا بتعاليم الكتاب المقدس، بل سيكونون مباركين أيضا من الله.

ويفسر قبول الأفارقة لـ «دونيتِهم» الخاصة بشكل جزئي السبب في أنه على الرغم من المقاومة السياسية والمسلحة التي نظموها، فقد سقط عدد كبير جدا من الثقافات أمام الزوارق المدفعية والمبشرين في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين. وفي غضون بضعة عقود أصبح كل شيء أجنبي - جلبه المدراء الاستعماريون والمبشرون - مترادفا في أذهان السكان الأصليين لما هو أكثر تقدما، والأقرب إلى مشيئة الله، والمفضل من كل النواحي على نهجهم الحياتي وقيمهم السابقة. لم تعد الحياة التي عاشوها قبل وصول القوى الاستعمارية والمبشرين غير ذات قيمة فحسب، بل آثمة أيضا. كما جرى تشجيع بعض الشعوب أيضا على اعتبار أنفسهم أبناء حام، الذي رأى والده نوح، عاريا وملعونا (انظر سفر التكوين 22:9). وأن المسيحية سترفع هذه اللعنة التي رزح الأفارقة تحت وطأتها قرونا من دون أن يعلموا أمرها؛ وأنهم عمدوا أبناء لله وأخيرا موضع رحمته.

لم يخطر ببال المجتمعات المحلية أو حتى حملة هذه الرسالة أنهم كانوا أبناء ربهم، بالطريقة نفسها التي كان بها بنو إسرائيل أبناء ربهم. كانت فكرة أن الله يتكلم ويوحي لجميع الشعوب ويعطيها ما تحتاج إليه لقيادتها عبر الحياة مفقودة بالنسبة إلى المبشرين. وحيثما كان هناك قساوسة، ومعلمون، وحكماء وحكيمات ممن حملوا معهم المعرفة اللازمة لمؤازرة الشعب وإعادة تجميع تاريخه لتعليم الأجيال القادمة، أصبح جميع السكان المحليين طلابا دائمين للمعرفة والحكمة الجديدة. ومن المتأصل في طبيعة المرء الحقيقية كمتعلم وليس معلما عدم قدرته على أن يكون سيد عالمه الخاص. فالمرء يكون تابعا إلى الأبد، وعليه طلب التوجيه من شخص آخر إلى الأبد، ويكون عرضة للمعلومات المضللة أو الاستغلال من قبل أحد السادة إلى الأبد.

وكما أصبحت المسيحية متأصلة في أفريقيا، كذلك أصبحت الفكرة القائلة: إن الحياة الآخرة هي بؤرة الاهتمام للشخص الورِع، وليست هذه الحياة - إرثا يستمر في التأثير على التنمية. وتحط المبالغة في التأكيد على مباهج الجنة وجعلها الغاية النهائية من قيمة الحياة في الوقت الحاضر. ويبدو الأمر كما لو أن السعادة والرضا التامين، وكذلك الراحة من الرغبات والاحتياجات المادية، سيتم العثور عليها في الجنة وليس على الأرض.

يتيح هذا الموقف، في رأيي، للمؤسسات (كالكنيسة) وذوي النفوذ (عضو في البرلمان أو سياسي آخر) تشجيع الشعب على أن يظل سلبيا. ويصل الأمر بالشعب

إلى حد الاعتقاد، بالفعل، بأنه سيجري إنقاذه في نهاية الأمر من قبل قوة خارجية وليس من خلال محصلة أعماله. قد يكون على علم بأن لديه مشكلة، على سبيل المثال، تتعلق بانجراف التربة في الأنهار عند سقوط الأمطار الموسمية، أو أن سدوده الرملية مسدودة. وقد يتفهم أنه باستطاعته تغيير موقفه، نظرا لأن زراعة الأشجار أو جرف التربة الزائدة من النهر يحتاج إلى معدات ثقيلة أو مهارات فنية متقدمة. وعلى الرغم من ذلك، فهو يجلس وينتظر عضو البرلمان التابع له، أو الكنيسة، أو هيئة معونة، أو حكومة أجنبية لحل المشكلة. وهو بذلك يحط من قيمة قدرته الخاصة ومسؤوليته عن اتخاذ إجراء. ويستمر إرث الاستعمار هذا ويظل مدمرا.

وهناك سبب آخر للضعف يتمثل في حقيقة أن تلك المجتمعات التي تكون ثقافاتها شفهية وليست مكتوبة ومؤسساتية من المرجح دائما أن تكون أكثر عرضة لقوى الاستعمار، أو الاضطراب، أو الحرب التي تزعزع الاستقرار. وعبر أفريقيا، على مدى عدة عقود، جرى تهميش ثقافات الكثير من المجتمعات، وإقصاء حراس الحكمة على أنهم مشعوذون وسحرة، فمات معهم ما عرفوه عن مجتمعاتهم - الطقوس، والرموز، والقصص، والرقصات، والفولكلور. وحل محل الكهنوت الأصلي كهنوت مسيحي مُيز بأنه أرفع مقاما بالسليقة. وضلت المجتمعات المحلية طريقها للتعرف على الأرض التي تعيش عليها، والشعوب المحيطة بها، والله الذي عبدته، ومبرراتها الخاصة للوجود عندما حلت المدارس التبشيرية محل النظم التقليدية للتعلم.

لم يكن الإنجيل والبندقية الوسيلة الوحيدة للتأثير على السكان المحليين. فقد كانت هناك الملابس القطنية التي حلت محل ارتداء جلود الحيوانات.. وكان هناك الصابون والملح والسكر. وكان استخدام الحجارة والاسمنت تقنية جديدة تماما أتاحت بناء منازل ضخمة مستطيلة الشكل ومتعددة الغرف مقابل المنازل المستديرة التقليدية التي بنيت بالطين والقش. كما كانت هناك الأدوات المنزلية التي حلت محل الأواني الفخارية وتلك المصنوعة من قشور الفاكهة، وصواني القش، ومجموعة متنوعة من المصنوعات اليدوية. وبدلا من ذلك، حل سحر الملابس الرسمية، والتجهيزات، والتكلف. وكانت هذه جميعها رموزا فعالة للصورة الذاتية للدخلاء وسطوتهم، وجرى تقبلها كعلامات للحداثة، وعراقة الأصل، والنجاح.

أصبح اكتساب هذه المادية اللافتة والميزة الاجتماعية مطلوبا من قبل السكان المحليين لو أنهم سمحوا للوافدين الجدد بأن يستقروا على أراضيهم ويعلموهم الطرق الجديدة للعيش. لكي ترث كل هذا كانت المجتمعات المحلية بحاجة إلى قبول عالم المبشرين وإنكار ثقافتها الخاصة. وفضلا على ذلك، لم يكن المستعمرون والمبشرون مضطرين دائما لدفع الشعوب المستعمرة على قبول أفكارهم الخاصة؛ فبمجرد إخضاعه، يقبل الشعب من تلقاء نفسه الفرص المتاحة كي يصبح من التابعين والمتواطئين. وقد لقي بعض المبشرين ترحيبا في المجتمعات المحلية وقبولا من شيوخها، فعاشوا بينهم كما لو كانوا منهم.

أما بالنسبة إلى معظم الأفارقة، فقد فُرض الاستعمار - سواء كان ذلك عن طريق الاحتلال، أو الهجرة، أو متطلبات نظام تجاري ظالم- في القرنين التاسع عشر والعشرين سريعا جدا بحيث تعذر عليهم تبني طرق العيش الجديدة، وفي الوقت ذاته التحكم في فقدان ثقافاتهم وحضاراتهم. ورغم ذلك، كانت التجربة الاستعمارية محدودة وقصيرة الأجل بالنسبة إلى بعض المجتمعات المحلية في أفريقيا كما في إثيوبيا وبتسوانا. وجرى تهميش أو تجاهل أخرى. وعلى سبيل المثال، كان شعب الماساي الرعوي عنيدا في امتناعه عن التعاون مع السلطات الاستعمارية التي كان اهتمامها الرئيسي هو الاستيلاء على الأرض من أجل الزراعة التجارية. وفي كينيا جرى ترحيل الماساي من كثير من أراضيهم وحصرهم في المحميات التي كان غيرهم من الأفارقة يحتاجون إلى إذن خاص لدخولها. ونظرا لمحدودية تفاعلهم مع السلطات الاستعمارية والمبشرين، فقد تمكن الماساي من الإبقاء على ثقافتهم مصونة بشكل أكبر. والمفارقة أن الماساي هم الرموز الشامخة لكينيا أمام السائحين، ويرجع السبب في ذلك على وجه الدقة إلى أنهم لم يتنازلوا عن ثقافتهم ويقبلوا بالرؤية المقدمة لهم من خلال المرآة المكسورة.

وربما كانت المفارقة الأخيرة لوصول الإنجيل والبندقية إلى أفريقيا تكمن في حقيقة أن السبب في ذلك على وجه الحصر تقريبا يرجع إلى كتابات المبشرين، والمستعمرين، والمؤرخين الاجتماعيين الغربيين - أولئك الذين أمعنوا في نبذ عادات الأفارقة باعتبارها عادات قبلية بدائية، حتى إننا لا نعرف شيئا عن كثير من الممارسات الثقافية للشعوب الأفريقية ما قبل الاستعمار. وعندما يرغب الأفارقة في إعادة اكتشاف ثقافتهم الخاصة وإصلاحها غالبا ما يضطرون إلى السفر إلى المكتبات

والأرشيفات الأوروبية والأمريكية للحصول على المعلومات. وليس من المستغرب أن نجد الأجانب يعرفون عن السكان المحليين أكثر مما يعرف السكان المحليون عن أنفسهم، وهذا هو مصير الشعوب المستعمرة في أغلب الأحيان.

لقد تشكل الأفارقة بفعل تجارب عدة: الغزو، تجارة الرقيق، التحرر، التفرقة، التمييز العنصري؛ ووصول المعرفة بالقراءة والكتابة، والمسيحية، والإسلام؛ والمحو الثقافي، والنزوح. وكان بعضها نافعا وأحدث ثورة في طريقة العيش الأفريقية، وكان البعض الآخر مدمرا.

مست هذه التجارب جميعها الروح الأفريقية وشكلتها. وربما تكون شدة، وتكرار، واستمرار هذه التحديات السبب في أنه كان من الأصعب على الروح الأفريقية أن تتغلب عليها مقارنة بالشعوب الأخرى التي مرت باضطرابات مماثلة. وغالبا ما أخفقت القيادة الأفريقية في مساعدة شعبها على التعامل مع تأثير هذه التجارب، وبدلا من ذلك مالت إلى إنكار حدوثها على الإطلاق. ونظرا إلى أن أفريقيا لم تكن لديها ثقافة مكتوبة، فقد كان من السهل الترويج لثقافة النسيان.

على سبيل المثال لم يفهم تاريخ تجارة الرقيق في الأطلنطي سوى عدد قليل من الأفارقة، نظرا لاستبعاد هذه الفترة من التاريخ الشفهي أو المكتوب، ولأنها مسكوت عنها على نطاق واسع في أفريقيا، على الرغم من أن الأفارقة كانوا الضحايا. وإن لم ينقل التاريخ شفهيا من جيل إلى جيل، ولم يُكتب في كتب التاريخ بحيث يتعلمه الجيل التالي، فسرعان ما يختفي من الذاكرة. وغالبا ما كان أولئك الذين كتبوا تاريخ أفريقيا الذي جرى تعليمه بالمدارس من مرتكبي الآثام التي اقترفت وقد كتبوه من منظورهم. ومن الواضح تماما أنهم فضلوا «النسيان والمضي قدما».

وغالبا ما كان يحدث خارج أفريقيا أن يبدأ الأفارقة في اكتشاف القصة غير المروية للعبودية والفظائع الأخرى التي ارتكبت ضدهم وبأيديهم في القارة. ويشعر الكثير من الأفارقة بالصدمة عندما يكتشفون حقيقة ما كان يفعل أسلافهم في أثناء تجارة الرقيق والتوسع الاستعماري. وأخيرا، تجري الآن كتابة تاريخ أكثر توازنا بواسطة باحثين يستطيعون الوصول إلى المعلومات السرية التي ربما ظلت أسرار دولة حتى وقت قريب.

الدول القومية الجديدة

بالدرجة نفسها من العجلة والعشوائية التي رسمت بها القوى الأوروبية الخطوط عبر خريطة أفريقيا في العام 1885، انسحبت من مستعمراتها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. ودمجت جماعات من الناس لتشكيل دول قومية، ووجد كثير من الجماعات أنفسهم مجتمعين معا على هيئة قطعان داخل هذه الكيانات والهويات الجديدة. وفي شرق أفريقيا، على سبيل المثال، جرى وضع الماساي في كينيا وتنزانيا؛ والتيسو في كينيا وأوغندا؛ والصوماليين في كينيا وإثيوبيا والصومال؛ والليو (اللوو) في كينيا وأوغندا وتنزانيا. وأعطيت الدول القومية الجديدة اسما، وعلما، وسلاما وطنيا، وبعد ذلك جرى تسليمها إلى مجموعة مختارة من النخبة ذات التعليم الغربي، وكان معظمهم مؤيدا للإدارة الاستعمارية، سواء من جرى إعدادهم للقيادة من قبلها أو من سجنوا أو جرى نفيهم بدلا من ذلك.

تواصلت عملية المحو الثقافي بعد الاستقلال مع استمرار الانقسام بين النخب الأفريقية الجديدة والشعوب التي تحكمها في الاتساع. وكانت الشعوب الأفريقية محرومة تماما - اقتصاديا، من حيث التعليم، ومع ما لحق بثقافاتها من تدمير، ونتيجة لذلك لم تكن في وضع يسمح لها بمساءلة قادتها، ولسوء الحظ استغل قادتها تلك الحقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، احتفظت الكثير من الدول الأفريقية الجديدة بالعديد من مقومات الحكم الاستعماري، التي استخدمها قادتها مثلما فعل المستعمرون لتحقيق الغايات نفسها. فقد استغلوا شعوبهم باسم التقدم، والتوظيف، ونوعية حياة أفضل، وثروة متراكمة لأنفسهم، وأسرهم، وأصدقائهم على نحو يتسم بالفساد في أغلب الأحيان وعلى حساب أكثرية مواطنيهم. واتخذوا موقف السادة الأوروبيين السابقين وفعلوا كل ما اعتبروه ضروريا للاحتفاظ بالقوة، واستغلوا شعوبهم ثم راحوا يذرفون دموع التماسيح على فقرها وصراعاتها المتواصلة، وكل الأمراض الأخرى المرتبطة بالقارة.

لم يكن من الممكن تحقيق مثل هذه السرقة والدمار بالجملة إلا بالاستمرار في تشجيع ثقافة عدم التمكين التي جرى تعلمها من الاستعمار، التي أبقت على القطاع الأكبر من الشعب جاهلا، وخائفا، وسلبيا، ومطيعا. وقد عزز جهل الشعب عن طريق التحكم المباشر في تدفق المعلومات. وجرى احتكار الإذاعة والتليفزيون الوطني والسيطرة عليهما. ولم تكن اللقاءات والتجمعات العامة مسموحا بها حتى لا يسمع المواطنون ولا يفعلون إلا ما تسمح لهم أجهزة الدولة بسماعه وفعله.

خاطبــت الإدارة الإقليميــة، عميــل الظلــم وواحدة من أســوأ مخلفــات الأزمنة الاســتعمارية، السكان المحليين بلغات لم يفهموها تماما؛ وتظاهر الناس إما من منطلق التــأدب أو من منطلق الخوف على ســلامتهم الخاصة، وادعوا أنهم يفهمون ســادتهم الجدد صفقــوا لهم بحماس في نهاية الخطب العامــة. وفي المقابل، وعد القادة بإظهار الحكم الرشــيد، صفق المواطنون بحماس كبير إزاء التأكيدات الجوفاء، وشــكروا القادة على الســلع والخدمات التي لم يحصلوا عليها أبدا. أما بالنســبة إلى الكثير من الشعوب الأفريقية، فقد تبددت أحلام العهد ما بعد الاستعماري.

وككثــير من الأفارقة، يوجد لدي تناقض وجداني تجاه «الآباء المؤســســين» لأفريقيا، فضــلا على الجيــل الثاني للقيادة السياســية. وأنا أدرك أن الجيــل الأول للقادة ما بعد الاســتقلال، مهما كانــت عيوبهم وجرائمهم، قد ولدوا جميعا تابعــين للقوى الأوروبية. غزيت أرض آبائهم واحتلت، وجرى إخضاع شــعبها واستعماره. وقد يحاجج المرء بأنهم عندما نهبوا الخزينة والموارد الطبيعية على حســاب شــعبهم وبلدهم، أو ســهلوا على الآخريــن القيام بالشيء ذاته، كانوا يفعلون ما علمهم ســادتهم الســابقون فعله ليس إلا. وكان لدى الشــعوب رغبة شــديدة في أن يؤمنوا بالقيادات الأفريقية الأصلية، حتى إنهم ربما كانوا رافضين للإقرار بحجم الجرائم التي ارتكبت ضدهم، أو الاعتقاد بأن لهم المرجعية الأخلاقية أو الحق في مساءلة قادتهم.

وربما كان الأمر الأكثر إزعاجا من رؤســاء الدول أنفســهم هــو دوائرهم الداخلية، ومدراءهــم المحليين، وساســتهم، وكثــير منهم كانوا عــلى مدى العقود التي ســبقت الاستقلال متعاونين مع الإدارة الاستعمارية. وهكذا، فبدلا من أن يحفظوا المصالح العليا لشعوبهم في سويداء قلوبهم، نشطوا في العمل ضدها. وعند الاستقلال، لم يتعرض الكثير من هؤلاء الرجال للمساءلة على ما اقترفوه، بل كوفئوا بدلا من ذلك بالسلطة السياسية والاقتصادية التي استمروا في استخدامها ضد شعوبهم أثناء الحرب الباردة وبعد انتهائها أيضا. يتســاءل المرء عن عدد القادة المحتملين ما بعد الاســتقلال الذين لم يتعاونوا مع السلطات الاستعمارية وجرى تهميشهم أو حتى إعدامهم من قبل تلك السلطات ذاتها، والذين ربما كانوا ســيحققون قيادة أفضل لشــعبهم في نهاية الأمر. ومن المؤكد أن هذا سؤال لا يمكن الإجابة عنه الآن.

وتظل الهوة بين النخب وجماهير الشــعب واســعة - لاســيما ما يتعلق بالهوية الثقافيــة. وحتى اليوم يواصل كثير من النخب الأفريقيــة في الحكومة وأماكن أخرى

تتفيه ثقافاتهم الأصلية ويعتبرونها رجعية وغير ملائمة في عالم اليوم. وعلى المستوى الوطني، يجري تعريف التراث الوطني الصغير والمتنوع للقارة على نحو ضيق للغاية عن عمد بحيث يعني، على سبيل المثال، الرقصات التراثية التي تؤدى للساسة أثناء المناسبات الرسمية أو للسائحين الباحثين عن أفريقيا «الأصلية» أو «الغريبة». وفي المدارس، والإذاعة، والتلفاز تحظى الثقافة الأفريقية بقليل من الاهتمام الجاد في الوقت الذي يجري فيه تمجيد تراث الشعوب الأخرى. يتقبل الكثير من الأفارقة وسريعا جدا الثقافات البديلة وفي مقدمتها القادمة من الغرب. وبالنسبة إلى الكثيرين اليوم، فهذا كل ما يعرفونه، وانعكاس لفقر مجتمعهم المادي، والسياسي، والروحي.

يقر عدد قليل من القادة الأفارقة بأن ما يطلقون عليه «الأمة» ليس سوى قشرة خارجية وضعت فوق دولة معدومة الثقافة - بلا قيم، أو هوية، أو شخصية. ولايزال أولئك الذين يريدون الترويج للثقافات والممارسات المحلية متهمين برعاية «القبلية» والانقسام وليس الوحدة، ويجري حثهم على التخلص من هوية دولهم المجهرية وأن يصبحوا مواطنين للدولة الحديثة الجديدة، حتى وإن كان لا يوجد أي شخص أفريقي يعرف حقا ما قد تكون عليه شخصية تلك الدولة الحديثة غير جواز السفر وبطاقة الهوية.

ومنذ قرابة خمسين عاما عندما ركبنا نحن الأفارقة الشباب (بمن في ذلك شخص كيني يدعى باراك أوباما)(*) الطائرات لمتابعة الدراسة في الولايات المتحدة، لم يكن بمقدور أي منا أن يتخيل الصراعات، والانقلابات، والحروب الأهلية، وفساد الرئاسات الاستعمارية التي ستلازم قارتنا لعقود قادمة، أو أن وعد أفريقيا، الذي بدا حتميا تقريبا في ذلك الوقت، سيظل من دون وفاء. ويستمر هذا التحدي قائما أمام كل جيل جديد من الأفارقة.

(*) باراك أوباما الأب، والد رئيس الولايات المتحدة الحالي، وهو من قبيلة الليو (اللو) السابق ذكرها. [المحررة].

3

أعمدة الحكم الرشيد: الكرسي ثلاثي الأرجل

«على الرغم من فسادهم الواضح وافتقارهم إلى حسن النية، فقد استمر كثير من قادة البلدان الأفريقية في تلقي التمويل من المؤسسات الدولية والدول المانحة، ما أدى إلى إعاقة فرص التنمية وزيادة فقر الشعوب الأفريقية»

المؤلفة

في الستينيات من القرن العشرين، شعر من التحق منا نحن الأفارقة بمهن الطب، والتدريس، والتجارة، والخدمة المدنية بالثقة في أن قارتنا تمضي قدما، على الرغم من حالة عدم الاستقرار الناشئة. وأدت الأذرع الإنسانية والتنموية للمجتمع الدولي دورها أيضا، بما يكفي على الأقل لتقديم مبالغ ضخمة للمساعدة، والمساعدة الفنية، والتكنولوجيا، ومن حين إلى آخر تبني سياسات تحث على المزيد من المسؤولية في إدارة شؤون البلاد. وفي العام 1964، قدمت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية منحا وقروضا ميسرة لأمم أفريقيا جنوب الصحراء تجاوزت قيمتها المليار دولار[1]. وكانت هناك إمكانيات هائلة لتنمية الموارد الطبيعية لأفريقيا كالبوكسيت، واليورانيوم،

والغاز، والبترول، والذهب، والألماس. وفي واقع الأمر، كان النمو نشــطا في الكثير من الاقتصادات الأفريقية في الستينيات من القرن العشرين.

الانحطاط الاقتصادي

وعلى الرغم من ذلك، ففي الســبعينيات من القــرن العشرين، بدأت الحظوظ الاقتصادية للقارة في الانخفاض. في تحليل نشر في العام 2003، أشار المكتب الوطني للبحــوث الاقتصادية، وهــو منظمة أمريكية غير حكوميــة، إلى أنه في الوقت الذي حقق فيه الاقتصاد العالمي نموا بمتوســط 2 في المائة تقريبا سنويا بين العامين 1960 و2002، فقــد كان نمو إجمالي الناتج المحلي في أفريقيا ســالبا من العام 1974 حتى منتصف التســعينيات من القــرن العشرين[2]. وبحلول العام 2003، كان متوســط إجــمالي الناتــج المحلي جنوب الصحراء الكبرى أقل بنســبة 11 في المائة من الثلاثين عاما السابقة. وفي حين أنه في مطلع الستينيات من القرن العشرين كان 10 في المائة فقط من فقراء العالم من الأفارقة، أصبحت نسبتهم 50 في المائة بحلول العام 2000.

وخلال فترة الأربعين عاما ما بين العامين 1960 و2001، طبقا للبنك الدولي، كان متوسط معدل النمو السنوي للفرد في جمهورية كوريا 5,8 في المائة سنويا، بينما كان في الصين وتشــيلي 5,6 في المائة. في المقابل كان معدل النمو في ســاحل العاج خلال نفس الفترة نصف في المائة فقط، وثلث في المائة في زيمبابوي، وخمســة في المائة في نيجيريا. وعلى النقيض، كان متوسط معدلات النمو السنوي للفرد في غانا، والسنغال، وتشــاد، وجمهورية أفريقيا الوســطى، وزامبيا، وســيراليون، ومدغشــقر، والنيجر، وليبيريــا، وجمهورية الكونغو الديموقراطية جميعها ســالبة. وبالنظر إلى حقيقة أن سكان القارة زادوا أكثر من ثلاثة أضعاف، من 227 مليونا في 1960 إلى ما يزيد على 900 مليون في 2008، فلم تســتطع حتى تلك الاقتصــادات التي حققت نموا الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعبها. وتظل بوتسوانا، التي حقق اقتصادها توسعا بمعدل 6,4 في المائة ســنويا خلال الفترة من 1960 حتى 2001، اســتثناء للأداء الاقتصادي الضعيف لبقية دول أفريقيا جنوب الصحراء[3].

وكغيرهــا من المناطق النامية الأخــرى، كان لزاما على أفريقيا مجابهة مجموعة مــن الظروف الخارجية التي فرضها العالم الصناعي بقصد محاربة الفقر وتشــجيع

النمو، على الرغم مما كان لها أحيانا من أثر عكسي تماما. وعلى مدى عقود، قدمت قــروض للــدول الأفريقية أو حثت على قبــول قروض لتمويل مشروعــات التنمية على نطاق واســع. وكثير منها لم يكن مناســبا لاحتياجات أفريقيا أو كانت ببساطة جبهات للفســاد الرسمي. ومع تصاعد الدين ودفعات الفائدة، غالبا ما كانت الدول الأفريقيــة ترد مبالغ من الأموال للبلدان الصناعيــة تفوق ما كانت تحصل عليه في هيئة مساعدات. وعلى الرغم من فسادهم الواضح وافتقارهم إلى حسن النية، فقد اســتمر كثير من قادة البلــدان الأفريقية في تلقي التمويل من المؤسســات الدولية والدول المانحة، ما أدى إلى إعاقة فرص التنمية وزيادة فقر الشعوب الأفريقية.

في الثمانينيــات مــن القرن العشرين، وكرد فعل - بشــكل جــزئي - إزاء الحلقة المفرغــة للمديونية بــين العالمين الغني والفقير، أطلقت المؤسســات المالية الدولية وعلى رأســها البنك الدولي، وصنــدوق النقد الدولي «سياســات التكيف الهيكلي». للحصول على المزيد من القروض أو مساعدات التنمية، كانت الدول مطالبة بتخفيض الإنفــاق الحكومي على نحو صارم، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، والحد من التضخم، وفرض رســوم على الخدمات كالرعاية الصحيــة والتعليم، ومحاولة إيجاد اقتصــادات موجهة إلى التصديــر بدلا من التركيز على احتياجات شــعوبها المباشرة للغذاء والخدمات الأساســية. وفي حين أن هذه السياســات كانت – بشكل جزئي – محاولة لاســتئصال الفساد الذي اســتشرى في ذلك الوقت في الكثير من المؤسسات الحكومية في أفريقيا وأماكن أخرى، فغالبا ما أدى تقشــف الموازنة الذي فُرض على الدول الفقيرة إلى القضاء على الخدمات الأساسية كالتوعية الزراعية، والبنية التحتية، والصحة، والتعليم. وعلى الرغم من التطبيق الواســع للتكيف الهيكلي، يرى معظم المواطنين الأفارقة أن الإدارة لم تتحســن على نحو يمكن قياســه. ولم تتحســن نوعية حياتهم أيضا.

تجدد الأمل: نهاية الحرب الباردة

أدى ســقوط ســور برلين في نوفمبر من العام 1989 وانهيار الاتحاد السوفييتي في 1991 إلى إزالــة إحدى العقبات في طريــق التنمية في أفريقيا. ولم يعد لزاما على القادة الأفارقة التعهد بالولاء إما للمحور السوفييتي أو الأمريكي – سواء أكان لديهم

التزام أيديولوجي أم لا. وقد أشـعرت هذه الأحـداث الحكومات الأفريقية بأنها لم تتمكـن حتى من الاسـتمرار في حرمان مواطنيها من الحيـز الديموقراطـي إلى ما لا نهاية. وشـجعت القوتان العظميتان القادة عـلى أن يقبلوا - نظريا على الأقل - الطـرح القائل بأن حكم الحزب الواحد الذي ظل معيارا لعقود لم يحقق طموحات الشـعوب الأفريقية، وأن التعددية الحزبية جديـرة بالتجربة. واجه الطرح مقاومة بـادئ الأمر. وكانت إعـادة التعددية الحزبية في الكثير من الـدول الأفريقية نتاجا لمطالبات الدول المانحة وسـنوات عدة من الكفاح من قبل المجتمع المدني الأفريقي من أجل إدارة أفضل.

وكانت العلامـة الأخرى القوية على انتهاء الحرب الباردة وأن النظم الراسـخة يمكـن أن تتغير هي إطلاق سراح نيلسـون مانديلا في فبراير مـن العام 1990 بعد خمسة وعشرين عاما في السجن، وتلته النهاية الرسمية للتمييز العنصري في جنوب أفريقيـا بعد أربع سـنوات. كما أدى الإفراج عن مانديـلا إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية التي تعرضت للكثير من القدح: تصفية الاستعمار السياسي في جميع أرجاء القارة الأفريقية.

شدت نهاية التمييز العنصري من عزم النشطاء من المواطنين في أفريقيا، وبالأحرى حول العالم. وصعّد المجتمع المدني في الكثير من الدول الأفريقية تحديه لسياسـات الحكومات المستبدة وانخرط في سياسة المعارضة. كما أصبح مواطنو الدول الصناعية أقل تقبلا لدعم حكوماتهم لنظم الحكم المستبدة، خصوصا بعد ما أصبحت تفاصيل بعض أعمال السـلب والنهب التي قام بها القادة معروفة على نطاق أوسع. وبدأت الحكومات في تقديم القروض والمسـاعدات لرؤسـاء الدول الأفريقية مع مطالبتهم باحترام حقوق الإنسـان، وتحسـين الإدارة، وإنهاء حكم الحزب الواحد، واستئصال الفساد، والتركيز على الحد من الفقر.

وخلال هذه الفترة، أخذ بعض «ذوي النفوذ» الذين هيمنت شخوصهم على الحياة السياسـية في بلادهم في مغادرة مسرح الأحداث: الرئيـس فيلكس هوفويت - بويني، الذي حكم سـاحل العاج لأكثر من ثلاثين عاما، توفي في العام 1993، وهاسـتينغز باندا، رئيس مالاوي لثلاثة عقود، هزم في انتخابات ديموقراطية في العام التالي. وفي العام 1991، سـمح الرئيسـان كينيث كاوندا، رئيس زامبيا، وماثيو كيريكو، رئيـس بنين، بالتعددية

الحزبية وسرعان ما تركا السلطة بعدها. (أعيد انتخاب كيريكو للرئاسة في العام 1996، وأمـضى عقدا آخر في الحكم). وسـمح قادة آخرون باغتصاب سـلطتهم من قبل ذوي نفوذ آخرين مأمولين: فقد أجبر كل من محمد سـياد بري، رئيس الصومال، ومنغسـتو هيـلا مريام، رئيس أثيوبيا، على ترك السـلطة في العـام 1991؛ وفي زائير، أجبر موبوتو سيسي سيكو المريض على التخلي عن السلطة لمقاتلي لوران كابيلا(*) المتمردين[4].

ومـع ذلك، فعلى الرغم من إرخاء القبضة الحديديـة للجيل الأول من الأفارقة ذوي النفـوذ وخلفائهم، بيد أنه لم يتم التحرر منها بشـكل كامل. وشـكل تخفيف حـدة التوترات التي تجمدت بفعل الحرب البـاردة ونهاية بعض الأنظمة الحاكمة تهديـدا للوجود الحقيقي لعدد من الدول القومية. انهار بعضها، في حين استسـلم المسؤولون عن تلك الدول المستضعفة - بفعل التشكك والتعرض للتهديد - للفساد. وأكـثر فأكثر، أصبحت الدول الأفريقية أشـبه ببيت متهـاو راح المالك والمتفرجون يتدافعون للهروب منه بأي شيء يمكن نهبه. وأصبح المواطنون سجناء ولاجئين داخل حدودهم، ومحرومـين من حرية التعبير، والحركة، والاجتـماع، وتكوين جمعيات، وعوملوا باحترام أقل من الأجانب في أرضهم.

اسـتجابت الحكومات التي استشـعرت الخطـر من وجود مجتمع مـدني أكثر قوة ومطالب متزايدة محليا ودوليا بانفتاح نظمها السياسية - في بعض الحالات - باستخدام العرقيـة لتأليب الجماعات ضد بعضها البعض. وقـد كان هذا هو الوضع في كينيا طوال التسعينيات من القرن العشرين، وعلى نطاق أكثر تدميرا بكثير في رواندا في العام 1994. لم يكن أحد بمأمن من ذلك. وحاول القادة التشبث بالموارد التي أصبحت إقطاعيات خاصة.

وبجانب التغيرات السياسـية التـي أحدثتها نهاية الحرب الباردة، نشـأ إجماع اقتصادي جديد على أن الأسواق الحرة والمجتمعات الحرة سوف يعزز بعضها بعضا، وأن تكامل الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة وتبادل المعلومات («العولمة») - من دون عائق بفعل الحدود القائمة منذ زمن طويل بين الغرب والشرق - سوف ينتشل البلـدان الفقيرة، إلى جانب أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السـوفييتي السـابق، من ركودها الاقتصادي.

(*) أصبح لوران كابيلا رئيسـا لجمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقا) من العام 1997 وحتى اغتياله في يناير 2001. [المحررة].

وطوال التسعينيات من القرن العشرين، كانت أفريقيا والمناطق الفقيرة الأخرى تتلقى المساعدات من المانحين والتشـجيع من قبل الهيئات التنموية لقبول أجندة التجـارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية WTO التي تأسسـت حديثا. والحقيقة أن هـذا كان يعني توجيه اقتصاداتها لزيادة الصادرات مع فتح أسـواقها بشـكل أكبر أمام البضائع الأجنبية. وعندما أخفق هذا التحرر غير المنظم إلى حد بعيد في إحراز الكثير من التقدم فيما يتعلق بالفقر أو الإتيان بمعدلات نمو مرتفعة، وضع صندوق النقد الدولي، والبنك الـدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية تدابير جديدة. وفيما أصبح يعرف بإجماع واشـنطن Consensus Washington، تم تشـجيع البلدان الفقيرة - وإلزامها في بعض الحالات - على المضي قدما في تحرير سياسـاتها بشـأن التجارة والتدفـق الحر لرأس المال. ولتعجيل نمـو إجمالي الناتج المحلي، تم حث الدول على مواصلة برامج الخصخصة، وتقليص الوظائف الحكومية، وتحرير صناعاتها.

وفي التسـعينيات مـن القـرن العشرين والسـنوات الأولى من القـرن الحادي والعشريـن، بدأت بعض الاقتصادات الأفريقية بالفعل في النمو. ولكن بحلول العام 2001، كان عدد الأشـخاص الذين يعيشـون في فقر مدقـع في أفريقيا قد تضاعف تقريبا ليصل إلى 316 مليونا من 164 مليون شخص قبل عشرين عاما[5]. وإلى جانب منظمـي الحملات الدولية للدفاع عن التجـارة العادلة ومحاربة الدين والفقر، بدأ عدد متزايد من علماء الاقتصاد، ومن بينهم جوزيف سـتيغليتز الحائز جائزة نوبل، في النظـر إلى مقررات إجماع واشـنطن على أنها غير معنية بالعدالة بشـكل كاف، ولا تركز بشـكل كاف على الاسـتدامة الاقتصادية لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي وتشعباته السياسية، والاجتماعية، والبيئية.

ومـع بداية القرن الحـادي والعشرين، كان لـدى الكثير من الأمـم الأفريقية رؤسـاء دول جدد نسبيا. وهؤلاء الحكام، الذين تقلد عدد منهم السلطة عن طريق الانقلابـات أو الحروب الأهلية أو كليهما معا، ربما لم يكونوا ظالمين تجاه شـعوبهم مثلـما كان أولئك الذين خلفوهم، لكنهـم لم يقودوا الثورة المطلوبة في القيادة. وفي العام 1991، شـهدت سـاحل العاج إنقلابا عسكريا تلته حرب أهلية أثارت الشمال ضـد الجنوب فيما كانـت تعتبر ذات يوم مـن أنجح الـدول في أفريقيا (عاصمتها أبيدجان عرفت لوقت طويل بباريس أفريقيا). ومنذ أواخر التسـعينيات من القرن

العشريـــن حتـــى مطلع القرن الحـــادي والعشرين، أنهكت أول «حـــرب عالمية» في أفريقيا جمهورية الكونغو الديموقراطية، لتشمل في نهاية الأمر جنودا من تسع دول أفريقية أخرى. وكانت الخســـائر مروعة: فعلى الرغم من مقتل الكثير من المقاتلين، فقـــد كان المدنيون الضحايا الرئيســـيين، وتم اغتصاب آلاف النســـاء كتكتيك حربي؛ ولايزال مئات الآلاف من الرجال والنســـاء والأطفال في معســـكرات اللاجئين؛ وقضى خمسة ملايين أو ما يزيد بسبب الأمراض البسيطة أو سوء التغذية الذي انتشر من دون علاج[6].

ومع ذلك، يمثل رؤســـاء الدول الأفريقية الحاليون إجمالا تحسنا عمن سبقوهم في العقود الأربعة الماضيـــة. وقليلون هم القادة الأفارقة الذين يجرؤون اليوم على أن يكونوا أوتوقراطيين كأســـلافهم. وتقريبا في جميع دول أفريقيا جنوب الصحراء، زاد الحيز الديموقراطي وصارت حركات المعارضة أقوى مما كانت عليه (على الرغم مـــن أنه من المؤكد أن هذا الأمر يختلف تبعـــا للمنطقة والبلد). وتخضع تصرفات المزيد من القادة أكثر من أي وقت مضى في أفريقيا ما بعد الاســـتقلال للتدقيق أو المراجعـــة من قبل مجتمع مدني حي ورفيع الثقافة، وصحافة أكثر تحررا ونشـــاطا. بالإضافـــة إلى ذلـــك، فالمزيد من رؤســـاء الحكومات تكون مدة شـــغلهم للمنصب مقيـــدة بشروط وانتخابات محددة - على الرغم مـــن أن هذه الانتخابات لا تُقبل دائما باعتبارها حرة ونزيهة كما توضح الأصوات الأخيرة في إثيوبيا، وغينيا، ونيجيريا، وكينيا، وتوغو، وزيمبابوي.

وعـــلى الرغم مـــن ظهور مزيد مـــن القيادات المســـتجيبة في القـــارة، لم تصبح الاســـتحقاقات التي يراها الأفارقة في البلدان الديموقراطية في أجزاء أخرى من العالم واقعا ملموســـا بعد. وعلى الرغم من أنه كان متوقعا في العام 2008 لمتوسط معدل النمو عبر الاقتصادات الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى أن يصل إلى 6,7 في المائة[7]. - أعلى من المتوســـط العالمي - فإن ثمار الإدارة الأفضل لشؤون الدولة لم تصل بعد إلى معظم الشـــعوب ولم توزع بالتســـاوي حول القارة أو حتى داخل البلدان. وعلى عكس الحال في الصين والهند، لم ينتشل ملايين من الفقر.

وابتداءً من العام 2005، يعيش نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء (نحو 380 مليونـــا) على ما يعادل 1,25 دولار في اليوم الواحد أو أقل - نســـبة تماثل مســـتوى

1981[8]. وبقي متوسـط الدخل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مساويا لما كان عليه في السبعينيات من القرن العشرين تقريبا[9].

في العام 2006، أعلن صندق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسيف UNICEF) أن ربع الأطفال الأفارقة تحت سن الخامسة يعانون نقصا في الوزن. ونظرا إلى تفشي مرض الإيدز، فقد زاد متوسط العمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء بمقدار سبع سنوات فقط (إلى سبعة وأربعين) منذ العام 1960. وطبقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن قرابة خمسة وعشرين مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية HIV[10]. وتواجه بوتسوانا، التي ظلت زمنا طويلا منارة للاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، تحديا يتمثل في حقيقة أن ربع مواطنيها حامل لفيروس نقص المناعة البشرية، وهذا عامل رئيسي في انخفاض متوسط العمر المتوقع من خمسة وستين عاما في العام 1995 إلى أربعين سنة في العام 2005[11].

في تقرير التنمية البشرية 2008/2007 الصادر عن الأمم المتحدة، كان البلدان الاثنان والعشرون هما الأدنى مرتبة جميعها - من حيث العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدلات المعرفة بالقراءة والكتابة للكبار، وإجمالي نسبة التسجيل المجمعة للتعليم الابتدائي، والثانوي، والجامعي، وإجمالي الناتج المحلي للفرد، ومؤشر العمر المتوقع، وإجمالي الناتج المحلي - من أفريقيا جنوب الصحراء. ومن بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء وحدها، جاء ترتيب دولتي الجزر موريشيوس وسيشل ضمن المائة الأعلى على مؤشر التنمية البشرية الخاص بالتقرير[12].

إعادة صنع الكرسي ثلاثي الأرجل

يوجد تعطش واضح لإعادة الديموقراطية بين الشعوب الأفريقية بعد أن حُرمت منها سنوات عدة. وفي الوقت ذاته، بعض ما يسمى حاليا بالديموقراطيات ضعيف عن عمد أو لايزال في طور النمو. والأغلب أن مصطلح «الديموقراطية» قد أصبح ببساطة فكرة مبتذلة تقدم في أثناء التصويت، بدلا من أن يكون وسيلة لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتوفير الخدمات الأساسية للناس، وتمكينهم من أن يكونوا شركاء نشطين في التنمية.

ويمكن تبرير كل النظم السياسية، ومؤسسات الدولة، والقيم الثقافية (وكذلك الطرق نحو النمو الاقتصادي ومؤشراته) طالما كانت تشجع الحريات الأساسية فقط، بما في ذلك حقوق الإنسان، ومصلحة الفرد والجماعة. ومن تلك الناحية، فالديموقراطية لا تعني فقط «شخصا واحدا، صوتا واحدا». فهي تعني أيضا، من بين أشياء أخرى، حماية حقوق الأقليات، وبرلمانا فعالا وتمثيليا حقا، وسلطة قضائية مستقلة، ومواطنين مطلعين ومشاركين، وسلطة رابعة مستقلة، وحقوق الاجتماع، وممارسة دين المرء بحرية، ودفاع المرء عن رأيه بالطرق السلمية من دون خوف من الانتقام أو الاعتقال التعسفي، ومجتمعا مدنيا ممكنا ونشطا يعمل من دون تخويف. وبهذا التعريف، فكثير من البلدان الأفريقية - وكثير من المجتمعات في الواقع في العالمين النامي والمتقدم - يقصر عن بلوغ الديموقراطية الحقيقية. وبالمثل، فالتنمية لا تستلزم امتلاك أشياء مادية، على الرغم من أن كل فرد يجب أن يكون لديه ما يكفي للعيش بكرامة ومن دون خوف من المجاعة أو أن يصبح مشردا. وبدلا من ذلك، فهي وسيلة لتحقيق نوعية حياة مستدامة، والسماح بالتعبير عن المدى الكامل للإبداع والإنسانية.

وفي محاولة لشرح عملي وفلسفتي بعد حصولي على جائزة نوبل للسلام، تذكرت الكرسي الأفريقي ثلاثي الأرجل، والذي يتكون من مقعد وثلاث أرجل. تمثل الرجل الأولى الحيز الديموقراطي، حيث تحترم الحقوق، سواء حقوق الإنسان أو المرأة أو الطفل أو البيئة. وترمز الرجل الثانية إلى الإدارة المستدامة والمسؤولة للموارد الطبيعية لمن يعيشون اليوم ومن في المستقبل معا، بطريقة عادلة ونزيهة، بما في ذلك الأشخاص على هامش المجتمع. وترمز الرجل الثالثة إلى ما أسميه «ثقافات السلام». وتتخذ هذه الثقافات شكل النزاهة، والاحترام، والحنو، والصفح، والتعويض، والعدالة.

ومثلما يصنع الكرسي الأفريقي من كتلة خشبية واحدة، وتدعم كل رجل أو عمود من قبل الأرجل والأعمدة الأخرى ويتشكل من نفس التجزع في قطعة الخشب، فلا بد من معالجة المشكلات معا وفي آن واحد. على سبيل المثال، فالإدارة المسؤولة والمحترمة للموارد، وكذلك تقاسمها بالتساوي، يمكن تحقيقهما فقط إذا كان هناك حيز ديموقراطي حيث تحترم الحقوق. وفي نظام ديكتاتوري أو حزب

واحد، لا يمكن تقاسـم الموارد بالتسـاوي وعلى نحو مسـتدام نظرا إلى ميل القادة السياسيين إلى تقاسـمها فيما بينهم هم وأصدقاؤهم الحميمون وأنصارهم. وبما أن النُخبـة فقط تتمتع بحرية الوصول إلى ثروة البلد، يتم إقصاء الأغلبية العظمى من السكان، مع افتقار الأصوات المعارضة إلى القوة الكافية لإحداث التغيير. ومع ذلك، فحيثـما وجد الحيز الديموقراطي، فمن المرجح لثقافات السـلام أن تنشـأ وتزدهر، وعندما يكون هذا الحيز مقيدا أو غير موجود، فسـوف يكون السـلام صعب المنال والصراع مرجحا بشكل أكبر.

وتدعـم الأرجل الثلاث للكرسي المقعد الذي يمثل في هذا التصور الوسـط الذي يمكن أن تحدث فيه التنمية. ويمكن للمواطنين الذين يشـعرون بالأمن والطمأنينة لوجـود الأرجل الثـلاث في مواضعها - أن بلدهم لديه مبادئ ديموقراطية نشـطة، وتوزيـع عادل للمـوارد، وثقافات قوية للسـلام - أن يكونوا متعلمـين، ومنتجين، ومبدعين. وفي هذا الموقف، لا ترحب روح المواطنة بالتنمية فحسـب، بل وتقودها أيضا نظرا إلى شـعور الناس - أفرادا وجماعات - بأن لديهم الفرصة للمشاركة. كما يوفر الكرسي الآمن البيئة التي يمكن للحكومة أن تحصل فيها على الاعتمادات المالية من مؤسسات متعددة الجنسـيات، أو مؤسسات إقراض، أو مانحين تابعين للقطاع الخاص، واستخدامها بطريقة مسؤولة تخضع للمحاسبة - خالية من الفساد - ليس لمصلحة القلة، ولكن لمصلحة الأكثرية.

وفي أفريقيا اليوم، يحاول عدد من البلدان التوازن على اثنتين من أرجل الكرسي الثـلاث. ويتمايـل البعض على رجـل واحدة فقط، وهناك عدد قليـل منها لم يملك شـيئا من ذلك البتـة، فانهار. ونظـرا إلى أن المواطنين في هذه الدول يعيشـون في خوف، فهم يحجمون عن اتخاذ خطوات لمحاسـبة قادتهم، وهو ما يعني أن أولئك القادة يسـتطيعون، وغالبا ما سـيتمكنون من القيام بما يريدون بأي أموال تتدفق إلى بلادهم. فيجري إحباط عملية الدمقرطة وتكون القيادة السياسـية والاقتصادية مدمرة، ويترسخ الصراع وانعدام الأمن.

وسـواء كنا نعمـل في وكالات التنمية، أو المؤسسـات الدوليـة كالأمم المتحدة والبنك الدولي، أو المنظمات غير الحكومية أو كنا أفرادا يريدون ببسـاطة تحسـين نصيـب المعدمين في أفريقيـا أو غيرها من الأماكن، فمن المهـم للغاية التعامل مع

التنمية من هذا المنظور، حيث يتم إيجاد بيئة للمواطنين للمشاركة على نحو منتج. ومن المهم الإقرار بأنه عندما يكون واحد أو أكثر من الأعمدة الثلاثة غائبا، وتقبل ذلك، لا يهم عدد الاعتمادات المالية التي يتم توفيرها، في بلد يتوازن على رجلين أو رجل واحدة أو بلا أرجل، فقد لا يتعرض المال للتبديد فقط أو يكون له تأثير مؤقت فحسب، بل قد يسهم أيضا في عدم الاستقرار المتواصل لذلك المجتمع. ولاتزال القوى المسؤولة عن تحطيم الكرسي وكسره حاضرة في كثير من البلدان، ولاتزال قوية. إن امتلاك كرسي مستقر يعني ضمان تبني نهج كلي للتنمية، وجعل الأولوية للحكم الديموقراطي واحترام حقوق الإنسان والحقوق الأخرى؛ واستخدام متساو، مستدام، ومسؤول لجميع الموارد؛ وإدارة شؤون الدولة بطريقة مسؤولة تخضع للمحاسبة. وعندما تكون هذه الأوجه جميعا في مواضعها، يكون الكرسي آمنا، وتنعم الدولة بالاستقرار، ويمكن تحقيق السلام والتنمية.

ومع ذلك، لا بد لتقدير هذه الأعمدة الثلاثة للتنمية والإقرار بها أن يكون مصحوبا بالاعتراف بأن الكرسي الحالي لم يظهر بفعل السحر. وفي كثير من البلدان الأفريقية، كان يوجد ذات يوم كرسي تام التشكيل قبل الفساد وسوء الإدارة، وقبل انعدام استقرار بسبب سياسات الحرب الباردة، وإلى حد أكبر أو أقل، قبل استئصال جذور المجتمعات وتمزيقها من قبل قوى الاستعباد، والاستعمار، والحداثة. وفي السنوات المتخللة، سحق الكرسي، وحطمت أرجله ثم أعيد تشكيله باستخدام بلاستيك ضعيف أو مرن يسهل ليه. والمعنى واضح: بغض النظر عمن هو الملام، من المهم تقبل حقيقة تاريخ أفريقيا والاعتراف بأن الكرسي المعاصر قد عدل بشكل ملحوظ. ومن المهم للغاية أيضا قبول تحدي محاولة تخيل ما كان يمكن أن يبدو عليه الكرسي الأصلي، وبأي طرق خدمت أعمدته الشعب، وكيف يمكن إعادة تصور تلك الأعمدة من أجل تحديات اليوم.

ما من أمة طورت هذه الأعمدة الثلاثة من دون قيام الشعب نفسه بنحتها، وأحيانا بثمن باهظ. في أفريقيا، كافحت حركات الاستقلال في أنحاء القارة لتحرير المواطنين من الاستعمار والإمبريالية، بما في ذلك أولئك الذين قادهم جومو كينياتا، وباتريس لومومبا، وكوامي نكروما، ونيلسون مانديلا، ووالتر سيسولو. ويذكر المرء شجاعة وإصرار أولئك الذين ناضلوا من أجل حق المرأة في الاقتراع في الجزء الأول

من القرن العشرين؛ حملة المهاتما غاندي من أجل استقلال الهند، والتي عبأت مئات الآلاف من الأفراد في مقاومة سلمية ضد الحكم البريطاني؛ وحركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، والتي ضحى الكثيرون بحياتهم من أجلها. وقد ضمت كل هذه الحركات في صفوفها كثيرين ممن لم يسجل التاريخ أسماءهم، أو لاتزال هياكلهم العظمية ترقد من دون أن تدفن في الغابات حيث سقطوا وهم يقاتلون دفاعا عن أرضهم وحريتهم، أو الذين دفنوا في قبور مجهولة.

ومن دون مشاركة المواطن ومجتمع مدني نشط، يكون مستقبل التنمية المستدامة العادلة قاتما. لن يبنى الكرسي أو يدعم من دون مشاركة المواطنين، وإلا فكيف تتم مساءلة الحكومات عن تصرفاتها؟ وحتى اليوم، فمعظم الحكومات في أفريقيا (كما هي الحال في مناطق أخرى) لن تستجيب لاحتياجات شعوبها ما لم تدرك أنها إن لم تفعل فسوف تكون مدة بقائها في الحكم قصيرة.

ليس من مصلحة أحد أن تتعرض الحكومات للتهديد بالبنادق، أو الانقلابات، أو الحروب الأهلية. وبدلا من ذلك، فالحكومات في حاجة إلى «التهديد» بالأصوات التي يتم الإدلاء بها في انتخابات حرة ونزيهة. وإذا رأى القادة أن شعوبهم لن تعيد انتخابهم نظرا إلى استياء الشعب من كيفية إدارتهم لشؤون البلاد، فسوف يستجيب القادة (أو يجب أن يستجيبوا) لرغبات مواطنيهم. وهذا هو السبب أيضا في أن تمكين المجتمعات المحلية، وتشجيع الديموقراطية المحلية، وتحويل لا مركزية السلطة إلى دوائر انتخابية برلمانية، على سبيل المثال، هو أمر بالغ الأهمية. (وقد كتبت بمزيد من التفصيل عن خبرتي الشخصية بهذه العملية، وأفكاري لتطبيقها الأوسع في الفصل 7). وفي عملية إشراك المجتمع المدني، يمكن تدعيم الأرجل الثلاث للكرسي: تصبح الإدارة أكثر مصارحة، وشفافية، ومسؤولية؛ وتشجع العدالة والنزاهة؛ وتعزز فرص السلام.

في الوقت الحالي، وفي عدد كبير جدا من البلدان الأفريقية، فإن مفاهيم المجتمع المدني والحيز الديموقراطي تكون نظرية أو مجردة فحسب. ومع ذلك، ففي الوقت الذي يمتنع فيه الكثير من الأفارقة عن اعتناق مفاهيم المساءلة والشفافية بحماس، فمن الواضح أنه عندما يمارسها الأفارقة ويعيشونها، سيدركون الحاجة إليها ويثمنونها بشدة. وهذا هو السبب في أنه لكي تنجح أي رؤية تنموية، فلا بد

لأولئك الذين يؤمنون بالشـفافية والمسـؤولية توصيلها إلى الشـعب. وهكذا، ففي الوقت الذي يحتاج فيه الأفارقة إلى القيام بدور البطولة في دعم وتعزيز المجتمعات المدنيـة - وكثير منهم يفعلون ذلك بالفعـل - يوجد مكان للمجتمع الدولي، إذا ما تنـاول التنميـة على نحو كلي، للتعجيـل بهذه العملية عن طريـق الدعم المعنوي والمساعدة المالية.

ومن المؤكد أن التحدي السـياسي هو تحديد ماهية المسـؤوليات التي تضطلع بها المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية وحقوق الإنسان والإدارة (سواء الأفريقية أو غيرهـا) تجاه تلك المجتمعات التي تتوازن على اثنتين أو واحدة من الأرجل، أو ربما كانت بلا أرجل. فهل يجب علينا عزل تلك البلدان حتى تعيد بناء كرسـيها اعتمادا على أنفسها، وندع في الوقت ذاته الأشخاص العاديين يقاسون عواقب العنف، وسوء الإدارة، وسرقة الموارد الوطنية؟

يبدو أنه في الوقت الذي سـيكون فيه من غير المسؤول تقديم مبالغ ضخمة من أموال المسـاعدات لتلك البلدان التي يحكمها حكام مسـتبدون، ينبغي عدم نسيان المواطنين حتى يخرجوا أنفسهم من مشكلاتهم. وهذه ليست ببساطة مسألة تتعلق بحمايـة حقوق الإنسـان للأفراد؛ فهي تتعلق أيضا بالإقـرار بالآثار المدمرة المحتملة للحكومـات ذات الأداء الوظيفـي السـيئ. وبيع المـوارد الطبيعية مـن أجل الثراء الشخصي لنُخبة صغيرة، وكبت الأنشطة الديموقراطية، ومضايقة أفراد المجتمع المدني، وإثارة العنف بين الجماعات أو الأحزاب السياسـية، وسـوء إدارة الاقتصاد، وإهمال الخدمات الأساسية - كل هذا يسهم في احتمالية انهيار الدولة في نهاية الأمر.

وإذا ما حدث ذلك، يمكن الاستيلاء على البلد من قبل القادة العسكريين، أو الفصائل، أو الجماعات التي تسـعى إلى الحصول عـلى أي شيء يمكنها الحصول عليـه على المدى القصير، من دون النظر إلى مسـتقبل الأمة على المدى الطويل. (ووفق تقدير عالم الاقتصاد بول كولير، يبلغ متوسـط تكاليف الحرب الأهلية في بلد ما والدول المجاورة نحو 64 مليار دولار، وتتمثل عوامل المخاطرة الرئيسـية للحروب الأهلية والانقلابات في انخفاض الدخل ومعدلات النمو، وكليهما واسـع الانتشـار في أفريقيـا)[13]. وبمجرد أن تبـدأ الحلقة المفرغة للعنـف، والانتقام، والكراهيـة في الدوران، فسرعان ما تصبح غير قابلة للتوقف. وسـتدوم العواقب

لسنوات، ما لم يكن عقودا، لتمتد إلى بلدان أخرى وتتسبب في زعزعة الاستقرار والمزيد من البؤس الإنساني. وقد شاهدنا هذه المأساة في الصومال، والكونغو، وإقليم دارفور السوداني.

في هذه الأوضاع، ينبغي على البلدان الأفريقية الأخرى، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع الدولي أن يظل مشاركا في حوار مع القادة وجماعات المجتمع المدني ويحث على الاصلاحات، واحتواء الضرر إلى أقصى درجة ممكنة. والتطبيق الحكيم للعقوبات الدولية والمحلية التي تستهدف مرتكبي الأعمال الظالمة من دون تعميق معاناة الشعب يفتح طريقا لممارسة الضغط على الحكومات التي تتجاهل محنة شعبها، كالحظر على الأسلحة وتجميد الحسابات المصرفية لهؤلاء القادة. ومن المؤكد أن هذه أدوات وليست علاجات شافية؛ جميع الدول القومية لديها مصالحها الخاصة التي تسعى إلى تحقيقها، ولم يكن التعاون الدولي كافيا بشأن الأزمات في دارفور، والكونغو، وزيمبابوي، وهذا أقل ما يقال. لكن هذا الارتباط قد يسلك طريقا ما نحو مساعدة الدول على الخروج من مستنقعها. وفي نهاية المطاف، فإذا ما تم دعم المواطنين النشطاء، والتفاعل معهم، وإتاحة الفرص أمامهم للتعلم من قادة المجتمع المدني في البلدان الأخرى الذين تعاملوا مع الأنظمة الحاكمة المستبدة، فسوف يدعم عمود الحيز الديموقراطي ويمكن إعادة العمودين الأساسيين الآخرين للكرسي إلى موضعيهما وصيانتهما بشكل حاسم.

4

المساعدات ومتلازمة التبعية

«في الوقت الذي أثني فيه على دوافع المجتمع الدولي من وراء تقديم المساعدات الفنية والمالية للبلدان النامية، بما في ذلك الأفريقية، أتساءل عن مدى الخير الذي تصنعه المساعدات مقابل الضرر الذي قد تلحقه بقدرة الشعوب الأفريقية على تدبير حلولها الخاصة لمشكلاتها الكثيرة»

المؤلفة

في السنوات الأخيرة، تزامن الإجماع الناشئ داخل وخارج أفريقيا حول أهمية الحيز الديموقراطي للقارة مع الاهتمام المتزايد في شرق آسيا والغرب بمساعدة المليار فرد الأكثر فقرا، والذين يتركز الكثيرون منهم في أفريقيا جنوب الصحراء، حتى يصلوا إلى أدنى درجة على الأقل في سلم التنمية، ومنها يستطيعون الصعود إلى أعلى. وقد ساعد القادة المنتخبون، وكبار الديبلوماسيين، وعلماء الاقتصاد، والمشاهير في وضع مشكلات الفقر اللاإنساني، وكارثة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والأمن الغذائي، وتخفيف عبء الدين على أجندة المجتمع الدولي.

التعامل مع الملاريا والتبعية

في يناير من العام 2005، حضرت المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum،

وهو تجمع لرؤساء الدول، وأصحاب المشروعات، وعلماء الاقتصاد، والشخصيات العامة، ويعقد سنويا في دافوس بسويسرا. وفي إحدى الجلسات، استمعت إلى الرئيس التنزاني آنذاك بنجامين مكابا وهو يتحدث عن موضوع «تمويل الحرب على الفقر» في مناقشة عامة ضمت الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا؛ ودومينيكو سينيسكالكو، وزير الاقتصاد والمالية الإيطالي آنذاك؛ وغوردون براون، مستشار الخزانة بالمملكة المتحدة آنذاك؛ وعالم الاقتصاد الأمريكي جيفري ساكس؛ وبيل غيتس، مؤسس ميكروسوفت[1]. ووجه الرئيس مكابا نداء انفعاليا إلى الشمال العالمي (الدول الصناعية الغنية التي تقع بشكل رئيسي في نصف الكرة الشمالي) لإلغاء الديون على بلده، والتي قال عنها إنها أعاقت بشدة قدرة حكومته على جذب استثمارات في الصحة العامة، بما في ذلك، على سبيل المثال، توفير ناموسيات لوقاية الأطفال التنزانيين من البعوض المصاب بالملاريا.

وخلال فترة الأسئلة والأجوبة التي تلت ذلك، أخبرت إحدى الحضور، وكانت الممثلة الأمريكية شارون ستون، الرئيس مكابا بمدى تأثرها بخطابه وأنها ترغب في مساعدته في إنقاذ الأطفال التنزانيين من الملاريا. وتبرعت على الفور بمبلغ 10 آلاف دولار لشراء ناموسيات. ثم التفتت إلى الآخرين في الحجرة وطلبت منهم أن يفعلوا الشيء ذاته. واستطعت أن أميز نبرة الإلحاح في صوتها لإيجاد حل فوري لما بدا لها أنه مشكلة يمكن الوقاية منها بشكل دائم، فقد كان الأطفال يموتون من الملاريا لنقص الناموسيات. وقد تعاطفت مع ذلك؛ فنحن جميعا نشعر بالألم عندما نسمع أن الأطفال يعانون. وخلال وقت قصير، كانت السيدة ستون قد تلقت عددا من التبرعات بإجمالي 100 الف دولار[2]. وكان مقررا التبرع بالأموال للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والدرن، والملاريا.

من المشجع دائما مشاهدة المشاهير والأثرياء يمدون أيديهم لمساعدة الفقراء. فهناك عدد قليل من الأفارقة المعروفين الذين يستطيعون الاستحواذ على المستوى نفسه من الاهتمام من جانب وسائل الإعلام الدولية، أو الوكالات المانحة، أو الحكومات كما فعلت السيدة ستون وآخرون مثلها من الولايات المتحدة أو أوروبا. وعبر بعض المشاهير، أمثال بوب غيلدوف وبونو الذي كان حاضرا أيضا في الحجرة في ذلك اليوم، عن آرائهما بقوة بشأن كيفية استمرار النظم الاقتصادية والسياسية

الحاليــة في الإضرار بأفريقيا، تلــك الآراء التي يمكنهما حملها إلى أي قائد منتخب في العالم والحصول على بعض النتائج. ومع ذلك، فبمجرد أداء هذه الشخصيات الدولية لدورهــا، فالأمر متروك للقيادة الأفريقية والشــعب الأفريقي للتأكد من اســتخدام الموارد الناتجة على نحو مناسب.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أهمية التمويل الكافي - لشراء ناموسيات، على سبيل المثــال - فإن نجــاح التنمية لا يرتبط، من خبرتي، بالمال فحســب؛ ولو أن الأمر كان كذلك، لكانت أفريقيا قد تمكنت من حل الكثير من مشــكلاتها منذ ســنوات. ومنذ العــام 1960، قامت منظمة التعــاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على ســبيل المثال، بتوفير ما يزيد على 650 مليار دولار من مســاعدات التنمية لأفريقيا جنوب الصحــراء الكبرى[3]. وعلى الرغم من ذلــك، ففي كل عام، يموت ما يقرب من ثمانين ألف طفل تحت ســن الخامســة في تنزانيا بســبب الملاريا[4]؛ ويحدث الخمس من جميع وفيات الأطفال في أفريقيا بســبب الملاريــا[5]؛ وفي العام 2005، طبقا لمنظمة الصحــة العالمية، كان 90 في المائة من حالات الوفــاة البالغة 900 ألف حالة تقريبا بسبب الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء[6].

فلماذا لا تكون الوقاية من الملاريا وعلاجها شاغلا رئيسيا للحكومات الأفريقية؟ هــل تحتاج أي حكومة أو فرد في أفريقيا لإقناعه بحماية الأطفال من الأمراض التي يمكن الوقاية منها؟ ولماذا لا يقوم الأفراد بوضع سياســات وعادات تكون مستدامة وفعالة للتعامل مع المرض؟

والسبب في هذا أن مساحة شاسعة من أفريقيا جنوب الصحراء ذات بيئة مواتية للبعوض وطفيليات الملاريا. والحقيقة أنه قد جرت الإشــارة إلى أن انتشار الإسلام في أفريقيا جنوبا ما وراء الســاحل قد توقف نتيجة لظهور الملاريا. الناموســيات تنقذ الحياة، ويجب أن تكون متوافرة على نطاق واســع في أنحاء أفريقيا؛ وينطبق الشيء ذاتــه على 12 في المائة من العلاجــات المضادة للملاريا[7]. ومــع ذلك، فحتى الآن، يبــدو الأمــر كما لو أن الأفارقة العاديين لم يدركوا قيمة الناموســيات في الوقاية من الملاريا - وبخاصة بالنســبة إلى أطفالهم - بما يكفي لشرائها، إذا كانوا يســتطيعون تدبير الدولارات الأربعة، أو طلب الحصول عليها من موظفي الصحة الحكوميين إذا ما عجزوا عن تدبيرها. وقد تملي المعايير الثقافية على المستوى المحلي أن رب الأسرة

أو البالغين فقط يمكنهم اســتخدام الناموســيات، على الرغم من أن الهدف الأساسي من توفير الناموسيات هو وقاية الأطفال. كما أن المجتمعات المحلية قد لا تعرف أن الناموســيات لا توفر الوقاية الدائمة: إذا تمزقت، تكون بحاجة للإصلاح أو الاستبدال، وهو ما قد يجعلها بعيدة عن متناول الأسر الفقيرة.

يبــدو أن نقص الاهتمام أو الفهم هذا هو حال الكثير من الحكومات الأفريقية ووســائل الإعلام أيضا. فلماذا لم توجه الحكومات بأن تكون المعلومات بشأن أهمية الناموســيات في الوقايــة من ملاريا الطفولــة جزءا من المنهج الــدراسي في البلدان الأفريقية، حيث تشــيع الملاريا، حتى يدرك الأطفال، وآباؤهم، والمجتمعات المحلية جميعهــم أن الملاريا مرض قاتــل وأن مكافحته تتطلب منهــم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحماية أنفسهم؟

من الواضح وجود فجوة بين القلق المعلن بشأن الأمراض التي يمكن الوقاية منها في أفريقيــا من قبل خبراء التنمية وما هــو ثابت بالدليل لدى الحكومات الأفريقية والشــعوب أنفســها. ومن خبرتي، فإن كلا من ســكان الحضر من الطبقة الوســطى والآبــاء القرويــين لم يأخذوا الحاجة إلى الوقاية من هــذه الأمراض مأخذ الجد، وأن عليهــم طلب العــلاج الفوري عند حدوث عــدوى، بما في ذلك مــا يخص الأطفال. وبالمثل، فالقيادة في أفريقيا لم تول هذه الأمراض الاهتمام الكافي، أو تنجح في توعية كتلة حرجة من الشــعب الأفريقي بشــأن طبيعتها المميتة وتشــجعهم على اتخاذ إجراءات لتقليل الخسائر.

ونادرا ما يســمع معظم الأفارقة عن مثل هذه الأمــراض من وزراء صحتهم ما لم يــأت خبــير تنمية دولي حاملا معه المال أو الناموســيات - وعندها يكون الوزير حريصا على أن يتحدث عن المرض المحدد المعني به المانح. وقد يتســاءل المرء: لماذا تتصدر هذه الأمراض العناوين الرئيسية للصحافة الوطنية فقط عندما يكون هناك تفــش غير معتــاد للمرض، أو عندما يبدأ مانح ما بمســعى جديد للتمويل بدلا من أن تكون قضية مهمة بالنســبة إلى الصحافيين يكتبون عنها بانتظام؟ ولماذا يقع على عاتق الخبراء الأجانب، الذين يعملون لحســاب وكالات تنمية أجنبية وبتمويل من مانحين أجانب، إقناع أكثرية الأفارقة بأنه يجب عليهم أخذ مشكلة الأمراض المميتة، وإن كان مــن الممكن الوقاية منها، مأخذ الجد؟ يوجــد أطباء وممرضات وعاملون

بصحـــة المجتمـــع في أفريقيا، لكن أحدا لا يراهم يحطمـــون أبواب حكوماتهم - كل فيـــما يخصه - للمطالبة بإجـــراء عاجل لمكافحة الملاريا والأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها.

يقابل هذا تأكيد الحكومات الأفريقية الأحدث وإلحاحها بشأن الطبيعة القاتلة لفـــيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز - بعد مؤامرة رهيبة للصمت - والذي أفضى إلى زيادة الوعي وقيام الناس باتخاذ خطوات لحماية أنفســـهم وغيرهم. ففي حالة الأمراض كالملاريا، التي تختلف عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، نرى عقلية الأزمة، التي تصبغ الكثير من مســـاعدات التنميـــة، بدلا من إعطاء الأولوية للوقاية، وتحســـين النظم الصحية، وتنفيذ سياســـات تهدف إلى تحســـين الصحة الأساســـية للأفارقة، والتي من شأنها جعلهم أكثر مرونة في مواجهة الأمراض الموهنة التي يمكن الوقاية منها.

وعلى الرغم من أن هذا لا يعني أنه يجب علينا التخلي عن محاولات التوســـع في استخدام أي مساعدات مخففة كالناموسيات والعقاقير، فإن علينا تبني سياسات أخرى تتناول أســـباب هذه الأمراض. وكان أحد تلك التدابير، والذي أوصت به حركة الحزام الأخضر GBM وغيرها، وقف إنتاج أكياس البلاستيك الرقيقة. فهذه الأكياس تتكسر بســـهولة ودائما تقريبا مـــا يُتَخلص منها بعد اســـتعمال واحد. ويتجمع الماء بداخلها ويمكن أن يوفر مرتعا للبعوض. وعلاوة على ذلك، فهذه الأكياس هي أكياس منبـــوذة وقبيحـــة «تزهر» بالملايين عـــلى جوانب الطرق وفي البالوعـــات، والأدغال، والشجيرات، وحتى المتنزهات العامة الوطنية في أنحاء أفريقيا – وتشكل خطرا على الحيوانات المستأنسة والبرية إذا ما أكلت.

وقـــد بدأت حركـــة الحزام الأخضر وجماعات أخرى حملـــة لوقف إنتاج أكياس البلاســـتيك هـــذه في أجزاء من كينيـــا، جزئيا من أجل مكافحة الزيـــادة في البعوض الحامـــل للملاريا. وقد ظلت حركة الحزام الأخضر تشـــجع الناس على حمل البقالة والســـلع في أكياس وسلال مصنوعة من السيزال(*) والمواد الأخرى. وهذه الحاويات معمـــرة، وقابلة للتحلـــل، وطبيعية. وبالحد من المخلفات واســـتخدام الموارد، فهي تساعد البيئة أيضا.

(*) ألياف تستخرج من النباتات الصبارية وتستخدم في صناعات مختلفة. [المحررة].

وعنـد قيامها بهذا العمـل، كانت حركة الحزام الأخضر حريصة على ألا تذكر أن أكياس البلاستيك هذه تسبب انتشار الملاريا، نظرا إلى أنه ما من سبيل لإثبات أن البعوض المصاب بالملاريا يتوالد في برك الماء التي توفرها الأكياس. كما أن حظر الأكياس (كما فعل عدد متزايد من البلديات والبلدان لأسباب بيئية) لن يحل وحده مشكلة الملاريا. لكنه من المهم بالنسبة إلى الحكومات والشعوب الأفريقية أن تستبق احتمالية العدوى بالملاريا باستخدام كل الوسائل الممكنة.

ويجب على كل طفل أفريقي من أطفال المدارس أن يعلم أن الماء الراكد يوفر مرتعا للبعوض، بما في ذلك البعوض الحامل للملاريا. ومع ذلك، فما لا يتوافر في معظم الدول الأفريقية هو ممارسة إزالة برك الماء الراكد بالقرب من المنازل. وإذا قامت الجماعات والأفراد باتخاذ تدابير وقائية، فمن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى حلول علاجية أقل. وبالمثل، يمكن للحكومات الأفريقية تعديل قوانين البناء لديها لتطلب وضع ستائر دائمة على جميع النوافذ والأبواب لإبعاد البعوض (والحشرات الأخرى). وحتى إذا كان لدى الناس ناموسيات، فهم ليسوا بمأمن هم وأبناؤهم من البعوض الحامل للملاريا في منازلهم خلال الساعات بين شروق الشمس ووقت النوم. ونظرا إلى أن المساء هو أيضا الوقت الذي يكون فيه البعوض في ذروة نشاطه، فسوف تتيح الستائر على النوافذ والأبواب بعض الحماية المباشرة والميسورة.

إن الافتقار إلى التدابير الوقائية والتوعية بشأن الملاريا والأمراض الأخرى هو مثال للمشكلات المحورية الثلاث في تقديم مساعدات التنمية: أولا، غالبا ما لا تكون الحكومات الأفريقية والأفراد أنفسهم الشركاء النشطين في التنمية؛ ثانيا، يمكن للمساعدات أن تأتي بثقافة للتبعية؛ وأخيرا، تستمر عقلية الأزمة التي تؤكد على أن النتائج المباشرة أفضل من الوقاية طويلة الأجل.

وعندما يعرض على الجماعات إما التكنولوجيا (الناموسيات) أو الأفكار بشأن مجموعة من السلوكيات الإيجابية (حمل جميع أبنائهم أو، ما هو أفضل من ذلك، الأسرة كاملة، على النوم تحت الناموسيات)، فخبرتي أنهم إذا لم يقبلوا ويدركوا القيمة الحقيقية لما مُنحوا إياه، ففي اللحظة التي يتم فيها سحب المساعدة المباشرة ويعود المانحون إلى وطنهم، سوف يرتد الأفراد عائدين إلى الأنماط السابقة.

تعمل الأبيار والعيادات الصحية من دون رقيب، وتتعطل الجرارات الجديدة ولا يجري إصلاحها، ويحدث تسريب من الحنفيات المفكوكة أو تصدأ. وبدلا من عقلية تعنى بمنع المشـكلات، تستمر ثقافة الاعتماد على المساعدات الخارجية من دون أن يتولى أحد مسؤولية التنمية المتواصلة للمجتمعات المحلية.

ومن دون مشـتريات مجتمعية، تصـل الحال بالمانحين إلى أن ينظـر إليهم كأنهم «بابـا نويل»، حاملين معهم المال، والمواد، والمسـتلزمات. ومن المسـتوى الحكومي إلى المسـتوى المجتمعي، سـوف يفتح الأفراد أبوابهم على مصراعيهـا حتى عندما لا تكون الأفكار أو أسـاليب المعالجة التي يقدمها المانحون استثنائية بالضرورة. وسوف يصفق الشـعب ويرقص مرحبا، حتى يجف ماء الحنفيـة، وهو ما يحدث (كما ينبغي له) مع تمويل المانحين.

وفي الوقت نفسـه، يمكن لأموال المانحين أن تفسد المسؤولية أيضا. فحتى اليوم، يوجـد بين الكثير من من الحكومات الأفريقية الحاليـة ومواطنيها توجه بأنه ليس لزاما على المرء أن يكون مسـؤولا أو محاسـبا عن اسـتخدام الأموال أو المواد التي تنشـأ خارج البلد مـن وكالة مانحة أو جهـة خيرية تابعة للقطـاع الخاص. يسيء الأفـراد والحكومات تماما فهم نية المانحين مـن وراء تقديم المال في المقام الأول أو يفسدونها. ويذهب التفكير إلى أنه «إذا كان المال لا يخص أحدا بعينه، فلماذا يجب الاهتمام بكيفية استخدامه؟ فقد يخصني أنا أيضا».

أشـار بعض محللي التنمية إلى أن مطالبة الشـعب بشراء شـبكة مضادة للملاريا، على سـبيل المثال، يخلق حسا استثماريا من شأنه تشـجيعهم على استخدامها للأغراض المقصودة لها - بدلا من استخدامها أو بيعها كشباك لصيد الأسماك أو حجاب للعروس، كما جاء في التقارير بشـأن الناموسـيات التي يتم توزيعها مجانا. وأنا لا أتفق مع هذا الرأي. فليس من الضروري أن يضطر الشعب إلى دفع ثمن شيء ما للعناية به، أو أن يصل ذلك المنتج إلى الشريحة السـكانية المحددة التي يقصد منه مساعدتها. وبدلا من ذلك، يتعـين على المجتمع المحلي والأفـراد إدراك فائدة الصنف الذي نحـن بصدده وقيمته، بصرف النظر عمن يدفع ثمنه. وبعبارة بسيطة، فإذا لم يدرك الشعب أنه من المتوقع منه تمكين نفسـه بعد رحيل المانحين، فلن يتخذ الخطوات المناسبة: وهذا ليس لأنه يكره ما يفعله المانحون، أو لأن المساعدة قدمت إليه مجانا، ولكن لأنه لا يدرك قيمتها.

وبالطبع، فإن إدراك التهديد، وليس واقع الملاريا، هو ما أبحث فيه هنا. ما من شـك في أن الملاريا مرض يسـبب الوهن؛ فقد رأيت بنفسي آثاره السلبية على الناس والمجتمعـات المحلية. ورغم تناقـص أعداد وفيات الملاريا في أفريقيا في السـنوات الأخيرة نظرا إلى انطلاق صناعة الناموسيات وبرامج توزيعها بسرعة أكبر، فإنها تظل مرتفعة على نحو غير مقبول.

وعـلى الرغم من أنه قد يبـدو أمرا واضحا، تجدر الاشـارة إلى أن الأفارقة قد ظلوا يتعاملون مع الأمراض كالملاريا زمنا طويلا جدا، ربما لأكثر من خمسـين ألف سـنة. ورغـم أن الملاريا، من دون شـك، قد فرضـت ثمنا باهظـا في وفيات أفراد الأسرة وضياع سـاعات الإنتاج، فقد تعلمت شعوب أفريقيا جنوب الصحراء، على الرغـم من ذلك، التعايـش معها ولا يبدو أنهـا قلقة بشـأنها. والحقيقة أنك إذا سـألت الأفارقة العاديين عما تكون أكثر مشـكلات القارة الصحيـة إلحاحا، فمن المرجح أنهم سـيقولون فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز - لاسـيما أنه مرض جديـد مقارنة بالملاريا، وكثير من الناس يموتون بسـببه. وحتى في الأحياء الفقيرة التي يشـيع تواجدها أيضا في المدن الأفريقية، حيث يعيش الناس محشورين معا بإحكام، وتحيط بهم برك الماء الراكد التي تشكل البيئة المثالية للبعوض كي يتوالد، فمن المرجـح أن يعتبر مزيد من الأفراد البطالة، أو الفقر، أو فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز مشكلات أكبر من الملاريا. ولن يكونوا مخطئين بالضرورة: ففيروس نقـص المناعة البشريـة/ الإيدز يظل السـبب الرئيسي للوفـاة في أفريقيا جنوب الصحـراء، حيث أودى بحياة 1,6 مليون مـن البالغين والأطفال في العام 2007[8]. لكنهم قد لا يعرفون كيف تكون الملاريا قاتلة أيضا، وربما يكون الأسـوأ من ذلك، أنها قد تزيد أيضا من تقدم فيروس نقص المناعة البشرية[9].

ومثلما هو من الضروري إشراك الناس في عملية التنمية، فالحكومات بحاجة إلى لعـب الـدور الرئيسي. وفي سـياق المسـاعدات، يوجد فرق كبـير بين طلب المسـاعدة من الوكالات المانحة، أو المؤسسـات الخيرية، أو الأفراد - للوقاية من الملاريا وعلاجها، على سبيل المثال - وبين تقديم المساعدة فقط عندما يتم توفير الأموال من الخارج. ولا يمكن لقادة أفريقيا الاسـتمرار في انتظار المجتمع الدولي كي يمدهم بالتمويل قبل قيامهم بواجبهم. بعد نصف قرن من الاسـتقلال، يتعين

على الحكومات الأفريقية العمل لمصلحة شعوبها من دون الحاجة إلى «الجزرة» القادمة من المانحين لإقناعهم بالقيام بذلك.

عـلى المدى الطويل، من المؤكـد أن أفريقيا بحاجة إلى أن تتجاوز المسـاعدات وثقافة التبعية التي سـاعدت على خلقها لدى قادة أفريقيا وشـعوبها. وفي الوقت الـذي أثني فيه على دوافـع المجتمع الدولي مـن وراء تقديم المسـاعدات الفنية والمالية للبلدان النامية، بما في ذلك الأفريقية، أتسـاءل عن مدى الخير الذي تصنعه المسـاعدات مقابـل الضرر الذي قد تلحقـه بقدرة الشـعوب الأفريقية على تدبير حلولها الخاصة لمشكلاتها الكثيرة.

أهداف التنمية

في إشـارة إلى الأنواع الخمسـة من الكائنـات الحية التي أراد الإنسـان الأبيض «صيدهـا» في رحلة صيد في أفريقيا (الكركدن، والفهد، والأسـد، والجاموس، والفيل) في المحميات التي خصصوها لهذا الغرض، حدد عالم الاقتصاد جيفري سـاكس، مدير معهد الأرض Earth Institute بجامعة كولومبيا في نيويورك، ما يسـميه «الخمسـة الكبار»، مجموعة من الاستثمارات متعددة الجوانب في التنمية والتي يمكن أن تساعد المجتمعـات المحلية في صعود السـلم للخروج من الفقر المدقع. وهي المسـتلزمات الزراعية؛ والاستثمارات في الصحة الأساسية؛ وتحسين التعليم؛ وخدمات طاقة، ونقل، واتصال أكثر كفاءة وانتظاما؛ وتوفير ماء الشرب النظيف وصرف صحي مناسب.

ويرأس البروفيسـور ساكس مجموعة تضم معهد الأرض، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمـائي UNDP، ومنظمة وعـد الألفية (Millennium Promise) لإنشـاء عدد مـما يطلق عليه «قرى الألفية» في عشرة بلدان أفريقية كجزء من مسـعى لتحقيق أهـداف الألفيـة للتنمية [10]. وتقع إحـدى عشرة قرية من هذه القـرى في كينيا، بمنطقة ساوري في محافظة نيانزا، القريبة من كيسومو على شواطىء بحيرة فيكتوريا Victoria Lake في غـرب البـلاد. وقد أحرز تقدم في قرى الألفية في سـاوري على مـؤشرات التنمية الرئيسـية، بمـا في ذلك تلك التـي تدخل ضمن أهـداف الألفية للتنميـة، منذأ أن بدأت المبادرة في العـام 2004. انخفض معدل الإصابة بالملاريا في ساوري، على سبيل المثال، بنسبة 50 في المائة. وجاء الطلاب في المرتبة الثانية بدلا من

الـ 108 من بين 253 في الامتحانات المدرســية بالضواحي[11]. وتضاعف إنتاج الذرة ثلاث مرات في المتوســط، وهو ما مكن المزارعين من بيع بعض محصولهم في السوق والاحتفاظ ببعضه لأسرهم[12].

وهذه إنجازات لها دلالتها. فالناس في ساوري وقرى الألفية الأخرى، شأنهم شأن أولئــك الذين عملت معهم عن قرب من خلال حركة الحزام الأخضر، فقراء، وخارج المجرى الرئيسي لأجنــدة التنمية إلى حد بعيد، وعالقون في دائرة العجز والتهميش. وتشــير النتائج المباشرة من قرى الألفية إلى أنه عند استهداف الموارد المالية بطريقة مناســبة وحسن إنفاقها، بما في ذلك المساعدات، فسوف تكون لديها إمكانية تحويل حياة أفقر الناس في العالم.

وعــلى الرغم من ترحيبــي بهذا التقدم، تثــير الحقيقة المطلقــة التي تفيد بالحاجة إلى الخمســة الكبار عددا من التســاؤلات، بعضهــا غير مريح، والعديد منها يتناول المشــكلات نفســها كما هي الحال مع الملاريا والناموســيات. جميع هذه التســاؤلات يفضى إلى مشــكلات القيادة والإدارة، التي يمكن تعريفها على أنها الكيفية التي يحدد بها بلد ما أولوياته، ويحاســب مسؤوليه عن تصرفاتهم، ويتخذ قرارات، ويمكن مواطنيه من الشعور بأنهم يتقلدون مناصب في الحكومة والخدمة المدنية ويشاركون فيهما، وينقل رؤيته إلى الشعب.

فما الذي كان يجري عمله - أو لا يجري عمله - من قبل الحكومات الأفريقية في ســاوري وقرى الألفية الأخرى التي يزيد عددها على الســبعين قرية في أنحاء أفريقيا قبل أن يفكر فريق من المهنيين الدوليين في مساعدة السكان المحليين من خلال تدخلاتهم؟ وفي حالة كينيا، كان عضو البرلمان الذي يمثل المنطقة التي تقع بها ســاوري أستاذا للعلوم السياسية والاقتصاد، وكان وزيرا للتخطيط الاقتصادي والتنمية في البرلمان التاسع لكينيا (2002 - 2007). وبالنظر إلى تدني حالة التنمية في ســاوري، يمكن للمــرء أن يخلص إما إلى أن عضو البرلمــان لم يتفهم المقررات السياســية والشروط الاقتصاديــة التي يحددها مشروع قريــة الألفية، أو أنه لم يكن لديه المال لتنفيذ برنامج مثل الخمسة الكبار، أو أنه ربما لم يكن جادا بشأن تخصيص الأموال لهذه الأغراض أو تنفيذ خطة كلية للتنمية.

ويمكـــن للمرء أيضا أن يتســـاءل، في ضوء النجاحات الموثقـــة التي يمكن إثباتها في ســـاوري، والطبيعة الأولية للكثير مـــن التدخلات - التي تضمن للمزارعين امتلاك الأســـمدة، والبذور المناسبة، والأسواق، وللقرويين الحصول على ماء الشرب النظيف، ولأبنائهـــم الحصول على التغذية الجيدة لدعم دراســـاتهم الأكاديميـــة جزئيا - لماذا لم تجعـــل الحكومة منها أولوية لجميع الكينيين؟ ولماذا كان تنفيذ الخمســـة الكبار يتطلب التنســـيق بين مجموعة من المنظمات الدولية والتدفقات الكبيرة لمساعدات المانحين؟ (في كينيا، ســـوف يكلف توفير الخمسة الكبار لكل أولئك الذين يحتاجون إليها، طبقا لتحليل ساكس، نحو 1,5 مليار دولار سنويا).

ليس السبب لأن الإدارة الكينية والحكومات الأفريقية الأخرى تجهل فعالية المكونات الخاصة بالخمسة الكبار. فكينيا، على سبيل المثال، لديها وزير للزراعة، وزيـــر للصحة، وزير للتعليم، وزير للطاقة، وزير للطرق والأشـــغال العامة، وزير للإعـــلام والاتصال، وزير للمياه، وجميعهم مفوضـــون بمعالجة العجز الضخم في التنميـــة الذي يواجه الكينيين، بما في ذلك الخمســـة الكبـــار. ومع ذلك، فنادرا ما يجد المرء الحكومـــات الأفريقية تؤكد على أهمية هذه الوزارات بصدق. وبوجه عام، فهم أكثر انشغالا بتمويل وزارات الدفاع، والإدارة الإقليمية، والمالية، والأمن وشـــغل الوظائف بها. وعلى الرغم من ذلك، يحق للمرء أن يتســـاءل: لماذا يكون من الضروري لمجموعة كبيرة من المؤسســـات الدولية إعلام الحكومات الأفريقية بأهمية الخمســـة الكبار لمكافحة الفقر الذي يقتل شـــعوبها، ولماذا يقوم الخبراء الدوليون، في المقابل، بوضع آليات التدخل - وهذه وظيفة يجب بالطبع أن تقع على عاتق الحكومات أنفسها.

ومـــن بين التدابير التي يمكن القيام بها على الفور توفير المراحيض، على ســـبيل المثال. فهناك ثلاثمائة مليون أفريقي - ثلث ســـكان القارة - لا يتوافر لهم استعمال الماء النظيف والصرف الصحي السليم[13]. فإذا ما جعلت الحكومات الأفريقية فرادى ومجتمعـــين مهمتها توفير مرحاض في كل بيت وتعليم الصحة العامة الأساســـية، في المدارس والكنائس تحديدا، فســـوف يتم إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح، وبخاصة الأطفال الذين يموت الكثير منهم من الإسهال والعدوى الطفيلية. بالإضافة إلى ذلك، فســـوف يتيح هذا لجميع الأفارقة درجة من الكرامة التي يفتقر إليها الملايين حاليا.

ولن يكون هذا باهظ التكلفة بالضرورة، ويمكن للشعب نفسه أن يوفر العمالة. والسبب الوحيد الذي أشك في أنه وراء عدم تنفيذ ذلك بعد هو أن النُخبة التي تتخذ هذه القرارات قد تعايشوا لسنوات عديدة مع مرافق الحمامات الحديثة، وهذا المستوى من الحرمان يقع الآن خارج نطاق خبرتهم. ومع ذلك، فلا يمكن أن يدعوا أنهم لا يعرفون. وإذا كان هذا الوضع مرفوضا لدى المانحين، فلماذا لا يكون كذلك بالنسبة إلى النخبة؟

صحيح أن ميزانيات الكثير من الحكومات الأفريقية قد أرهقت بسبب الحصص الكبيرة التي تذهب لسداد ديونها الدولية (وهو موضوع سأتناوله بمزيد من التفصيل في الفصل القادم). ولكن الصحيح أيضا، وعلى مدى قرن على الأقل، أنهم ظلوا يخبرون أفريقيا بأنها فقيرة، ووصلت الحال بعدد كبير جدا من الأفارقة إلى قبول هذا على أنه حقيقة ثابتة - حتى إن ظلت القارة زاخرة بالموارد الطبيعية بوفرة، على الرغم من عقود من التدهور البيئي. كما أنها غنية أيضا بالموارد البشرية. والتحدي الذي يواجه قادتها، الحكوميين وغير الحكوميين معا، هو الإقرار بقدرات الأفارقة وطاقاتهم وتوجيهها نحو عمل فعال من أجل التنمية.

ولسوء الحظ، فعدد كبير جدا من الحكومات الأفريقية قد استخدم ميزانياته، وموارده الطبيعية، ليس للاستثمار في شعوبها، ولكن بطريقة عكسية تماما. والأرجح أن مبادرة قرى الألفية قد أوجدت نظما إدارية تضمن استخدام الأموال المخصصة لساوري والقرى الأخرى في أنحاء أفريقيا بكفاءة وبطريقة مسؤولة تخضع للمحاسبة - مع التأكد من أن الأموال غير مسروقة أو أن البيانات مزورة عن عمد. ويقود هذا الإدراك إلى مزيد من التساؤلات حول مستقبل البرامج التفويضية كتلك التي يجري تجريبها في ساوري على الحكومات الوطنية والمحلية - ولا بد من أن يكون هذا هو الهدف النهائي بكل تأكيد.

كيف يمكن إقناع حكومات مالاوي، وإثيوبيا، ونيجيريا، والسنغال، وكينيا - وهذا على سبيل المثال للبلدان التي أنشئت فيها قرى الألفية - بمواصلة دعم هذه الاستثمارات التنموية عندما ينتهي تدفق المساعدات أو لا تكفي في السنوات المقبلة؟ يشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن التعهدات التي قطعتها دول مجموعة الثماني G-8 في العام 2005 بزيادة مساعدات التنمية الثنائية لأفريقيا

بواقع 22 مليار دولار، ليصل الإجمالي إلى نحو 38 مليار دولار كل عام بحلول العام 2010، «من المستبعد أن تتحقق». وابتداء من يونيو 2008، ذكرت المنظمة غير الحكومية «داتا» (DATA)(*) التي أسسها بونو(**) في تقرير لها أن 14 في المائة فقط من المبالغ الإضافية التي تعهدت بها دول مجموعة الثماني قد توفرت[14]. وقد بلغ عدد قليل فقط من الدول الصناعية المعيار الذي حددوه في العام 1992 لتوفير 0,7 في المائة من إجمالي نواتجهم الوطنية كمساعدات تنموية.

وفي ضوء هذا السيناريو، أي نوع من التعهد المالي واللوجيستي سوف تقطعه الحكومات الأفريقية لضمان أن تكون نماذج قرى الألفية مكتفية ذاتيا ونماذج أيضا للتنمية المستقبلية من دون الحاجة إلى استمرار مزيد من مساعدات المانحين؟ وإذا كانت المبالغ المخصصة لدعم التدخلات في القرى الألفية تستخدم بكفاءة وعلى نحو مسؤول ويخضع للمحاسبة، وإن كانت لا تزال غير كافية للوصول إلى كل من يمكن أن يستفيد منها، فهل تكون الآفاق طويلة الأجل لأساليب التنمية هذه واقعية؟

وفي حين أنه من الضروري تحدي الحكومات، فلمواطني البلدان الأفريقية أيضا دور في المطالبة بالتنمية المثبطة للتبعية. فلماذا لم يعطوا الأولوية للاستثمارات كالخمسة الكبار؟ أو إذا كانت هناك برامج مشابهة، كخدمة التوسع الزراعي الفعال التي أوصت المزارعين حول تآكل التربة وحجز مياه الأمطار، فلماذا سمحوا لها بأن تنهار؟ ولماذا ضاع الاهتمام بالتنمية؟

من المؤكد أنه، بعد الاستقلال، توقع معظم الأفارقة أن تصبح مجتمعاتهم، وهم أنفسهم، أكثر ثراء. وبدلا من ذلك، أصبحت أفريقيا ككل أكثر فقرا وأكثر اعتمادا على تدفق المساعدات من المناطق نفسها التي استعمرت القارة واستغلتها. وجرى الترحيب بهذه المساعدات من دون تردد، وأرى أن هذه المساعدات قد ساعدت في تعميق الشعور الداخلي لدى الأفارقة بدونيتهم مقارنة ببقية العالم. ولو أن المساعدات التي قدمت لأفريقيا بعد الاستقلال كانت بطريقة تهدف إلى تمكين اقتصاديات القارة ومؤسساتها وعدم غرس تبعية طويلة الأجل، فربما كان مستقبل أفريقيا قد اختلف تماما، ومن دون الحاجة إلى مبادرة الخمسة الكبار.

(*) Debt, Aids, Trade, Africa.

(**) Bono، هو بول ديفيد هيوسن، الموسيقي الآيرلندي والمغني الرئيسي في فرقة الروك الآيرلندية «يو تو» (U2). [المحررة].

والحال هكذا، فأفريقيا أشبه بشخص سقط في حفرة. ويقول لها شخص ما «سوف ألقـي إليك بحبل حتى تتمكني من الخروج». وعلى الرغـم مـن أن الحبـل المقـدم لا يكون أبدا طويلا تماما بما يكفي لها كي تمسـك به، فهو طويل بما يكفي حتى يكون لديها الأمل في الوصول إليه. وفي الوقت ذاته، يكون الشخص الممسك بالحبل قد ألقى مجرافا، ويشجع الشخص الذي في الحفرة على أن يحفر لنفسه حفرة أكبر. وفي حين أن المساعدات يمكن أن تكون أداة مفيدة للغاية للتنمية، فقد تأتي أيضا بنتيجة عكسية، هادمـة بذلك أهدافهـا المقررة وتاركة أكثرية الأفارقة تابعـين بدلا من تمكينهم. على سبيل المثال، ترسل الدول المانحة المساعدات الغذائية بحرا أو جوا بدلا من المساعدة في تنفيذ سياسـات غذائية وزراعية سـليمة من شـأنها أن تتيح للبلدان الأفريقية أن تطعم أنفسها عندما تفشل المحاصيل وترتفع أسعار الغذاء العالمية. وبدلا من تشجيع القدرات والمهارات ورعايتها في البلدان نفسها، يستمر الخبراء الأجانب في إدارة الكثير من المهام الأساسـية. ولايـزال الكثير من برامج المسـاعدات يعالـج الأعراض ويدير الأزمـات بدلا من دعم الاسـتثمارات على المدى الطويل حتـى لا تحدث الأزمات أو يتسنى التعامل معها وحلها بمساعدة محدودة أو من دون مساعدة دولية.

وعلى الرغم من ذلك، فمن الصعب تغيير ثقافة المسـاعدة. غالبا ما ينتظر المجتمع الـدولي عائدات سريعة من اسـتثماراته الإنمائية، لكن مشـكلات التخلف، والتهميش، والافتقار إلى احترام الذات، والخوف، والارتياب لم تحل على الشعوب الأفريقية بالأمس - وحقيقـة الأمر أنها تراكمت على مدى قرون. وهـذه حقيقة يدركها المجتمع الدولي لكنـه لا يقر بها دائمـا. وفي الوقت ذاته، فجمع الأموال للتعامل مع الاسـتدامة البيئية والتدابير الوقائية التي سيكون لها آثار طويلة الأجل أكثر صعوبة من جمع المال للإغاثة من المجاعة، وللاجئين، وللأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والناموسـيات. ومن بين الأسباب وراء صعوبة تغيير ثقافة المساعدة الصور المستخدمة لتصوير أفريقيا.

صورة أفريقيا

رغم صعود حالة التنمية في أفريقيا على الأجندة العالمية في السـنوات الأخيرة، يجري إسـكات أصوات الأفارقـة الذين يتحدثون عن هـذه التحديات مقارنة بمن يتحدثون عن احتياجات أفريقيا في العالم الصناعي.

ولسوء الحظ، فهذا الموقف يعزز الفكرة القائلة إنه لا توجد حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية، وأن الأفارقة غير مؤهلين لطرح رؤية لتنمية أفريقيا أو توفير إجراءات ملموسة لإحداثها.

وفي الأغلب، لا تزال أفريقيا تقدم على أنها ضحية نفسها. وكانت الصورة النموذجية التي رأيتها منذ زمن طويل وظلت معي هي لفتاة صغيرة مهزولة وبطنها منتفخ على غلاف إحدى مجلات اليونيسيف. وقد رأينا جميعا مثل هذه الصور الرهيبة. وهي تخز ضمائرنا، وقد تحرك الكثيرين منا، بمن في ذلك ذوي المال أو النفوذ، لمحاولة المساعدة. والحقيقة أن صورا من هذا القبيل بثتها الـ «بي بي سي» من إثيوبيا في العام 1984 هي التي أزعجت المغنيين بوب غيلدوف وميدج يور حتى أنهما كتبا أغنية «هل يعلمون أنه عيد الميلاد؟» (Do They Know It's Christmas?) لدعم الإغاثة من المجاعة في إثيوبيا. ثم تحولت جهودهما إلى حفلات موسيقية لجمع الأموال تحت عنوان «لايف ايد» (Live Aid)، لتصبح بعد عشرين عاما «لايف إيت» (Live 8). كما كان هذا ملهما لإطلاق جمعية الإغاثة الكوميدية Comic Relief ومقرها المملكة المتحدة، وهي جمعية خيرية مكرسة للقضاء على الفقر في أفريقيا وأماكن أخرى، وتعمل معها حركة الحزام الأخضر في أفريقيا.

هيمنت مجموعة من الصور على نظرة العالم إلى أفريقيا لقرون، وكان البعض منها بقصد تبرير الظلم ضد شعوب القارة، والبعض الآخر لإثارة الشفقة والتعجب. ظلت القارة جنوب الصحراء ينظر إليها على أنها أرض للثروات الفريدة، والجمال المذهل، والحياة البرية الرائعة؛ وكمكان للعادات القبلية الغريبة والبدائية أحيانا، والاضطرابات المدنية، والمليشيات المسلحة؛ وعمالة الأطفال والأطفال المجندين، والأكواخ الطينية، والبالوعات المفتوحة، ومدن العشوائيات؛ والفساد، والديكتاتورية، والإبادة الجماعية. وقد شكلت هذه التصورات وغيرها رد فعل العالم تجاه أفريقيا.

وكواحدة ممن يجمعون الأموال لدعم العمل في أفريقيا، فأنا أدرك أهمية الصور، وأعترف بأن صور الأفارقة في الظروف الرهيبة يمكن أن تؤدي، في نهاية الأمر، إلى تصرفات إيجابية من قبل أولئك الذين يدفعهم تأثرهم للرغبة في تقديم المساعدة. ومع ذلك، فمع أخذ كل شيء بعين الاعتبار، أجد أن هذه الصور - والتداعيات التي تأتي بها معها - سلبية بالدليل الواضح، وربما تكون مخزية أيضا،

نظرا إلى أنهـا تخاطر بقولبة كل البلدان جنوب الصحراء كأماكن للمجاعة، والموت، واليأس. ولأن الأطفال والكبار الذين يتم تصويرهم نادرا ما تجري تسـميتهم، يظل الأشـخاص مجردين، رمزيين، وليسوا أفرادا. فذلك الرضيع الذي يتضور جوعا أو تلك الأم الباكية أو ذلك الجندي الطفل هو «أفريقيا». ومن شأن هذا الإسقاط أن يجعل المهمة أكـثر صعوبة على من يعملون منا على الأرض في محاولة لمسـاعدة الأفارقة على مساعدة أنفسهم.

علاوة على ذلك، فالأفارقة أنفسهم يرون صور المعاناة والفشل هذه على شاشة التلفـاز، وفي الصحف، وعلى المواقع الإلكترونية، وفي نداءات جمع الأموال، ويبدأون في استبطانها. وهذه عملية نفسية خطيرة تؤكد – من دون وعي - للأفارقة عجزهم عن أن يكونوا سادة مصيرهم. وتدمر في النهاية الشعور بالثقة الذي يجب ولا بد من أن يكون لديهم لتحقيق التقدم.

وفضلا على ذلك، فهذه الصور تفشـل في تقديم واقع آخر، وهو أنه في كل يوم يبـاشر عشرات الملايين من الأفارقة عملهم، ويعيشـون حياتهم على نحو مسـؤول وجاد، ويعتنـون بأسرهم المباشرة والممتدة، حتى إن كانـوا يفتقرون إلى ممتلكات مادية معينة، أو تعليم عال، أو إمكانية الحصول على مجموعة من الفرص والبضائع المتاحـة للأثريـاء في البلدان الأخرى، أو حتى في بلادهم. هـؤلاء هم أبطال أفريقيا الحقيقيون، وهذه هي الصور التي يجب أن يرى العالم مزيدا منها.

وأنا لا أصدق أن الجمعيات الخيرية أو المشـاهير يقبلون بالصور النمطية لعجز الأفارقة ومعاناتهم لإضعاف الأفارقة؛ فتلك الصور الفوتوغرافية، بعد كل شيء، تصور واقعـا. فهناك عدد كبير جدا من الأطفال جوعى في أفريقيا أو يجبرون على ارتكاب أعمال وحشـية مثل الأطفال المجندين؛ أو يتعاطون المخدرات أو يستنشقون الغراء في شـوارع المدن أو يتعرضـون للتحرش والاغتصاب ولا يقـدرون على الذهاب إلى المدرسـة. ومن المؤكد أن الحكومات الأفريقية لم تول مشـكلات القارة التي لا تعـد ولا تحـصى اهتمامـا كافيا، ويرجع السـبب في ذلك جزئيا إلى أنـه لا ينظر إليها في أفريقيا بالثقل نفسـه كما في الأماكن الأخرى، أو لأن المجتمعات المحلية قد اعتادت عليها (كما قد تكون الحال مع الملاريا والأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها)، أو لأن الأفارقـة يحيط بهم عدد كبير جدا من التحديات بحيث لا تبدو الحالة الخاصة

المشار إليها إشكالية بالنسبة إليهم مثلما تكون لأولئك في العالم المتقدم. وقد تحتاج هذه الحكومات إلى ما يخجلها حتى تضطلع بهذه المشكلات.

وكان المثال على هذا عندما زار بوب غيلدوف إثيوبيا في العام 1985 كي يرى بنفسه آثار المجاعة وهي تدمر هذا الشعب الأبي والشجاع. وفقط لأن مصورا كينيا، يدعى محمد أمين، كان مسافرا مع غيلدوف، فقد علمنا نحن الكينيين بأمر المأساة التي كانت تتكشف في البلد المجاور. لماذا لم يخبرنا أحد بأن إخواننا الأفارقة يعانون؟ ولماذا لم تعبئ الحكومة الكينية مواطنيها بالوسائل أو المهارات لمساعدة ضحايا المجاعة، التي تفاقمت بشكل كبير بسبب ديكتاتورية وحرب أهلية مدمرة اقتلعت دعائم الاقتصاد الزراعي الإثيوبي من جذورها؟

لذا، فالتحدي ليس فقط للمجتمع الدولي كي يستخدم مزيدا من الصور الإيجابية لأفريقيا، بل وللأفارقة أنفسهم حتى يتوقفوا عن تقديم عدد كبير جدا من صور الفشل في المقام الأول. وما من أحد في أفريقيا يمكن أن يكون سعيدا بأن تصل الحال بطفل بطنه منتفخ بسبب سوء التغذية أن يمثل بلدا أو قارة بعينها. من الواضح أنه يتعين على الأفارقة إظهار أنفسهم بصورة أفضل وأكثر إيجابية، من دون التظاهر بأن التخلف ليس حقيقيا. ولا بد لهم من الاعتراف بوجود هذه التحديات، ثم اتخاذ القرار بشأن ما سيفعلونه من أجل حلها.

ولا بد للحكومات أن تسأل أنفسها أي السياسات يمكنها أن تتبنى وأي التعهدات يمكنها أن تقطع، بصرف النظر عن توافر المساعدات، حتى تعبر صور الأطفال الأفارقة عن واقع جديد: ليس واقعا لسوء التغذية، بل للصحة؛ وليس للأطفال المجندين أو أطفال الشوارع من مدمني المخدرات، بل للطلاب المجدين والأسر السليمة. وألا يكون هذا بإخفاء الجوعى بعيدا عن الأنظار، أو إلقاء أطفال الشوارع في السجن، ولكن لأن أفريقيا لديها مما تعرضه من إنجازات ما يفوق ما يجب إخفاؤه من مجاعات.

في الوقت ذاته، فوكالات التنمية بحاجة إلى تقديم رؤية لأفريقيا التي يرغبون في رؤيتها بدلا من استخدام الصور التي تنتقص من المهمة الحقيقية التي يحاولون إنجازها. ويجب أن يتمكن المانحون المحتملون من الاستجابة لصور أفريقيا العاملة التي تستحق الدعم، وليس فقط العطاء استجابة لتلك الصور التي تثير الشفقة والتعاطف.

وفي صباح ذلك اليوم في دافوس، وبينما كنت أستمع إلى شارون ستون تحث الآخرين على الانضمام إليها في جمع المال للناموسيات، لم أتمكن سوى من ملاحظة الابتسامة المتكلفة نوعا ما على وجه الرئيس مكابا. لقد كان في موقف حرج. من المؤكد أنه على أحد المستويات، كان ممتنا لأن شخصا ما كان مهتما بشأن خسائر الملاريا من أطفال بلده بما يكفي للمساعدة في جمع الأموال للناموسيات في ذلك المكان والزمان. لكني، استشعرت في سلوكه أيضا درجة من عدم الارتياح - أو ربما كنت أسقط هذا الشعور عليه لكوني أفريقية - لحصوله على مساعدة شخصية من أفراد أثرياء لتمويل مساعدة أساسية كان يريد هو نفسه، كرئيس دولة وأفريقي أبيّ، تقديمها للشعب التنزاني.

وفي الواقع، فإنه في نهاية خطابه، أصاب الرئيس مكابا جوهر القضية بالإشارة إلى الحاجة إلى تعهد قادة أفريقيا بخدمة شعوبهم وممارسة إدارة أفضل لمصلحة شعوبهم:

> والآن ومن أجلنا، دعوني أقول: لا أريد أن ألقي بالمسؤولية على البلدان المتقدمة. ونحن (الأفارقة) لدينا أيضا مهمة، ولدينا أيضا تحدٍ؛ لأن لدينا أيضا قدرة إلى حد ما على تمويل الحرب على الفقر بأنفسنا: تنظيم اقتصاداتنا، وتنظيم نظم تحصيل الإيرادات لدينا، وتنظيم ميزانياتنا الخاصة، وأن نكون أكثر محاسبة وشفافية. ذلك ما نستطيع القيام به. وأعتقد أن خليطا من تلك الإصلاحات سوف يحقق تقدما هائلا، ومتوقعا حقا في الحرب ضد الفقر.

كان الرئيس مكابا يعلم ماهية الإجراءات المناسبة. ومع ذلك، فبالنسبة إلي، يبقى السؤال: إذا كان القادة الأفارقة يعرفون ما ينبغي عليهم فعله، فلماذا لا يفعلونه؟

5

العجز: المديونية والتجارة غير العادلة

«أتـاح الإمداد بالمســاعدات الدولية أو منعها وسيلة نافعة للسيطرة على قادة أفريقيا لمصلحة العالم الصناعي»

المؤلفة

في العام 1982، زُرت لواندا، عاصمة أنغولا، كجزء من البحث الذي كنت أجريه للجنة الأمم المتحدة الاقتصاديــة لأفريقيا. وفي ذلك الوقت، كانت أنغولا تعــاني مخاض حرب أهلية مدمرة اندلعت بعد وقت قصير من استقلال البلد عن البرتغال في العام 1975.

وعندما أكون في بلد أجنبي، أحب الذهاب إلى الأســواق، ومــن المفضــل ألا تكــون تلــك المخصصة للســائحين، بــل تلك التــي يرتادها الســكان المحليون. وبهذه الطريقة، أســتطيع أن أتلمس حياة الأشــخاص العاديين وظروفهم. وعلى الرغم من أن الحــرب كانت جارية، فقد دهشت عندما وجدت السوق خاوية من الناس ومــن الســلع المعروضة للبيع على حد ســواء. وبدت لي الخضراوات الوحيدة هناك هي البرية

والخضراء، من ذلك النوع الذي يجمعه المزارعون من الحقل بعد الحصاد أو المطر. وبدا لي اللحم الوحيد هناك هو السمندر، الذي يمكن أن ينمو حتى يصل طوله إلى قدمين ويكون رقيقا كثعبان البحر. وكان السمندر مجمدا، وهو ما دلني على أنه مستورد. وعندما سألت صاحب كشك عن السمك، أخبرني أنه قد أتى من الاتحاد السوفييتي. وكانت الحرب الأهلية أحد الصراعات الكثيرة بين القوتين العظميين على القارة. وكان واضحا من منهما كانت له اليد العليا في أنغولا.

وكان الفندق الذي كنت أقيم فيه مطلا على ميناء لواندا، الذي كان لايزال يحتفظ - برغم الحرب - بدرجة من الأناقة، من منازل الحقبة الاستعمارية التي كانت تحده. وفي وقت مبكر جدا من صباح كل يوم كنت ألاحظ، وقت الجزر، مئات من الناس يتجمعون على الشاطئ لجمع السلطعون. وفي حين أن البعض منهم ربما كان يحمل السلطعون إلى السوق، علما بأنني لم أر أيا منه في زياراتي إلى هناك، أتصور أن الأغلبية العظمى من السلطعون تذهب مباشرة إلى قدور الطبخ على مواقد الناس في منازلهم، غير أن ما وجدته رائعا هو أنه بعد الظهر، عند ارتفاع المد، تقوم أفواج ضخمة من السمك الطيار بمطاردة الأمواج إلى الشاطئ.

لست صيادة سمك، ولكن بدا لي أنه من السهل وضع شبكة في الماء وصيد أعداد كبيرة من هذه الأسماك. وعندما استفسرت عن هذا، قيل لي إن صيد الأسماك في طور الاحتضار فعليا بسبب الحرب، وإن عددا قليلا فقط من الأفراد يدخلون المياه الإقليمية بحثا عما يمكنهم صيده. وذكر لي الأشخاص الذين تحدثت إليهم أنه على الرغم من أن صناعة صيد الأسماك لم تعد تؤدي دورها، فسفن الصيد السوفييتية قبالة شواطئ أنغولا وأعلى وأسفل الساحل الغربي لأفريقيا مشغولة بالصيد.

وكان ما أذهلني من قبيل المفارقة، أنه على الرغم من الفقر الواضح للأهالي والمدينة، ونقص المواد الغذائية المتاحة في السوق، فالبحر لا يتوقف عن تقديم عطاياه كل صباح ومساء. ومع ذلك، فقد كان مواطنو لواندا عاجزين عن استغلال هذه الموارد للحفاظ على صناعة صيد الأسماك وتزويد أنفسهم بالطعام والدخل. وهنا، وفي الجوهر، تكمن مأساتا أفريقيا التوأم: أنه في قارة بمثل هذه الوفرة، كان هناك مثل هذا الفقر؛ وأنه في صراع لا يعنيهم كثيرا، أصبح الأنغوليون العاديون ألعوبة القوى الخارجية والميليشيات المختلفة، والتي كانت تؤازرها تلك القوى

الخارجية نفسها في أغلب الأحيان. وقد تسببت كلتاهما في تدمير الهياكل السياسية والاقتصادية للدولة إلى حد إطلاق العنان لهما للاستيلاء على الموارد الطبيعية أمام أعين الناس.

وقد انتهت الحرب بالوكالة التي اندلعت في أنغولا وشملت - في مراحل مختلفة منها - الاتحاد السوفييتي، والصين، وكوبا، وموزمبيق، وكذلك الولايات المتحدة، وزائير، وجنوب أفريقيا في العام 2002، بعد أن أودت بحياة ما يتراوح بين خمسمائة ألف ومليون شخص، وشردت أكثر من أربعة ملايين شخص، وأدت إلى نفي أربعمائة ألف شخص آخرين، وخلفت ما يزيد على خمسة عشر مليون لغم أرضي مبعثرة في أنحاء البلاد[1].

ومنذ انتهاء الصراع، شهد اقتصاد أنغولا نموا سريعا. وفي العام 2007، كان الطلب المتزايد والسعر المرتفع لإنتاج أنغولا اليومي لـ1,5 مليون برميل من النفط يعني أن إجمالي الناتج المحلي للبلد قد زاد بنسبة 21 في المائة في ذلك العام وحده. وكان الفائض المالي لأنغولا في العامين 2006 و2007 بنسبة صحية تقدر بـ14,8 في المائة و6,1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، في الوقت الذي انخفض فيه معدل التضخم من 325,5 في المائة في العام 2000 إلى 12,6 في المائة في العام 2007[2]. وتشهد لواندا نفسها انتعاشا في مجال البناء، وتقترب معدلات إشغال الفنادق من 100 في المائة. وفي جميع أنحاء البلاد، أعادت الحكومة الأنغولية بناء 2,400 ميل من الطرق و400 ميل من خطوط السكك الحديدية، كما جددت المطارات الرئيسية[3].

وعلى الرغم من ذلك، لم يأت السلام والاقتصاد المتنامي بعد بالرخاء لأكثر من أقلية صغيرة من الشعب الأنغولي الذي عانى طويلا. ولايزال ثلثا الأنغوليين يعيشون على دولارين في اليوم الواحد أو أقل، وفي العام 2006 احتلت أنغولا - طبقا لتقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة - المرتبة السابعة عشرة بين البلدان الأقل نماء في العالم. ويظل ثلث الكبار أميين، والعمر المتوقع أربعين عاما، وثلث أطفال أنغولا يعانون نقصا في الوزن بالنسبة إلى أعمارهم[4]. وطبقا لتقرير صادر عن المنظمة الدولية لحقوق الإنسان Human Rights Watch، ومقرها الولايات المتحدة، فقد أدت فورة البناء في لواندا إلى الإخلاء الجبري لعشرين ألفا من الفقراء من منازلهم[5].

وفي العام 1982، استغل الاتحاد السوفييتي اعتماد الحكومة الأنغولية على مساعداته وأسلحته لانتزاع موارد أنغولا الطبيعية (وفي تلك الحالة، كانت الأسماك) ثم إعادة بيعها إليها مرة أخرى. وفي العام 2008، كانت سفن الصيد القادمة من روسيا، والتي انضمت إليها تلك القادمة من أوروبا وشرقي آسيا، تذرع سواحل أفريقيا جيئة وذهابا، وتستنفد المياه الإقليمية للقارة من الأسماك المهددة بالفعل[6].

وشأنها شأن أنغولا، تمتلك موريتانيا الواقعة إلى الشمال ساحلا طويلا وإيرادات كبيرة محتملة من صناعة صيد الأسماك لديها. ومع ذلك، تقوم موريتانيا بتصنيع 12 في المائة فقط من مصدرها السمكي، ولم تؤد اتفاقياتها الثنائية مع البلدان الأفريقية الأخرى، وكذلك روسيا، واليابان، والاتحاد الأوروبي إلى زيادة ملحوظة في قدرتها على الاستفادة من مواردها. والحقيقة أنها غالبا ما تأتي بنتيجة عكسية. فقد أدت إحدى هذه الاتفاقيات إلى الاستغلال المفرط لمخزون الأخطبوط لدى موريتانيا بنسبة تراوحت بين 25 إلى 40 في المائة[7].

وعلى الرغم من أن الكثير من صيد الأسماك هذا يكون شرعيا، وتتيحه الاتفاقيات الرسمية بين بلدان الصيد والحكومات الأفريقية، بما في ذلك الحكومة الأنغولية، فهناك أيضا تجارة كبيرة غير شرعية. وكشف تقرير صادر عن معهد الدراسات الأمنية، ومقره جنوب أفريقيا، في العام 2007 عن أن الإيرادات السنوية من الصيد غير الشرعي للسردين والماكريل قبالة ساحل أنغولا بلغت 49 مليون دولار، أو أكثر من خمس قيمة جميع صادرات الأسماك الأنغولية[8]. ويُهدر ما يقدر بمليار دولار سنويا على مستوى القارة على صيد الأسماك غير الشرعي وغير المنظم[9].

وتدفع الدول الصناعية للحكومات الأفريقية مقابل الوصول إلى مصادرها السمكية، لاسيما أنها قد استنفدت ما لديها تقريبا. وربما كان المرء يأمل في أن انتهاء الحرب الباردة سوف يعني نهوض صناعات صيد الأسماك في أفريقيا، وعودة ظهور الأسواق المحلية، كسوق السمك الطيار، على سبيل المثال، في سلسلة جبال الأطلنطي من أنغولا جنوبا إلى موريتانيا شمالا، وما وراءها داخل البحار على مقربة من أوروبا الغربية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمثل تأثير الطلب الهائل على المصادر السمكية المتناقصة، وكذلك الواردات الرخيصة من المواد الغذائية والمنتجات الأخرى، في القضاء على جزء كبير من مجتمعات صيد الأسماك صغيرة الحجم أساسا، وفرص

العمل الأخرى، على طول سواحل أفريقيا. والحقيقة أن المسؤول عن زيادة القرصنة قبالة ساحل الصومال هو نقص الفرص المتاحة أمام صيادي السمك المحليين؛ بسبب نقص الأسماك وزيادة المنافسة من قبل سفن الصيد الأجنبية.

وكان لهذه الحقائق دور في سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وطبقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فعلى الرغم من أن مائتي مليون أفريقي جنوب الصحراء الكبرى يأكلون السمك، وأنه مصدر لربع بروتين المنطقة تقريبا، فهم يستهلكون بالفعل أقل كمية أسماك في العالم للفرد الواحد[10]. تحصد الأنيميا بسبب نقص الحديد أرواح عشرين ألفا من النساء الأفريقيات جنوب الصحراء كل عام، ويموت نصف مليون طفل بسبب نقص الإمداد بفيتامين أ. وكلا العنصرين الغذائيين يوجد في السمك. وفي العديد من دول غرب أفريقيا، يندر الآن وجود بعض أنواع السمك، حتى أن أسعارها ارتفعت بعيدا عن متناول كثير من السكان المحليين.

كما أن نقص بروتين السمك في النظم الغذائية لبعض الأفارقة جنوب الصحراء هو أحد محركات تجارة لحوم الأدغال واستهلاكها - أسر الحيوانات البرية وقتلها، كالثدييات الصغيرة، والظباء، والرئيسيات، ومن حين إلى آخر أنواع أكبر أيضا. وقد كشفت دراسة في العام 2004 عن زيادة استهلاك لحوم الأدغال في غانا عندما انخفضت إمدادات السمك؛ ويشاهد المزيد من لحوم الأدغال في الأسواق، ويجري المزيد من التعديات على حرمة أراضي الغير في محميات الصيد عندما ينخفض صيد السمك[11]. ويعتقد الأشخاص الذين يجرون أبحاثا عن تجارة لحوم الأدغال أن هذا الارتباط موجود في البلدان الأخرى على طول ساحل غرب أفريقيا، بما في ذلك ليبيريا، وغينيا - بيساو، وغينيا الاستوائية، والسنغال.

وتحمل السياسات التي توجه إدارة المصائد السمكية في أفريقيا الآن مضامين أوسع أيضا بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية في أفريقيا. ففي مسح للسنغاليين أجري العام 2008، ذكر أكثر من نصف المشاركين أنهم سيغادرون بلدهم بلا رجعة إذا استطاعوا ذلك[12]. كان لدى السنغال ذات يوم صناعة صيد أسماك مزدهرة، وصغيرة الحجم. لكن مصادرها السمكية انخفضت بشكل مفاجئ في العقود الأخيرة. ووفق تقديرات الحكومة السنغالية، فقد انخفض صيد السمك من 95 ألف طن إلى أقل من نصف تلك الكمية (45 ألف طن) بين العامين 1994 و2005. وفي العام 2006، لم

يقم البلد بتجديد اتفاقيات صيد السمك مع المفوضية الأوروبية. لكن هذا الإجراء لحماية صناعة صيد الأسماك لديها فقد الكثير من قوته بفعل السفن القادمة من أوروبا والمناطق الأخرى منتهكة الحصص المتفق عليها. ليس لدى السنغال، شأنها شأن معظم الدول الأفريقية، خفر سواحل كفء لحراسة مياهها الإقليمية[13]. وفي منتصف 2008، كان لدى موزمبيق سفينة خفر سواحل واحدة لخطها الساحلي الممتد لمسافة 1,500 ميل[14].

وإزاء عجزهم عن منافسة سفن الصيد الأجنبية وفقدهم الأمل في أرزاق أخرى، يخاطر صيادو السمك السنغاليون، ومعهم الشباب من موريتانيا، وغينيا - بيساو، وغامبيا بأرواحهم كل يوم بصعود المراكب الراشحة وعبور البحار الغادرة للفوز بموطئ قدم في أوروبا[15]. وفي العام 2007، لقي ما يقدر بستة آلاف أفريقي حتفهم أثناء محاولتهم الوصول إلى جزر الكناري[16]. ويحاول الناجون من العبور أن يشقوا طريقهم إلى البر الرئيسي لأوروبا - كما لو كانوا يتعقبون السمك - حيث يعتقدون أن أمامهم فرصة أفضل لكسب الرزق. (كثير ممن يقبض عليهم يتم ترحيلهم.) وينجح عدد قليل منهم في الوصول إلى القارة الضالعة جزئيا - من خلال سياساتها الخاصة بصيد الأسماك - في جعل حياتهم في أفريقيا أكثر صعوبة بكثير في المقام الأول.

ويعطي تدهور قطاع كبير من صناعة صيد الأسماك في أفريقيا لمحة غير مشجعة عن نظام اقتصادي لايزال يضع السلع في المقدمة والمجتمعات في المؤخرة، حيث تُصدر مشكلة كفرط صيد الأسماك في شمال الأطلنطي ومناطق أخرى من العالم إلى أفريقيا، مما أدى إلى القضاء على جزء كبير من المصادر السمكية ومصادر الرزق الأفريقية. وهذا مثال يوضح كيف أن تفاعلات العالم مع أفريقيا لا تكون بالضرورة بدافع الإيثار، بل بدافع المصلحة الذاتية للدول التي تسعى إلى تعظيم فرصها وتقليل تكاليفها، وغالبا ما يكون ذلك على حساب من هم ليسوا في وضع يؤهلهم إلى القيام بأي من ذلك.

وإن كان الوعي ببعض هذه التفاوتات أكبر مما كان عليه في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، فلم يتغير الموقف كثيرا - لاسيما أن الحكومات الأفريقية لاتزال تقبلها. وتبقى البلدان الأفريقية عالقة في شبكة العلاقات مع مؤسسات الإقراض والمساعدات الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والقوى العالمية

الكبرى والصاعدة، حيث تُوضَع حوافز تشجيعية لاستخراج المواد الخام وتصديرها، مع منافع ضئيلة فقط لأكثرية الشعوب الأفريقية.

المديونية

على الرغم من الجهود القصوى لحملة اليوبيل الذهبي 2000، التي شاركت في ترؤسها في كينيا، ومبادرات النوايا الحسنة التي تلتها من قبل المواطنين والمشاهير، لايزال كثير من البلدان الأفريقية مثقلا بديون ضخمة وغير عادلة تمنع العمل الحكومي من الوفاء بالاحتياجات الملحة لشعوبها إلى الخمسة الكبار والاستثمارات الإنمائية الأخرى.

خلال الفترة من العام 1970 حتى العام 2002، حصلت أفريقيا على أكثر من نصف تريليون دولار على هيئة قروض من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والدول الغنية كل على حدة، وردّت المبلغ نفسه تقريبا. ومع ذلك، وبسبب الفائدة على ذلك الدين، فبحلول العام 2002 كان لايزال هناك 300 مليار دولار مستحقة[17]. وطوال هذه الفترة، استمر المجتمع الدولي في تقديم مزيد من القروض للدول الأفريقية حتى تتمكن من رد القروض القديمة. ومنذ وقت قريب، جاء بعض هذه القروض بـ «مشروطيات» اقتصادية - اشتراطات لتخفيض الإنفاق الحكومي، وفتح الأسواق أمام البضائع الأجنبية، وتقييد عرض النقود. وقد أجبرت هذه القيود الحكومات على خفض ميزانيات الصحة، والتعليم، والخدمات الأساسية الأخرى لمواطنيها.

وتُغلف مشكلة تخفيف عبء الدين الخلافات المنظورة التي تشكل تحديا للأفارقة والمجتمع الدولي على حد سواء. يتوقع أي فرد يذهب إلى أحد البنوك للحصول على قرض أن يطلب منه البنك أوراق اعتماده حتى يتسنى تقييم هذا الفرد من حيث جدارته الائتمانية. وبالمثل، فمسؤول البنك يتوقع من الشخص الذي يجري إقراضه المال أن يكون مسؤولا بما يكفي لمعرفة ما إذا كان بمقدوره رد القرض أم لا. وإذا كانت جدارة ذلك الفرد الائتمانية نقطة خلاف، فمن المناسب للمقرض أن يفرض شروطا على المتلقي لتشجيعه على إنفاق ماله بحكمة وتقييد قدرته على تبديده.

ومع ذلك، فبدءا من سبعينيات القرن العشرين فصاعدا، كان مجتمع المانحين مدركا أنه يتعامل مع حكومات، متى تحررت من قيود المساءلة، يمكن أن تتصرف بطريقة غير مسؤولة تماما. وبناء عليه، فالبنوك والحكومات التي أقرضت القادة الأفارقة مبالغ ضخمة ملومة تماما مثل أولئك الذين أعطوهم المال. لقد كانوا يعلمون علم اليقين أن المتلقين ليسوا جديرين بالائتمان. وعلى الرغم من ذلك، قدم رأس المال المرة تلو المرة، إما لدعم القادة «الأصدقاء» إبان الحرب الباردة أو لتشجيع اتفاقيات العمل الواعدة بين الحكومات والدول المانحة.

وقد أتاح الإمداد بالمساعدات الدولية أو منعها وسيلة نافعة للسيطرة على قادة أفريقيا لمصلحة العالم الصناعي. ومن بين النتائج الأخرى لذلك اعتماد القادة الأفارقة إلى حد بعيد على الإمداد المنتظم بالقروض الأجنبية، حتى أنهم أصبحوا مساءلين أمام المانحين الدوليين أكثر مما كانوا أمام شعوبهم، وقد سهل من هذا حقيقة أن معظم المواطنين الأفارقة كانوا يعيشون تحت حكم أنظمة قمعية. لم يجهل الشعب ما كان يحدث فقط، بل لم تكن لديه - هو أو المجتمع المدني- القدرة على الاحتجاج أو مساءلة أحد، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأنظمة الحاكمة كانت قمعية للغاية. أحيطت كافة المسائل المتعلقة بالحكم بالسرية. والحقيقة أن هناك كلمة لـ «الحكم» في اللغة السواحلية هي «سيريكالي»، وتعني «سر كبير». وكانت هذه الممارسة لعقد الصفقات «تحت الطاولة» إحدى مخلفات الإدارات الاستعمارية. وحتى إن لم يكن المجتمع المدني أو الشعب ذاته يناضل في ظل الحكم الاستبدادي، فقد كان من الصعب عليهم معرفة ما كان يحدث. لكن المقرضين كانوا يعلمون. وبهذه الطريقة وطرق أخرى، جرى تعليق العلاقة الطبيعية بين المقرض والدائن عندما وصل الأمر إلى الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، فأجزاء كبيرة من القروض ومنح المساعدات كان يُستولى عليها من قبل القادة أنفسهم، هازئين بحقيقة أن الأموال قد قدمت باسم مواطنيهم ولمصلحتهم. وكثير من الأموال لم يصل إلى الشعب مطلقا؛ وبدلا من ذلك، جرت خصخصته من قبل الحكام المستبدين. وتوصف المبالغ التي نُقلت خارج القارة والثروات الشخصية التي جمعها بعض قادة أفريقيا السابقين بأنها مذهلة. ووفق تقدير صحيفة فرنسية، فخلال الفترة من العام 1989 حتى العام 1998، جمع

القائـدان النيجيريان المتعاقبان إبراهيم بابانجيدا وسـاني أباتشـا 8 مليارات دولار فيما بينهما. وربح رئيسـا ليبيريا صامويل دوي وتشـارلز تايلـور مـا يقـدر إجماليـه بـ 5 مليارات دولار على مدى ستة عشر عاما. ويقال إن رئيس ساحل العاج فيلكس هوفويـت - بويني قـد جمع 6 مليـارات دولار على مدى سـنوات حكمه الثلاث والثلاثين، في حين يعتقد أن الرئيس الزائيري الراحل موبوتو سيسي سيكو قد استولى لنفسـه على 5 مليارات دولار. وتشـير تقارير إلى أنه بين العامين 1968 و2004، في غينيا الاسـتوائية، متناهية الصغر، ذات الخمسـمائة ألف نسمة (في العام 2005)، جمع فرانسيسـكو ماسـياس نغيما وخلفه تيودورو أوبياغ نغيما مباسوغو ما يقدر إجماليـه بـ 8 مليارات دولار فيـما بينهما. وفي العام 2004، ووفـق تقدير الرئيس النيجيري السـابق أولوسيغون أوباسـانجو، سُرق 140 مليار دولار من أفريقيا، من خلال خصخصة القروض والمسـاعدات للدولة، والرشـاوى للمسـؤولين الفاسـدين منذ الموجة الرئيسية للاسـتقلال[18]. وتؤكد هذه الأرقام فقط ما يعرفه الجميع: أن أفريقيا ليست فقيرة، لكنها لم تتعلم بعد حماية ثروتها لنفسها.

وحـدث بعـد ذلك أن أصبحـت الأموال التـي سرقت من الشـعب الأفريقي، وأودعـت في حسـابات خارجية، متاحة لمزيـد من الإقراض أو الاسـتثمار من قبل المصرفيـين من الدول المانحة. ولايزال الملايين مـن الأفارقة العاديين، الذين وضعت على أكتافهم تلك الديون، يقاسـون عواقب هذه السرقة. واليوم أيضا، يمكن للبنوك الأجنبيـة العاملة في أفريقيا أن تحقق أرباحا أكبر مما تحققه في أوطانها عن طريق فرض رسـوم ومعدلات فائدة أعلى بكثير على القروض. وعلى المرء أن يتسـاءل عن السـبب وراء سـماح القادة الأفارقة للبنوك والمستثمرين الأجانب بتحقيق كل هذا الربح على حسـاب شـعوبهم. (إحدى الطرق التي تضمن بها المشروعات الأجنبية أرباحها يكون باسـتقطاب القـادة الأفارقة، أو جعلهم مديـري إدارة، أو إعطائهم أسـهما. وهذا يعني أن الكل يكون سـعيدا عدا الشعب عند تقديم البيانات المالية إلى المساهمين).

وفي العـام 1996، أجبر ضغط الناشـطين في الدول الغنيـة، والصناعية، وغير الصناعية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) لتخفيض ديون البلدان النامية. وبسـبب هذه الحملة

وغيرها من الحملات، شـهدت بعض الدول الأفريقية، والدول الواقعة في مناطق فقـيرة أخرى، تخفيض ديونها أو إلغاءها. وبدءا من العام 2005، دفعت حكومة مـالاوي 95 مليون دولار سـنويا على دينهـا البالغ 3,2 مليـار دولار؛ وفي العام 2006، جرى تخفيض الدفعة إلى 5 ملايين دولار. وتقلص دين سـيراليون من 1,6 مليـار دولار إلى 100 مليون دولار. وعموما، فبدءا مـن العام 2008، أُلغي نحو 88 مليار دولار من الدين المدينة به الدول النامية، على الرغم من أنه في مقابل كل دولار تحصـل عليه الدول الفقيرة من المسـاعدات، لاتزال ترد 5 دولارات في المتوسـط لخدمة الدين[19]. وعلى الرغـم من امتلاكها 5 في المائة فقط من دخل العـالم النامي، لايزال لدى أفريقيا ما يقرب من ثلثي دين العالم. وبدءا من العام 2005، أنفقت أفريقيا جنوب الصحراء 14,5 مليار دولار سنويا في رد الديون[20]. وطبقـا للأمم المتحدة، ففي العام 2007، توقف عبء الدين الأفريقي عند 255 مليار دولار[21].

وفي العام 1998، شجعت حملة اليوبيل 2000 قادة أغنى دول العالم ليس فقط على تقديم الإعانـة بل إلغاء جميع الديون، وليس لبعض الدول الأفريقية فقط بل ولجميع هذه الدول. وحتى وقت تأليف هذا الكتاب، لم يكن قد جرى الاتفاق بعد على الإلغاء الشامل، ولاتزال بعض دول القارة ترزح تحت وطأة أعباء الدين الثقيلة أو ذات المغزى.

وبعد سنوات من الصراع تحت حكم رئيسين نهابين من القادة العسكريين، هما صامويل دوي وتشـارلز تايلور، انتخب الليبيريـون في نوفمبر من العام 2005 عالمة الاقتصاد إلين جونسون - سيرليف رئيسا لهم. وقد ورثت بلدا خربا. ولم يقتصر الأمر عـلى تدمير البنية التحتية المادية لليبيريا، بل تحملت عبء دين يقدر بـ 3,5 مليار دولار. «ليس من الإنصاف لأطفالنا الصغار أن يرثوا هذا الدين الذي حصلوا منه على منافع ضئيلة للغاية»، كما أشارت جونسون - سيرليف بحق[22].

وليبيريا الآن في طريقها إلى تخفيف عبء الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. لكن كينيا، شـأنها شـأن نيجيريـا، تعتبر حاليا غنية بما يكفـي لأن تكون قادرة على خدمـة دينها. وحتى العام 2004، لاتزال كينيا مدينة بـ6,8 مليار دولار، وترد للدول الغنيـة التي أقرضت المال مليون دولار يوميا سـدادا للدين على دفعات. وشـأنها

شـأن نيجيريا وليبيريا، فجزء كبـير من الدين الذي يتعين عـلى كينيا رده قد تراكم منذ سـنوات عدة بفعل قيادة ديكتاتورية أساءت إدارة الاقتصاد، ومن المرجح أنها سمحت بسرقة كثير من الأموال.

ومـن الواضح أن العلاقة بين الدين، والفقر، والمسـاعدات في حاجة إلى التصحيح. فمن غير المعقول أن تحصل الحكومات الأفريقية على المساعدات من ناحية، في الوقت الذي ترد فيه من ناحية أخرى الديون التي جرى الحصول عليها من قبل أنظمة حاكمة فقـدت مصداقيتها مقابل مشروعات لم تعد بالنفع على الشـعب الأفريقي في الأغلب. لا بـد مـن إلغاء هـذه الديون غير الشرعية، ذلـك أنه بقدر ما قد يتمنـاه المرء خلافا لذلك، فهـي تضعف تأثير الجهات الخيرية والمانحة المعنية بأفريقيا وشـعوبها. وبقدر ما يتلقاه الأفارقة من مسـاعدات بطرق عملية بجهودهـم، فبعض حكومات الجهات الخيرية والمانحة، وكذلك المقرضين الدوليين، يسـتنزفون مـوارد أفريقيا. وهذا ما يزيد كثيرا من صعوبة أداء المؤسسـات الأفريقية لوظائفها الأساسية المستهدفة والتي قُدمت الأموال من أجلها.

ولحسـن الحظ، ففي السـنوات القليلة الماضية، جاء نجـاح المجتمع المدني في إقناع المقرضين الدوليين بالإقرار بوجوب عدم مساءلة الأفارقة عن خطايا الحكومات والمقرضين الذين لم يكن لهم أي سلطان عليهم، متوازيا ليس فقط مع المساعدات التي يجري تقديمها والحصول عليها على نحو أكثر شفافية ومسؤولية، ولكن أيضا مع بدء الدول الأفريقية في الانفتاح على الإدارة الديموقراطية ومشـاركة المجتمـع المدني - تلك الظروف التي تجعل الحكومات أكثر مسـؤولية أمام شـعوبها. وعلى الرغم من أن كثيرا من الحكومات لايزال كتومـا ويوفر القليل من المعلومـات للجمهور عن كيفية عمله، توجد الآن إمكانات أكبر أمام المواطنين، في أفريقيا وفي البلدان الصناعية، لمعرفة مقدار الأموال التي حصلت عليها الحكومات، ومقدار ما قُدم لتخفيف عبء الدين، وماهية الشروط التي تطبق.

ومـن المؤكد، أنه بعد تخفيف عبء ديونها، سـوف يكون الأمر متروكا للحكومات للتصرف بطريقة مسـؤولة، بألا تنتهز الفرصة إما بتحويل مسـار الأموال المتاحة حديثا بعيـدا عـن التنمية وجهـود مكافحة الفقر وإمـا تجميع المزيد مـن الديون. وتمارس البرلمانات الأفريقية والمجتمع المدني أدوارا مهمة لضمان إنفاق الحكومات لهذه الأموال على نحو مناسب.

وببطء، يجري استرداد ملايين الدولارات التي سرقها القادة الأفارقة عبر القارة من شعوبهم من أموال المانحين أو الرشاوى على الصفقات مع الشركات متعددة الجنسيات. وعلى سبيل المثال، فبدءا من العام 2008، أُعيد 500 مليون دولار من حسابات ساني أباتشا في البنوك السويسرية إلى نيجيريا[23]. وهذا ليس بالمبلغ الكبير - ولهذا، إن كان مجتمع المانحين الدوليين جادا بشأن مساعدة أفريقيا، يجب عليه إجبار البنوك التابعة له على إجراء محاسبة شاملة للأرباح غير المشروعة المودعة لديها على مدى عقود.

كما يتعين أيضا على الدول التي سُرقت منها الأموال أن تطالب باسترجاعها. ومع ذلك، فبالنظر إلى أن حكومة إحدى الدول لا بد لها أن تطلب هذا الإجراء، فقد تستغرق هذه العملية بعض الوقت. وفي بعض الحالات، ونظرا إلى طول بقاء كثير من الساسة وتشبثهم بالمنصب، فإن الأفراد أنفسهم الذين يجب عليهم المطالبة بإعادة الأموال إلى الوطن هم أولئك الذين نتحدث عن أموالهم. وفي حالات أخرى، لا يرغب الساسة في فتح تحقيق بشأن الأموال المسروقة؛ لأنهم يعلمون أنهم سيفتشون أصدقاء وزملاء قد يأملون في حماية بعضهم من الملاحقة القضائية المحتملة عندما يفقدون السلطة.

اختلال التوازن التجاري

في نقده لسياسات التنمية في أفريقيا منذ الاستقلال، يبحث عالم الاقتصاد الإثيوبي، فانتو تشيرو، في أسباب إخفاق أفريقيا في الاستفادة الناجحة من الموارد الطبيعية التي ظلت دائما واضحة جلية للعالم الغني. ويشير بإصبعه إلى عدد من المشكلات: الافتقار إلى الإرادة السياسية، وضعف المؤسسات، ونقص المهارات، وعدد كبير جدا من الارتباطات بالقوى الاستعمارية السابقة، وقصور البنية التحتية، والنقل، وشبكات الاتصال. وعلاوة على ذلك، فالاقتصادات الأفريقية كان لديها فرط اعتماد على السلع[24] - المواد الخام، عادة من الزراعة أو التعدين، التي تحدد أسعارها في السوق العالمية ولا تكون بينها مفاضلة من الناحية النوعية (وهو ما يعني أن الزيت هو الزيت، والنحاس هو النحاس، وقصب السكر هو قصب السكر، بصرف النظر عن منشئها). ويحاول تشيرو وعالم الاقتصاد الغاني، جورج آييتي، إقامة

الدليل على أن نمو القارة قد أحبط بسبب إخفاق الحكومات الأفريقية في تنويع اقتصاداتها. فهي لم تحسّن قطاعاتها الزراعية، أو توسع نطاق صادراتها، أو تطور آليات وصناعات لإضافة قيمة إلى السلع التي تنتجها، أو تدعم حوافز ريادة الأعمال والتراث السوقي للشعب الأفريقي.

وفي الوقت ذاته، فعلى الرغم من الأولوية التي يعطيها المجتمع المدني الدولي للتجارة العادلة من أجل أفريقيا والمناطق الأخرى النامية، لاتزال هناك عقبات كبيرة. وتتعرض قدرة الشعوب الأفريقية على الاشتغال بالأنشطة الاقتصادية والمبادرات الإبداعية التي تولد الثروة للتثبيط بفعل السلع الاستهلاكية المستوردة، والتي يجري إنتاجها بالجملة. وفي الأغلب تباع تلك السلع بأسعار أرخص من أسعار السلع المحلية، مع تهميش المشروعات المحلية التي لا تستطيع منافسة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات والمبالغ الضخمة لرؤوس الأموال الأجنبية. كما كان من المفتقد أيضا إمكان الحصول على المعلومات والمعرفة، والقدرة على الاستفادة منهما؛ وتنبع كلتا المشكلتين من الافتقار إلى التعليم، وتؤديان معا إلى تقييد الإبداع.

لاتزال أفريقيا في معظمها منتجة للسلع مثل البترول، والمعادن، والفلزات. وفي العام 1960، كانت تسع سلع - تشمل القهوة، والكاكاو، والقطن، والسكر - تؤلف 70 في المائة من الصادرات الزراعية لأفريقيا جنوب الصحراء. وبحلول الثمانينيات من القرن العشرين، كانت تشكل المقدار نفسه تقريبا - 76 في المائة - حتى عندما توسعت بلدان في مناطق الأخرى في نطاق صادراتها ونصيبها من الأسواق الأخرى.

واليوم، لايزال كثير من النشاط الاقتصادي لأفريقيا يعتمد على مزيج غير مستقر من المساعدات، والسياحة، وتصدير الموارد الطبيعية، وبيع المحاصيل النقدية - كالقهوة، والشاي، وقصب السكر، والجوز، والمواد الغذائية الأخرى - التي ميزت القارة منذ استقلالها، ومنذ الحقبة الاستعمارية في بعض الحالات. لقيت الدول الأفريقية المستقلة حديثا تشجيعا من جانب المؤسسات المالية الدولية، وبعض الحكومات المانحة، وبعض وكالات التنمية على توسيع اقتصاداتها عن طريق التركيز على المحاصيل النقدية التي يمكن بيعها في السوق العالمية، مع استخدام العائدات في إنتاج منتجات أساسية أخرى. ونتيجة لذلك، فقد أصبح المزارعون الفلاحون

(عديمو الدراية إلى حد كبير) في جزء كبير من أفريقيا معتمدين تماما تقريبا على الدخل من إنتاج هذا المحاصيل النقدية للوفاء بجميع احتياجات المنزل كالمأكل، والملبس، والرسوم المدرسية، والانتقال.

وفي أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، انهارت أسعار السلع لتزيد من فقر الكثير من الدول الأفريقية. وانخفض نصيب أفريقيا من صادرات البلدان النامية من 12 في المائة في العام 1961 إلى أقل بقليل من 6 في المائة في العام 1980. وقد كلف الانخفاض الدراماتيكي لأسعار السلع أفريقيا 50 مليار دولار من خلال ما خسرته من إيرادات بين العامين 1986 و1990، وهو ما يزيد على ضعف المبلغ الذي حصلت عليه المنطقة من المساعدات خلال الفترة نفسها. وكانت هناك عدة أسباب لهذا الانخفاض الشديد: ظهور منافسة أشد من قبل الاقتصادات الآسيوية الناشئة إلى جانب أسواق جديدة للمواد الاصطناعية أو البديلة؛ وانهيار الاتحاد السوفييتي الذي أدى إلى إغلاق أحد المنافذ أمام بعض منتجات الدول الأفريقية؛ ومع هبوط الأسعار، أفرط الأفارقة في الإنتاج أيضا، الأمر الذي ترتب عليه مزيد من الانخفاض في الأسعار. وخلال الفترة بين العامين 1970 و2005، انخفض نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من السوق العالمية من 4 إلى 2 في المائة[25].

وكمعظم الأفارقة، فالكينيون منتجون للمواد الخام رخيصة الثمن، ومستهلكون من الطراز الأول للمنتجات المستوردة - من ملبس، ومأكل، ومستلزمات أخرى - التي ندفع الكثير حقا ثمنا لها. تأتي دبابيس شعرنا وأمشاطنا البلاستيكية من الصين، والنفط لإنتاج السلع من الشرق الأوسط؛ ونستورد الصابون، ومعجون الأسنان، والشامبو من إنجلترا؛ وكريمات أجسامنا من ألمانيا؛ وتجلب ملابسنا وأحذيتنا، القديمة والجديدة كلتاهما، من خارج كينيا. حتى الأزرار، التي نخيطها في ملابسنا بالإبر الصينية وبخيوط القطن الهندي، أجنبية. وعندما كنت صغيرة، كنا متعودين على الذهاب إلى المحلات حيث تضع ببساطة قدمك على قطعة من الورق ويصنع لك الإسكافي حذاء من الجلد المحلي، أو حيث يأخذ ترزي محلي قياساتك ويصنع لك فستانا. لم تكن هناك أي ملابس مستعملة أو أحذية مصنوعة من البلاستيك. وكنا متعودين على خياطة جواربنا بأيدينا؛ والآن فهي تستورد من الصين أيضا. وفي الوقت الذي أصبحت فيه الحياة أسهل، فقد أصبحت أيضا باهظة الثمن وتعتمد بشدة على البضائع المستوردة.

وربما يُنتج طعامنا في كينيا - إما الدجاج وإما الأرز، وكذلك بعض الخضر - لكن الدخـل المتحصل منها عمومـا يتدفق في اتجاه واحد : إلى الخـارج. ونتيجة لذلك، فالمـال الذي يُجلب إلى المناطق الريفية عن طريق بيع السـلع كالمحاصيل النقدية يُسـحب بعد ذلك وإعادته إلى المدن التي تنقل السلع الاستهلاكية منها، وفي الأخير يعـاد إلى الدول التي تنتجها. كما أن جانبـا كبيرا من معظم الصناعات الموجودة في كينيا - السياحة، وزراعة الزهور، والقهوة، والشاي - مملوك لشركات أجنبية.

ونظرا إلى اعتماد السلع على الوفرة مثلما تعتمد على الطلب، فهي تخضع أحيانا لتغيرات الأسعار المتقلبة. ففي السنوات الأخيرة، ارتفع السعر العالمي للنفط وبعض المعـادن، وهو ما يعني أن بعض اقتصادات أفريقيـا قد أخذت في الازدهار. وطبقا للتقريـر الاقتصادي للأمم المتحدة حول أفريقيا للعام 2008، فقد زاد إجمالي الناتج المحلي لأفريقيا من أقل بقليل من 4 في المائة سـنويا في العام 2001 إلى أعلى بقليل من 6 في المائة في العام 2008. وانخفض التضخم خلال الفترة نفسها، من أعلى بقليل من 10 في المائة إلى 5 في المائة[26].

وفي الوقـت الذي يلقى فيه هذا الخبر ترحيبا مـن جانب الدول التي لديها إيداعـات كبيرة في السـلع المرغوبة، لاتزال اقتصاداتها عاجـزة عن التخلص من التقلبـات الحتمية للسـوق بسـبب اعتمادها المفرط على عـدد قليل جدا من الصناعـات. وفي الوقـت ذاته، لم يقم عـدد كاف من البلـدان الأفريقية بتنويع قاعدتـه الاقتصادية أو يحرز تقدما نحو الاكتفاء الذاتي في القطاعات الأساسـية كالإنتـاج الغذائي. وعلى سـبيل المثال، فخلال الفترة بـين العامين 2002 و2005، تجـاوز إجمالي صادرات زامبيا الضعـف، من أقل بقليل من مليار دولار إلى نحو 2,1 مليار دولار؛ ومع ذلك، فقد رجع السبب وراء هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع سـعر النحاس الـذي بلغ 50 في المائة من إجمالي الصـادرات في العام 2005[27]. ومنذ اسـتقلالها عن بريطانيـا، ظل اقتصاد نيجيريا معتمدا بشـكل كلي تقريبا عـلى النفـط الذي يمثل مـا يزيد عـلى 95 في المائة من إجمالي الصـادرات منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين[28]. ويتوقع صندوق النقد الدولي مزيدا من التفاوت في معدلات النمو بين الدول المصدرة والمسـتوردة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء[29].

ويطلـق اختصاصيو التنمية على الاعتماد المفرط على أحد الموارد الطبيعية، إلى حد الإضرار بإنشـاء صناعات أخرى وتنويع اقتصاد أحد البلدان، «لعنة الموارد»[30]. ويعـد هذا الأمر إشـكالية، خصوصا عندما يفتقـر البلد إلى الدرايـة التكنولوجية باسـتخدام تلك الموارد، ويعتمد - بدلا من ذلك - على الآخرين لاسـتغلال المنتجات النهائية وتقاسـمها. وسـوف يكون من بين التحديات التي تواجهها الدول المصدرة للبـترول، والمتنامية حديثا في أفريقيـا، التغلب على نمط القارة المثبط للهمم، حيث يبقـى مواطنو الـدول الغنية بالموارد غارقين في مسـتنقع الفقر، حتى عندما تجني نُخبة صغيرة والمضاربـون الدوليون والشركات متعددة الجنسـيات منافع ضخمة. ولتحقيق تلك الغاية، فقد اقترح بول كولير، الخبير الاقتصادي السابق بالبنك الدولي، ميثاقا متفقا عليه دوليا لإيرادات الموارد الطبيعية، من شأنه أن يضمن الشفافية في ترسـية العقود وسداد الدفعات لاستغلال الموارد؛ ويكفل بعض الاستقرار في الأسعار (مع تجنب دورات الانتعاش والكسـاد)؛ ويكشف عن الإنفاق العام؛ ويدير الإنفاق العـام على نحو أفضل عندما تختلف إيرادات الموارد من عام إلى آخر. ومن المتوقع أن يكـون المجتمع المدني، وبخاصة داخل البلدان التـي تتعامل مع «لعنة الموارد»، محوريا لإقرار ميثاق كهذا[31].

وعـلى الرغـم من ذلـك، فالهيمنة الاقتصاديـة لأحد الموارد الطبيعية ليسـت بالضرورة لعنة دائما. فالنرويج، على سـبيل المثـال، تمتلك نصف النفط واحتياطيات الغـاز في أوروبا، وفي العام 2004 أصبحت أكـبر ثالث مصدر للنفط في العالم[32]. في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت النرويج فقيرة للغاية إلى درجة أن 15 في المائة من سكانها هاجروا بحثا عن مزيد من الفرص وحياة أفضل. ومع ذلك، فبحلول العام 2007، كان لديها أعلى ثالث إجمالي ناتج محلي للفرد الواحد في العالم، وكان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ثمانين عاما، واحتلت المرتبة الثانية في مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة[33]. وتحتفظ النرويج بمعدلات مرتفعة للضرائب، كما أن تكاليف المعيشـة مرتفعة أيضا، وهما ما يعنيان معا أن التفاوتات في الثراء تكون صغيرة نسبيا وتسود المجتمع روح المساواة.

ومنـذ العام 1990، ظلت النرويج تدخر بعضـا من المال الذي تحصل عليه من صادراتها النفطية في صندوق ثروة سيادية. واعتبارا من يونيو العام 2007، كان هذا

الصندوق بقيمة 300 مليار دولار، أو 62 ألف دولار لكل مواطن نرويجي. وتسيطر الحكومة النرويجيــة على جانب كبير من الصناعة النفطية، وهذه حقيقة تدل على أن العمل الذي تديره الدولة لا يكون بالضرورة إما منعدم الكفاءة أو موضع فساد. ويبرهن معدل التضخم المنخفض للاقتصاد النرويجي وتأكيد الحكومة على البحوث والتطويــر في القطاعات غير النفطية على إدراكهــا أن الدخل النفطي الضخم اليوم يجــب ألا يبدد. كما يوضح أيضا أن النرويج تعد العــدة لما بعد نفاد نفطها وبذلك تتجنب «الشَّرك» الذي وقعت فيه كثير من الدول الأفريقية التي تعتمد بشدة على الموارد الطبيعية[34].

ويســتخدم حكام الإمــارات العربية المتحدة - ســبع إمــارات صغيرة تكاملت اقتصاديا وسياســيا، وبذلك رفعت أوضاعها الدولية - احتياطياتهم من النفط والغاز الطبيعي لتنويــع اقتصاداتها من خلال الصناعات الخدميــة والمنتجعات الترفيهية. وعندما قمت بزيارتها في العام 2007، أذهلني مقدار ما استثمرته الإمارات العربية المتحدة في التعليم العالي، وبخاصة لإعداد جيل من الرجال والنســاء القادرين على الاســتفادة من الابتكارات المســتقبلية في العلوم وتكنولوجيا المعلومات. وقد أوضح لي الــوزراء الإماراتيون أنهم يعدون العدة لوقت بلا نفط. لا يمكن للهياكل الإدارية للنرويج والإمــارات العربية المتحدة أن تكون أكثر اختلافا، ومع ذلك فالقادة في كلا البلدين يدركون أن الاســتقرار طويل الأجل واستدامة اقتصاداتها يعتمد على الإدارة السليمة لمواردهما.

وتقدم نيجيريا، من ناحية أخرى، نموذجا كلاسيكيا لكيفية تيسير القيادة الهزيلة لاســتغلال سلعة، النفط في هذه الحالة، على حســاب الأغلبية الساحقة من شعب بلد ما. ويرجع الســبب جزئيا فيما تعرضت له نيجيريا من عنف سياسي، واضطراب اجتماعي، وفترات طويلة من الحكم العســكري، وفســاد هائل، ونقص مســتمر في الخدمــات الأساســية، وفقر مدقع إلى المنافســة على الإيــرادات النفطية بين نخبة صغيرة. لاتزال التفاوتات بين الأغنياء والفقراء شاسعة، وتظل البنية التحتية والصحة والتعليم اللائقة، في أعين معظم النيجيريين، بعيدي المنال. وطبقا لبعض الحسابات، فقــد ربحت نيجيريــا 400 مليار دولار من الإيرادات النفطية منذ الاســتقلال، منها 380 مليــار دولار ربمــا يكون قد أسيء إدارتها[35]. وفي العــام 1998، عادت نيجيريا

إلى نظـام الحكم الديموقراطي؛ ومع ذلك، فهنـاك من يزعم أن كثيرا من النيجيريين سـيفقدون قناعتهم بأن الديموقراطية سـتؤدي إلى التنمية، ومساواة وإنصاف أكبر، واستخدام أكثر حكمة للدخل النفطي النيجيري.

كانت سياسـات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وحكومات البلدان المتقدمة عنصرا إضافيا، وحاسما في الصعوبات التي واجهتها أفريقيا في الحصول على فوائد الاقتصاد العالمي. وفي الثمانينيات من القرن العشرين، قيدت السياسـة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي الحصول على المنتجات الزراعية الأفريقية، في الوقت الذي أكدت فيه سياسـات التكيف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أسـبقية التطوير على التنويع السلعي. وكان من بين الشروط التي فرضت من خلال برامج التكيف الهيكلي، ومنذ فترة قريبة، مبادرات تخفيف عبء الدين، أن تزيد البلدان الفقيرة من فتح أسواقها للبضائع من العالم المتقدم، كوسيلة لجلب العملة الأجنبية وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

لكـن هذه الدعوة لفتح الأسـواق لم تجد اسـتجابة. ولايـزال الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وبعض بلدان شرق آسيا تحمي منتجي القطن، والقمح، والسكر لديها، إما بدعم صناعاتهم أو بفرض رسـوم جمركية على هذه المنتجات وغيرها من الخـارج. وقد أدى عـدم رغبة الدول الصناعية في إلغاء هـذا الدعم، مقرونة بقلق البلدان النامية المتزايد بشأن الأمن الغذائي في أعقاب ارتفاع أسعار النفط والحبوب الأساسية، إلى انهيار محادثات التجارة العالمية في العام 2008.

وفي بعـض الأحيان، يكـون ما يبدو أنـه انفراجة في التجارة عائقـا آخر مقنعا في واقـع الأمر. وعلى سـبيل المثال، فقد منـح قانون النمو والفـرص في أفريقيا(*) العـام 2000، الذي اعتمده الكونجرس الأمريكي، كينيا ودولا أفريقية أخرى الفرصة لتصنيـع المنتجات القطنية وبيعها في السـوق الأمريكية. ومـع ذلك، فقد كان أحد الشراك المخبأة أنه يتعين على كينيا اسـتخدام الغزل الأمريكي، حتى إن كانت كينيا تـزرع القطن أيضا. وهذا يعني أن كينيا كانت، في واقع الأمر، تدعم مزارعي القطن الأمريكي وتقضي على سوق لمنتجيها. وبهذه الطريقة، يمكن تملق الدول الأقل نفوذا من قبل المجتمع الدولي أو دول بمفردها حتى تعتقد أنها أكثر أهمية مما تكون، أو يمكن إجبارها على تقديم شروط تجارية تفيد البلدان الأكثر ثراء.

(*)African Growth and Opportunity Act.

وعلى الرغم من هذه البيئة الصعبة، فلن يكون في مصلحة أفريقيا أن تنهي الأمر؛ ولا يمكن لأفريقيا تجنب حقيقة العولمة. وفي الواقع، فالنمو الأسي في صناعة الاتصالات اللاسلكية في بلدان مثل كينيا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وناميبيا، وكذلك الصومال التي مزقتها الحرب هو مجرد مثال واحد للإمكانات الهائلة للأسواق الناشئة في أفريقيا جنوب الصحراء[36]. وهؤلاء الأفارقة الحاليون لديهم الفرص لرفع مستوى معيشتهم، والتوسع في التجارة الأفريقية الداخلية والبينية، وتنمية اقتصاداتهم حتى تتجاوز انتزاع الموارد الطبيعية وتصدير السلع. والحقيقة أن أفريقيا لديها الفرصة لإضافة قيمة إلى تلك السلع عن طريق إنتاج منتجات تامة الصنع. ويمكن تحويل كاكاو غرب أفريقيا إلى شيكولاتة في ذلك الجزء من العالم بدلا من بلجيكا؛ ويمكن إضافة كولتان الكونغو إلى المكثفات في البلد نفسه الذي يجري تعدينه منها؛ ويمكن تجميع أشعة الشمس الوفيرة في أجزاء كثيرة من أفريقيا بواسطة ألواح للطاقة الشمسية تُنشأ في القارة.

وتتمثل إحدى طرق تقديم المساعدة من قبل أصدقاء أفريقيا في إتاحة التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا في البلدان الأفريقية، مع المساعدة الفنية المطلوبة. والحكومات الأفريقية عليها مسؤولية أيضا. فإذا لم تنشئ بيئة تشجع الإبداع والابتكار وتدعمهما، فسوف تظل بلدانها متخلفة في عالم تحكمه التكنولوجيا، على الرغم من الكم الهائل من الموارد الموجود تحت تصرفها. سوف يتطلب تحقيق هذا زيادة قدرات الشباب الأفريقي من خلال التعليم، وبخاصة في المجالات العلمية والتكنولوجية. ويمكن للاستثمار في البشر والتعليم المناسب أن يؤدي إلى تكرير الذهب أو النفط، وهذا هو ما أدركته «النمور» الاقتصادية الآسيوية التي جعلت التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا أولوية وطنية، في الوقت الذي راح فيه عدد كبير جدا من الدول الأفريقية يستثمر في «الأمن» والحروب.

ومع ذلك، فتوسع بعض الاقتصادات الأفريقية أخيرا علامة مشجعة على أن أفريقيا قادرة على تجاوز المساعدات نحو الاعتماد على الذات، وربما يتيح لها القيام بذلك إعادة تقويم الاختلال في توازن النظام التجاري الدولي. وفي العام 2007، سجلت الاستثمارات المحلية 22 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في حين أنه في العام 2006، وطبقا للجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي

والتنميــة، تجاوز مبلغ الـ 48 مليار دولار لرأس المال الخاص الذي تدفق إلى أفريقيا جنوب الصحراء - وقد شكل أربعة أضعاف ما كان عليه في العام 2000 - مساعدات التنمية الرسمية (40 مليار دولار) للمرة الأولى[37].

ومع ذلك، فزيادة الاســتثمارات الخاصة وتدفقات رأس المال ليســت الدواء العــام للتخلــف. وفي الوقت الذي يســتخدم فيه الأفارقــة التكنولوجيا الخلوية على نحو مثمر للمســاعدة في تيســير العمل وتحويل النقود[38]، مع وجود عدد قليــل من أصحاب المشروعــات الأفارقة في طريقهم إلى أن يصبحوا غاية في الثراء عــن طريق اتصالات الهاتــف الخلوي، حتى في المناطق النائيــة، فالأفارقة ككل لايزالــون يتحدثون فقط عبر الهواتــف الخلوية ولا يقومــون بصنعها؛ وبالمثل، فهــم يشــاهدون أجهزة التلفاز بدلا مــن إنتاج المحتوى لهــا أو تصنيع الأجهزة بأنفســهم. وتتمثل إحدى الطرق لضــمان أن تكون الدول الأفريقية أكثر اعتمادا على النفس وتنافســية في قيــام الدول الصناعية بنقــل التكنولوجيا - مع إعطاء الأولويــة للتكنولوجيا الخــضراء - إلى تلك الدول الأقل تقدمــا تكنولوجيا. لكن البلدان الأفريقية نفسها يجب أن تستثمر أيضا في العلوم والتكنولوجيا.

ولا تغني الحاجة الواضحة إلى الاســتثمارات الرأسمالية لإنتاج الثروة للمواطنين ودعم التنمية عن الحاجة الواضحة بالدرجة نفسها إلى إنتاج الثروة الناشئة وتوزيعها بطريقة نزيهة وعادلة. ولا بد للمستثمرين من التعاون الوثيق مع الحكومات لدعم المشروعات التي تعود بالنفع على الشــعب، وعدم استغلال ضعف تلك الحكومات أو فسادها، أو قوانينها وتشريعاتها، لاستغلال المواطنين.

ومن المؤكد أن أحد الأســباب وراء ســماح الساسة باســتغلال شعوبهم وموارد الدولــة يرجع إلى أنه قد جرى اختيارهم وجعلهم مديرين لأعمال المســتثمرين، أو عرضت عليهم فرص الاستثمار هم أنفسهم، أو أُعطوا رشاوى مربحة. وبالإضافة إلى ذلك، فالحكومات في أفريقيــا بحاجة إلى إدراك أن التفاوتات التي تميز مجتمعاتها، والتي تعمل النظم الإدارية والاقتصادية غير النزيهة على نحو متأصل للإبقاء عليها، ســوف تذكي جذوة العنف والصراع. ســوف تتصدر مظالم السكان المحليين المشهد، عاجلا أو آجلا، ســواء كان ذلك بتشجيع من الساســة في أثناء الانتخابات أو عندما يتعرض الساسة أنفسهم للظلم؛ ولا يمكن احتواء المظالم لمدة طويلة.

يعتمد سـداد الديون، وإعـادة تقويم التجارة، ورسـملة الاقتصـادات الأفريقية جميعهـا على إعادة توازن العولمة. فأحد حكامها الرئيسـيين، منظمة التجارة العالمية، لا يعمل على ملعب مسـتو: فالبلدان المتقدمة تطالب البلدان النامية بفتح أسـواقها لكنها لا ترد بالمثل بفتح أسـواقها الخاصـة. وفي منظمة التجارة العالمية، تجلس الدول جميعها على أنهم متسـاوون، وإن كان من البديهي أنهم ليسوا متساوين[39]. ويحاول كل ممثل، بالطبع، الإتيان بأفضل اتفاق لبلده أو بلدها، ولكن بالنظر إلى أن إجماليات الناتـج المحلي مجتمعة لدول شرق أفريقيا: كينيا، وتنزانيا، وأوغندا (يقدر إجمالي عدد سكانها بمائة مليون نسمة) هي أقل من إجمالي الناتج المحلي لولاية ديلاوير الأمريكية الصغيرة ذات السـكان الذين يقل عددهم عن المليون نسـمة، فمن الواضح أن الدول الأفريقية، بقدرتها المحدودة على المساومة، يمكن أن تظل مستغلة.

أحد السـبل المتاحة أمام أفريقيا للحصول على اتفاق أفضل في منظمة التجارة العالمية أو في ميادين العمل الأخرى، حيث يجري التفاوض بشأن القواعد التجارية، هـو ترابطها معـا، كقارة أو في أقاليم. وقد تنبأ الرئيـس الغاني كوامي نكروما بهذه الحاجة منذ خمسـين عامـا، عندما دعا إلى أفريقيا موحدة توازن النفوذ السـياسي لأوروبا، والولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي. واليوم، تبدلت المحاور قليلا. فخارج مجـال النفوذ للـدول المنتجة للبترول، يمارس الاتحـاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واقتصادات شرق وجنوب آسيا الآن أقصى درجات النفوذ على التجارة الدولية.

وفي أثنـاء الحرب البـاردة، حاولت أفريقيا الاسـتجابة لدعوة نكروما من خلال منظمة الوحدة الأفريقية. كما أُنشـئت العديد مـن الاتحادات الإقليمية. وفي العام 1967، صاغـت كينيـا، وتنزانيا، وأوغندا اتفاقيات لإيجاد اتحاد سـياسي واقتصادي أقوى، مجموعة شرق أفريقيـا East African Community. وظل قائما عقدا من الزمن قبل أن تؤدي المصالح الجيوبوليتيكية والصراع السـياسي الداخلي إلى انهياره. ولو أنها وجدت الرعاية، لكان من الممكن لمجموعة شرق أفريقيا أن تحمل المنطقة بعيدا جدا من خلال إزالة الحواجز الاقتصادية والسياسية الاصطناعية التي أوجدتها القوى الاستعمارية واستمرت بفعل القيادة الأفريقية ما بعد الاستعمار.

وفي العام 2002، وللوفاء باحتياجات وفرص أفريقيا في عالم آخذ في التعولم سريعا، انضمت المجموعة الاقتصادية الأفريقية (African Economic Community) إلى

منظمة الوحدة الأفريقية لتصبحا الاتحاد الأفريقي (AU). كما أنشـئت العديد من التكتلات التجارية الإقليمية في السـنوات الأخيرة مثل الكوميسـا، (السوق المشتركة لـدول شرق وجنوب أفريقيـا COMESA)، ومجموعة التنميـة لأفريقيا الجنوبية (SADC)، والمجموعـة الاقتصادية لـدول غرب أفريقيـا (ECOWAS)، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا (UDEAC)، وفي العام 2002، الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)[39] (NEPAD). ولسـوء الحظ، لم تؤد هذه المنظمات عملها كما ينبغي، كما أن كثيرا من الأفارقة العاديين لا يعرفها أيضا.

وهناك مسـاع جديدة تبذل لإعادة إنشـاء مجموعة شرق أفريقيا، وتضم هذه المرة الأعضـاء الثلاثة الأصليين إضافة إلى بوروندي ورواندا، بهدف توسـيع وتعزيز التعاون بين الدول. وللأسـف، فقد شـابت هذه المسـاعي، التي اسـتمرت لأعوام، الشكوك وعدم الثقة بين حكومات ومواطني الدول المعنية، ولذا فإن التحرك باتجاه الوحدة والتنمية اللتين ينشدهما المجتمع بطيء جدا. ونتيجة لذلك، يستمر اختلال التوازن التجاري بين أفريقيا والعالم الصناعي.

وخـارج أفريقيا، قامت التكتلات السياسـية - الاقتصاديـة الأخرى بأداء عملها بشـكل أفضل. وفي العام نفسـه الذي نالت فيه غانا اسـتقلالها، أُسسـت السوق الأوروبية المشـتركة وضمت في عضويتها فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا الغربية، وبلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ. واليوم، يضم خلفها، الاتحاد الأوروبي (EU)، سبعة وعشرين عضوا، وبإجمالي عدد سـكان يقارب خمسة ملايين نسمة، وإجمالي الناتج المحلي في العـام 2007 نحو 15 تريليون دولار، وإجمالي الناتـج المحلي للفرد الواحد نحو 32 ألف دولار[41]. ومع توسـعه، فقد ساعد الاتحاد الأوروبي البلدان الفقيرة نسبيا ذات يوم مثل إيرلندا، وإسـبانيا، واليونان، ودولا في شرق أوروبا على التنمية والاسـتقرار. وعـلى الرغم مـن أن التكامل السـياسي والاقتصادي للاتحـاد الأوروبي لم يخلُ من الصعاب، فهو يثبت بحق أنه بالإرادة السياسية، وإذا ما وضع القادة شعوبهم أولا، يمكن للكثير أن يتحقق.

وعلى مدى زمن طويل جدا، ظل الأفارقة منقسمين ومستضعفين من دون وجه حق، نتيجة لسياسـة الحرب الباردة، وتنافس القـوى العظمى، والطمع، والنزاعات الصغيرة، والصراعـات الملفقة من قبل الدهماء والطغاة. ويمكن للأفارقة، برفع أصواتهم معا على

الصعيديـــن الإقليمـــي والقاري، المطالبــة بالمزيد وتحقيقه في غــرف التفاوض وقاعات القوى الكبرى. وليس من قبيل المبالغة القول إنه ما لم يتمسك القادة الأفارقة بأهدافهم المشــتركة والعمل معا لجعل دولهم، كل على حدة والقارة ككل، أكثر قوة، ســوف تظل أفريقيا ضحية للعولمة وقواعد التجارة العالمية غير العادلة، وليست مستفيدا.

لن ينتظر العالم أفريقيا. ويشــير التاريخ إلى أنه ســيمضي قدما من دونها، ويستغل مواردهــا مادامــت كانت قابلة للاســتغلال. ولم يعد بمقدور أفريقيــا الوقوف مكتوفة اليدين؛ كالشــعب الأنغولي ذي الســمك الطيار في لواندا، ولا بد لها من اغتنام الفرص المتاحة أمامها.

تأثير الشرق

في السنوات الأخيرة، أخذت الصين ودول آسيوية أخرى على عاتقها دورا أكبر في الشــؤون الأفريقية. واعتمادا على الخبرات المشتركة مع أفريقيا كضحايا للإمبريالية، شرعــت دول كالصين في صياغة اتفاقيات ثنائية تقدم مــن خلالها للدول الأفريقية مســاعدات إنمائية وإنشائية من ناحية، وســعيا إلى الحصول على النفط والرواسب المعدنيــة لتمويل نموهــا الأسي من ناحية أخرى. وعلى ســبيل المثال، تحصل الصين حاليا على ما يقرب من ثلث ما تحتاج إليه من النفط من أفريقيا. وتقدر المساعدات الإنمائية الصينية للدول الأفريقية بنحو 2 مليار دولار، في الوقت الذي زاد فيه حجم التجارة بين أفريقيا والصين من 10 مليارات دولار في العام 2000 إلى 70 مليار دولار في العــام 2007. وقــد بلغت اســتثمارات الصين المباشرة 2,5 مليــار دولار في العام 2006، بزيادة تقدر بنحو خمسة أضعاف ما كانت عليه منذ العام 2003[42]. وتعتبر الصين نفســها صديقا لأفريقيــا وتعمل عن قرب مع مجموعة الـــ77، أكبر منظمة حكوميــة دولية للــدول النامية في الأمم المتحدة، وتضــم 130 بلدا، وكثير منها كان مستعمرات ســابقة للقوى الأوروبية. ويمكن للصين، بوصفها إحدى الدول الخمس فقط التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، اســتخدام هذا الحق لحماية مصالح الدول الأفريقية، وقد فعلت ذلك بالفعل.

وقــد أصاب الفزع بعــض الحكومات وجماعات المجتمع المــدني في الغرب، بما في ذلــك المدافعــون عن حقوق الإنســان، إزاء الوجود الصينــي المتزايد في أفريقيا.

واتهمت الصين بأنها تجري معاملات تجارية مع الحكومات الأفريقية التي تتجاهل حقوق الإنسان والدمار البيئي. ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى نجاح المجتمع المدني إلى حد كبير في إقناع الغرب بألا يدعم الحكومات المستبدة. وبالترادف مع بعض الأفارقة، فهم يشكون ليس فقط قيام الصين بإغراق أفريقيا بالسلع الرخيصة سيئة الصنع، والتي تهدد بالقضاء على الأنشطة التجارية الأفريقية المحلية، بل قيام الحكومة والشركات الخاصة الصينية باستقدام العمالة الصينية لإنجاز المشروعات.

ويمكن القول إن أفريقيا تستفيد من هذه المصادر الجديدة للاستثمار؛ وأنه إلى جانب اتفاقياتها التجارية، فدول كالصين تنشئ المستشفيات، والطرق التي توجد حاجة ماسة إليها، وكذلك ملاعب كرة القدم في المجتمعات التي لم توفر لها حكوماتها هذه الخدمات. وعلاوة على ذلك، فهم قادرون على القيام بذلك بأسعار تنافسية. ولعل ما يقلق شركاء أفريقيا التجاريين الآخرين حقا هو أن الشرق، وبخاصة الصين، آخذ في دخول منطقة نفوذهم التقليدي، وأن سلطانهم الاقتصادي طويل الأمد على الدول الأفريقية يتعرض للتهديد[43].

وفي الماضي، دخل الناس أفريقيا بالقوة. وهذه الأيام، يأتون بصفقات مهلكة على نحو مماثل، لكنها مموهة بشكل جذاب لإقناع قادة أفريقيا وشعوبها بالتعاون. ومن المؤكد أن هذه الصفقات لافتة للنظر بالنسبة إلى كثير من الحكومات الأفريقية، لاسيما أنها قد تكون خالية من «المشروطيات»، كاحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، ودعم المساواة.

ويتساءل بعض الأفارقة عما إذا كانت القارة تتعرض لموجة جديدة من الاستعمار. ومن المؤكد أن سفر ما لا يقل عن أربعين رئيس دولة أفريقية إلى بكين في نوفمبر من العام 2006 لحضور منتدى الصين - أفريقيا كان دلالة على أن القارة الأفريقية تعتبر الصين صديقا عظيما[44]. وربما كان حضور كثير من رؤساء العالم ورؤساء الوزراء دلالة على نفوذ أفريقيا النسبي في العالم.

وكأي قوة عظمى واعدة - وبالأحرى، ككثير من الدول القوية الأخرى اليوم - تسعى الصين، وكوريا الجنوبية، وإيران، وغيرها إلى الارتقاء بمصالحها، والحصول على الموارد المطلوبة، وإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها، وممارسة نفوذها في وضع السياسات الإقليمية والعالمية. وكما هي الحال أيضا مع أي قوة عظمى، فقد تسعى

الصين وراء مصالحها على حساب حقوق الإنسان، ويكون ذلك، على سبيل المثال، بتقديم الحصول على النفط على حماية سكان دارفور عن طريق منع التحركات لفرض عقوبات على السودان في الأمم المتحدة؛ والتحالف مع روسيا لوقف المزيد من العمل القسري ضد حكومة زيمبابوي من قبل مجلس الأمن[45]؛ وإدارة نشاط تجاري مع القادة الأفارقة الذين لايزالون يسيئون معاملة مواطنيهم أو يقيدون الحيز الديموقراطي. وفي هذا الشأن، فالصين لا تختلف إطلاقا عن الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، والدول الأوروبية الاستعمارية التي سهلت صعود الرجال الأقوياء في أفريقيا في فترة ما بعد الاستعمار وحمتهم، على الرغم من علمها بفسادهم ووحشيتهم، واستمرت في انتزاع موارد أفريقيا من دون عائق.

ويوضح بيع الأسلحة لأفريقيا مدى تنوع، وأحيانا تدمير، بعض شركاء أفريقيا التجاريين. تقوم الصين، وإسرائيل، وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وأكثر من عشرين عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوريد الأسلحة النارية الصغيرة المحرمة لأفريقيا[46]. كما تزدهر التجارة القانونية أيضا. وقد تجاوزت قيمة مبيعات المملكة المتحدة من الأسلحة لأفريقيا 125 مليون جنيه إسترليني (200 مليون دولار) في العام 2000. وخلال الفترة بين العامين 1998 و2005، تجاوزت قيمة مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة لأفريقيا 157 مليون دولار، والصين 600 مليون دولار، وروسيا 700 مليون دولار، ودول أوروبا الغربية (باستثناء فرنسا) 1,2 مليار دولار. وكانت قيمة مبيعات الأسلحة الفرنسية وحدها 900 مليون دولار[47].

وكما هي الحال مع كثير من التحديات التي تواجهها أفريقيا، فالأمر متروك للقيادة الأفريقية لوقف الصراعات الداخلية التي يؤججها الطمع لضمان أنها لم تعد تتابع اتفاقياتها المجحفة مع المناطق الأخرى. كما أن هناك فرصة أيضا أمام القيادة على المستويات الأخرى - على سبيل المثال، قيام المجتمع المدني الأفريقي بالتواصل مع المجتمع المدني الصيني الوليد لتبادل المعلومات ومحاولة مساءلة حكومات كلا الطرفين عن تصرفاتها، خاصة أنها تمس حقوق الإنسان.

وقد تجلى مثال جيد للإمكانات المتاحة للأفارقة للتعرف على مصالحهم المشتركة والعمل بشكل جماعي في أبريل من العام 2008 عندما رفض عمال الشحن المتحدون في نقابة في ديربان، بجنوب أفريقيا، تفريغ شحنة من الأسلحة الصينية كانت متجهة

إلى زيمبابوي في وقت كانت فيه زيمبابوي متورطة في أزمة سياسـية وإنسانية كبرى. وقد جرى تنبيههم إلى الشحنة عن طريق ناشطي المجتمع المدني في زيمبابوي الذين كانوا يخشـون أن تستخدم الشحنة المذكورة والتي تضم نحو 3 ملايين طلقة ذخيرة لسلاح 47 - AK، 1,500 قنبلة صاروخية، و3 آلاف طلقة وماسورة هاون في التمهيد للجولة الحاسـمة من الانتخابات التي تحتدم فيها المنافسـة[48]. وقد طلب الرئيس الزامبي الراحل ليفي مواناوازا، وكان آنذاك رئيسا لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، من الدول الأربع عشرة الأعضاء في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي عدم السـماح للسـفينة بالرسو وتفريغ شحنتها، خشية أن يؤدي تسـليم الأسلحة إلى زيادة عدم الاستقرار في زيمبابوي[49].

ومع ذلك، لم تسـتدر السفينة عائدة أدراجها إلى الصين؛ وبدلا من ذلك، أبحرت حـول رأس الرجاء الصالح متوجهة إلى ناميبيا. وفي تلك اللحظة، أصبح الحصول على أخبار عن مكان السـفينة أكثر صعوبة. على الرغم من أن الحكومة الصينية أشارت إلى أنها سـتعيد السفينة إلى الصين، فقد بينت التقارير في مايو أن الشحنة لم تُحمل إلى البر فقط، بل وصلت إلى زيمبابوي بالفعل. وذكر بعض الصحفيين أن السفينة قد أفرغت حمولتها المهلكة في بوانت نوار بجمهورية الكونغو (الكونغو - برازافيل)، في حين زعم آخرون أن السفينة شوهدت راسية في ميناء آخر عبر ساحل غرب أفريقيا.

في أثناء متابعتي للقصة، قيل لي إن هذا الميناء كان الميناء نفسه الذي شاهدت فيه الحرمان قبل ربع قرن بسـبب الصراع والآثار الضارة للتدخل غير المسـؤول في دولة أفريقية. ربما يكون السـلام قد عاد إلى أنغـولا، لكن إرث الصراعات الداخلية ومبيعات الأسـلحة لاتزال تؤرق المنطقة. ويبدو أن المسؤولين الزيمبابويين قد طاروا إلى أنغولا للترتيب لتسليم الشحنة، وكانت لواندا الميناء الذي رست فيه الحمولة.

6

القيادة

«لعل شعور قادة أفريقيا بأن قبضتهم على السلطة ضعيفة تماما هو ما يفسر السبب، في اختيال عدد كبير جدًا منهم ببهارج السلطة على هذا النحو من التفاخر»

المؤلفة

أؤمن إيمانا راسخا بأنه ما لم يدرك الأفارقة من كل طبقات المجتمع ويتمسكوا بتحدي القيادة، لن تمضي أفريقيا قدما. وقد تناولت في الفصل الثاني الجذور التاريخية، والثقافية، والاقتصادية لإخفاق القيادة الأفريقية، وكيف أهملت إعطاء الشعب الأفريقي مبررا للأمل. وسوف أستعرض في هذا الفصل بمزيد من التفصيل ما قد تبدو عليه القيادة الصالحة - وإدارتها المتلازمة، الرشيدة.

والقيادة ليست ببساطة مسألة تتعلق بشغل المناصب العليا في حكومة، أو مؤسسة، أو عمل خاص. كما أنها ليست صفة مقتصرة على الطموحين، أو النُخبة، أو الموهوبين سياسيا، أو ذوي التعليم العالي. والحقيقة، أن القيادة يمكن إظهارها من قبل المهمشين والفقراء مثلما

يظهرها أولئك الذين يتمتعون بكل الامتيازات التي اسـتطاع المجتمع منحهم إياها. وليس كل من يشغل منصبا قياديا قائدا بحق في واقع الأمر.

أشـار الكثيرون من دارسي وممارسي المسـاعدات والتنمية إلى العجز القيادي في أفريقيا وتساءلوا لماذ ظل من الصعب التغلب عليه. وقد ألمح البعض إلى الإفراط في التأكيد على مشـكلة سـوء الإدارة كعامل في إخفاقات التنمية؛ وطبقا لوجهة النظر هذه، فالبلدان الفقيرة عموما تنتج إدارة سـيئة، وليس العكس بالعكس. كما أشـار بعض الدارسين أيضا إلى جغرافية أفريقيا – عدد قليل من الأنهار الصالحة للملاحة، وكثير من الدول المحاطة باليابسـة من جميع الجهـات، وأمراض موهنة كالملاريا – عـلى أنهـا معوقة للنمو الاقتصادي. كما أشـاروا إلى مناخ أفريقيـا أيضا – كثير من المناطق الجافة وشـبه الجافة؛ والغابات الاستوائية، ذات التربة الهشة؛ قليل جدا أو كثير جدا من الأمطار – مما يجعل الزراعة أكثر صعوبة منها في المناطق المعتدلة.

وبوصفي بيولوجية، فأنا أتفق مع الرأي القائل بأن البيئة تشكل الأساس لجميع الأنشـطة الإنسانية. ومع ذلك، فأنا لا أعتقد بأن جغرافية أفريقيا ومناخها لا بد أن يكونا عقبتين دائمتين لتنميتها. فسـويسرا والنمسا كلتاهما بلدان صغيران ومحاطان باليابسـة من جميع الجهات؛ واليابان لا تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية؛ والثلاثة جميعهـم لديهم مظاهر طبيعية جبلية تجعل الزراعة أمرا صعبا. لكل بلد تحديات جغرافية ومناخية تسـتلزم إدارتها والتكيف معها. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأفريقيـة لديه جغرافية ومناخ يجعلانه في وضـع حرج، فأيا كان العجز لديه فمن الممكـن التغلب عليه أو تخفيـف حدته عن طريق القيادة الفعالة التي تسـتغل الموارد المتاحة – الطبيعية والبشرية معا – بطريقة مسؤولة. ورغم ذلك، ففي غياب هذه القيادة، سـوف تتعرض التنميـة للمصلحة العامة لعراقيـل، حتى في البلدان الأكثر خصوبة والغنية بالموارد.

وقد يتساءل المرء: ما الذي يتطلبه إنتاج قادة بهذه القيم، والذين تصبح حياتهم رسالتهم، والذين يتواضعون ويضحون من أجل المصلحة العامة؟ يجب ألا يكون من المستحيل إيجاد قادة في أفريقيا لديهم الرغبة في رفع مستوى القيادة ودعمهم حتى يصبحوا منـارات للقارة. ومن المؤكد أن بعض القادة قـد حاولوا، وغالبا بتضحيات شخصية عظيمة، إعطاء ذلك الأمل لشعوبهم وللشعب الأفريقي ككل – رجال أمثال

نيلســـون مانديلا في جنوب أفريقيا، وجوليوس نيريري في تنزانيا، وسيريتسي خاما في بوتســـوانا، وليوبولد سنغور في الســـنغال، وأحمد بن بلة في الجزائر، وكذلك كوامي نكروما في غانا في سنواته الأولى. فهل يحذو القادة الحاليون والواعدون حذوهم في أي وقت من الأوقات في أفريقيا اليوم وفي العقود القادمة؟

من شـــأن ممارســـة القيـــادة الصالحة وضع حـــد لانتهـــاكات الحكومة لحقوق الإنســـان والقيود على الحريات كحق الحركة، والاجتماع، والحصول على المعلومات، والتنظيم. ويمكن للقيادة الصالحة، على سبيل المثال، أن تقرر عدم بيع موارد أفريقيا الطبيعية مقابل أثمان بخســـة كهذه، ثم اســـتثمار الدخل الإضـــافي في تسريع عجلة التنمية البشرية والاقتصادية. ويمكن للقيادة الصالحة أن تحد من الفســـاد، باعتباره أحد المظاهر الأكثر هدما للقيادة السيئة التي انتشرت في أفريقيا ما بعد الاستقلال. ومن شـــأن القيادة الصالحة كذلك توفير البيئة التي يمكن للمواطنين فيها أن يكونوا مبدعين، ومنتجين، وأن يجدوا الثروة والفرص.

قـــد تقـــل أهمية من يقود البلد عندما لا يكون لديك مـــا يكفي لتأكله، أو مال تشـــتري به الضروريات، أو ســـقف فوق رأســـك. ولكن، على الرغم من الفقر الذي يصيب الكثيرين جدا في أفريقيا، فأنا لا أعتقد بأن الأفارقة أكثر عجزا بشكل جوهري عن تنظيم حياتهم والدفاع عن حقوقهم، أو أكثر رغبة في قبول القيادة الســـيئة من شـــعوب أجزاء أخرى من العالم. وعلاوة على ذلـــك، فأنا مقتنعة بأنه لا يوجد هناك شـــخص واحد في أفريقيا يفضل حقا العيش في مجتمع فاســـد، ذي بنية تحتية سيئة منهـــارة، مجتمع يخنق الابتكار والإنجـــاز، ويخفـــق في مكافـــأة الجـــدارة والقدرات، ولا يوفـــر الخدمات الأساســـية، ولا يقدم حيزا ديموقراطيا أو يكفل الســـلام والأمن. فالناس جميعا يريدون نظاما ناجحا.

ويمكن أن يبدأ تحقيق القيادة الصالحة بأن يتقدم رئيس أو رئيس وزراء أفريقي ويعلن: «لدينا مشكلة في بلدنا وشعبنا. فنحن نخدع أنفسنا ونضعف قواها، ونحتاج إلى التغيير. وســـواء أكان الأمر يتعلق بشرطي يرشـــو سائق حافلة، أو وزير حكومي يحصل على رشـــوة لترخيص نشـــاط تجاري، أو شـــخص ما يسرق محاصيل شـــخص آخر لتحقيق مكســـب سريع - فنحن نخذل أنفســـنا، وبلدنا، وأولئك الذين سبقونا، وبالأحـــرى، الأجيال القادمة. وأريد منا نحن كبلد أن نعمل على حل ذلك. وســـوف

يبدأ الأمر بي، وسوف أبذل قصارى جهدي لمحاربة الجشع والفساد. وسوف أثمن الأمانة في كل ما أفعل. وسوف أضع الشعب أولا بصدق».

وبعد ذلك، يمكن أن تمتد إلى الشعب نفسه. كما أن الأمر متروك أيضا للكتلة الحرجة من الأفارقة لكي يدركوا وجود مشكلة في القيادة، وستكون تلك بمنزلة خطوة بعيدا عن الركود. ويمكنهم أن يسألوا أنفسهم: هل نشعر بأننا مهمشين؟ هل نحن قادرون على العمل بشكل جماعي حتى نضمن استخدام مواردنا بطريقة عادلة؟ هل ندرك قيمة الانتماء إلى دولة؟ عندما يعهد إلينا بمناصب قيادية، هل نلتزم بتعزيز رفاهية إخواننا المواطنين؟ هذه هي التساؤلات التي تجعل مجتمعا ما ناجحا، وتعبر أجوبتها عن نفسها من خلال نظام إداري يمكن أن يتطور ويتغير للوفاء باحتياجات الشعب بمرور الوقت.

من البهارج إلى الشراك

تشتد أمراض السلطة فقط كلما طال بقاء قائد ما في منصبه، حتى تصل إلى الحد الذي يجد معه القادة أنفسهم أسرى النواب والمساعدين الذين ساعدوهم في الوصول إلى ذلك المنصب في المقام الأول - سواء أكان ذلك عن طريق الرعاية، أو الانقلاب، أو بالدعم (المسلح أو خلافه) لجماعتهم العرقية. هناك حالات كثيرة لا يسمح فيها نواب القائد لرئيس الدولة بترك منصبه خشية الملاحقة القضائية من قبل حكومة جديدة لتورطهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو جرائم ضد الإنسانية ارتكبها نظام الحكم الذي يخدمونه. وفي النظام الرئاسي الذي يأخذ بقاعدة «الفائز يأخذ كل شيء»، وهي حال الكثير من البلدان الأفريقية، فهؤلاء الرجال والنساء لديهم الكثير ليخسروه إذا ما تخلى رئيس الدولة عن السلطة. فسوف يفقدون سبيل الوصول السهل إلى الثروة وموارد الدولة، وسوف يحشد أولئك الذين يحلون محلهم أدوات الدولة لمساءلتهم عن الاجراءات التي اتخذوها أثناء وجودهم في السلطة، إذا ما اختاروا القيام بذلك.

ومادام الساسة الأفارقة خاضعين لضغوط دوائرهم الانتخابية - البرلمانية أو العرقية - للبقاء في الحكم سواء فازوا بالانتخابات أم لا، نظرا إلى إيمان الشعب بأن الساسة سيوفرون له الرعاية، ومادام الساسة مستمرين في تقديم هذه المنح،

والحســنات، والمعروف، فعندئذ ســوف ينهار أي نظــام إداري. وعندما يعني هذا المزيج الســام تمسك القادة بالســلطة بأي ثمن - عندما يرى بعض من أفضل وأذكى الأفارقة أن كونه وزيرا، أو رئيس وزراء، أو رئيســا هو أهم من دعم رفاهية البلد أو حماية مواطنيه - فعندئذ لن يكون أي من التنمية أو السلام مستداما؛ وسوف يظل الكرسي ثلاثي الأرجل غير مستقر.

وعــلى الرغم من أنها حقيقة بديهيــة فإنه من الصعب للغايــة مقاومة ديكتاتور باســتخدام الوسائل الديموقراطية، كما سيشهد أي مشــارك في حملة أو منظمة مؤيدة للديموقراطية. فكيف إذن ينتزع الناس أنفسهم من تحت حذاء أولئك الذين يسيطرون عليهــم وعــلى مواردهــم، أو الذيــن ينتهكون حقوقهــم ويدمرون أرزاقهــم أو حتى يقتلونهم؟ في كينيا، على سبيل المثال، حاول المجتمع المدني والمعارضة على مدى سنوات إزاحة نظام الحكم المستبد من السلطة عن طريق الانتخابات، غير أنهم لم يتمكنوا من ذلــك؛ حتى محاولة الانقــلاب لم تفلح في إزاحته. وهذا لا يعنــي أن الأفارقة قد تقبلوا مصيرهم حيث وقعت الإخفاقات المفجعة للقيادة. لم يفعلوا ذلك، والكفاح مستمر.

وفي أفريقيــا، كما هي الحال في أماكن أخرى، يمكن إيجــاد الحيز الديموقراطي والإبقاء عليه فقط عندما تعي كتلة حرجة من الشــعب الموقف وترغب في التعبير عن نفســها، أو الاحتجــاج، أو مراقبة التصرفــات الحكومية، والمخاطــرة بالتعرض للمضايقــات، أو الاعتقال، أو حتى الموت. ومع ذلك، فتلك الشــجاعة تتطلب أيضا قائــدا (أو مؤيديه) يعترف بحقوق الشــعب في تقرير المصير والرخاء، ونتيجة لذلك يظهــر القيادة التي تتجنب إراقــة الدماء أو المزيد من العنف. وهكذا، فعلى الرغم من أن شعب أوروبا الشرقية قد هدم سور برلين، فقد كان بحاجة إلى امتناع الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف عن إرسال مدرعاته. وبينما أفضى موقف نيلسون مانديــلا المبدئي إلى فــرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا، وهو ما تســبب في إحداث ضغــوط لا تطــاق على نظام الحكم العنصري، فقد اضطــر ف. و. دي كليرك(*) إلى التسليم بأن عصر التمييز العنصري لا بد أن ينتهي.

وأحد الأسباب وراء استعصاء النجاح في تأمين الحيز الديموقراطي على العامة في الكثير من البلدان الأفريقية هو ميل الساســة للتغير مع التيار. وعلى ســبيل المثال،

(*) رئيس جنوب أفريقيا من 1989 إلى 1994، والحائز جائزة نوبل مناصفة مع نيلسون مانديلا عام 1993.

فهم يصبحـــون «ديموقراطيين» عندما ينظـــر إلى الديموقراطية على أنها الطريق إلى السـلطة. ولكن عندما يظهر طريق آخر أقصر، فغالبا ما تكون لديهم الرغبة في أن يســلكوه، حتى إن كان ذلك يعني الانضمام إلى جماعة أو فصيل منافس. والحقيقة أن كثـــيرا من الحروب الأهلية في أفريقيا خاضها زملاء ســابقون شـــقوا الصفوف أو ارتبطـــوا بالمعســـكرات المعارضة إذا ما أتاح لهم ذلك الوصـــول إلى المنصب القيادي الذي يشتهونه على نحو أسرع.

وإقرارا بالحاجة إلى تطوير قيادة صالحة في أفريقيا وتشجيع الانتقال السلمي للســلطة، قام ميلياردير الاتصالات الســوداني مو إبراهيم في العام 2007 بإنشاء جائزة مو إبراهيم للإنجاز في القيادة الأفريقية. (مؤسسته مكرسة لدعم الحوكمة الرشـــيدة في أفريقيا.) وعند إنشـــاء الجائزة، التي تمنح الفائز 5 ملايين دولار على مدى عشر سنوات و200,000 دولار ســـنويا بقية حياته، أوضح السيد/ إبراهيم أن الكثير من القادة الأفارقة يترددون في ترك السلطة لأن خروجهم يحرمهم من امتيازات المنصب:

> فجأة، تُســحب جميع القصور، والســيارات، والطعام، والشراب. ويجد البعــض أنه من الصعب اســتئجار منــزل في العاصمة. وهــذا يحرض على الفســاد؛ ويحرض الناس على التمسك بالسلطة. وسوف تتيح الجائزة بشكل أســاسي للصالحين، الذين قد يكونوا مترددين، الفرصة لاختيار الحياة الطيبة بعد المنصب[1].

وكان أول فائز بالجائزة يواكيم تشيســانو، رئيس موزمبيق السابق، الذي تنازل عن الســلطة في نهاية مدته الثانية في العــام 2005. وفي خطاب قبوله الجائزة، أكد السيد تشيسانو على اثنين من الأعمدة الثلاثة للكرسي الأفريقي:

> إننـــا بحاجـــة إلى أن ننمي ونجـــذر في مجتمعاتنا ثقافة الســـلام. ونحتاج إلى تعزيـــز التكامل الإقليمي. ونحتاج إلى تشـــجيع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وإعطاء دور أكثر فاعلية لقطاعنا الخاص. ولا بد لنا من محاربة الفساد ودعم الاستقامة والإدارة الصالحة. ونحتاج إلى ترسيخ عملية مستدامة للحـــوار الوطني والمصالحة في كل البلدان الخارجة من صراع. وباختصار، نحن بحاجة إلى العمل نحو بناء دول قادرة في أفريقيا[2].

وفي ظاهــره، قــد يبدو الأمر مخزيا أنه لا بد من إغــراء قائد ما بجائزة محتملة حتى لا يصبح فاسدا أو يتمسك بالسلطة، وكاتهام صريح بإخفاق أفريقيا على مدى النصــف قــرن الماضي في رعاية القيادة الحقيقية على مســتوى قــاري. لكن، الشيء اللافــت للنظر هو أن الجائزة تعكس واقعا بالنســبة إلى القــادة الأفارقة، وهو أنه على خلاف رؤســاء الوزراء، أو الرؤســاء، أو كبار الساسة في العالم الصناعي - الذين يحصلون عــلى معاش كبير من الدولة بمجرد تقاعدهم ويمكنهم كســب دخل كبير مــن الإدلاء بأحاديث، واتفاقيــات الكتب، وأتعاب الاستشــارة، وجماعات الضغط، ورئاســة العديد من مجالس الإدارات، والتمتع بالاحترام ومكانة الشرف في المجتمع - فالقــادة الأفارقة ليس لديهم الكثير من الفــرص كي يحيوا حياة كريمة ويحتفظوا بالاحــترام والتقديــر متى خرجوا من المنصــب. والحقيقة أن الكثــير من الموظفين الحكوميين وأعضاء البرلمان في أفريقيا لايزالون يكافحون لتأمين معاش معقول بمجرد انتهــاء خدمتهــم الحكومية. وهذا ما يجعلهم - بطبيعة الحــال - أقل رغبة في ترك مناصبهم، ولا يحقق مســتوى الرئاسة الذي يطمحون به. والمطلوب هو مؤسسات، كتلك الموجودة في المناطق الأخرى، توفر المعاشات وغيرها من الدعم لرؤساء الدولة السابقين، والموظفين الحكوميين، والمحاربين القدماء الذين يستحقونها. والافتقار إلى مثل هذه المؤسسات هو وجه آخر من أوجه العجز في القيادة.

وربمــا يكــون الحافز الأكــثر فاعلية من جائزة مــو إبراهيم هــو جائزة يمنحها الاتحاد الأفريقي لرئيس دولة ما عندما يرى الاتحاد الأفريقي أنه (أو أنها) قد مارس الحوكمة الرشــيدة والقيادة المتبصرة. وســوف يكون من المثير حقا مشاهدة القادة يتنافسون للفوز بتلك الجائزة، وكذلك الجائزة التي أسسها مو إبراهيم.

الإذعان المفرط

تســاءل الكثير من المراقبين عن السبب فيما أبداه الأفارقة من تسامح مع سوء القيادة لعقود طويلة. هل هي الســلبية، أم الإذعان الواضح لقادتهم - حتى عندما يثبت الأخير أنه كارثي حقا على بلادهم؟ ويعتقد البعض بأن هذا الموقف نتاج الميل الفطــري لدى الأفارقة لتوقير كبار الســن، وهذه فكرة خاطئة قد تســتمر نظرا إلى أن الكثير من نظم الحكم الأفريقية ما قبل الاســتعمار كانت تقوم على المجموعات

العمريـة. ومع ذلك، فكما توضح الحالة التالية مـن دولتي المجهرية، فالعلاقة بين القادة وشعوبهم ربما تكون أكثر تعقيدا ودقة.

طـور مجتمـع الكيكويو ما قبل الاسـتعمار هياكله الاجتماعيـة والقيادية من المنشأ. وعلى الرغم من أن الطرق لا يمكن النظر إليها باعتبارها علمية بمعايير اليوم، فقـد كانت القابـلات يلاحظن الوليد عند مولـده وكان بمقدورهن فيما يبدو تمييز مـا إذا كان الطفـل من المرجح له أن يكون محاربا أم عرافا، قسـا أم حدادا، جامع معلومـات (من نطلق عليه اليوم جاسوسـا) أم مستشـارا. ونظـرا لعدم وجود أي مدارس رسمية أو معاهد لاهوتية، فقد راح المجتمع يراقب الأطفال عن كثب وهم يكبرون، للتأكد مما إذا كانوا ينمون المواهب المتوقعة منهم والتي ستؤهلهم للمهنة التي اختيروا لها. فإذا كانوا كذلك، فسـيصبحون متمهنين لصنعة. وفي بعض الأحيان، عندمـا يولد الطفل لأسرة ظلـت تعمل على نحو متوارث في مجال واحد، كالمعادن، فسوف يكون امتدادا لتلك السلالة كمتمهن للصنعة.

وقد طور المجتمـع هذه الطرق لضمان رعاية المواهب وتشـجيع القيادة مع نمـو الأطفال ودخولهم مرحلة البلوغ وتولي مسـؤولياتهم. واتخذت القيادة الكثير من الأشـكال المختلفة. فإذا كان شخص ما حدادا، كان ينظر إليه على أنه قائد عن جـدارة لامتلاكه معرفة متخصصـة ذات أهمية لخير المجتمـع ويمكن توارثها من جيـل إلى الجيل الذي يليه. وكانت هناك جماعـة أخرى من القادة وهم العرافون - مـن نطلق عليهم اليـوم الأطباء النفسـيين أو المعالجين - الذيـن كانوا موضع احـترام جم من قبل جميع أفراد المجتمع. وأذكر أن أحد أعمامي كان لديه أدوات العـراف، لكنه تخلى عن عملـه أثناء فترة طفولتي لأنه لم يعد بمقدوره الممارسـة بحرية. ومع تحول جميع أفراد مجتمع الكيكويو تقريبا إلى المسيحية، انخفض عدد زبائن العرافين بشـكل مثير؛ وكانت استشـارة أحدهم تعني التعرض لخطر الاتهام بـ «معاداة المسـيحية». وزال الغموض المحيط بهم وبقواهم، وراح المجتمع ينظر إليهم على أنهم أدلة التخلف.

وإذا أبـدى أحـد أفراد المجتمع بوضوح موهبة في شيء مـا آخر غير ما اختارته القابلة له، أو وجهه المستشـار نحوه، أو إذا كان يتصرف بطريقة غير لائقة، فسوف يقوم المجتمع بتوجيهه نحو الموهبة الجديدة وبعيدا عن الإثم قبل أن يرث وظيفة

لا تناسبه طبيعته. والحقيقة أنه في الوقت الذي يصل فيه أي شخص إلى منصب ذي سلطة، سيكون قد اجتاز مراسم وطقوس تقليده المنصب، حيث يكون لكلا الجنسين دور يقوم به. ويعد كل هذا، سوف يعهد للفرد بمزيد من المسؤولية. وعلاوة على ذلك، فعند تخرجه أو تخرجها من مستو إلى آخر، دائما ما يكون هناك سلطات أكبر سنا، من الرجال والنساء معا، في المقدمة للتأكد من أن الشخص الأصغر سنا يفهم مسؤوليته. وهذا يعني أنه في الوقت الذي يصبح فيه الفرد مستشارا أو قسا، سيكون قد بلغ الستين أو السبعين من عمره، مهيئا ومقبولا بشكل جيد من قبل المجتمع. وهذا هو السبب في ارتباط كبر السن في أفريقيا بالحكمة والاحترام، حتى إن كانت البيئة الثقافية لخلق قادة عادلين ومحنكين قد فقدت.

وفي المجتمعات التي استقر فيها الحكم والقيادة في مجموعة عمرية واحدة، تقاعدت المجموعة العمرية بأكملها بعد فترة من الوقت في السلطة لمصلحة الجيل القادم. وحسب تقليد الكيكويو، فقد كان هذا إجراء رسميا يستغرق عدة سنوات حتى يكتمل ويعرف بالايتويكا ituika، وتترجم حرفيا إلى «الفصل». وكانت هذه المراسم بمنزلة «حدود مدة» واقعية، وضمان لجميع الأجيال بأن وقتهم في توجيه مصير شعبهم سوف يأتي، وأنهم بحاجة إلى التحلي بالصبر وأن يكونوا على استعداد لتحمل مسؤولياتهم. كما كان يعني أن هناك ضوابط وموازين للحماية من الفساد. وفهم كل جيل من القادة أنه يخضع للمراقبة عن كثب من قبل الجيل التالي، مثلما فعلوا هم مع من سبقوهم، للتأكد من أنهم لا يبددون الموارد - سواء المملوكة للقطاع الخاص أو ذات الملكية المشتركة - الخاضعة لسيطرتهم. وكان هذا ضمانا لحماية الموارد المشتركة كالغابات، والأنهار، والأراضي وتسليمها للجيل التالي لمواصلة إدارتها.

وكان مقدرا لإجراء الفصل (ituika) الأخير في مجتمع الكيكويو أن يحدث ما بين عامي 1925 و1928، لكنه ظل ناقصا. فقد قامت السلطات الاستعمارية البريطانية، خشية احتشاد مجموعة كبيرة من الناس في مكان واحد، بمقاطعته وحظره. ونظرا إلى أن رموز السلطة لم تُسلم مطلقا للجيل التالي، فقد كان هذا علامة على نهاية نظام الكيكويو للحكم الذاتي. وبطريقة مماثلة، وفي أنحاء القارة، أنهت القوى الأوروبية (من دون علم أحد أحيانا) أو انتقصت بشدة من نظم الحكم الأخرى ما قبل الاستعمار. وعلى مدى ثلاثة أجيال بعد ذلك، جرى بالفعل

نسـيان ذلك الشـكل للحكم الذاتي، أو حتى المعرفة بأن المجتمع كان يحكم نفسه ذات يوم باستخدام شكل أصلي للحيز الديموقراطي. واليوم أيضا، وبين الأكثر تحضرا مـن الكيكويو المعاصرين، لا علم للكثيرين بهذا وبنظم الحكم المتعددة التي كانت قائمة في أفريقيا قبل مجيء الأوروبيين.

نظام الكيكويو هو أحد هذه الهياكل الكثيرة التي يمكن أن تتيح التبصر في كيفية ممارسـة الأفارقة للعدالة وحماية حقوق الفرد والملكية. وقد يحتج الناس بأن تلك النظم لم تكـن «ديموقراطية» بالطريقة التي نفهم بها الكلمة اليوم. ومع ذلك، فما فعله هذا النظام كان توفير منهجية يمكن عن طريقها رعاية ودعم القيادة الصالحة ومسـاءلتها أيضا. بوصوله إلى ذروة المسـؤولية في المجتمع، يكون كل فرد قد اختبر على مدى سنوات. وفي كل مرحلة من مراحل تقدمه عبر المجموعات العمرية، تكون لدى المجتمع فرصة توجيه استخدام (أو إساءة استخدام) ذلك الشخص للسلطة من خلال وجود سـلطة أكبر سـنا، والملاحظة الواعية للجيل أدنـاه. كما أن هذه النظم كانت أيضا وبطرق معينة أكثر حماية للملكية، والنساء، والأطفال، والحياة أيضا من بعض الهياكل الحديثة للحكم.

وقد فقد هذا الإرث على العموم. وعلى سـبيل المثال، يدور الجدل في كينيا حاليا بشـأن ما إذا كان يجب عليها تبني الدسـتور الأمريكي أم البريطاني أم الألماني في إعادة صياغة دسـتورها؛ وكما هي الحال في الكثير مـن الدول الأفريقية الحديثة، فلا ذكر أو اسـتفادة من خبرات الحكم الموروثة لنا من قبل أجدادنا. وكتبت الدساتير الأفريقية في الأغلب بواسـطة القوى الاستعمارية، اسـتنادا إلى العادات والتقاليد الأوروبية وليس عادات وتقاليد السكان الأصليين. وفي الشكل الحالي للحكم في كينيا، على سبيل المثال، على غرار النظام البرلماني البريطاني، يمكن للأفراد البقاء في السـلطة لمدة ثلاثين أو حتى أربعـين عامـا، أو بالأحرى مدى الحياة. وعـلى الرغم من أن الشـباب يمكن، ويجري بالفعل، التصويت لهم لشـغل المنصب في كل انتخاب، فإن مغريات المسؤولية وعدم الرغبـة في ترك المنصب تدفع الكثيرين من الجيل الأكبر سـنا إلى التردد في التخلي عن السلطة. وفي تلك الأثناء، تغضب الأجيال الأصغر سنا لعدم قدرتها على أخذ دورها.

وهـذا نمط نراه يتكرر في الكثير من البلدان الأفريقية. ولسـوء الحظ، لا يوجد أي ضمان لتفوق القيادة السياسـية الجديدة على القديمـة في أخلاقياتها، أو أدائها،

أو التزامها بالعمل. وبدلا من ذلك، فالطريق إلى السلطة اليوم في الدول الأفريقية الحديثة غالبا ما يكون أسهل بكثير مما كان عليه بالنسبة إلى الكيكويو ما قبل الاستعمار. ومن له الصوت الأعلى ليس الأمانة، أو الالتزام، أو الرؤية، بل المال. وإذا كنت مستعدا لاستخدام ما يكفي منه، ليس فقط لمصلحتك ولكن لمصلحة أولئك الذين سيمسكون بزمام السلطة أيضا، فيمكنك شراء منصب قيادي. ومن غير المستبعد أنك إذا انتخبت كعضو في البرلمان، سوف تعطى منصبا في الحكومة يتناسب مع مستوى الدعم المالي الذي قدمته للشخص الذي يوزع السلطة. وكلما كان مقدار ما أُنفق أكبر، كان المنصب أفضل. قد تكون لديك كل الألقاب التي تناسب قائدا ما، ولكن من دون أي من البحث الجاد، أو الخبرة، أو المعتقدات الأخلاقية التي تناسب شخصا عهد إليه بالقيادة.

ومن الصحيح أن كثيرا من الأفارقة لايزالون يثقون بقادتهم ويريدون تصديقهم. ومن المؤكد أن قادة أفريقيا قد اعتمدوا على تلك الثقة، وحقيقة أن غالبية مواطنيهم لايزالون غير متعلمين، وغير مطلعين، وسذج، وفقراء – ومن ثم - تابعين تماما. وهذا الإرث الراسخ هو أحد آثار الحقبة الاستعمارية، عندما نظر الكثير من المواطنين إلى المؤسسين– الأفراد الذين ساعدوهم على نيل الاستقلال – على أنهم أناس خارقون تقريبا.

ولا يملك الرؤساء الذين احتفظوا بالسلطة لعقود، وأولئك الباقون في السلطة حتى اليوم، أي احترام حقيقي ناتج عن عمر أو موقع السلطة. وقد اكتسب بعض القادة ما بعد الاستقلال احترام وثقة شعبهم حقا. ومع ذلك، فقد احتفظ معظمهم بالسلطة إما لأنهم كانوا يتمتعون بالحماية إبان الحرب الباردة أو من قبل إحدى الكتلتين، أو بسبب ضمان القائد لحصول عدد كاف من أنصاره على مزايا مناصرته للموافقة على استمرار قبضته على السلطة.

وفي مثل هذا الموقف، لا تنشأ هذه السلبية أو الانهزامية الواضحة بسبب ميل فطري لقبول النصيب. وبالأحرى، فهو إقرار مرير بأنه، حتى وقت قريب، في معظم الدول الأفريقية المستقلة، كانت كل السبل السلمية لعزل القادة السياسيين مسدودة، لاسيما بسبب الدعم من وراء ستار من قبل القوى الاستعمارية والعالمية الناشئة. فبعد كل شيء، نفذ أولئك الأفارقة «الانهزاميون» أنفسهم أعمال مقاومة إبان الحقبة الاستعمارية وشنوا حروب تحرير. وحتى إن كان المستعمرون – بالفعل

- متفوقين بالسـلاح، وغالبا ما كانت الأعمال الانتقامية وحشية وغير متكافئة، فقد أجبر الأفارقة بعضا من أقوى الدول والإمبراطوريات التي شهدها العالم على مغادرة قارتهم. وفي الواقـع، وبطرق ما، فالتغيرات العنيفة أو غير الديموقراطية العديدة في السـلطة في أفريقيا تشـير إلى افتقار مميز للإذعان. وفي الوقت ذاته، لم يؤد معظم هذه الانقلابات إلا إلى مزيد من القمع واسـتبدال ديكتاتور بآخر. ونادرا ما أفضت إلى ازدهار الديموقراطية.

ولعل شـعور قادة أفريقيا بأن قبضتهم على السـلطة ضعيفة تماما هو ما يفسر السبب في اختيال عدد كبير جدا منهم ببهارج السلطة على هذا النحو من التفاخر. ومن المؤكد، إلى حد ما، أن جميع القادة بحاجة إلى إظهار أنهم أكثر أهمية من الغير، وأن يحيطوا منصبهم بالوقار والسـلطان. وعلى سـبيل المثال، لم يكن ملوك وأباطرة القرنين التاسـع عشر والعشرين في أوروبا وآسيا يرتدون ملابس تشبه ملابس العامة أيضا. واليوم، في البلدان الأقدم، يميل القادة إلى الحد من انشغالهم بالمباهاة الزائدة، في حين أنهم قد فعلوا العكس في أفريقيا. وفي أنحاء القارة، يسـافر رؤسـاء الدول، ورؤسـاء الوزراء، وحتى كبار الساسـة في بعض الأحيان وبرفقتهم حاشيات ضخمة ومفرزة أمنية كبيرة - مجهزة بسـيارات الليموزين الفارهة، وقافلة من السـيارات، ومرافقين - تنقض كالصقور متى بلغ الموكب وجهته.

ونـادرا ما يكون لهذا أي علاقة بالأمن الفعلي؛ وبالأحرى، فهو اسـتعراض لوهم الأهميـة. وغالبا ما تطلق النكات حول انشـغال النُخب السياسـية باسـتعراضات القـوة، والامتياز، والأهمية. ويطلق على الوزراء «وابنزي» wabenzi، وهو مصطلح سـواحيلي يعني «أصحاب المرسـيدس - بنـز»؛ وقد أصبح المصطلـح اختزالا لأحد أفـراد الطبقة الحاكمة الأفريقية الجديدة - مسـؤول حكومي أو أحد أفراد عائلته أو عائلتهـا عموما - ممن يحبـون التباهي بامتيازات السـلطة والثراء. قد يضحك نقـاد ذوي الامتيازات، ولكـن في الريف تتأثر الجماهير الفقيرة وتنظر إلى مثل هذه الاسـتعراضات بإعجاب. ولا يستطيعون إلا أن يحلموا بمثل هذا الثراء والراحة أو أن يشغلوا منصبا كهذا هم أنفسهم.

ومـع ذلـك، فانعدام الأمـن الواضح داخل اسـتعراض القوة هـذا يكاد يكون ملموسـا. وأحد الأمثلة على هـذا هو مدى السرعة التي يضمن بهـا القادة الجدد

التجريد المباشر لأصحاب المناصب السابقين من أي منزلة حالما تركوا منصبهم. ويعبر هذا عن الشك المزمن والاهتياج الذي يحوم حول مناصب عدد كبير جدا من رؤساء ورؤساء وزراء أفريقيا – اضطراب، كالذي شوهد أثناء الانتخابات المعيبة بشدة في زيمبابوي وكينيا، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة بالنسبة إلى الدولة وشعبها.

لقد فزع العالم الخارجي ودهش لتعظيم الذات من قبل رؤساء الدول الأفارقة أمثال جين- بيدل بوكاسا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وعيدي أمين، رئيس أوغندا، وموبوتو سيسي سيكو، رئيس زائير. ومع ذلك، فالرسالة التي وصلت إلى هؤلاء الرجال من قبل العالم الصناعي لم تكن ثابتة. ومن واقع خبرتي، يتحدث الديبلوماسيون ورجال الأعمال الأجانب بأسلوب مهذب عندما يكون القادة الأفارقة حاضرين. ولكني واثقة بأنهم، في هدوء غرف مجالسهم وسفاراتهم، يعلمون يقينا متى يسيء القادة الذين يتعاملون معهم إلى شعوبهم. وإذا كان قادتهم يفعلون الأشياء ذاتها، فسوف يقومون بتأديبهم.

وأخيرا، وحتى اليوم، بعد عشرين عاما من نهاية الحرب الباردة، تنطبق قواعد السياسة الواقعية. وتعتمد فرص العمل الفعلية أو المحتملة التي تنتظر القوى الأجنبية على الإبقاء على علاقة مع القادة الأفارقة؛ وفي النهاية، غالبا ما تكون هذه الفرص أكثر أهمية للجانبين من الأفكار المجردة مثل الحوكمة الرشيدة أو حماية حقوق الإنسان. فبعد كل شيء، إن لم يكن ذلك البلد هو من يتعامل مع حكومة أفريقية، فستكون هناك دول أخرى حريصة على التدخل. وأحيانا، يكون مناسبا للقادة غير الأفارقة والأفارقة كلاهما الزعم بأن الشعب الأفريقي قد قبل، بدرجة ما، شكل الحكم الذي يتعايش معه. وعندئذ، يمكنهم طرح السؤال التالي ساخرين: من هي القوى الأجنبية حتى تملي على الدول ذات السيادة الكيفية التي يجب عليها أن تحكم بها أنفسها؟ وهذا الموقف لا يخدم سوى القادة على الجانبين؛ والضحايا، كما هي الحال دائما، هم الشعب الأفريقي.

قرن جديد، جيل جديد؟

مع مغادرة الجيلين الأول والثاني من الرؤساء الأفارقة مسرح الأحداث، وتولي الثالث مقاليد السلطة، تولد لدى معظم الأفارقة مبرر لتأمل الحقيقة القائلة بأنهم

لايزالون ينتظرون رأيا صادقا في كيفية حكم بلادهم. وفي إحدى دراسات العام 2008، قام بيت الحرية Freedom House، منظمة مقرها الولايات المتحدة، بحصر إحدى عــشرة فقط من بين دول أفريقيا جنوب الصحراء الثماني والأربعين على أنها «حرة» - وهو ما يعني أن لديها أكثر من حزب ســياسي واحــد، وحرية صحافة، وحمايات للحقوق المدنية. وهذا الوضع، على الرغم من كونه قاتما، كان في واقع الأمر تحســنا مقارنة بمســح مماثل أجري قبل ثلاثين عاما، عندما كانت هناك ثلاث دول أفريقية فقــط جنوب الصحراء ينظر إليها عــلى أنها حرة. وفي تحليل بيت الحرية، كان عدد تلك الدول التي حُددت في العام 2008 على أنها «غير حرة» أربع عشرة، بعد أن كان خمسا وعشرين في العام 1977[3]. وكان الحكم على معظم الدول الأفريقية بأنها في الوسط: «حرة جزئيا». وهذا ليس سجلاً يمكن التفاخر به.

وفي كتاب «أفريقيا الحرة» Africa Unchained، يرســم جورج ايبتي علامة فارقة بين أولئك الأفارقة الذين يسميهم «الفهود الصيادة» وأولئك الذين يطلق عليهم «أفراس النهر». والفهود الصيادة هم الشــباب الأفريقي، الذي يتصف، كما تشير هذه التسمية، بخفة الحركة والنشــاط، والاســتعداد للمضي بأفريقيا قدما. ومــع ذلك، فهم يواجهون أفــراس النهر - الأفراد الأقوياء من الجيل الأقدم الذين يتشــبثون بالســلطة ويحمون أرضهم بشراسة عندما يدركون أنهم يتعرضون للهجوم[4]. (وفي الواقع، المعروف هو أن أفراس النهر تقتل الناس في أفريقيا أكثر من أي حيوان بري آخر!)

ومثل ايبتي، أود أن يحدوني الأمل في إمكانية حل تحدي القيادة الأفريقية ببساطة عن طريق إقناع أفراس النهر بأن تترك حفرة الماء وتأوي إلى الظل. ولسوء الحظ، فكثير مــن أفراس النهر كانت فهــودا صيادة ذات يوم؛ وعلى الرغم مــن أنني أتمنى لو أنني كنت أســتطيع أن أكون واثقة مثل ايبتي مــن أن الفهود الصيادة التي يضع آماله فيها لــن تصبح أفراس نهر، فأنا لســت واثقة من ذلك. لقد أمد الجيــل الجديد من القادة الأفارقــة، باعثو نهضة أفريقية محتملة، في بعض الحــالات، بلادهم بالنمو الاقتصادي، والاســتقرار الســياسي المنشــود، ومقدار من المصالحة الوطنية بعد سنوات من الصراع الأهلي المدمر وســوء الإدارة. لكن عددا منهم قد أمضى في السلطة حتى الآن عددا غير قليل من السنوات. ومثل رؤساء الدول الأفارقة السابقين، فقد دخل البعض منهم أيضا في صراعات مع جيرانه، وتلاعب بالانتخابات، وحاول احتواء المعارضة السياسية.

ومن الســابق لأوانــه جدا القول مــا إذا كان جيل جديد مــن الفهود الصيادة ســوف يظل فهودا صيادة ويبدأ بالفعل فصــلا جديدا في أفريقيا. لقد كانت إحدى النقاط المضيئة في العام 2005 انتخاب إلين جونسون - سيرليف في ليبيريا. ومن المثير للإعجاب أنه حتى إن لم تفز بالرئاســة في تصويت سابق، فقد كررت المحاولة. وكان نجاحها أيضا مشــجعا بشكل خاص للمرأة الأفريقية. وفي الواقع، ففي كل مرة يقوم فيها شــخص ما من الجماعة «المحرومة» بوثبة كبيرة كهذه، يكون هذا مصدر إلهام للآخريــن في تلك الجماعة، الذين يســتطيعون التفكير الآن بأنهم ربما يســتطيعون القيــام بذلك أيضا. كــما كان هذا تحديا واضحا للرجال، الذيــن افترضوا حتى ذلك الوقت أنهم وحدهم الذين يمكن انتخابهم كرؤساء أو رؤساء وزراء أفارقة.

وكان أمام جونسون- سيرليف آمال عظيمة كي تفي بها لشعبها. فبعد قرابة عقد مــن الحرب الأهلية، كان لدى الليبيريــين احتياجات متعددة. وفي العام 2006، بعد نحو عام من أداء جونسون-ســيرليف اليمين الدســتورية، كنت جزءا من مجموعة صغيرة اجتمعت معها في نيويورك. وفي مباحثاتنا، أشــارت إلى أن نســاء الســوق في ليبيريا بحاجة إلى اهتمامها الخاص نظرا إلى الدور المهم الذي كن يلعبنه في استعادة الروح الليبيرية بعد ســنوات من الدمار. كانت تهدف إلى إعادة إعمار الأسواق التي دمــرت أثناء الحرب وبذلك تنمية اقتصاد يقوم على الســوق بالفعل[5]. ذكرني هذا العمل مع النساء المحليات لتحفيز الاعتماد على الذات بمدى أهمية أن يدرك القادة السياســيون، من دون النظر إلى ما يجري على المســتويين الدولي أو القومي، أهمية تحسين الأوضاع في الحياة اليومية للشعب.

ظلت جونســون - ســيرليف في الســلطة وقتا قصيرا فقط وعلى الرغم من ذلك كان عليها التصدي للتحديات والإغراءات التي يواجهها زملاؤها الرؤساء بمجرد تولي المنصب. ولكن إذا قررت رفع مســتوى الأداء، لأنها أول امرأة أفريقية تُنتخب رئيسا لدولة أفريقية حديثة وكذلك لأنها تحاول تجســيد شــكل جديد للقيادة، فســوف تكون في معية رؤســاء دول أفارقة آخرين أمثال الرئيســين تشيسانو ومانديلا. فقد رفعا مستوى القيادة وضربا مثلا من الممكن، وتجب، محاكاته.

وعلاوة على ذلك، فقد بدأ مسعى صادق ومدروس في جميع أنحاء القارة لتقديم نوع من القيادة مختلف عن الماضي. والحيز الديموقراطي اليوم أوســع بشكل لافت

في الكثير من البلدان، في حين أن الانتخابات الحرة أكثر شيوعا بكثير، والانقلابات أقل بكثير مما كانت عليه في أي وقت منذ استقلال القارة.

وفي السنوات الأخيرة، فقد حظيت بحضور قمم للاتحاد الأفريقي، حيث لقيت تشجيعا بوجه عام. القيادة مختلفة تماما من حيث القيم والمبادىء عن تلك التي كانت تميز منظمة الوحدة الأفريقية، وتنعكس الرغبة في التغيير في النمو المطرد للمطالبات بالدمقرطة، والمسؤولية، والمساءلة داخل الاتحاد الأفريقي ذاته. أنا أعرف بالتأكيد أن ما أسمعه لغة منمقة جزئيا وليست مصحوبة دائما بالالتزام بالعمل. من ناحية أخرى، من المدهش رؤية التحول الذي يخضع له القادة الديموقراطيون، المسؤولون، وحتى الثوريون منهم بوضوح بمجرد توليهم السلطة. من يعرف ما الذي تفعله السلطة بالقادة؟ وعلى الرغم من وجود مناطق كثيرة واعدة في أفريقيا، فهناك أيضا مناطق يطغى عليها الشعور باليأس. والأحداث في السودان وتشاد، والإطاحة في أغسطس من العام 2008 بأول رئيس منتخب ديموقراطيا لموريتانيا منذ الاستقلال، والانقلاب العسكري في ديسمبر من العام 2008 في غينيا جميعها غير مشجعة.

وعلى الرغم من ذلك، لا أزال متفائلة بشأن مستقبل القيادة والإدارة المحسنة في أفريقيا نظرا إلى أنني أرى بعض الدلائل الإيجابية: الاستجابة الفورية من قبل الاتحاد الأفريقي، برئاسة جون كوفور، وكان رئيس غانا آنذاك، إزاء العنف ما بعد الانتخابات في كينيا في عام 2008؛ والانتقال السلمي للسلطة في العام 2005 في تنزانيا من الرئيس مكابا إلى الرئيس جاكايا كيكويتي؛ وحقيقة أن الاتحاد الأفريقي لم يرحب بالقادة الذين تقلدوا السلطة بطريقة غير ديموقراطية، كلها مؤشرات إلى أن أفريقيا قد تكون مقبلة على احتضان شكل جديد للقيادة، شكل سوف يضع الشعب الأفريقي في المقدمة، سواء فيما يتعلق بالبرلمان أو أموال الدولة أو السلطة القضائية، وسوف يجعلهم يشعرون بأنهم يصبحون موضع احترام وتقدير.

7

إدارة الآلة الاجتماعية

«أكد صندوق تنمية الدوائر الانتخابية اعتقادا قديما لدي بأنه لكي تنمو أفريقيا فسوف يستلزم هذا الوصول إلى السكان المحليين على أبسط المستويات التمثيلية وتشجيعهم على اتخاذ القرارات بشأن المشروعات والإشراف على تنفيذها لمصلحة مجتمعهم»

المؤلفة

يعيش نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء تقريبا على أقل من دولار واحد في اليوم، وهو أعلى مستوى للفقر في العالم. وفي حين أن الفقر هو أصل الكثير من المشكلات الملحة التي تواجهها أفريقيا، فالأمر كذلك بالنسبة إلى عجز الفقراء الواضح. وعلى مدى الأربعين أو الخمسين عاما الأخيرة، وصلت الحال بمعظم الأفارقة، بدرجة كبيرة بسبب مواقف وسياسات قادتهم، إلى الاعتقاد بأنهم لا يستطيعون العمل لمصلحة أنفسهم. وقد تلاشت قيم تقرير المصير والنهوض الشخصي والجماعي، تلك القيم التي اعتنقها السواد الأعظم من الأفارقة في الفترة التي أعقبت الاستقلال مباشرة.

وربما كان عدم التمكين - سواء بسبب الافتقار إلى الثقة بالنفس، أو اللامبالاة، أو

الخوف، أو العجز عن أن يكون المرء مسـؤولا عن حياته الخاصة - هو أكبر مشكلة غير معترف بها في أفريقيا اليوم. وبالنسبة إلى غير المُمَكنين، يبدو أنه من الأسهل كثيرا أو حتى من المقبول بشكل أكبر ترك حياة المرء في أيدي طرف ثالث، مثل الحكومات أو القـادة المنتخبين، أو في بعض الحالات هيئات المعونة والمنظمات الدينية. وأخيرا، فقد يؤمنون بأن كل ما يحدث هو مشيئة الله، ومقدر سلفا وحتمي. ومحاولة إقناع أناس كهؤلاء بأن المرء يسـتطيع التخفيف من قسوة ظروفه بمجهوده الشخصي أمر صعب. وسواء قضت عقود من فساد الدولة على الاعتماد على النفس والدافع لدى الفقراء، أو كانت هناك حالة مرضية للعجز المتعمد - رفض عنيد لمسـاعدة النفس - فقد يكون هذا مبحثا بالنسـبة إلى العلماء الاجتماعيين، على الرغم من أنني أظن أن فقدان الاتجاهات الثقافية كان له دور في ذلك.

و«متلازمة التبعية» هذه هي عنق زجاجة حقيقي للتنمية، وتشكل تهديدا مثل الفسـاد وسوء الإدارة. وقد أضافت ثقلا إضافيا إلى عمل أولئك الذين يريدون تمكين الأفراد والجماعات من تحسين ظروفهم.

الفقـراء بحاجـة إلى إشراكهـم في تنميتهم الخاصـة، وبالتالي في توسـيع الحيز الديموقراطـي الـذي تحتاج إليـه الكثير من المجتمعات الأفريقية بشـدة. ومثلما يجـب تعبئة المجتمعات المحلية لمكافحة الملاريـا، أو فيروس نقص المناعة البشرية HIV/ الإيـدز، على سـبيل المثال، يتعـين عليهم أيضا العمل معـا لمكافحة كوارث القيادة الفاشـلة، والفسـاد، والعمى الأخلاقي. ومع ذلك، فبـما أنه من المرجح أن يكون الفقراء غير مثقفين، وأميين، ومهملين، عاجزين، فهذا يتطلب التزاما سياسـيا واقتصاديا معا، ويتطلب صبرا ومثابرة، نظرا لأن التغيير لا يحدث بين عشية وضحاها.

والمجتمعـات تشـبه الآلات، فعندمـا يعمل كل شيء بسلاسـة يمكن للمجتمع التحـرك إلى الأمام. ونظرا لأن المجتمعـات الحديثة معقدة ومتعددة الطبقات، فإن معظمنـا لديـه فكرة ضئيلة حول الكيفيـة التي تعمل بها الآلـة المجتمعية والتي تتجاوز الأجزاء التي تؤثر علينا بشـكل مباشر. ومع ذلك، ورغم أننا قد لا نرى الآلة بأكملها، فمن الواضح أنه لكي يعمل مجتمع ما، فكل امرئ بحاجة إلى القيام بدوره، أو دورهـا. وإذا لم تعمـل أجزاء من الآلة بطريقة سـليمة، فلـن تتوقف الآلة عن الدوران فحسب، بل تبدأ في الصرير. وتعطل أسنان الدولاب المعطلة مناطق أخرى،

حتى وإن لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالأجزاء التي لا تعمل. وقبل أن تصل الآلة إلى التوقف التام يمكن أن يكون الصرير شديدا.

في المجتمعات التي تشهد عملية انهيار يصاب الناس بالإحباط بفعل الجزء الخاص بهم من النظام الذي لا يؤدي وظيفته. وعندئذ يحاولون العمل حول المنطقة المعطلة، الأمر الذي يؤدي فقط إلى إلحاق المزيد من الضرر بالآلة المجتمعية، وإغضاب الناس بشكل أكبر. والمفارقة هنا هي أنه إذا أدى كل امرئ مهمته بأقصى طاقته، فسوف تدور الآلة. لكن إذا كان الأفراد أكثر ميلا إلى فعل أشياء تتسبب في توقف الآلة أو دورانها ببطء، فسوف يصبح الجميع ضحية في نهاية الأمر. ويطلق على هذا «التخلف»، حيث تستغرق حتى أصغر حركة للأمام دهرا، وتتعرض الآلة المجتمعية لتهديد مستمر بالتوقف تماما.

تنمية المجتمع: إدارة الآلة للأمام

في كينيا في العام 2002 أنهى ائتلاف الأحزاب السياسية أخيرا رئاسة دانيال أراب موي، وتولت أول إدارة جديدة منذ أربعة وعشرين عاما مقاليد السلطة. وعمت روح حماسية حديثة أرجاء البلاد؛ وفي الحقيقة كان هناك قدر كبير من حسن النوايا عندما شكلت الحكومة الجديدة، حتى إن شيئا ما غير عادي حدث، ففي كل أنحاء كينيا بدأت «الآلة الاجتماعية» في الدوران ثانية.

وهنا مثال واحد فقط، فعلى مدى سنوات ظل رجال الشرطة يتسولون الرشاوى من سائقي المركبات الصغيرة الخاصة الرخيصة (المتاتو) التي كانت، نظرا للحالة السيئة عموما للنقل العام، الوسائل الرئيسية للنقل لملايين الكينيين. وبالنسبة إلى السائقين، كانت الرشاوى تكلفة مقبولة للعمل - والسماح لهم وليس لسائق آخر بذرع طريق معين جيئة وذهابا، أو ضمان تجاهل ضباط الشرطة لأي مخالفات تتعلق بحالة المركبة أو سيرها. أصبحت المركبات الصغيرة غير مأمونة إلى أقصى حد؛ وشاعت حوادث السرعة العالية، وأزهقت آلاف الأرواح كل عام. ومع ذلك، لم يكن لدى الناس بدائل كثيرة أخرى للاستغناء عنها.

وبعد انتخابات 2002، بدأ ركاب المتاتو (Matatus) في تحدي أي شرطي يطلب رشوة من السائق. وبإيعاز من الحكومة الجديدة، التي تعهدت بأن

تجعــل من محاربة الفســاد الذي اســتشرى في المجتمع من القمــة إلى القاع أولويــة، نهــض المواطنون العاديــون وطالبوا بألا تدير الشرطة أو الســائقون نشاطهم كالمعتاد.

وبلــغ هذا الأمر مرحلة توقــف عندها رجال الشرطة عن طلب الرشــاوى، إما لخوفهــم من رد فعل ركاب المتاتو، أو ربما لأنهم كانوا هم أيضا يتمســكون بالروح الجديدة وأدوا دورهم لتيسير العمل من دون طلب رشوة.

كما بدأ ســائقو الـمتاتــو في الامتثال للقيود على السرعــة ووافقوا على الالتزام بتوجيه الحكومة الجديدة بتركيب أحزمة المقعد، كإجراء وقائي عملي يقيد أيضا عدد الركاب. (في السابق، كان السائقون يحملون أكبر عدد من الأشخاص يمكنهم حملهم، حتى عندما كان الركاب يتدلون بالفعل خارج الأبواب). وكان هذا دليلا على «كينيا الجديــدة» التي أراد المواطنون العمل من أجلها وآمنوا بأنها ممكنة، بعد عقود من حكم انتقص من طموحاتهم في مجتمع أكثر أمانة وعدلا.

لكــن بمجرد أن اتضح أن أفرادا في الحكومة الجديدة لم يكونوا أمناء، ورفضوا الوفــاء بالعهود التي قطعهــا كل منهم للآخر أثناء الحملــة، فقدت هذه الروح فجأة؛ ولســوء الحظ لم يمــض وقت طويل جدا حتى عاد الكثــيرون إلى العادات القديمة السيئة.

في العام 2002، انضممت أنــا أيضا إلى الحكومة الجديدة، كعضو في البرلمان عــن دائرة تيتــو الانتخابية، المنطقة التي نشــأت فيها. وبدأت أشــعر على نحو متزايــد بأنه لابد من إحــداث التغيير الذي كنت أعمل لتحقيقه على مســتوى القاعدة الشعبية وما اعتقدت بالحاجة إلى حدوثه في البلد ككل، لذا كان دخول البرلمان جديرا بالمحاولة - إما لتعديل التشريع القائم أو لصياغة أو تمرير قوانين جديــدة. وقد أتاحــت حقيقة انتهاء نظــام الحكم، الذي ظل في الســلطة على مدى عقود، فرصة أكبر عما كان في الســابق لي ولغيري من أفراد المجتمع المدني للانضمام إلى الحكومة.

وحال انتخابنا كان بمقدورنا أيضا المشاركة الفعالة في صياغة السياسة ومستقبل البلــد. وكأحد أفراد المجتمع المدني، قد يكون لدى المــرء أذكى الأفكار في العالم ومع ذلــك يمكن تجاهلها إن لم يكن في موقع يؤهله للتأثير على القيادة الحاكمة، وإن لم

يأت القادة بأفكار جيدة خاصة بهم. ومع ذلك، فإذا كان لدى المرء سـبيل للوصول إلى القيـادة أو إذا كان القادة يتبعون سياسـات نافعة للبلـد، فعندئذ يمكن تبني الأفكار الجيدة سريعا جدا على نطاق أوسع.

كنـت حريصة أيضا عـلى معرفة الكيفية التـي يمكنني بها أن أطبق أسـلوب التنميـة الخاص بحركة الحزام الأخضر في دائرة انتخابيـة برلمانية: العمل من القاع إلى الأعلى وصولا إلى أولئك الذين يخططون وينفذون نماذج التنمية واسعة النطاق التي نادرا ما تعود منافعها على الفقراء. كما كنت آمل في تمكين المجتمعات المحلية من تولي تنميتها الخاصة وتحمل مسـؤولياتها وكذلك تأكيـد حقوقها. ونظريا، فما من سـبيل أفضل للتعاطي مع الفقـر من التوجه إلى الفقراء أنفسـهم ومطالبتهم بتحديد أولوياتهم للمشروعات على المستوى المحلي. لذا، فقد سررت عندما اتخذت الحكومـة الكينية الجديدة في العـام 2003 خطوة مهمة وثورية حقا وعرضت على جميع أعضاء البرلمان ودوائرهم الانتخابية فرصة تجربة أسلوب مشابه.

وبموجـب قانون البرلمان، أنشـأت الحكومة صندوق تنميـة الدوائر الانتخابية Constituency Development Fund (CDF). كان الهـدف من هذا الصندوق توفـير التمويل المباشر لمبـادرات التنمية المحلية، وبخاصة اسـتهداف أولئك الذين يريـدون محاربـة الفقر، للبـت في أمرها من قبـل المواطنين أنفسـهم. كان المبلغ الإجمالي المخصص لهذا هو 2,5 في المائة من الإيرادات الضريبية التي قامت الحكومة بتحصيلها. ونص القانون على أن تحصل كل دائرة من الـ210 دوائر انتخابية برلمانية على حصة متسـاوية تقدر بـ75 في المائة مـن المبالغ، بينما خصصت الـ25 في المائة المتبقية وفقا لمسـتويات الفقر في كل دائرة انتخابية، مع حصول ذوي المسـتويات الأعـلى للفقر على نصيب أكبر. كما فرض للقانون تخصيص ما يصل إلى 10 في المائة من صندوق تنمية الدوائر الانتخابية للمنح الدراسـية. وفي الواقع، كان هذا مسعى نحو توزيع عادل للموارد في كل المجتمعات المحلية.

اشـتكى الكينيون على مدى سنوات من سوء استخدام ضرائبهم من قبل النخبة الحاكمـة، حيث لم يحصل الشـعب على عائـد من تلك المبالغ في شـكل خدمات، وبخاصـة الفقـراء القرويين؛ وهنا حاولت الحكومة للمـرة الأولى أن تضمن ذهاب بعـض الإيـرادات التي حصلتهـا إلى من هم في أمـس الحاجة إليهـا. كانت القمة

تمـد يدها إلى القـاع. وفي نهاية الأمر قبلت الحكومة بالأسـلوب الذي كان المجتمع المـدني يؤيده. وكان من بين الفوائد الإضافية للقانون أنه شـجع الكينيين على دفع ضرائبهم، إيمانا منهم بأن المال سـوف يسـتخدم بطريقة أكثر شـفافية ومسؤولية عـما كان في الماضي. وأدرك الشـعب أنـه كلما زادت الإيرادات التـي تحصل عليها الحكومـة، زاد تدفق الأموال إلى صندوق تنمية الدوائر الانتخابية. وقد زادت هذه الإيـرادات بالفعل في عهـد الحكومة الجديدة نظرا لاسـتعداد المزيد من المواطنين لدفـع ضرائبهم. وفي العام 2004 جرى تخصيص 1,26 مليار شـلن كيني (حوالي 20 مليـون دولار) لصندوق تنميـة الدوائر الانتخابية. وبحلول العـام 2008 كان هذا المبلغ قد ارتفع إلى 10,1 مليارات شلن كيني (نحو 155 مليون دولار)[1].

أكـد صندوق تنمية الدوائر الانتخابية اعتقادا قديما لدي بأنه لكي تنمو أفريقيا يستلزم هذا الوصول إلى السكان المحليين على أبسط المستويات التمثيلية وتشجيعهم على اتخاذ القرارات بشـأن المشروعـات والإشراف على تنفيذها لمصلحة مجتمعهم. ونظرا لأن كينيا، ومعها الكثير من البلدان الأفريقية الأخرى، لديها نظام حكم مركزي بدرجة عالية - إرث اسـتعماري - مال بمرور سنوات إلى تهميش السكان القرويين، لذا كان مـن الضروري نقل عملية صنع القرار لمقاومة ثقافة التبعية التي أوجدت. أتاح صنـدوق تنمية الدوائر الانتخابية إمكانية تحويـل الكلام إلى فعل عن طريق السماح للشعب، للمرة الأولى، بتحديد أولوياته التنموية بنفسه.

مـر قانون صنـدوق تنمية الدوائر الانتخابية عبر البرلمـان من دون عائق، نظرا لأنه كان من المقرر له أن يحل محل ممارسـة الهارامبي (Harambee)، التي كانت قد أصبحت كارثة في الدوائر الانتخابية البرلمانية. وهارامبي كلمة سـواحيلية تعني «التعاون». وقد أدخـل الرئيس جومو كينياتا هذا المصطلح في كينيا في العام 1963 لغرس الروح المجتمعية والاعتماد على النفس والعمل الجاد للارتقاء بالتنمية المحلية على نطاق ضيق. وأصبحت منذ ذلك الحين تعني شـيئا ما كجمع الأموال أو التبرع الذي استغله الساسة كمنبر مهم للتأثير على الناخبين المحتملين. كان أعضاء البرلمان مطالبين دائما بالمشـاركة في الهارامبي، الرسمية وغير الرسمية على حد سواء - لبناء قاعة كنيسـة جديدة، ومساعدة الآباء في دفع الرسوم المدرسية لأبنائهم، والمساعدة في دفن أو زواج شخص ما، أو التكفل بزيارة إلى الطبيب أو الجراح. وعلى الرغم من

أن أعضاء البرلمان في كينيا يحصلون الآن على رواتب جيدة نسبيا، فمن الممكن أن يذهب جزء كبير من الراتب إلى أنواع من الهارامبي.

وبحلول العام 2002، أصبحت الهارامبي شكلا من أشكال الابتزاز تقريبا: وسيلة للدوائر الانتخابية، أو المؤسسات الكنسية، أو الجماعات النسائية لطلب التبرع والحصول عليه من عضو البرلمان التابع لهم. كما أصبحت أيضا وسيلة لأعضاء البرلمان، وبخاصة وقت الانتخابات لشراء الأصوات لضمان إعادة انتخابهم. وهذه المشكلة ليست قاصرة على كينيا؛ وليس بالمستغرب على الساسة تقديم الإغراءات - على سبيل المثال، الطعام، أو اللباس، أو النقود - للمواطنين، وبخاصة الفقراء، لضمان تأييدهم في الانتخابات. وعادة ما يكون المواطنون غير مهتمين بمعرفة ما إذا كان المال والهدايا قد أتيا من جيب عضو البرلمان أو سحبا من خزانة الدولة.

وأتاح صندوق تنمية الدوائر الانتخابية الفرصة لإنهاء بعض أشكال الابتزاز هذا، والاستفادة من أموال الدولة ليس لمجرد التصدق بأكياس من الحبوب التي قد تطعم أسرة لمدة أسبوع، بل لبناء مراكز صحية أو ضمان إنهاء الأبناء لدراستهم الثانوية، والتي ستعود فوائدها على المجتمع ككل، ونظريا ستفضي إلى تحولات إيجابية أطول أمدا، كما أن من الممكن لصندوق تنمية الدوائر الانتخابية أن يكون نموذجا مهما تقوم عليه جهود محاربة الفقر ودعم التنمية في البلدان الأفريقية الأخرى، ومناطق أخرى أيضا. وبالطبع إذا حل الفساد، فسوف يكون الحكم على صندوق تنمية الدوائر الانتخابية بأنه تجربة فاشلة.

وتقع دائرتي الانتخابية، تيتو، في المرتفعات وسط كينيا، بالقرب من العاصمة الإقليمية نييري. وتتميز الطبيعة بالتلال وسلسلة أبردير الجبلية غربا، ومن بعيد جبل كينيا شمالا. وللمنطقة معدل سقوط مطر سنوي مرتفع نسبيا، وكثير من الأنهار والجداول. والاقتصاد زراعي في المقام الأول، وتغلب عليه تربية الماشية والمحاصيل النقدية للبن، والشاي، والذرة. وكل أنواع الزراعة في تيتو ذات نطاق محدود؛ ولا توجد أي مزارع واسعة النطاق باستثناء ما يوجد على منحدرات أبردير التي تغطيها الغابات؛ ويوجد عدد قليل جدا من الصناعات التي تعمل هنا، عدا مصنع واحد للشاي. وإجمالي الناتج المحلي للفرد هو 400 دولار في السنة أو 1,11 دولار في اليوم الواحد.

ومـن خلال صندوق تنميـة الدوائر الانتخابية، منحت تيتو 134 مليون شـلن (نحو 2 مليون دولار) على مدى السنوات الخمس التي كنت خلالها عضواً في البرلمان - وكان المبلـغ في النهاية سـتة أضعاف ما كان عليه في البدايـة. وكان كل عضو في البرلمـان مكلفا بمسـؤولية التأكد من أن الأموال المخصصة لصنـدوق تنمية الدوائر الانتخابية كانت تستخدم بالفعل لمنفعة الشعب؛ وتولى الشعب نفسه، والصحافة، ولجنـة وطنية حكومية تابعة للصندوق مراقبة ذلك. واشـترطت الحكومة أن تقوم كل دائرة انتخابية بتشـكيل لجنة من خمسـة عشر فردا لتحديد المشروعات المراد تمويلها. وكان مقررا أن يدفع لهم راتب صغير نظير عملهم.

اكتشـفت أن هذه طريقة غير مرضيـة للتعامل مع تخصيـص أموال صندوق تنميـة الدوائر الانتخابية؛ واعتقدت بأن مجهود الصندوق يجب أن يكون مشـتركا قدر الإمكان. وأنا أحب تجربة الأفكار: إذا نجحت، أتابعها؛ وإذا لم تنجح أتخل عنها. ولم أتمكن من إدراك كيف أن خمسـة عشر عضوا باللجنة سيكونون ممثلين بشكل كاف أو قادرين على تحديد احتياجات الدائرة الانتخابية ككل، والتي كان تعدادها نحو تسـعين ألف شـخص. لذا، فقد توجهت إلى المواقع الفرعية - أصغر الوحدات الإدارية في كينيا، وتحكم (في حالة دائرتي الانتخابية) نحو 500 2 شخص - وشجعت كل منهم على تشكيل لجنة من خمسة عشر شخصا.

مـا كنت أحـاول القيام به هو ضمان انتخاب أعضاء اللجنة من قبل الشـعب. وعند تأسـيس نفسـها، كان لزاما على كل لجنـة تابعة لموقع فرعـي اتباع المعايير الخاصة بتمثيل المرأة والشـباب. ويوجد سبعة وثلاثون موقعا فرعيا في تيتو، ما كان يعني أن هناك 555 شـخصا مشاركين بشكل مباشر في عمل صندوق تنمية الدوائر الانتخابيـة. وكان متوقعا للجان أن تفي بأولويات الموقع الفرعي وتقررها: إذا قاموا بإصلاح قاعة اجتماعية أو حجرة دراسة مدرسية؟ هل يريدون وضع أو مد أنابيب، أو جعل الماء يتدفق إلى موضع معين؟ هل يرغبون في بناء أو استكمال مركز صحي؟ أو اسـتخدام معلم لمدرسة ما؟ وقد ساعد هذا الأسلوب، من أسفل إلى أعلى، الناس في الشعور كما لو كانت المشروعات ملكا لهم.

كان الرئيـس ونائب الرئيس لكل لجنة تابعة لموقـع فرعي يجتمعان مع لجان المواقع الرئيسية ويقومان بتشكيلها، بـ15 عضوا أيضا، لمناقشة ما أعطوه الأولوية في

مواقعهم الفرعية: ما هو الأكثر استراتيجية؟ ما الذي يخدم الناس على النحو الأمثل؟ مـا هو الأكثر فاعلية في تخفيف حدة الفقر؟ وبعد ذلك تقوم كل لجنة تابعة لموقع باختيار ممثلين اثنين للعمل في اللجنة على مسـتوى الدائرة الانتخابية. وقد حصلت لجنة الخمسـة عشر على مسـتوى الدائرة الانتخابية على خمسة مقترحات من كل موقع وبعدها اتفقت على المشروعات المراد تمويلها. وكان معظم قراراتنا بالإجماع. ونادرا جدا ما كنا نضطر إلى أخذ الأصوات.

على مسـتوى كل لجنة، كانت الحكومة تمثل أيضا بواسطة المسؤولين المحليين. ومـع ذلك، فقـد بات واضحـا لديهم أنه عـلى الرغم من كونهـم موضع ترحيب للمشـاركة في مداولات اللجنـة، لم يكن لهم دور في اختيار أعضـاء أي من اللجان، أو في تحديـد أولويات اللجنة لاسـتخدام أموال صندوق تنميـة الدوائر الانتخابية. وفي حين أن ممثلي الحكومة كان بمقدورهم التصويت، كان الشـعب نفسه هو من يحدد المشروعات، ويعطيها الأولويات، وينفذها. (في الهيكل الكلاسـيكي للحكومة، كان متوقعا لممثليها أن يفرضوا آراءهم على الشعب، وفي أغلب الأحوال كان متوقعا للشعب أن يكون قد ظل سلبيا وأقر بما قضى به ممثلو الحكومة).

كما كان لكل مشروع لجنة مشروع منتخبة: مرة أخرى، وسيلة لتشجيع المشاركة المحلية. ولم أكن أريد من الناس اختيار المشروعات فحسـب، بل الاسـتمرار أيضا في دعمها حتى تنجز. وسواء كانت حجرة دراسة جديدة، أو تجديد مستوصف صحي، أو تركيـب أنابيـب مياه، فقد كان أعضـاء لجنة المشروع المحلي هـم من يوزعون الأموال ويضمنون سـير العمـل. وقدر الإمكان، أنجز العمل الفعلي بواسـطة أفراد المجتمـع المحـلي، فلم البحث عن حرفيين وبنائين على مسـتوى عال من نيروبي، في حـين أنهم موجودون في قرى الدائرة الانتخابيـة، خاصة عندما كان الكثيرون منهم مـن دون عمل أو كانوا يعانـون بطالة جزئية؟ وعن طريق حمل هؤلاء الأفراد على المشـاركة في مشروعات صنـدوق تنمية الدوائر الانتخابيـة جرى خلق فرص عمل، وبقي المال في المجتمع، وأشرك المزيد من السكان المحليين أيضا.

أبقى هذا الهيكل الإداري على الفسـاد عند الحد الأدنى ورفع الكفاءة، نظرا لأن المشرفين والعمال كافة عاشـوا في المجتمع وتوقعوا حكما قاسيا من قبل أقرانهم إذا ما أسـيئت إدارة المشروع. وقد ظلت هذه المسؤولية على مستوى القاعدة الشعبية

مفقودة في معظم هياكل الحوكمة في كينيا وفي أنحاء أفريقيا. وترك كل شيء تقريبا لـــ «طبقة الموظفين»، لذا عندما تختفي «طبقة الموظفين» ينهار المشروع. وقد قلل نموذج صندوق تنمية الدوائر الانتخابية الذي طور في تيتو، من هذا الاحتمال.

كما كلفت اللجان بتقرير كيفية استخدام المال المخصص للمنح التعليمية. ونظرا لأن الحكومة الكينية وفرت آنذاك التعليم الابتدائي المجاني، فقد اتخذ القرار بتخصيص المال للطلاب بالمدارس الثانوية وتشجيعهم على البقاء في المدرسة حتى يبلغوا الثامنة عشرة ويتخرجوا. وكما هي الحال في المشروعات المجتمعية، باشرت كل لجنة تابعة لموقع فرعي عملها وحددت عشرة طلاب في المدارس الثانوية - 370 إجمالا، من البنين والبنات، الذين سيستفيدون من المنحة.

وهنا، أيضا، جرى تمكين المجتمع المحلي من الإتيان باختياراته الخاصة. ولم يعد القرار المتعلق بأي من الأطفال سيحصل على المنح بيد أحد الأفراد على مستوى المنطقة أو المقاطعة ربما يكون قد اعتقد بأن ابن الزعيم المحلي أو ابنة مدير المدرسة بمدرسته المحلية يجب أن يحصلا على الأموال. وبدلا من ذلك، اتخذ أعضاء اللجان على مستوى المواقع الفرعية، الذين عرفوا الأطفال جيدا وعاشوا في المجتمع، هذه القرارات. ومن الملاحظ أنه غالبا ما كان الأطفال من أفقر الأسر، أو الأيتام، أو الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية HIV /الإيدز هم من تعطى لهم الأولوية.

ولسوء الحظ، كان العدد الكبير من الأطفال بالقائمة يعني أن المجتمعات المحلية لم يكن لديها المال الكافي لتمويل المنح كاملة لكل طالب. ومع ذلك، كان لدى اللجان شعور قوي بأن كل موقع فرعي يجب أن يملك الحد الأقصى من التمثيل، لذا قرروا تقديم 40 في المائة من المنحة كحد أدنى لكل طفل. وسألوا مديري المدارس بالدائرة الانتخابية «إذا أعطيناكم 40 في المائة من تكاليف تعليم هؤلاء الأطفال، فهل ستبقون على هؤلاء الأطفال في المدرسة حتى يتمكن آباؤهم من إيجاد الـ60 في المائة المتبقية؟» ولحسن الحظ، وافق مديرو المدارس على هذه الخطة- وبعملهم هذا أصبحوا جزءا من عملية صنع القرار. ولم يسمح هذا للجان بضمان بقاء الأطفال في المدرسة فحسب، بل ضمن أيضا المنح لجميع الطلاب الذين كانوا بحاجة إليها.

وبنقل السلطة بهذه الطريقة، كنا نحاول خلق نموذج للتنمية من أسفل إلى أعلى. تميزت العملية بالشفافية والمسؤولية؛ وعززت المساواة والنزاهة؛ كما أثبتت أن «الحيز الديموقراطي» يمكن إتاحته على مستوى القاعدة الشعبية على نحو يعطي للعبارة معناها. وأرى أن أسلوب العمل هذا يقوي أعمدة الكرسي ثلاثي الأرجل، ويمكن الفقراء ويمنحهم شعورا بالمشاركة في الحكم وصنع القرار، وبكونهم جزءا من الكل - بدلا من القيام بدور المراقبين السلبيين لما يجري بعيدا في مدينة العاصمة. وسرني اكتشاف أن لجنة المراقبة البرلمانية، وهي مجموعة تمثل الحزبيين كانت تدرس أداء أعضاء البرلمان في دوائرهم الانتخابية وتحديدا فيما يتعلق بإدارة المشروعات كصندوق تنمية الدوائر الانتخابية، قررت أن بعض جوانب الطريقة التي طورناها يجب محاكاتها من قبل الآخرين.

لم تخل استراتيجيتي من مشكلات، فعملية إنشاء لجان للمواقع الفرعية والمواقع الرئيسية ككل والمداولات بشأن المشروعات استغرقت وقتا كبيرا، ما أبطأ التنفيذ المبدئي - حتى إن بعض الناس في تيتو اشتكى من أن الدائرة الانتخابية أخذت وقتا طويلا جدا لتوزيع أموال صندوق تنمية الدوائر الانتخابية. وحدثت نفسي بأنه على الرغم من أن إنشاء هيكل اللجنة متعدد الطبقات سيأخذ وقتا أطول، فإنه سيعمل بشكل جيد بمجرد أن يتخذ مكانه، وسوف يقدر ناخبيي الفرص المتوسعة لممارسة القيادة. وهو ما حدث بالفعل.

وكان من بين التحديات الأخرى أن ميزانية صندوق تنمية الدوائر الانتخابية سمحت ببدل انتقال مريح ومصروفات لأعضاء اللجنة فقط على مستوى الدائرة الانتخابية؛ وتساءل الأعضاء بالمستويات الأخرى عن السبب وراء عدم إمكانية تعويضهم على نحو مماثل. كان تحديا بالنسبة إلي أن أفسر هذا الموقف، وظل الكثيرون مستائين من هذا التفاوت. وعلى الرغم من أنني أؤمن إيمانا راسخا بقيمة الخدمة وأن الأفراد يجب ألا يدفع لهم دائما مقابل العمل من أجل الصالح العام، فمعظم الناس في تيتو فقراء. وكان تركهم لحقولهم، أو تنحيتهم العمل في مشروعاتهم الصغيرة جانبا، أو إيجاد شخص ما لرعاية أبنائهم حتى يتمكنوا من حضور اجتماع اللجنة تضحية. وأبدى البعض استياءه، وسمعت دمدمة آخرين.

في رأيي أن أهل تيتو حققوا أقصى اســتفادة من المال الذي قدمته الحكومة من خلال صندوق تنمية الدوائــر الانتخابية. وبطلب بدل صغير للانتقال والمصروفات، كان أعضــاء اللجنــة أولئك، بطريقة مــا، يضعون مصلحتهم الخاصــة المباشرة قبل المصلحــة الأعظــم للمجتمع والفوائــد التي كان يمكن لأهل تيتــو جميعا الحصول عليهــا، بالتأكد من أن الأموال المقدمة من الحكومة لم تكن تهدر. وفضلا على ذلك، لو أنني لم أكن قد أنشــأت لجانا إضافية على مســتوى المواقع الفرعية والرئيســية، لمــا تأتى لأولئك أن يكون لهــم رأي يعتد به في كيفية تخصيص أموال صندوق تنمية الدوائــر الانتخابية، ولكانت القرارات قد تركت لأعضاء الدائرة الانتخابية الخمســة عــشر وحدهم. ويبدو الأمر تقريبا كما لــو أن بعض ناخبي قد أرادوا الحصول على تعويض لمساعدة أنفسهم، كما لو كنت مدينة لهم بالمساعدة.

ومع ذلك، فلو اضطررت إلى القيام بذلك مرة أخرى، فســوف أحاول إيجاد ســبيل لتعويض أولئك الذين خدموا في لجان المواقع الرئيسية والفرعية عن وقتهم، حتى وإن كان ذلــك بمبلــغ صغير فقط. وفي الحقيقة، اتخذت الحكومــة قرارا في وقت لاحق بأن يحصل أولئك المشاركون على مستوى المواقع الفرعية على بدل انتقال ومصروفات.

وعلى المستوى الوطني، واجه صندوق تنمية الدوائر الانتخابية صعوبات أخرى، فقــد قرر أعضاء البرلمان العمل مع لجنة الخمســة عشر شــخصا فقط التي فرضها الصندوق على مستوى الدائرة الانتخابية، وفي عدد من الحالات قاموا بتعيين أصدقاء أو رفاق سياســيين كأعضاء. وبدأ الصحافيون الكينيون في نقل الأخبار بشــأن عيوب صنــدوق تنمية الدوائر الانتخابية: فقد أبدى بعــض أعضاء البرلمان محاباة للأقارب في إدارة الصنــدوق واســتخدموا الأموال للمشروعات الأثــيرة وفي أجزاء من الدائرة الانتخابيــة فضلوها، مــن دون إعطاء المواطنين صوتا حقيقيــا. وفي الحقيقة، تخلى عضــو البرلمان الجديد عن تيتــو، والذي حل محلي بعد خســارتي في انتخابات عام 2007، عــن منهجي. واختار لجنة الخمســة عشر خاصته للدائــرة الانتخابية ككل؛ واختفت لجان المواقع الرئيســية والفرعية. وتلقيت تقاريــر تفيد بأن ناخبي كانوا مستائين من هذا؛ فقد كانوا يقدرون انتقال السلطة وامتلاكهم العملية. ومما يدعو إلى الأسف أنه لم تكن لديهم الشجاعة فيما يبدو للمطالبة بتطبيقها المتواصل ودفع قادتهم إلى التمسك بالحوكمة الرشيدة.

وفي الوقت الذي تركت فيه المنصب، كان صندوق تنمية الدوائر الانتخابية قد أفضى إلى عدد من المشروعات الملموسة التي سوف يكون لها تأثير إيجابي على آفاق التنمية لناخبي السابقين. جرى توجيه ما يقرب من نصف الأموال إلى التعليم - للمنح الدراسية للمدرسة الثانوية لأكثر من ستمائة طالب، والدعم لبناء وتجديد حجرات الدرس، والمختبرات العلمية، والمهاجع في المدارس، وكذلك في المدارس المهنية. كما اختارت المجتمعات استثمار أموال صندوق تنمية الدوائر الانتخابية في ترميم وتوسعة المراكز الصحية والمستوصفات، وكذلك تزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة، في جميع أنحاء الدوائر الانتخابية.

كما أنشئ مشروع للري ووضع عدد من الأميال من الأنابيب، وجرى توفير الكهرباء لأكثر من مائة منزل، وكذلك للمدارس، وللكنائس، ومستوصف، ومركز لتجارة الشاي. كما دعمت الأموال إصلاح وصيانة الطرق، وبناء قاعة مناسبات اجتماعية، ومنشآت محسنة للشرطة والمسؤولين المحليين، بهدف تعزيز الخدمات. أضف إلى ذلك التوسع في القدرات التخزينية والتجميعية بمصانع البن المحلية، وتخصيص مبالغ لمشروعات الشباب، بما في ذلك تنمية المشروعات الصغيرة ومبادرات صيانة الموارد الطبيعية.

وكان الشيء السار تحديدا في تنفيذ صندوق تنمية الدوائر الانتخابية في تيتو، أن الهيكل متعدد الطبقات قد ساعد في الحد من مخاطر الفساد. وفي اللحظة التي كنت أشعر فيها بالإحباط إزاء استعداد البعض للاحتيال على الآخرين واستغلالهم، شجعني زميل عن طريق تبادل المعلومات التي تفيد بأنه في أي مجتمع، يكون ربع السكان أمينين، وربع غير أمينين، ويمكن أن يكون النصف المتبقي بين هذا وذاك. ولبتر الفساد، فالنظم الصريحة والشفافة تكون أساسية. وكلما كانت هناك نظم أفضل ومؤسسات أفضل في الموضع الصحيح، زاد احتمال انضمام الـ 50 في المائة من السكان إلى الـ 25 في المائة الأمناء.

وفي حالة تيتو، كانت لجنة الدائرة الانتخابية تراقب وتقيم على نحو روتيني سير عمل اللجنة على مستوى المواقع الرئيسية والفرعية، وتقدم تقارير مكتوبة حول سير العمل إلى مكتب دائرتي الانتخابية، الذي كان يضم ضمن هيئته منسقا متفرغا. رغم ذلك، لا يمكنني التأكد من أن ثمة شيئا ما معاكسا لم يحدث. وكانت هناك

فرص للتلاعب بأسـعار الإمدادات للمشروعات، كأنابيـب الماء، وفي إحدى الحالات بدا السعر المدفوع لدرجة معينة من الأنابيب مرتفعا.

وكان ما أردت إيجاده هو نظام للاستفادة من أموال صندوق تنمية الدوائر الانتخابية يكون شـفافا، ومسـؤولا، واشـتراكيا بدرجة عالية. وبصياغة طريقة متعـددة الطبقـات، حاولت إنشـاء هيكل من شـأنه حفظ أولويـات الدائرة الانتخابيـة، مهـما كان من يمثل تيتـو في البرلمان. وقبل نهايـة مدتي كعضو في البرلمان، جمعت الأعضاء الخمسـة عشر للجنة على مسـتوى الدائرة الانتخابية مع الخمسـة عشر شـخصا الذين كانوا يمثلون كلا مـن المواقع الفرعية ال37- حوالي ستمائة شخص إجمالا - لوضع خطة استراتيجية لتيتو على مدى السنوات الخمـس القادمة. وتحت توجيه ميسر مـدرب، وضعت الجمعية مجموعة من الأولويات الملموسـة للتعليم، والزراعة، والصحة، والماء، والكهرباء، والسـياحة، والبيئة. وعند اسـتكمال الخطـة، لن يضطر أحد إلى أن يسـأل أهل تيتو: ماذا تريدون؟ على الرغم من فقدي مقعدي البرلماني، فإن الناخبين بدائرتي الانتخابية السـابقة لديهم خطة اسـتراتيجية، وهي خطة جيدة. وأملي أنهم - الأشخاص الذين أوجدوها - سوف ينفذونها.

وهنـاك دول أخرى، بما فيها جنـوب أفريقيا ونيجيريا، تبحـث الآن اعتماد نموذج صنـدوق تنمية الدوائر الانتخابية. وعندما أدخلته أوغندا في العام 2005 لم يقـدم أي نظام لتوفير المراقبة الصارمة للأموال. ولم يكن معظم أعضاء البرلمان مسؤولا عن إنفاقها، مما أسهم في فزع الحكومة الوطنية وناخبي أعضاء البرلمان. إن مثـل هـذه الضمانات أساسـية لضمان الكشـف عن أعضاء البرلمـان الذين يسيئون اسـتخدام المال، ولكي يكون لدى المواطنين وسـيلة للإبلاغ عن الفساد، ولـكي يخضع تنفيذ كل المشروعات التي يمولها صندوق تنمية الدوائر الانتخابية للمراقبة من كثب.

وعلى الرغم من المشـكلات والعيوب الأولية للعديد من نماذج صندوق تنمية الدوائـر الانتخابيـة، أرجو أن تنتـشر الفكرة، وأن تبذل جهود لإدخال تحسـينات عليها. إن صندوق تنمية الدوائر الانتخابية هو حل أفريقي حقا لمشـكلة أفريقية، اعتمادا على ميزانية الحكومة لأعلى مؤسسـة دولية، وعلى المشاركة الفعالة وقيادة

المجتمع المحلي بدلا من الخبراء الدوليين، وبصفة أساسية، يمثل صندوق تنمية الدوائر الانتخابية شراكة ظلت نادرة جدا في أفريقيا: بين الشعب وقيادته ضد الفقر والسلبية.

فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز: الخروج من الظل

وإضافة إلى صندوق تنمية الدوائر الانتخابية، كانت هناك علامات أخرى مشجعة لتنمية القيادة على مستوى القاعدة الشعبية: على سبيل المثال، في الحرب على الدمار الناتج عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووصمة العار التي غالبا ما تلصق بالأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية. وأثناء خدمتي كعضو في البرلمان، حاولت الاستجابة لاحتياجات الأشخاص الذي يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تيتو وشجعت أيضا الاختبارات الطوعية لناخبي.

ويلقى أعضاء البرلمان التشجيع في عملهم بالدائرة الانتخابية للشراكة مع وزراء الحكومة المحلية وكذلك المنظمات غير الحكومية المحلية. لذا، طلبت أن تقوم حركة الحزام الأخضر، التي كان لديها الكثير من الجماعات النشطة في منطقة نييري، بتوفير الموارد المالية لإعادة تأهيل مبنى قائم بجوار مقر دائرتي الانتخابية لإنشاء أول مركز للاستشارات والاختبارات الطوعية Voluntary Counseling and Testing (VCT) في تيتو. وكما هي الحال مع مشروعات صندوق تنمية الدوائر الانتخابية، جرى استكمال البناء الفعلي من قبل الحرفيين المحليين. واستكملت وزارة الصحة والمنظمة غير الحكومية للأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (PLWHA) هذه الجهود: وفرت وزارة الصحة موظفا لتقديم الاستشارات والاختبارات؛ واستخدمت حركة الحزام الأخضر مساعدا له؛ وقامت المنظمة PLWHA بتنظيم حضور المستشارين وتحدثهم إلى الناس في الدائرة الانتخابية بشأن كيفية العيش بشكل إيجابي ومسؤول مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكيفية وقاية شركائهم من العدوى. وبمجرد إنشاء المركز، كان من الضروري تشجيع الناس في تيتو على الخضوع لاختبار الإيدز.

قابلت خلال هذه الجهود امرأة شابة فقدت زوجها بسبب الإيدز. وعلى الرغم من أن ابنيها الاثنين كانا خاليين من فيروس نقص المناعة البشرية، فقد كانت هي نفسها حاملة للفيروس، لكنها رفضت العيش في المنفى المفروض ذاتيا الذي اتخذه

الكثـيرون ممن يعيشـون بفيروس نقص المناعـة البشرية/الإيـدز. كان لكل دائرة انتخابيـة في كينيا لجنة لمكافحة الإيدز بتفويض مـن الحكومة؛ وقد أصبحت هذه المرأة أحد الحاضرين الدائمين في اجتماعات اللجنة، وأخيرا عرفت قصتها. لقد أثبتت أنها مبدعة، ومبتكرة، ومتحمسة، وكانت بحاجة إلى وظيفة.

وهكذا، فقد اسـتخدمتها حركة حزام الخضر كمسـؤول دعم للأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبمساعدة المكتب المحلي لدائرتي الانتخابية، أدت هذه المرأة دورا رئيسيا في تنظيم خروج الرجال، والنساء، والأطفال الآخرين الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية من عزلتهم في منازلهم، التي تراجع عنها الكثيرون بعد أن عرفوا أنهم مصابون بالمرض. وبسبب عملها إلى حد كبير يقوم الكثير من هؤلاء الأشخاص الآن برعاية وتشجيع أنفسهم والآخرين.

وبمجرد أن أنشـئ مركز الاستشارات والاختبارات الطوعية، كان يجري تنظيم اجتماع شـهري هنـاك لدعـم أولئـك الذيـن يعيشـون بفـيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكانوا يصلون ويغنون معا، ويدلون بشهاداتهم الشخصية - شرح لخـبرات الرفـض أو القبول - ويتحدثون عن كيفية عيشـهم على نحو مسـؤول مـن عدمه. تعلموا تقبل الألم، والغضب، والإحباط الذي كانوا يقاسـونه. وأحيانا كان يـأتي قس ليقدم التشـجيع الروحـي لأولئك الذين كانوا يشـعرون بأنهم يعيشـون في ظل الموت. كما نظمت تجمعات للأطفال والشباب - وكان بعضهم أيتامـا، وبعضهم حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية، وبعضهم كان الاثنين معا - بالمركز. شـعر الناخبون بأنه من المهم للشـباب تعلم كيفية حماية أنفسـهم، والعيش الإيجابي، والتطلع قدما.

تناسـب أنواع التربة في المرتفعات الوسـطى زراعة الخضراوات بدرجة عالية. وقد قامت حركة الحزام الأخضر بحملة لتشـجيع الأشـخاص الذين يعيشـون مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إنشـاء حدائق المطبخ، حتى يتسنى لهم تضمـين أطعمة، وبخاصة الخـضراوات الخضراء، أكثر تحسـينا للصحة في نظمهم الغذائيـة. ونظرا إلى أن اقتصاد تيتو يعتمد بشـدة على المحاصيل النقدية، لم يعد معظم الناس يزرعون الطعام، لكنهم بالأحرى يشـترونه من السوق. وبالنسبة إلى الفقـراء والمصابين بالضعف بسـبب فيروس نقص المناعـة البشرية/الإيدز، يمكن

أن تنشأ حلقة مفرغة لا يملكون فيها الطعام لكنهم لا يستطيعون الذهاب إلى السوق، إما لأنهم مرضى للغاية أو أنهم لا يستطيعون تحمل نفقات شراء الطعام، نظرا إلى أنهم ما عادوا يعملون.

أتاحت حركة الحزام الأخضر خدمة التوعية لمساعدة الناس على القيام بهذا، باستخدام طريقة أنتجت بشكل عضوي كمية جيدة داخل مساحة صغيرة قريبة تماما من منازلهم. وجرى تزويد الأفراد بالبذور والتدريب، ونظرا للزيادة في الإمداد بالطعام المغذي، تحسنت صحة الكثيرين منهم. وحتى إن كان عدد من أولئك المشاركين في حالة ضعيفة، كان من المشجع رؤيتهم وهم يزرعون طعامهم بأنفسهم - فقبل الحملة كان هؤلاء الأشخاص قد حبسوا أنفسهم داخل منازلهم، منتظرين الموت. والآن ها هم بالخارج في الهواء النقي، يتحدثون مع جيرانهم، ويشعرون بأنهم أكثر ثقة بشأن المستقبل: العيش الإيجابي.

المؤسسات الفاسدة

بطرق أخرى، رغم ذلك، ظلت الثقافة القديمة للتخلف والفساد وأساليب القيادة عديمة الكفاءة تمثل تحديا. ويالهول ما جلبته محنة مزارعي البن على نطاق ضيق على البلاد في دائرتي الانتخابية. فبعد وقت قصير من نهاية الحرب الفيتنامية، أرسلت الحكومة الفيتنامية مبعوثين إلى كينيا لدراسة كيفية التوسع في زراعة البن لديها. وعلاوة على امتلاكها بعضا من أجود أنواع البن في العالم، تقوم كينيا بإجراء أبحاث في مجال تطوير أنواع مختلفة من البن عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض. ولم يشتر الفيتناميون سلالات مختلفة من البن الكيني فحسب، بل وجهوا الدعوة إلى بعض خبراء البن الكينيين لزيارة فيتنام. وفي السنوات العشرين منذ بدايتها الجدية، حققت صناعة البن الفيتنامية نموا كبيرا حتى إنها لم تتفوق على الكثير من الدول التقليدية المنتجة للبن، مثل إندونيسيا، وكولومبيا، وإثيوبيا فحسب، بل تخطت كينيا أيضا لتصبح فيتنام، بعد البرازيل، ثاني أكبر مصدر للبن في العالم.

وبما أن البن سلعة، فهو يخضع للمضاربة في الأسواق الدولية، وبذلك تكون زراعته أو بيعه عملا محفوفا بالمخاطر حقا. وإذا انهار الإنتاج، سواء بسبب عدم الاستقرار السياسي أو فرط الإنتاج، فإنه يمكن أن ينتهي المطاف بالمزارعين إلى لا شيء. وعلى نطاق

واسـع، فالبلد بأسره يعاني؛ فعلى المستوى المحلي تتضور مجتمعات وأسر بأكملها جوعا نظرا إلى أن المزارعين يزرعون إما المحاصيل لإطعام الناس والحيوانات في البلدان الأخرى أو السلع كالبن. ولا يقوم البعض بزراعة المحاصيل الغذائية على الإطلاق (كما هي حال الكثيريـن من مزارعي البن). ونظرا لقيام العالم المتقدم بتكديس قواعد التجارة الدولية الحاليـة ضد البلدان النامية عن طريق فرض رسـوم جمركية كبـيرة على صادراتها، في الوقت الذي تغرق فيه أسـواقها بالواردات الرخيصة، فإن المجتمعات الأكثر فقرا تكون في موقف بالغ الحرج عندما يصل الأمر إلى المحاصيل السلعية كالبن.

ورغم تحفظاتي الكبيرة بشـأن الحكمـة وراء اقتصاد يقوم على محصول نقدي، فإنني شعرت بأنه من واجبي كعضو في البرلمان القيام بما أستطيع لتمكين المشروعات المحليـة من البقاء، خصوصـا أن دائرتي الانتخابية كان بهـا الكثير من مزارعي البن وكان مـن الواضح وجود سـوق للبن الكيني. ولتحقيق تلك الغاية، شـجعت بعض رجـال الأعمال الألمان عـلى الاهتمام ببن تيتو. وكانوا هم من أخبرني عن صناعة البن المزدهـرة في فيتنام، وأن مزارع البن الفيتنامي العادي عـادة ما تجني ربحا عظيما من محصوله. وبطبيعة الحـال، فمع ارتفاع هوامش الربح، يعمل المزارع بكل جد. وبالإضافة إلى ذلك، فـإن الحكومة الفيتنامية تدعم صناعة البن ولا تضمن فقط أن يجد مزارعو البن المشـترين الدوليـين لإنتاجهم، بل أن يتمكـن المزارعون أيضا من الوفاء بالتزاماتهم والمحافظة على النوعية والكمية التي يبحث عنها المشترون. وهذا التوافق يعني احتفاظ المزارعين بقاعدة العملاء وتوسعتها معا.

البن والشاي هما قاعدة الاقتصاد بالمرتفعات الوسطى، لذا فقد كان من المفترض أن يكونا مدري الدخل الرئيسـيين لمعظم الناس في تيتو. ومع ذلك، وكما اكتشـفت، فقـد واجه مزارعو البن على نطاق ضيق في كينيا، الذين يشـكلون السـواد الأعظم للصناعة، عقبات عديدة، إضافة إلى الاعتماد على محصول غير مؤكد كمصدر رئيسي للدخل. وعلمت أن مقدارا كبيرا من الفسـاد يوجد في المصانع، حيث كان المزارعون يقومون بتسـليم الـبن حيث معالجة الحبوب جزئيا. وقد عم هذا الفسـاد الإدارة، وشراء المدخلات كالأسمدة، والقروض والسلف التي كانت المصانع تقدمها للمزارعين مقابل المكاسب المتوقعة. ولم يكن بمقدور المزارع التفاوض حول سعر المدخلات، أو بالطبع تحديد السعر الذي سيباع به البن في الأسواق المحلية والدولية.

وعلى مستويات أعلى للإدارة كانت المصروفات الإضافية ورسوم التجهيز والتسويق مرتفعة للغاية، بينما كان هناك فساد في الحركة التعاونية ذاتها. وكان يجري تسلم الدخل من بيع البن وتجهيزه في البيروقراطيات المركزية التابعة لمجلس البن الكيني والاتحاد التعاوني لمزارعي كينيا (PCU)، وبعد ذلك يوزع على المزارعين من دون مشاركتهم.

ولم يدع هذا للمزارع أي إمكانية للتفاوض حول مقدار ما يجب استقطاعه من سعر البيع بفعل البيروقراطية، سواء للبحوث، أو كدفعات وبدلات لأعضاء مجلس الإدارة لكلا المجلسين. وفي بعض الحالات، كان لدى الإدارة الجرأة في إبلاغ المزارعين بأنهم مدينون للمصنع بالمال ويجب عليهم اقتراض مبالغ لسداد قروضهم! تحول المزارع، بموافقة الحكومة، إلى قن حقيقي؛ فعلى الرغم من أنه يمتلك الأرض، فقد كان يحصل على أجر زهيد نظير عمله. ولم يكن حتى يملك البن كمحصول نقدي، فقد كانت شجيرات البن تعتبر ملكا للحكومة. وبسبب أحد قوانين الحقبة الاستعمارية، وكان لايزال ساريا، خاطر المزارعون الذين تجرأوا على قطع شجيرات البن أو الشاي بتعريض أنفسهم للاعتقال واتهامهم بارتكاب جريمة.

إن دخل الكثير من مزارعي البن والشاي منخفض للغاية: لا يستطيع الكثيرون دفع الرسوم المدرسية لأبنائهم، أو تحمل نفقات الذهاب إلى المستشفى عندما يكونون هم أو أفراد عائلتهم مرضى؛ والملابس التي يرتدونها والطعام الذي يتناولونه من نوعية سيئة. وربما احتاجوا أيضا إلى المساعدة في دفن موتاهم.

وعلى خلاف مزارعي النطاق الضيق، يمكن لمزارعي البن على نطاق واسع، الذين يوجد عدد منهم في كينيا شأنهم في ذلك شأن المستعمرين البيض قبلهم، التعامل بشكل مباشر مع الحكومة والتفاوض بشأن سعر عادل لإنتاجهم. وقد أوصي بالتعاونيات لصغار المزارعين للسماح لهم بالاستفادة، حتى كملاك أراض صغار، من وفورات الحجم التي تعمل في السوق. لكن الحركة التعاونية أصبحت نهبا للفساد حتى إنه بدلا من إنقاذ صغار المزارعين أصبح الوحش بداخلها. وبقدر ما ينبغي للنخب الحاكمة أن تكون أكثر نزاهة وعدالة تجاه صغار المزارعين، فالأمر متروك أيضا للمزارعين لتحرير أنفسهم عن طريق المطالبة بإدارة أفضل من قادتهم.

وما وجدته محبطا، إلى جانب الفســاد الراســخ في الهيئات شبه الحكومية التي أنشئت بهدف حماية، وليس العمل ضد، مصالح مزارعي البن الكينيين، كان مواقف بعض المزارعين أنفسهم، فغالبا ما كانوا لا يولون المحصول ما يحتاج إليه من اهتمام، وبدلا من العمل بشــكل جماعي لتعزيز أهدافهم الجماعية - عن طريق ممارســة ضغــط على الحكومة الكينية لإصلاح الهيئات شــبه الحكومية لضمان ســعر أفضل من المشــترين الدوليين وتخفيض النفقات والاستقطاعات التي كانت تفرض عليهم؛ أو رفع مستوياتهم وتشــجيع التوافق؛ أوالترويج للمنطقة بأكملها كمنطقة رئيسية لزراعة البن، على سبيل المثال، وكان المزارعون ينافسون بعضهم بعضا.

وكان بعضهــم غير جدير بالثقة، وكانوا فاســدين حقا هم أنفســهم، ويحتالون على المزارعين الآخرين عن طريق تضخيم وزن حبوبهم أو كمية البن أو الشاي التي كانوا يســلمونها للمصنع. ووثق آخرون ثقة عمياء في مديــري المصانع نظرا إلى أن الأخيريــن كانوا متعلمين، لذلك - هكذا اعتقد المزارعــون - كان لديهم ميل إلى أن يكونوا أكثر أمانة.

ومن المؤكد أن الأشخاص أسفل السلم الاقتصادي، كمزارعي البن، كانت سلطتهم وقدرتهم محدودة على التفاوض بشــأن اتفاقات أفضل. ولهذا السبب فالأمر متروك للحكومة لحمايتهم من النظام الاستغلالي الذي يفترس الشعب المستضعف. وعندما لا تفعل الحكومة ذلك أسأل نفسي: أيكون ذلك لعدم إدراكها ما يحدث للمزارعين، أم لرفضها الاعتراف بكفاحهم، نظرا لاســتفادة النخب من النظام الحالي الذي يحكم المحاصيل النقدية كالبن، والشاي، وقصب السكر؟

مــن بين الأمثلــة الأخرى للكيفيــة التي يمكن بهــا للفقــراء أن يكونوا أعداء أنفســهم ما يتعلق بمزارعي جوز المكاداميا في دائــرتي الانتخابية البرلمانية. أدخل جوز المكاداميا إلى كينيا في العام 1944، لكن لم يتم التوسع في زراعته حتى أواخر الســتينيات من القرن العشرين، عندما أصبحت الحكومة على وعي بقدرتها على الإتيــان بالدخل. والجوز لا يمكن تناوله كاملا أو اســتخدامه في الحلوى والوجبات الخفيفة فحســب، بل إن زيته مفيد في الســلطات، وقشرته الصلبة تســتخدم في علف الماشــية، وأصدافه لصنع الوقود والفحم. والخشــب المســتخرج من أشجار المكاداميا معمر، والشــجرة نفســها مناســبة للزراعة بين محاصيل أخرى، ويطلق

على هذه الممارسة التحريج الزراعي[2]. وبسبب التنوع العريض لاستخداماته، فجوز المكاداميا يأتي بسعر جيد في السوق. وإذا كانت أشجار زارع جوز المكاداميا مزروعة بالفعل وتنتج الجوز للحصاد، فلا شيء يمنع المزارع من أن ينجح ويصبح ثريا بالمقاييس الريفية.

وفي أحد الأيام، دنت مني مجموعة من مزارعي جوز المكاداميا. وذكر هؤلاء المزارعون تحديدا أنهم باعوا جوزهم داخل السوق اليابانية بواسطة مصنع ومصدر كيني لم يبد عليه أنه فاسد. وقد أتى الجوز بسعر جيد للغاية للكيلو جرام، وكان المزارعون يكسبون دخلا مناسبا. ومع ذلك، لم يكونوا سعداء. وفسروا ذلك بأنه نظرا لوجود احتمال كبير جدا لتحقيق ربح من جوز المكاداميا، فقد بدأ جيران المزارعين، وكانوا مزارعين أيضا، في سرقته.

ولابد أن يكون جوز المكاداميا ناضجا تماما ليكون جاهزا للمعالجة، لذا فالمزارعون ينتظرونه حتى يسقط على الأرض. ومع ذلك، أخبرني المزارعون بأن بعض الناس قد بدأوا في هز الأشجار قبل أن ينضج الجوز. وبعدها، بدأ آخرون في تسلق الأشجار والتقاط الجوز قبل أن ينضج بما يكفي حتى لإسقاطه من الأشجار بالهز. وأخيرا، أصبح الطمع هائلا جدا حتى إن بعض الأفراد تسللوا ببساطة إلى داخل أرض المزارعين ليلا، وقاموا بقطع الأشجار، ونقلوها بعيدا، حتى يتسنى لهم حصد كل حبة جوز لأنفسهم. ومن المؤكد أنه نظرا لأن الجوز لم يكن جاهزا، فقد كان اللصوص بحاجة إلى إيجاد طرق لجعل الجوز يبدو ناضجا. وأخبروني بأنهم يقومون بغلي الجوز مع أوراق الشاي لتغيير لونه. لكن عندما كان الجوز يصل إلى مراقبة الجودة في السوق خارج البلد، كان يكتشف أنها قد فسدت، فيخبر الوسيط المزارعين بأنه لا يريد منهم المزيد من جوز المكاداميا مستقبلا.

عندما جاءني المزارعون بقصتهم كانوا يائسين. وعندما أخبروني بسبب فقدهم لسوقهم المربحة، دهشت لجشع بعض أفراد المجتمع وقصر نظرهم. وأخبرتهم بأنني سأحاول إيجاد سوق أخرى للجوز، بيد أنني لم أقدم الكثير من الأمل. وقلت لهم: «يمكننا العمل على ذلك، لكنكم قتلتم بالفعل الإوزة التي كانت تضع البيضات الذهبية». وكان من الواضح، تابعت قائلة، أن الأمر سيتطلب قدرا أكبر كثيرا من الجهد لإقناع سوق جديدة بموثوقية هؤلاء المزارعين.

والـشيء الذي يجـب إدراكه هو أن الأفـراد الذين جـاؤوني لم يكونوا مزارعين بالمعنـى الـذي يفهمه العـالم الصناعي، مع فهـم للمدخلات الزراعية، والأسـواق الدولية، وأسعار السلع. وفي الواقع، فشأنهم شأن الأفراد على منحدر التل في ياوندي، فهـؤلاء المزارعـون كانوا حقا مختلفين قليلا عن جيرانهـم الذين سرقوا الجوز، نظرا لأن جميع من يعيشـون في المناطق الريفيـة تقريبا يزرعون محصولا واحدا أو آخر في أرضهم. ولديهـم القليل من المعلومات عن المنتج الذي يزرعونه؛ ولديهم القليل من التعليم، إن لم يكونوا بلا أي تعليم رسمي، وبذلك فقد يكونون أميين وظيفيا أو فعليا. وإذا كانوا يستطيعون القراءة أو الكتابة، فلا سبيل لديهم للحصول على المواد المكتوبة أو الإنترنت لتزويد أنفسـهم بمعلومات عن المحاصيل التي تمثل مصدرهم الرئيسي للدخل؛ وفي حالـة مزارعي البن وجوز المكاداميا، ربما لا يأكلون أو يشربون ما يحصدون، نظرا لأنهم لا يقومون بمعالجة ما يبيعون.

وهذا هو السـبب في أنـه حتى وإن نظم مزارعو الجوز أنفسـهم لاتزال هناك حاجة إلى قيادة وطنية قوية للتأكد من حصولهم على مسـتحقاتهم إذا كان لديهم الاستعداد للعمل الجاد، والتصرف على نحو مسؤول، وعدم الاحتيال على النظام.

رغم ذلك، بذلت الحكومة الكينية جهدا ضئيلا في حالات مزارعي جوز المكاداميا والـبن، لتقديم خدمة التوعية لتعليم المزارعين، أو لتمكينهم من الدعاية لأنفسـهم مـن خلال وحدة تعاونية في السـوق الدولية. لقد أوصيـت مزارعي جوز مكاداميا بإنشاء تعاونيتهم الخاصة والعمل معا للكشف عمن كان يملك الأشجار قبل قطعها، وتسـجيلها، ثم تحديد مـن كان يبيع جوز المكاداميا حتـى وإن لم يكونوا يزرعون الأشجار في أرضهم. كما قمت بحثهم على البدء من جديد وغرس نظام بين المزارعين؛ وبهذه الطريقة كانوا سـينتجون جوزا ذا جودة كافية ليتمكنوا في النهاية من إيجاد بائع آخر يقوم بمعالجة الجوز في منطقتهم. وسيؤدي هذا بدوره إلى إضافة قيمة إلى منتجهم قبل قيامهم بتسليم الجوز إلى الوسيط لبيعه للمصدر.

ولسوء الحظ، خسرت في انتخابات البرلمان قبل أن تتاح لي الفرصة لتقديم المزيد من المسـاعدة لمزارعي جوز المكاداميا والبن. ورغم ذلك، كنت عضوا في البرلمان مدة طويلة بما يكفي لكي أدرك بوضوح تام أن هناك مشـكلة أخرى أثرت على المزارعين إضافـة إلى جهلهم بمنتجاتهـم الخاصة، وافتقارهم إلى التعليـم، وإخفاق الحكومة

في دعمهــم على نحــو ما فعلت الحكومــة الفيتنامية بوضوح مــع مزارعي البن في فيتنام. ولم يكن ما أبقى مزارعي البن والمكاداميا في فقر، وســط الثروة المتنوعة من أفضل أنواع البن في العالم والجوز الثمين، إخفاق الحكومة في حمايتهم من المستغلين المحليين فقط، لكن إخفاقهم هم أيضا في فهم عواقب أفعالهم المدمرة للذات، فبدلا مــن العمل معا لتعزيز الصالــح العام لمجتمعاتهم، راحوا يســعون وراء مصالحهم الفردية، تاركين الطمع والأنانية ينموان بقوة بينهم.

ونظرا لأن جوز المكاداميا كان يحصل بالفعل على ســعر ممتاز في السوق، فقد كان بمقــدور المزارعين تجميع بعض مكاســبهم وإتاحتها حتى يتســنى للمزيد من الناس في مجتمعاتهم شراء أشــجار بقرض منخفــض الفائدة. وكان هذا يعني توفير المزيــد من أشــجار المكاداميا للمجتمع لتقاســم الثروة. وبطبيعــة الحال، كان من المتوقع أن تكون لذلك اســتراتيجية طويلة الأجل، نظرا لأن أشجار المكاداميا تحتاج وقتا كي تنمو، لكنها تجني أرباحا في غضون بضع ســنوات. ومع ذلك، أراد اللصوص المــال أولا، وكانوا يريدونه سريعا. ولأنهم كانوا منتشــين بتوقــع بيع الجوز، لم يكن لديهم الاستعداد لتدمير فرصهم في تحقيق المزيد من الثروة عن طريق قطع الأشجار فقــط، لكنهم لم يلقوا بــالا أيضا لإفقار جيرانهم بفعلهم هــذا. ولم تؤد أفعالهم إلى عدم إنتاج المزيد من الجوز من تلك الأشجار تحديدا فقط، بل أكدت أيضا أن الأمر سيســتغرق أعواما أكثر بكثير قبل أن يتمكنوا من تحقيق ربح من جوز المكاداميا - حتى وإن تمكنوا من إيجاد سوق مرة أخرى.

وأنا أعتبر أفعالا كهذه شــكلا من أشــكال الفســاد. فهي لا تختلف عن قيام وزير بطلب رشــوة قبــل أن يصدر ترخيصا بحصد الأشــجار في الغابة. وهــي تعبر عن عدم الاســتعداد للعمل من أجل ما يكســبه المرء، والاستعداد نفســه للاحتيال على النظام. وتشــكل تحديــا للفطرة الســليمة والإرادة الجماعية، كما أنها تســاعد على خلق نمط يثبط همة أولئك الصادقين والمتعاطفين من خلال تســخير أموالهم أو خبراتهم لمساعدة أفريقيــا. وتكون النتيجــة أن ينتهي الحال بالمجتمعــات إلى التعامل مع الحكومات أو الشركات المهتمة أساســا باســتغلال هذا الفراغ الذي توجده ثقافة الفساد لانتزاع أكبر قدر ممكن من الموارد. وعندما يكشــف النــاس عن طمعهم وأنانيتهم يجري شراؤهم، واستغلالهم، والاحتيال عليهم بسهولة، وبذلك فهم يعملون ضد مصلحتهم.

النظر إلى الوراء للمضي قدما

عندما تصبح جميع أشكال الفساد هذه، مع الابتزاز والسرقة الأكثر اعتيادا، مستترة، تحدث الآلة الاجتماعية صريرا حتى تتوقف. ولست ساذجة حتى أعتقد بأن الفساد الشخصي والجماعي يمكن القضاء عليه تماما في أي وقت؛ سوف يستمر وجوده مادام هناك أناس أنانيون ومال يمكن كسبه. لكن هناك تدابير ملموسة يمكن للحكومة اتخاذها لإحداث الثورة المطلوبة في الأخلاق، إذا كانت ملتزمة بها. وسيكون أحد المقومات المهمة التي يجب على الأفارقة فهمها بشكل جماعي أن الموقف لم يكن محفوفا بالمخاطر هكذا دائما - اتصف أغلبية أجدادهم بالأمانة، والنزاهة، والعدالة، وكانت مجتمعاتهم تعمل واحتياجات الناس الأساسية يوفى بها - وأن يتحدوا أنفسهم لمحاكاة بعض هذه القيم. ويكمن جزء من مأساة أفريقيا في أن الأفارقة العاديين، في أكثر الأحوال، لا يذكرون هذا التاريخ ويفخرون به. غير أن هذا التاريخ جزء من هويتهم، ويجب تعليمه والاحتفاء به. ولو أنهم فعلوا هذا، لكان بمقدورهم الاحتفاء بأنفسهم أيضا، وعدم الوثوق كثيرا في أولئك الذين يريدون بهم السوء.

ومن بين المقومات الأخرى لهذه الثورة إدراك الأفارقة أنه في الوقت الذي قد يعتقدون فيه بأنهم «أفضل» من أسلافهم لكونهم متعلمين ومثقفين، ويعيشون في عصر النقل بمحركات، وأجهزة الكمبيوتر، وبعض أسباب الرفاهية الحديثة، لو أنه قدر لأسلافهم أن ينهضوا من بين الموتى لنظروا إليهم وتساءلوا عن السبب وراء ازدراء عدد كبير جدا من الأفارقة المعاصرين بوضوح للعدالة، وتخليهم عن النزاهة، وسرقتهم بعضهم بعضا بهذه الحرية، وعدم ترك المخادعين والمحتالين من بينهم يفلتون من العقاب فحسب، بل مكافأتهم في واقع الأمر، بينما الضعفاء والمستضعفون يتركون من دون حماية.

وعلى الرغم من أن الأفارقة لا يستطيعون تغيير الماضي، فباستطاعتهم محاولة صياغة المستقبل. ومن بين التدابير التي أود إعطاءها الأولوية تعليم الأطفال في كل أرجاء أفريقيا، من الصف الأول بالمدرسة الابتدائية حتى السنة الأخيرة للمدرسة الثانوية، قيم العمل الجاد والأمانة والعدالة والنزاهة والمسؤولية كجزء من المنهج الدراسي العادي، وحتى يصبحوا القادة والمواطنين الذين تحتاج إليهم أفريقيا.

ويوجد بالفعل عدد من مبادرات القيادة لدى الأفارقة منذ أوائل العشرينيات حتى منتصف الثلاثينيات من عمرهم في المقام الأول، داخل البلدان الأفريقية وخارجها معا؛ وأملي أن يتضمن كل منها مسألة الأخلاق كموضوع أساسي.

والهدف هنا ليس التعليم بحد ذاته، وليس الأمر كما لو أن القيادة في أفريقيا لم تحصل على حصتها من الأفراد ذوي التعليم العالي، المهم هو إدراك أنه مثلما يقوم المرء بتطوير تقنيات جديدة ويزيد إمكانية الفتوحات في علوم الحاسب والهندسة من خلال الكليات التقنية، لابد أن يحظى التقدم في القيادة وتطبيق القيم بزخم مماثل.

لا أعتقد أن الشعوب في أفريقيا أكثر تقبلا للفساد من تلك في الدول الأخرى. كما أظهرت مواجهة ركاب الـمتاتو لرجال الشرطة، فالناس يستطيعون النهوض تلقائيا والمطالبة بوضع حد لسلوك غير لائق. ومع ذلك، فسوف يرغبون في إدراك أنهم إذا نهضوا وعبروا عن رأيهم فسوف يفعل الآخرون الشيء ذاته، وبخاصة قادتهم الذين يجب عليهم أن يكونوا في طليعة هذه الثورة في الأخلاق.

والمجتمع المدني أيضا له دور حيوي يؤديه. فمن ناحية، يجب أن يضمن مساءلة الحكومة عن احتياجات الشعب. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يتواصل أيضا مع الشعب عندما تتبنى الحكومة سياسات نافعة. وهذا أمر مهم بشكل خاص في بلد نام حيث يكون تفكير الناس شديد المحلية، بسبب افتقارهم إلى التعليم أو المكاشفة.

ولايزال المجتمع المدني في أفريقيا غير متطور بشكل كامل، رغم الفروق الإقليمية القائمة في القوة والتنظيم. وفي معظم البلدان يظل المجتمع المدني صغيرا نسبيا ويتألف من أفراد وجماعات، وليس كتلة الشعب. ولو أنه كان الأخير، فسوف تشهد المزيد من العواصم الأفريقية محتجين في شوارعها بمسيرات ضد الظلم والجور الحكومي، ومطالبين بمساءلة ومسؤولية أكبر. لكن في الكثير من البلدان الأفريقية اليوم لايزال بمقدور الحكومات تجاهل المجتمع المدني بسهولة تامة.

ويكمن أحد التحديات التي تواجه تقوية المجتمع المدني في أفريقيا، في حقيقة أنه نظرا لأن أغلبية القادة الأفارقة قد قبلوا على الأقل مفهوم الديموقراطية، فالمجتمع الدولي أكثر اهتماما الآن برعاية الحكومة ومؤسساتها من رعاية المجتمع

المدني. وهذا أمر مفهوم: فما يمكن أن يستغرق إنجازه سنوات من قبل مؤسسة تطوعية يمكن القيام به في شهور من قبل الحكومة؛ وفي الواقع، فإن ذلك هو السبب في رغبتي في دخول البرلمان. وبمجرد أن تظهر الحكومة التزامها بسياسة ما؛ فمن السهل تحريك تلك السياسة من خلال النظام. ورغم ذلك، فما سيحسن المجتمع الدولي صنعا بتقديره هو أن المشكلات المتعلقة بالقيم والقيادة دقيقة - فالقادة إما ألا يكون لديهم استعداد للإقرار بوجود مشكلات (لكونهم جزءا منها!) أو أنهم قد يعتبرونها مضيعة للوقت. وبناء عليه، فالمجتمع المدني القوي ضروري للارتقاء بالمجتمعات.

والمجتمع المدني والحكومة ليسا بحاجة دائما إلى أن يكونا في حالة خلاف. وفي الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، ساعدت الحكومة الكينية في تمويل منظمات المجتمع المدني، وكان الكثير منها من مخلفات الإدارة الاستعمارية: منظمات المرأة؛ بما في ذلك المجلس الوطني لنساء كينيا وميندليو يا واناواكي National Council of Women of Kenya and Maendeleo ya Wanawake؛ الصليب الأحمر الكيني، جمعية الشابات المسيحيات YWCA؛ إسعاف القديس يوحنا؛ والكشافة، من بين أخرى. وفي الوقت الذي سيبدو فيه أنه من الضروري ضمان الشفافية في أي دعم مالي من قبل الحكومة لجماعات المجتمع المدني اليوم، نظرا للفساد والمحسوبية واسعي الانتشار، فسوف يكون من المفيد - رغم ذلك - للحكومات الأفريقية الإقرار، كما فعلت حكومات أخرى حول العالم، بأن هناك أشياء معينة لا تستطيع القيام بها أو أن المجتمع المدني يستطيع القيام بها بشكل أفضل.

وفضلا على ذلك، ومن خلال تمويل منظمات المجتمع المدني، سوف تقوم الحكومة أيضا بدعم العمل التطوعي، وبذلك تشجع على إيجاد الثقافة المنشودة للعمل. كما يمكن رعاية الموهبة أيضا: فكثير من جماعات المجتمع المدني تقوم بتوظيف الشباب الذي يسلم بأنه ليس كل مهمة تتطلب تعويضا ماليا وأن العمل يمكن أن يكون مكافأته الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة، إن كان لديها الاستعداد، التعلم من هذه المنظمات.

بيد أنه مادامت الحكومة تنظر إلى المجتمع المدني بريبة وعداء، ومادام المجتمع المدني بقي ضعيفا، أو ممزقا، أو خاضعا، فسوف يصعب تحقيق التنمية - لاسيما

بســـبب فجوة شاســـعة غالبا ما توجد بين ما يتفق عليه القادة في مجلس الوزراء أو البرلمان، وما يحدث بالفعل على المســـتوى المجتمعي. وصندوق تنمية الدوائر الانتخابية هو إحدى المحاولات لســـد هذه الفجوة. وعلى مســـتوى القارة، هذه هـــي القيمة الخاصة للمجلس الاقتصــادي والاجتماعي والثقافي (ECOSOCC) للاتحاد الأفريقي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مواجهة التحدي

في العام 2005 اتخذ الاتحاد الأفريقي خطوة مهمة نحو الإقرار – وربما في المستقبل احتضان - المجتمع المدني، عن طريق إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وكذراع للاتحاد الأفريقي، كان للمجلس صلاحية رفع التقارير مباشرة لرؤساء الدول والحكومات، وكانت مهمته ثلاثية: الإتيان بأصوات الشـعوب الأفريقية إلى عمليات صنع القرار بالاتحاد الأفريقي؛ تعليم الشعوب الأفريقية بشأن كل جوانب الشؤون الأفريقية (السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والصحة)؛ وتشجيع المجتمع المدني في أنحاء القارة على العمل من أجل رفاهية الشعوب الأفريقية. ويتألف المجلس من مندوبين اثنين للمجتمع المدني من بين اثنين وخمســـين من ثلاثة وخمســـين بلدا أفريقيا، مع دور للشتات الأفريقي في كل أنحاء العالم. وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إمكانية المساهمة بحلول للمشكلات على مستوى قارة أفريقيا.

في العــام 2005 طلب مني الاتحاد الأفريقي أن أخدم كمســؤول رئاسي لتشــكيل المجلــس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو منصـــب سررت بقبوله. وفي هذا الدور أشرفــت عــلى الانتخابات لهــؤلاء الممثلين وانطــلاق المجلس الاقتصــادي والاجتماعي والثقافي كهيئة كاملة التأســيس في ســبتمبر من العام 2008. فيما مضى حاول المجتمع المدني، غالبا من دون جدوى، التواصل مع رؤساء الدول الأفريقية لحثهم على الاستجابة لاحتياجات شــعوبهم التي لا تعد ولا تحــصى، وإشراك الأفارقة العاديين في صنع القرار بشأن ما يحدث في بلدانهم. وبدورهم، قام بعض القادة باستبعاد أفراد المجتمع المدني باعتبارهــم جهلاء وغــير وطنيين، ويحصلون عــلى تمويل من الغرب لزعزعة اســتقرار الحكومات الأفريقية. ويمثل إنشاء المجلس الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي إقرارا، ربما يكون جزئيا فقط، بالحاجة إلى أن يعمل المجتمع المدني والحكومات معا.

ومثل جميع المؤسسات، سـوف يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فعالا فقط في الوفاء بصلاحيته قدر التزام أولئك الذين شاركوا فيه. وعلى الرغم من أننـي واثقة من أن الناس في كل الدول الأفريقية يـودون رؤية مجتمع مدني قوي، فبعـض قادتهم قـد لا يريدون الازدهار. ويسـعى آخرون إلى تعيـين أولئك الذين سـيخدمون في منظمات المجتمع المدني، ومن ثم الاحتفاظ بدرجة ما من السـيطرة عليهم. وفي الواقع، كانت هذه مشـكلة في إنشـاء المجلس الاقتصادي، والاجتماعي، والثقـافي ذاته. ومع ذلك، فمن واجب أولئك الموجودين منا في أفريقيا، المسـؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني، عقد الشراكة التي تفعل عمل المجلس الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. وإذا كان هذا المسـعى ناجحا، فمن الممكن أن يساعد القارة في إعادة بناء الكرسي ثلاثي الأرجل الذي لحق به الكثير من الكسور والالتواء.

8

الثقافة: الحلقة المفقودة؟

«إن التحدي الذي تواجهه أجزاء كثيرة من أفريقيا مُحيت ثقافتها هو إعادة اكتشاف تراثها الثقافي، واستخدامه لإعادة الارتباط بالماضي والمساعدة في توجيه تنميتها السياسية والروحية والاقتصادية والاجتماعية»

المؤلفة

لا تزال أهمية التراث الثقافي للأفارقة بالنسبة إلى إحساسهم بهويتهم غير مفهومة بشكل كاف من قبلهم، أو من قبل الآخرين. والثقافة هي الوسيلة التي يعبر بها الناس عن أنفسهم، من خلال اللغة، والحكمة المتوارثة، والسياسة، والدين، والعمارة، والموسيقى، والأدوات، والتحيات، والرموز، والاحتفالات، والأخلاق، والقيم، والهوية الجماعية. الزراعة، وأنظمة الحكم، والتراث، وعلم البيئة جميعها أبعاد ووظائف للثقافة - على سبيل المثال، «الثقافة الزراعية» هي الطريقة التي نتعامل بها مع البذور، والمحاصيل، والحصاد، والمعالجة، والأكل. وسواء كان مكتوبا أو شفهيا، فالتراث السياسي، والتاريخي، والروحي لمجتمع ما يشكل سجله الثقافي المنقول من جيل إلى آخر،

مع اعتماد كل جيل على خبرة الجيل السابق. ويوجه مثل هذا الفهم الذاتي الجماعي مجتمعا ما في أوقات السلم وانعدام الأمن؛ ويحتفي به ويطمئنه في مراحل الميلاد، والمراهقة، والزواج، والوفاة؛ ويمكنه من البقاء أثناء الانتقالات من جيل من القادة إلى آخر.

والثقافة تمنح شعبا ما هوية ذاتية وشخصية. تتيح له التوافق مع البيئة المادية والروحية، لتشكيل الأساس لشعوره بالإشباع الذاتي والطمأنينة الشخصية. وتعزز قدرته على توجيه ذاته، واتخاذ قراراته، وحماية مصالحه. وهي نقطته المرجعية للماضي ووسائل استشعاره للمستقبل. وعلى العكس، فمن دون ثقافة، يفقد مجتمع ما وعيه الذاتي وتوجيهه، ويصبح ضعيفا وهشا. ويتحلل من الداخل عندما يعاني افتقارا إلى الهوية، والكرامة، واحترام الذات، والإحساس بالمصير. والشعب، من دون ثقافة، يشعر بأنه غير آمن، ويستحوذ على تفكيره تملك الأشياء المادية والاستعراض، اللذين يمنحانه أمنا مؤقتا يكون هو ذاته حصنا وهميا ضد انعدام الأمن مستقبلا. ونرى هذا في الكثير من الأماكن في أفريقيا اليوم. ويمكن رؤية مثال لتدمير الثقافات الأفريقية بفعل فرض الحدود الاستعمارية الاستبدادية في الحقيقة التي تفيد بأنه في الوقت الذي يعرف فيه معظمنا ما قد يشكل ثقافة فرنسية، أو روسية، أو صينية، أو يابانية، أو هندية، فمن المستحيل التحدث على نحو ذي معنى عن ثقافة جنوب أفريقية، أو كونغولية، أو كينية، أو زامبية.

لقد كانت محاولتي الطويلة الأمد لفهم تأثير تدمير الثقافة في التحديات الحالية لأفريقيا رحلةً شخصية جزئيا لاكتشاف من أكون حقا. وقد بدأت في يومي الأول بالمدرسة الابتدائية، عندما كنت صغيرة جدا، بحيث يصعب علي تقدير التهميش المتعمد لثقافتي والتأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفرض الإدارة الإمبريالية لثقافتها على ثقافتنا.

لقد استوعبت مجموعة معبأة سلفاً من المعتقدات بقصد تلقين مجتمعي وإعداده لحكم استعماري طويل من دون أي مقاومة: فبمجرد قبولنا – كأفارقة - لوضعنا في المرتبة الثانية، سنكون آمنين ونحظى بالرعاية – عبيدا سعداء في أرضنا. ولم يبدأ اهتمامي بجذوري الثقافية حتى ذهابي إلى الولايات المتحدة في

العــام 1960 لبدء تعليمــي الجامعي. وعندما تذكرت مــا رواه لي جدودي عن تاريــخ مجتمعنا، بــدأت أدرك أن الكثــير مما حدث في أفريقيا قبل الاســتعمار كان خــيرا، على عكس ما علموني. وكما هــي الحال في طقوس الإتويكا (Ituika) التي تتحول من خلالها الســلطة، كان القادة مســؤولين أمام شعبهم، الذي كان قادرا على إطعام وكســوة وإسكان نفسه. وقد حمل الشعب ممارساته الثقافية، وقصصه، وإحساســه بالعالم مــن حوله في موروثاته الشــفهية، التي كانت ثرية وذات معنى. وعاشــوا في توافق مع الأنواع الأخرى والبيئة الطبيعية، واضطلعوا بحماية ذلك العالم.

وقاس جدودي وآخرون من جيلهم سعادتهم ورفاهيتهم المادية والروحية بطرق مختلفة إلى حد بعيد عن اليوم. وكانت وسيلة التبادل لديهم المعز. واضطلعوا بتربية الحيوانات المستأنســة، التي اســتخدموها بعناية للبقاء وعاملوها بطريقة إنسانية، وزرعــوا مجموعة متنوعة من المحاصيــل الغذائية في أراضيهم. ونظرا إلى أن معظم احتياجاتهم الأساســية قد تم الوفاء بها، فلم يعتبروا أنفســهم فقراء. وعاشوا داخل مجتمع حافل بالطقوس والشــعائر، والمراسم، ووسائل التعبير عن ارتباطهم بالأرض وبثقافتهم؛ ولم يشعروا بالاغتراب، أو بأنهم بلا هدف في عالم مادي بلا مغزى يحدد القيمــة بالدولارات والســنتات فقــط، لأن عالمهم كان يحيا بــروح الله. وأخذوا ما يحتاجــون إليه لتوفير حياة جيدة، لكنهم لم يكدســوا ويهدمــوا أثناء هذه العملية - وفعلــوا كل هذا حتى يُتاح للأجيال المقبلة البقاء والازدهار. ولكن عندما تُوفيت والــدتي، في العــام 2000، كان يمكن التضحيــة بكل شيء من أجل المــال: الغابات، والأرض، والمعز، والقيم، وحتى البشر. وفي اقتصاد نقدي، أصبح من الضروري تدمير البيئة، وامتلاك جزء منها، وإنكار حق الغير في استخدامها - بما في ذلك أولئك الذين عاشت أسرهم بها لأجيال كثيرة.

وقــد قادني بحثي في هذا التراث الذي أشــترك فيه مع ملايــين غيري في أفريقيا وأماكــن أخــرى إلى اقتناع بــأن معتقدات الحداثــة - إيمانها بــأن البضائع المادية، والتكنولوجيا، والابتكار بأي ثمن ســوف يحل كل مشكلاتنا ويفي بكل احتياجاتنا - غير كافية لتوفير توجه أخلاقي لحياتنا. وفي النهاية، بدأت في قبول، وحتى الاشــتياق إلى، ذلــك الجزء منــي الذي حُجب طويلا، الجــزء الموجود في الثقافــة التي وُلِدت

بداخلها ونشأت بداخلها جزئيا. والتي كانت بانتظاري بصبر نافد لاستكشافها وفهمها. وأشك في أن تكون هذه خبرة يشترك فيها الأفارقة عبر القارة وفي الشتات، وكثيرون غيرهم تعرضت ثقافاتهم للتهديد بالاندثار.

وكانت إحدى الطرق لشعوري بهذا الاضطراب بين ما كنت وما تعلمت لأن أكون من خلال اسمي، الذي عكس فرض اسم «أجنبي» على اسمي. فعندما ولدت، أعطيت اسم وانغاري (Wangari) على اسم جدتي لوالدي كما جرت العادة في ثقافة الكيكويو، وموتا، الاسم الأول لأبي. ولكن، كطفلة لمسيحيين، تم تعميدي وأعطيت اسم ميريام الأنجيلي، وهو الاسم الذي كان أبواي، وأصدقائي، ومعلمي يخاطبونني به بينما كنت أكبر. وأصبح ميريام اسمي الأول ووانغاري اسمي الأخير، وهي ممارسة شجعتها الإدارة الاستعمارية للحط من شأن أسماء العائلات الأفريقية، حتى يكون النداء على البريطانيين فقط بأسمائهم الأخيرة الرسمية (ومن الواضح أن هذه العملية قد سهلت قبول السكان المحليين لمرتبتهم الأدنى وهويتهم الاستعمارية). وعندما وقعت تحت تأثير الراهبات في المدرسة التي كنت أذهب إليها، اعتنقت الديانة الكاثوليكية ولقيت تشجيعا على اتخاذ اسم جديد، لأن ميريام كان يُنظر إليه على أنه أقرب إلى البروتستانتية. وإجلالا للعائلة المقدسة في العهد الجديد، اخترت إعادة التسمية من أجل مريم ويوسف وتأنيثه إلى جوزفين (Josephine)، لدى استقبالي في الكنيسة الكاثوليكية كمراهقة. وتم اختصار جوزفين إلى الكنية جو، ومنذ ذلك الوقت فصاعدا عُرفت بماري جو وانغاري. وأثناء دراستي بالولايات المتحدة أدركت غرابة أن أدعى الآنسة وانغاري، وهو مساو لأن أدعى ابنة نفسي. وفي نهاية الأمر، استرجعت اسمي عند مولدي - ومعه درجة ما من أصولي.

وحتى اليوم، فعلى الرغم من أن الأفارقة الذين يعيشون في أفريقيا غالبا ما يستخدمون أسماءهم المسيحية، فإنهم سيسترجعون أسماءهم الأفريقية سريعا جدا بمجرد أن يتجاوزوا حدود القارة. ومن خلال عملية لتحرير الذات، يقدرون الرضا الناتج عن امتلاك جوانب من ثقافتهم. ومن خلال رحلتي، أعلم أن الأمر يتطلب جهدا وإرادة لإدراك أن المرء ليس متخلفا، أو أقل شأنا، أو فاقد الاتصال، أو «قَبَلي» إذا ما تقبل تراثه الثقافي وعرف نفسه به - وبذلك، وبذلك فقط، يمكن للثقافة أن توفر معرفة الذات والهوية الذاتية حقا.

ومن المؤكد أن الثقافة سـيف ذو حدين يمكن استخدامه كسلاح لتوجيه ضربة للتمكـين أو تهديـد أولئـك الذين يودون تأكيـد تعبيرهم عن الـذات أو هويتهم الذاتيـة. وفي كثـير من المجتمعـات في أفريقيا ومناطق أخرى، يجـري التمييز ضد النساء، واستغلالهن، والسيطرة عليهن من خلال الثقافات السائدة، وهو ما يتطلب منهن التصرف بطريقة معينة. ويتم إنكار حقهن في السـلطة والحصول على الثروة والخدمات، وحتى التحكم في أجسادهن من خلال ممارسات كختان الإناث، والزواج المبكـر أو زواج الأطفـال، وقواعد الحرمان مـن الإرث. وتتطلب بعض الثقافات أن يكون الرجال محاربين وأن يتعلموا القتل، أو معاملة النساء بطريقة معينة، أو كبت المشـاعر، كالحب، والألم، والشفقة. وأولئك الذين يفلتون من المعيار تتم معاقبتهم أو نبذهم من المجتمع. وهذه هي بعض الجوانب السلبية للثقافة. ولا يمكننا تجنب هذه الحقائق.

وعندما بدأت للمرة الأولى الارتباط بالمجتمع المدني الكيني في مطلع السبعينيات من القرن العشرين وانضممت إلى المجلس الوطني لنساء كينيا، كان ذلك نيابة عن اتحـاد كينيا للنسـاء الجامعيات. وعلى الرغم من أنني قد عـدت إلى كينيا بصفتي وانغـاري موتا، والتزمت بلعب دوري في الارتقاء ببلدي المسـتقل حديثا، فقد كنت أرتدي ملابس غربية وأتحدث الإنجليزية السلسـة، بما في ذلك في المنزل مع عائلتي. وانتقلـت إلى مقر الجامعة بما له من امتيـازات، حيث نلت درجة الدكتوراه، والتي كانـت متاحة آنذاك فقط لأصغر أقلية من الشـعب في أفريقيا، بـل وأقلية أصغر للنسـاء الأفريقيات. وعلى الرغم من أن الفرص قد زادت منذ ذلك الحين، فإن عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه من الأفارقة، وبخاصة من النساء، لايزال صغيرا نسبيا.

ولذلـك، وكأحد أفراد نخبـة حصرية ذات طابع غربي شـاع وجودها آنذاك في الكثير من المجتمعات في أفريقيا ما بعد الاستقلال، فقد بدأت في الاستماع إلى النساء القرويـات وهن يتحدثن عن الصعوبات التي كن يواجهنها في الحصول على حطب الوقود لطهي الأطعمـة المغذية وتوفير مياه الشرب النظيفة والعلف لحيواناتهن - بدايات حركة الحزام الأخضر.

ومن خلال اتصالي بهؤلاء النسـوة بـدأت في البحث عن روابط بين الفقر والتدهـور البيئـي وفقـدان الثقافة. وعندمـا بدأت في إنشـاء حركة الحزام

الأخـــضر، اعتقدت أن كل ما هو مطلوب لتشـــجيع الناس على المحافظة على النظـــام البيئي واســـتعادة الأمن الغذائي هـــو تعليمهم كيفية زرع الأشـــجار وإيجـــاد روابط بين بيئتهم المتدهـــورة والصعوبات التي تواجههم. ومع ذلك، فبمرور الســـنوات بدأت أدرك أن إعادة اكتشاف الثقافة لم يكن شيئا شخصيا ببســـاطة، لكنه ضرورة سياســـية واجتماعية، وأن إعـــادة ارتباط المرء بجذوره كان يعنـــي محاولة تقبل كل ما لها من ثراء، وتناقضات، وتحديات في التوافق داخل العالم الحديث.

وبدأت في فهم الســـبب ليس فقط وراء اجتثاث جـــذور المجتمعات ثقافيا، بل واقتلاع الأشجار القليلة المتبقية المتوافرة لديهم بالفعل أيضا، والتي كانوا يعتمدون عليهـــا هم وأبناؤهـــم وأحفادهم. عندما قيـــل للمجتمعات أن ثقافتهم شـــيطانية وبدائية، فقدت إحساسها بالسلطة والمسؤولية الجماعية وخضعت، ليس لإله الحب والرحمة الذي عرفته، ولكن لآلهة المادية، والفردانية. وكانت النتيجة إفقارا متزايدا، مع فراغ البطون ومخازن القمح تماما كما الأرواح.

وعندما أصبحت نشطة بشأن المشكلات البيئية، كان الناس فضوليين بشأن السبب في مساعدتي النســـاء في زراعة الأشجار. فهل كان السبب في ذلك يرجع إلى المكان الذي ولدت أو نشأت فيه، أم كيفية ومكان تعليمي؟ هل كان بسبب والدي أم جدودي؟ هل كان شـــيئا مـــا في تراثي الثقافي ذلك الذي تعلق تحديدا بالعـــالم الطبيعي؟ هل كنت أفعل ذلـــك للارتقاء بمهنتي، أو لكي أصبح ثرية، أو أحقق شهرة، أو أحصل على سلطة سياسية؟ لماذا، تابعوا حديثهم، أصررت على متابعـــة الصيانـــة البيئية عندما كانت الاحتمالات ضـــدي؟ فبعد كل شيء، كان لدي مســـتقبل أكاديمي زاهـــر في مجال التعليم في كينيا ما بعد الاســـتقلال، في جامعة نيروبي.

وكان عـــدم فهمهم مفهوما. فخلال الثمانينيات من القرن العشرين، اعتاد نظام الحكم في كينيا اتهام الأشخاص الذين كانوا يتحدون سياسات أو ممارسات الحكومة التـــي حالت بين الســـكان القرويين وبين أن يكونوا «مناهضـــين للحكومة». وعندما اتهمت بكليهما، لم يكن ذلك لأنني كنت أزرع الأشجار. بالأحرى، فقد كان هذا أكثر ارتباطا بالرحلة التي كنت قد عكفت عليها.

وعلى الرغم من أنه كان في مقدوري أن أفهم إلى حد ما هوس الحكومة بالتشبث بالسلطة، فما عجزت عن فهمه جيدا كان السبب في أن البيئة لم تكن مهمة بالنسبة إلى رفقائي الأفارقة، أو الكينيين، أو حتى الكيكويو، الذين كانوا في الحكومة أو بمواقع السلطة في المجتمع، كما كانت بالنسبة إليّ. فلماذا كان القادة السياسيون يتصرفون كأنهم استعمروا بلدهم - وهم بذلك قد سهلوا استغلال الموارد الطبيعية كالغابات المحلية والأرض بتسليمها لأنصارهم السياسيين أو جعلها متاحة للمصالح المشتركة؟ ولماذا كانوا يحرمون شعبهم والأجيال القادمة من الإرث؟

وأدركت ساعتها أنه لم يكن الفقراء فقط الذين جرى اجتثاث جذورهم ثقافيا. فحتى ذوو السلطة والثراء لم يكن لديهم الاستعداد، بل كانوا عاجزين أيضا عن حماية بيئتهم من الدمار المباشر أو المحافظة عليها للأجيال المقبلة. ونظرا إلى أنهم، هم أيضا، حُرموا من إرثهم الثقافي، لم يبد عليهم أنهم أدركوا أنه كان لديهم شيء ما يورثونه. وعلى الرغم من أنهم كانوا الأشخاص المتوقع منهم حماية ثروة بلادهم، فقد كانوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم عابرو سبيل، وهكذا فقد أخذوا كل ما استطاعوا في طريق عبورهم. وهذا ما يفسر لي أيضا السبب في أن كثيرا من الأفارقة، القادة والمواطنين العاديين، قد سهلوا استغلال بلادهم وشعوبهم. فمن دون ثقافة، فقدوا معرفتهم بهويتهم وما يجب أن يكون عليه مصيرهم.

ومن المؤكد أن هذه المشكلة ليست مشكلة أفريقية فقط: فالناس في أنحاء العالم، الأثرياء والفقراء، يجردون الأرض على نحو يتسم بقصر النظر من أجل الحصول على الثروة اليوم، على حساب بقاء الأجيال المقبلة، سواء أجيالهم أو أجيال الشعوب الأخرى. ومع ذلك، فأنا أشعر بالمشكلة بشدة كأفريقية، ويرجع السبب في ذلك - على وجه التحديد - إلى أنني أنتمي إلى جيل أو اثنين من أولئك الذين لديهم ثقافة، وإن لم يدركوها، أسهمت في المحافظة على بيئتهم بدلا من تدميرها. ومن خلال فهم هذه الروابط، أصبحت الأبعاد الكاملة لفقدان الارتباط الثقافي بالبيئة وتأثيره واضحة بالنسبة إلي.

«متلازمة الحافلة الخطأ»

من خلال هذا التحليل لتقاطعات الثقافة، وتدهور البيئة، والفساد السياسي، أدركت أنه من الضروري التوسع في مفهوم حركة الحزام الأخضر للمحافظة، ليشمل اعترافا بالتراث الثقافي وعواقب فقده، وكيف ولماذا تكون الثقافة مهمة، وكيف يظهر تجاهلها في طرق تجاوب الجمهور مع البيئة، وحتى مع الحياة نفسها. وتوصلنا إلى فهم أنه كان لزاما علينا السماح للناس بأن يدركوا أن النظام الذي يعيشون فيه معيب بشكل أساسي. وحتى يتمّ تصحيحه، ويكون في مقدور الشعب الشعور بالتمكين ومساءلة حكومته، فلن يتم تحقيق عمل حركة الحزام الأخضر بشكل كامل. وهذه هي الكيفية التي أصبحت بها الحلقات الدراسية للتعليم المدني والبيئي تدريجيا جزءا أساسيا من أسلوب حركة الحزام الأخضر في التعامل مع البيئة.

وأحد أجزاء الحلقة الدراسية تمرين سميناه «متلازمة الحافلة الخطأ». والسفر بالحافلة تجربة شائعة للغاية في كينيا، كما هي الحال في الكثير من البلدان الأفريقية. ونظرا إلى أن معظم الأفارقة يمكنهم التماثل مع مسافر ما في الحافلة، فمن السهل على المشاركين في حلقة دراسية تصور ما يحدث إذا ما اتخذ مسافر ما القرار الخطأ وركب الحافلة الخطأ: فسوف تصل أو يصل إلى الجهة الخطأ ومن المؤكد أنه سوف يواجه مشكلات غير متوقعة. قد تشمل هذه المشكلات النوم في العراء في البرد، أو الجوع، أو التعرض لشيء ما مثير للكآبة أو خطير (كالملاحقة من قبل الشرطة أو هجمات قطاع الطرق). وإذا ما ركب المسافر الحافلة الصحيحة، فلا بد أن تكون رحلته أو رحلتها سهلة نسبيا، لأن كل شيء قد سار وفقا لخطة.

وطوال الحلقات الدراسية العديدة التي عقدتها حركة الحزام الأخضر على مدى سنوات، عرض الناس الأسباب الرئيسية التالية لإمكان ركوب مسافر ما الحافلة الخطأ: أن يخفق أو تخفق في السؤال عن العنوان وعدم طلب كل المعلومات الضرورية؛ أو أن يقوم شخص ما، من دون قصد أو عن عمد، بتضليل المسافر؛ أو أن يعجز المسافر بسبب اعتلال عقلي، أو بسبب تعاطي المخدرات، أو إدمان المسكرات، أو بسبب حالة من الضيق والاضطراب، أو الاعتلال الوراثي للعقل؛ أو أن يكون لدى المسافر إحساس في غير محله بالتكبر ومعرفة كل شيء؛

أو أن يخدع المســافر نفســه أو نفســها ويهون من نتائج اتخاذ القرار الخطأ؛ أو أن يكون خائفا، أو مترددا أو ينقصه الإيمان والثقة بالنفس؛ أو أن يكون المســافر جاهلا ببساطة.

وكجزء من هذا التمرين، يطلب من المشاركين في الحلقة الدراسية أن يعددوا المشــكلات التي يواجهونهــا في مجتمعاتهم. وتكون الأجوبة مشــكلات مألوفة بالنسبة إلى الفقراء، وأولئك المعنيين بالتنمية، في أنحاء العالم - وهم جمع غفير. وقــد قامت مجموعــة من مائة شــخص ذات مرة بتعديد مــا لا يقل عن 150 مشــكلة! ومن بين المشكلات الأكثر شيوعا الجوع، والفقر، والبطالة، والمؤسسات المنهارة، والافتقار إلى الأمن، وانتهاكات حقوق الإنســان، والخلافات الدينية التي تمــزق المجتمعات وتفرق الأصدقاء والجيران. وترتبط المشــكلات الأخرى بالبيئة المبــاشرة: فقدان التنــوع البيولوجي المحــلي، وبخاصة الغابات؛ وتــآكل التربة؛ والتلــوث؛ واختفاء المحاصيــل الغذائية المحلية؛ وتجفيف أراضي المســتنقعات، والجداول، والينابيع.

وفي ضوء هذه التحديات جميعها، عند ســؤالهم عــما إذا كانوا يتحركون في الاتجاه الصحيح أم الخطأ، أو يســافرون على متن الحافلــة الصحيحة أم الخطأ، عادة ما يكون الأفراد في الحلقات الدراســية مجمعــين في آرائهم: أنهم على متن الحافلة الخطأ. ويقرون بأنهم لم يطرحوا أسئلة على قادتهم - من الزعيم المحلي إلى ممثلهــم في البرلمان إلى رئيس الدولــة. فقد كانوا مفرطين في الثقة، ولم يعيروا المعلومات المتاحة لهم الاهتمام الكافي. ولم تكن لديهم الشجاعة للوقوف في وجه هــؤلاء القــادة وتحدي الاتجاه الذي كانوا يأخذون الشــعب فيه، أو أنهم عولوا كثيرا جدا على تأكيدات قادتهم بأن كل ما يتعين على الشــعب عمله هو أن يثق بهم. أو أنهم قد تصوروا أن السياســة فوق مســتوى فهمهم. وربما يكون البعض قد سمح لنفسه بأن يخضع للتضليل بفعل الكحول، أو المخدرات، أو المعلومات الخاطئة، ليصبحوا ضحايا للاستغلال. وكل هذه الاختيارات تعني أنهم أقل قدرة على بلوغ الجهة التي يريدونها.

ومن المثير للاهتمام، في كل حلقة دراســية، أن المشــاركين يشــيرون إلى فقدان الثقافة التراثية كأحد الأســباب الرئيســية للمشــكلات كإســاءة اســتعمال الكحول

والمخدرات، والسلوك غير المسؤول تجاه النساء والأطفال من البنات، ومعدلات المتسربين من المدرسة الثانوية العليا (وبخاصة للبنات)، والدعارة، والسرقة، وانهيار العلاقات الأسرية، والمتاجرة بالدين. ويعبرون عن الضيق بظاهرة أولاد الشوارع، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية (HIV/ الإيدز). وبمضيهم في تحليل أسباب مشكلاتهم إلى أبعد من ذلك، توصل كثيرون إلى استنتاج أن مجتمعهم قد فقد قيمه ومحظوراته، وبناء عليه فقد أصبح ضعيفا وسريع التأثر تجاه أي قائد يعده بالإشباع الفوري لاحتياجاته الملموسة.

بدورها، تهدف الحلقات الدراسية إلى السماح للأفراد بتعميق شعورهم بمعرفة الذات، وإدراك أن العناية بالبيئة تعني العناية بأنفسهم وبأولادهم، وأنهم بعلاجهم للأرض فهم يعالجون أنفسهم. ولا يسعى برنامج زراعة الأشجار والحلقات الدراسية للتعليم المدني والبيئي لحركة الحزام الأخضر إلى تمكين الفقراء اقتصاديا وسياسيا فقط، بل تشجيعهم أيضا على استبطان شعور بالعمل لما هو أكبر من المصلحة الشخصية والالتزام بالعمل من أجل المصلحة العامة.

وخلال الحلقة الدراسية، وبعد أن يكون المشاركون قد خلصوا إلى أنهم يتحركون في الاتجاه الخطأ، يكون السؤال الذي يطرح عليهم: «ماذا تفعلون الآن؟»، وعند ذلك يصل الحاضرون إلى الحالة التي يقررون فيها أنه يتعين عليهم تحمل المسؤولية - ألا يستمروا في السير في الطريق الخطأ، بل النزول من تلك الحافلة، وركوب الحافلة المناسبة، والبدء في التحرك في الاتجاه الصحيح.

وسوف يساعدهم ركوب الحافلة الصحيحة على التعامل في نهاية الأمر مع القائمة الطويلة من المشكلات التي قاموا بحصرها. وفي هذه المرحلة من العملية، يكتسب المشاركون ما يطلق عليه في كيكويو كويمينيا Kwimenya، أو كوجيجوا Kujijua بالسواحيلية، أو «معرفة الذات». ففي مرحلة الكويمينيا، يتمكن المشاركون من مواجهة اختياراتهم التي قادتهم إلى ركوب الحافلة الخطأ. ويمكنهم أيضا البدء في الاختيار بطريقة مختلفة.

يقر الحاضرون بأنهم لا يمكن أن يكونوا قدريين، وأنه لا بد لهم من الإقرار بقدرتهم الخاصة. وهم يدركون أنهم بحاجة ليس فقط إلى اختيار حافلتهم بحكمة، بل إلى ممارسة الكويمينيا في المسائل التي تكون على القدر نفسه من الأهمية،

كالكيفيــة التي يُحكمون بها، وكيفية حكمهم لأنفســهم، وكيفية إدارتهم لمواردهم، وكيفية توســعتهم للحيــز الديموقراطي، ما إذا كانوا يحترمــون أو ينتهكون حقوق بعضهــم بعضا، وما إذا كانوا يوجدون الســلام أو يدمرونه. ويعرفون أنهم إذا كانوا ســيحصلون على حكم أفضل، فعليهم أن يشــاركوا في الانتخابــات، ويقرروا أيا من القادة يريدون.

وتستلزم ممارسة الكويمينيا أن يكون المرء ذاته مسؤولا، ولكن أيضا أن يُحمل القادة مســؤوليتهم، وبعبارة أخرى، لا أن تحمــي التربة في أرضك وتحافظ على الغابات القريبة، بل المطالبة أيضا بأن تقوم الحكومة بحماية تربة البلد وغاباته من التدهور والاستغلال. ويقود الإقرار بالحاجة إلى المسؤولية والمساءلة الشخصية والسياسية معا الشعب إلى إدراك الأهمية المحورية للحكم الديموقراطي.

وفي رحلتي الشخصية، أدركت أنني لم أكن الوحيدة على متن الحافلة الخطأ، لكن الجميع كان كذلك أيضا، وأن أحد الأسباب الرئيسية لركوبنا الحافلة الخطأ كان يرجع إلى فقدنا ثقافاتنا. وقادني تحليلي إلى اســتنتاج أنه إذا مُنع الشــعب عن ثقافته، فسوف يكون معرضا للاستغلال من قبل قادته ولأن يصبح مستغلا هو نفسه.

ويمكن لإيقــاظ الكويمينيا مجددا أن يوفر للأفــراد الصفاء النفسي والروحي العميــق. فهناك راحة هائلــة، وكذلك غضب وحزن، عندما يدرك الشــعب أنه مــن دون ثقافة لا يكون المرء عبدا فقط، بل يكــون قد تعاون بالفعل أيضا مع النخــاس، وأن العواقب طويلة الأمد ومدمرة، ويمتــد تاريخها عبر أجيال. ويتيح تقدير جديد للثقافة للمجتمعات التقليدية فرصة حقيقية تماما لإعادة اكتشاف نفسها، وإعادة تقييم هويتها والمطالبة بها، وركوب الحافلة الصحيحة.

استعادة الثقافة

إن التحــدي الذي تواجهه أجــزاء كثيرة من أفريقيا محيــت ثقافتها هو إعادة اكتشــاف تراثها الثقافي، واســتخدامه لإعادة الارتباط بالماضي والمســاعدة في توجيه تنميتها السياســية والروحيــة والاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من بســاطتها الواضحــة بالنســبة إلى الغرباء، الذين قــد يعتبرون ثقافتهم الخاصــة أكثر تعقيدا

وتحضرا، وكذلك أكثر ملاءمة وعملية، فوسائل التعبير عن ثقافة المرء الخاصة تكون ذات معنى وبناءة على نحو أكبر بكثير بالنسـبة إلى أصحابها من الكتب المقدسـة الأجنبية، أو روائع الأدب والموسـيقى التـي أنتجتها قوة محتلة. وبقدر روعة وغنى وتأثـير التراث الأجنبي فيمن يقدرونه، فإنه يمثـل كذلك جوانب من خبرات وتراث شعوب أخرى.

وفي الواقـع، وبقـوة الإيحاء، تعـزز الثقافات الأجنبية إحساسـا بعدم الكفاية، وتغذي مركب نقص لدى أولئك المعرضين باسـتمرار لها الذين يتم حثهم على النظر إليهـا على أنها «الأفضل». ويرجع السـبب في ذلك جزئيـا إلى أن الثقافات الأجنبية تؤدي دورا مهما في سياسة القوة، وفي السيطرة الاقتصادية والاجتماعية. فبمجرد أن يحدث غزو الشـعب وإقناعه بالتسـليم بأنه ليس فقط أدنى منزلة بل يجب عليه أيضا أن يتلقى شـاكرا حكمة الثقافة «الأعلى»، يجري تقويض مجتمعه، وتهميشـه، ويصبح على اسـتعداد لتقبل الإرشاد والتوجيه الخارجي. وقد تكررت هذه التجربة طوال التاريخ الإنساني.

وغالبـا ما يصاب مواطنو القوى الاسـتعمارية السـابقة بالحيرة فيما يتعلق بالسبب وراء معاناة الشعوب الأصلية أو المستعمَرة على نحو متفاوت من إدمان المسـكرات، أو التشرد، أو الاعتلال العقلي، أو المرض، أو اللامبالاة، أو الانهزامية، أو التبعية. ولا يسـتطيعون أن يفهموا جيدا لماذا يبدو كثير من هذه الشـعوب عاجزا عن الارتباط بالعالم الحديث، أو لماذا لا يسـتطيع كثير من أبنائها البقاء في المدرسـة، أو لماذا لا يزدهر كثير منها في العالم المعـاصر الصناعي للمدن الكبيرة ورأسمالية الشركات. ويدهشون لعدم إتيان برامجهم التنموية بالنتائج المرجوة، ولأن محاولاتهم لتخفيف حدة الظروف التي يعاني عدد كبير جدا من الشـعوب الأصلية أو المسـتعمرة في ظلها قد تقابل بالسـلبية، أو اللامبالاة، أو المقاومة، أو العداء في بعض الأحيان.

ولعل الشيء الذي لا يقدره اختصاصيو التنمية، ومحبو الخير، والساسة، وغيرهم حق تقديره هو أن الشـعب الأصلي أو المسـتعمر قد ظل يحيا حياة منقسمة على مدى قرون. ففي الحقبة الاستعمارية والعقود التالية لاستقلال أفريقيا، جرى تتفيه ثقافات الشعوب الأفريقية وشـيطنتها من قبل المديرين الاستعماريين، والمبشرين،

والمتعصبين الدينيين المحليين. وعندئذ، حث القادة ما قبل وما بعد الاستقلال والمجتمع الدولي الشعوب الأفريقية على التحديث، وتجاوز إرثهم «القبلي»، واحتضان الثقافات الأحدث، المتاحة بسهولة اليوم في الأفلام وعبر شاشة التلفاز وعلى شبكة الإنترنت.

وقد ظلت المجتمعات الأفريقية تحاول التوفيق بين طريقة معيشتها التقليدية والثقافات الأجنبية التي استنكرت طريقتها وشجعتها على التخلي عنها. فماذا يفعل الشعب عندما يطلق على كل شيء يؤمن به – وكل شيء يشكل هويته – أنه «شيطاني» أو «بدائي» أو «سحر» أو «شعوذة»؟ ما الذي يلجأون إليه؟ ما الحكمة التي يستحضرونها؟ ما الذي يمكن عمله للمقاومة؟ وعندما يكون هذا التراث شفهيا فقط، كما هي الحال عادة، فكيف يمكن لهم إعادة اكتشاف جوانبه الإيجابية واسترجاعها؟

وقبل وصول الأوروبيين، كان يطلق على جبل كينيا كيرينياغا (Kirinyaga)، أو «مكان الإشراق»، من قبل أولئك الذين عاشوا في ظله. اعتقد الكيكويو أن الله يسكن فوق الجبل، وأن الأمطار، وماء الشرب النظيف، والحياة النباتية الخضراء، والمحاصيل، التي كان لها جميعا مكان محوري في حياتهم، تتدفق منه. وعندما وصل المبشرون المسيحيون إلى المنطقة قرب نهاية القرن التاسع عشر، أخبروا السكان المحليين بأن الله لا يعيش فوق جبل كينيا، لكنه بالأحرى في السماء، وأن الجبل وغاباته، التي كانت تعتبر في السابق أراضي مقدسة، يمكن التعدي عليها والتخلي عن التوقير الممنوح لها. وصدق الناس هذا وجرى إقناعهم بأن يعتبروا علاقتهم بالجبل، وفي الواقع، بالطبيعة نفسها بدائية، ولا قيمة لها، وعقبة في طريق التنمية والتقدم في عصر الحداثة والتقدم العلمي والتكنولوجي. ولم يحدث هذا، بالطبع، لمن كانوا يعيشون حول جبل كينيا فقط.

وعلى مدى الأجيال التالية، تلاشى التوقير والروح اللذان قادا المجتمعات المحلية إلى المحافظة على أنواع محددة من الأشجار، كالتين البري والغابات على جبل كينيا. وعندما عمد المستوطنون البيض، ومن بعدهم المجتمعات المحلية ذاتها، إلى قطع الأشجار لزراعة البن والشاي والمنتجات الزراعية الأخرى، في تعد متزايد لمسافة أبعد فأبعد وصولا إلى أعلى الجبل، كانت هناك مقاومة ضئيلة. ومنذ ذلك الحين فصاعدا،

أصبح ينظر إليها على أنها سلع فقط، من المقرر خصخصتها واستغلالها. اختفت رهبة المكان التي أتاحت للمجتمعات المحلية حول جبل كينيا أن تدرك، وإن كان من دون وعي، أنها بحاجة إلى حماية النظام البيئي للجبل، بما في ذلك غاباته، لحماية أرزاقها.

وهذا هو السبب في ارتباط الثقافة على نحو وثيق بصيانة الموارد الطبيعية. نظرا إلى أن المجتمعات التي لم تخضع للتصنيع بعد تحتفظ - في الأغلب - بارتباط وثيق توقيري بالطبيعة، ولم يُتاجَر بأسلوب معيشتها ومواردها الطبيعية بعد، فقد بقيت المناطق التي يعيشون فيها غنية بالتنوع البيولوجي. لكن هذه البيئات الطبيعية عرضة لخطر العولمة، والخصخصة، وقرصنة المواد البيولوجية، وتحديدا بسبب الثروة من الموارد الطبيعية التي يحويها التنوع البيولوجي. ونتيجة لذلك، فالمجتمعات المحلية آخذة في فقدان حقوقها في الموارد التي حافظت عليها على مر العصور كجزء من تراثها الثقافي. ويستمر التقليل من شأن الثقافة الأصلية لكثير من جماعات الأقلية. ومع ذلك، فغالبا ما يكون مصدر الازدراء هذه الأيام هو الأفارقة الآخرين وليس أهالي المناطق الأخرى من العالم.

لقد امتدت شيطنة الثقافات الأصلية التي أخضع الأفارقة لها على مدى قرون إلى جميع أوجه حياتهم، وتركتهم عرضة للأوبئة والأمراض الاجتماعية التي تلازمهم حتى يومنا هذا. وفي حالة الكيكويو، لم تفض فقط إلى الإزالة المستمرة لغابات جبل كينيا وتدهور البيئة بالمنطقة المحيطة، بل إلى الاختفاء الفعلي لزراعة كثير من الأطعمة المحلية كالدخن، والسورغم، والأروروت، وبطاطا اليام، والخضراوات الخضراء، وكذلك هلاك القسم الأعظم من الحيوانات البرية، وكل هذا لمصلحة مجموعة صغيرة متنوعة من المحاصيل النقدية. وتفه المستعمرون وأولئك الذين قبلوا معتقداتهم الطرق القديمة، بما في ذلك امتلاك الماشية كعلامة على الثراء، وزراعة المحاصيل التي نشأت في البيئة المحلية للاستهلاك المنزلي، واستخراج المواد العلاجية من الأطعمة والنباتات المحلية. واعتبر كل هذا دليلا على طريقة العيش «البدائية». وقد أسهم فقدان النباتات المحلية وطرق زراعتها ليس فقط في انعدام الأمن الغذائي بل في سوء التغذية، والجوع، وتخفيض التنوع البيولوجي المحلي أيضا.

وفي كثير من المجتمعات الأفريقية، تغير أسلوب الطبخ التقليدي بشكل جذري أيضا، وللأسوأ. فبدلا من النظام الغذائي الذي يخلو من اللحوم، والملح، والدهون إلى حد كبير، والمملوء بالخضراوات المدخنة أو المشوية، اتخذ الأثرياء المستعمرون نظام الأثرياء الغذائي، بما يصاحبه من أمراض، كارتفاع ضغط الدم، والسكري، والنقرس، وفقدان الأسنان. وفي الوقت ذاته، حاول الفقراء قدر استطاعتهم مجاراة المواطنين الأكثر ثراء، وسرعان ما عانوا سوء التغذية، والجوع، والأمراض المرتبطة بمحاولة تعقب أسلوب معيشة غير مستدام بدلا من الإبقاء على نظام غذائي تقليدي، مغذ بشكل أكبر.

ويقدم تخمير الكحول وبيعه إبان الحقبة الاستعمارية مثالا آخر للكيفية التي هدمت بها المعايير الثقافية، وأدخلت مجموعة جديدة من المشكلات الاجتماعية التي استمرت حتى يومنا هذا. وعندما جاء البريطانيون إلى كينيا، حظروا تخمير الجعة المحلية، حتى أنهم حرموا بادئ الأمر على الأفارقة احتساء الكحول (الأوروبي) المعبأ في زجاجات، خشية أن ينسوا منزلتهم. وعلى الرغم من ذلك، بمجرد أن بنى البريطانيون مصانع للجعة وأوقفوا نشاط المصانع المحلية، فقد سمحوا باستهلاك السكان المحليين للماركات الأجنبية من الكحول، وكان القيد الوحيد هو توافر النقود. ومنح السكان المحليون تراخيص تجارية لفتح حانات بالقرى لاستهلاك المشروبات المخمرة المعبأة في زجاجات فقط من مصانع الجعة المملوكة للمستعمرين. وقبل هذا، لم تكن هناك حانات. وكان الناس يحتسون الكحول في المنزل أو في الاحتفالات الاجتماعية فقط.

وفي هذا الوقت، كانت كل القيود التقليدية على استعمال الكحول - كالسماح باستهلاكه فقط في الكهولة وادخار استعمالها للمراسم والاحتفالات - قد جرى التخلص منها من قبل السلطات الاستعمارية. وعندما حظرت المراسم والاحتفالات نفسها أيضا، جرى تشجيع ثقافة لاحتساء الكحول من دون مبرر، أو حدود عمرية، أو ضوابط اجتماعية. ونشأت قاعات الشراب في كل مركز تسوق وفتحت أبوابها للرجال، والنساء، والشباب، واليوم حتى الأطفال. وعندما أعطت القوانين الاستعمارية الأفارقة حرية احتساء الكحول في حانات القرى من دون قيد للمعايير الثقافية، راح الكثيرون من السكان المحليين أنفسهم يحتسون الشراب حتى أوردهم

مورد الهلاك. وكما هي الحال في أماكن أخرى في أفريقيا، فقد كان لحظر الممارسات المحلية علاقة ضئيلة نسبيا بالاحتفاظ بالنقاء، أو نشر الحضارة، أو التحفيز على حب المسيح - أو، بقدر ما يتعلق الأمر بذلك، تفادي إغواءات إبليس. وكان لذلك ارتباط كبير بالمطاط، والذهب، والألماس، والنفط، والعبيد، والنقد.

وفي كينيا الآن، يبدو أن الكحول والسجائر يحظيان باهتمام أكبر من جانب وكالات الإعلان من الطعام والدواء. إن السعي وراء الأرباح عنيف للغاية حتى إنه في البلدات الصغيرة يكون من الأيسر تحديد ماركات الجعة والسجائر عن معرفة أسماء المحلات التي تباع فيها أو أسماء المراكز التي تقع بها المحلات. وحتى اليوم لايزال تخمير الكحول المحلي في بعض المجتمعات محظورا بموجب التشريع الاستعماري الذي أبقي كجزء من القانون الوطني. ويرجع السبب جزئيا إلى الفقر في أن كثيرا من الناس غالبا ما يستهلكون الكحول غير القانوني والمغشوش الذي يُشترى ويُباع سرا؛ فقد أدى الكثير من هذه المشروبات المخمرة إلى تدمير الصحة وتسبب في العمى والوفاة، ناهيك عن انهيار الأسر.

نحو العلاج والاعتراف

أخيرا، تبدأ وكالات التنمية، والزعماء الدينيون، والمؤسسات الأكاديمية، وحتى بعض المسؤولين الحكوميين في الإقرار بالأوجه المتعددة للثقافة في أفريقيا، ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والدول الأفريقية. كما يتوصل خبراء البيئة والمؤسسات الدولية إلى إدراك محورية الثقافة في حماية التنوع البيولوجي. وبالنسبة إلى جميع البشر، فأينما ولدنا أو كبرنا، عززت البيئة قيمنا، وغذت أجسامنا، ونمت أدياننا. وحددت من نكون وكيف نرى أنفسنا. لا توجد ثقافة واحدة يمكن أن تنطبق على جميع البشر؛ وما من ثقافة يمكن أن ترضي جميع المجتمعات. وكما بدأنا أخيرا بإدراك قيمة التنوع البيولوجي، فنحن ندرك أيضا على نحو متأخر أن البشرية بحاجة إلى أن تجد الجمال في تنوع ثقافاتها وأن تقبل بوجود الكثير من اللغات، والديانات، والملابس، والرقصات، والأغاني، والرموز، والاحتفالات، والعادات، وأن هذا التنوع الثقافي يجب أن ينظر إليه على أنه إرث طبيعي للإنسانية.

بالإضافة إلى ذلـــك، فهناك جهود تبذل لإبطال بعض من الضرر الثقافي والنفسي الذي ألحقته بأفريقيا الكثير من القوى التي تنافســـت فيما بينها على أرضها. وعلى سبيل المثال، فقادة الكنيسة يسهلون ما يسمى بأفرقة كنيسة المسيح. وسوف يقبل القساوسة الأفارقة الآن، على سبيل المثال، الأسماء المحلية بدلا من المطالبة بأن يتخذ أحد الأفارقة اسما أوروبيا عند التعميد. وأداء الرقصات الأفريقية (على الرغم من أنه بكلمات مختلفة ومعنى مختلف) شائع تماما الآن. وإنتاج المزرعة ودواجنها بدلا من النقد جزء مقبول الآن من تقدمة العطايا الدينية.

لا يجبر المهتدون الجدد على التخلص من ملابســـهم وحليهم التقليدية لمصلحة اللبـــاس الغـــربي، ويمكنهم أن يقبلوا بفخر الإخوة المســـيحية مـــن دون الحاجة إلى الظهور بمظهر شخص غربي. ومن المرجح أن كل هذا كان سيجعل المبشرين الأصليين والمهتديـــن يتقلبـــون في قبورهـــم، لكنه انعـــكاس للوعي الجديد والتســـامح تجاه الثقافـــات المختلفـــة التي يعترف بها الكثير من الأفارقـــة – بمن في ذلك المنتمون إلى الديانات المسيحية السائدة.

وهذا لا يعني القول إنه لا توجد صعوبات بعد. فحتى الآن، يجد بعض الزعماء الدينيـــين الأفارقة من الصعب الوعظ لمصلحـــة ثقافتهم الخاصة بينما كانوا يعظون ضدها ويبعدون أنفسهم عنها على مدى سنوات عدة. ويستلزم الأمر شجاعة ليكون المرء مسؤولا عن هويته ويدرك أنه تعرض للتضليل عن عمد.

ومع ذلك، فقد بدأ زعماء دينيون تقدميون من أفريقيا وأوروبا في إيجاد حيز سياسي واجتماعي للثقافات الأفريقية. ومن هنا كان مغزى رسالة رئيس الطائفة الأنجليكانية آنذاك، رئيس أســـاقفة كانتربري جورج كيري (George Carey)، في ديسمبر من العام 1993، عندما اعتذر علانية في نيروبي نيابة عن أولئك المبشرين الذين استنكروا جميع جوانب الروحية والتقاليد الأفريقية. وأقر بأن بعض أوجه الثقافـــة متوافق تماما مع تعاليم المســـيح، حتـــى إن كان بعضها غير متوافق مع الثقافـــة، والتقاليد، والقيم الأوروبية. وذكر كيري أنه يأمل في تصحيح هذا الخطأ حتى يتسنى استعادة الثقة واحترام الذات لطريقة العيش الأفريقية، بما في ذلك جوانب روحيتها، والشـــعور بالعدالة، واحترام الحياة، وحقوق الإنسان الأساسية لمصلحة أفريقيا.

وفي سبتمبر من العام 1995، اعتذر البابا جون بول الثاني بالمثل للأفارقة عن الخطايا التي اقترفها المبشرون عندما حضر إلى نيروبي لعرض تقرير المجمع الكنسي الأفريقي حول الكنيسة الكاثوليكية في أفريقيا. كما أقر بأن التراث الأفريقي ليس كله شيطانيا أو غير متوافق مع تعاليم المسيح. وفي الواقع، ففي قداس مفتوح في متنزه أوهورو في نيروبي، عرضت على البابا جوانب من الطقوس الدينية للكنيسة والتي اقتُبست من الثقافات الأفريقية وما كان لها أن تكون مقبولة لدى المبشرين والقساوسة الأفارقة الذين ساروا على خطاهم.

وشجع البابا الزعماء الدينيين في أفريقيا على الإقرار بأن ثقافة شعب ما ديناميكية ولا بد لها من أن تتأثر بالثقافات الأخرى التي تتفاعل معها. وبناء عليه، فسوف تؤثر الثقافات الأفريقية وتتأثر بالعادات والممارسات الثقافية من الأوروبيين، والهنود، والعرب الذين تركوا بصمتهم على قارة أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك، فقد خلص إلى أن الأفارقة أنفسهم كان عليهم أن يقرروا ما يرغبون في أخذه من الثقافات الأخرى، وأن يطالبوا بما هو جيد ويحتفظوا به، ويقرروا ما هو عديم القيمة ليتخلوا عنه. وأكد البابا أن الآخرين لا يمكنهم القيام بذلك نيابة عن الأفارقة من دون الإبقاء على ثقافة تقلل من شأن الشعب الأفريقي.

ومن المؤكد أن الثقافات التي كانت توجد في الماضي كان لديها مشكلات: فرط اعتماد على نخبة حددت ما كان مقبولا وما لم يكن؛ وتوجه أرجع كل انتكاسة لمشيئة الله. وبعض ما حدث، ومستمر حتى يومنا هذا، كان ولايزال قاسيا ودالا على الجهل. فكما رأينا في السنوات الأخيرة في كينيا، ورواندا، والكونغو، والسودان، وسيراليون، وساحل العاج، وأوغندا، وبلدان أخرى، لايزال الأفارقة يشوه ويقتل بعضهم بعضا في صراعات حمقاء، كما تجبر أعداد كبيرة من الناس على ترك منازلهم للعيش في بؤس في مخيمات غير صحية ومكتظة.

ومع ذلك، فلا وجود لأي شيء أفريقي تحديدا بشأن البشر الذين يفترس بعضهم بعضا، أو الأشخاص الذين يهاجم بعضهم بعضا بسبب انتمائهم الديني أو خلفيتهم العرقية أو العنصرية، أو التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، فأنا أميل للاعتقاد بأنه نظرا إلى أن المجتمعات ما قبل الاستعمارية كانت في الأغلب سليمة ولديها حياة ثقافية نشطة، فقد كان لدى الثقافات الأفريقية التي شيطنها

المستعمرون والمبشرون شـعور ما بالكويمينيا (معرفة الذات) سمح لهم بالنجاة مــن تقلبات الجو، والحروب العرضية بين الجماعات الأخرى، والفورات الثقافية. وكان من شـأن الكويمينيا أن تمكنهم من تقبل الأفكار التقدمية لحقوق الإنسان وتقريـر المصير مــن دون التخلي عــن كل شيء ثمنته ثقافتهم. ومــن المؤكد أن إحــدى الخصائص التي كانت لدى هذه المجتمعــات هي إدراك أنه ما من أحد آخر يمكنهم اللجوء إليه لحل المشــكلات التي كانت تؤثر فيهم - فلا مانحين أو مؤسســات دولية، ولا حكومة غير مجلســهم المباشر، ولا أخ كبيرا يعتني بهم - عدا الموارد التي توجد داخل ثقافتهم الخاصة. وبناء عليه، فقد أجبروا على تقبل تحدياتهم والبحث عن حلول لأنفسهم.

ولعل أحد موارد الأفارقة المفتقدة إلى حد بعيد من مرحلة ما قبل الاستعمار هو المعالــج التقليدي أو الطبيــب أو الطبيبة، والذي يمكن تعريفه بعبارة غربية، جزئيا على الأقل، على أنه طبيب نفســاني. وكلاهما يقدم خدمة مشــابهة، من حيث إنهما يحاولان ســبر غور النفس بطرق لا يمكن التوصل إليها عادة عن طريق الجراحة أو العقاقير وهم يمتلكون قدرة فطرية على الإنصات والتعاطف، ومهارة في الاســتجابة للصدمــة العاطفية والمعاناة. وكمســتودعات للحكمة المجمعة عــبر الأجيال، فقد أدى المعالجــون التقليديون وظيفة مهمة في المجتمعــات الأصلية. ولو أن الإدارات الاســتعمارية لم تشيطنهم وتشوه صورتهم - كما فعلت بمعالجيها التقليديين - فقد كان من الممكن تعليمهم القراءة والكتابة ليتمكنوا من مشــاركة معرفتهم، في شكل مكتوب، مع تطورها عبر العصور.

واليوم، يمكن للأطباء والطبيبات الحقيقيين أن يؤدوا دورا مهما في مســاعدة الأفارقة المعاصرين في فهم المشــكلات التــي يواجهونها نظرا إلى اتخاذهم موقفا ملتبســا من الحداثة والتراث، والغــرب وثقافاتهم المحليــة، ويحاولون مواجهة التحديــات الخاصــة بتقرير هويتهم مقارنــة بالمجتمعات الأخــرى. ولكن، لأن أفريقيا لديها عدد قليل من الأطباء النفســيين بالمعنــى الغربي، فالخيارات أمام الأفارقــة واضحــة تماما: فإما أن يتمتعوا بســلامة قواهم العقليــة أو أن يكونوا في مستشــفى أمراض عقليــة. ومن المؤكد أن الناس يمكنهم طلب المشــورة من قساوســتهم أو أئمتهم، ولكن لأنه لايزال يعتقد في أفريقيا عموما بأن المســيحي

الصالح أو المسلم الصالح لا يقبل العلاج التقليدي، فقد لا يُعترف باضطراب الفرد أو يُتعامل معه بشـــكل كامل. وسوف يستغرق الأمر سنوات عدة من السلطات الأفريقية حتى تقبل بوجود المعالجين التقليديين ثانية، تماما كما اســتغرق منهم ســنوات عدة التســليم بأن القابلات التقليديات يمكنهن ســد فجوات معينة في مهنة التمريض، حتى يجري تزويد جميع الســيدات بالقواعد الصحية الأساسية والمساعدة عندما يلدن.

وضمن هذا الســياق يجب تفسير التقارير حول السيدات الأكبر سنا في كينيا اللائي يُحرقن أحياء لاتهامهن بممارســة الســحر، أو الأطفــال في أنغولا والكونغو الذين ألقي بهم في الشوارع لاعتقاد أسرهم بأن بهم مسا من الشيطان، على سبيل المثال. ويعكس هذا الاضطهاد انقســاما مشــتركا بين الكثير من الأفارقة الحائرين بين العرف والحداثة.

وخلــف هذه الظواهــر يكمن جرح مألوف على نحــو محزن للكثيرين من فقــراء العالم. وكما في المناطق الأخــرى، فكثير من المجتمعات الأفريقية في حالة اضطــراب، وخارج لفوره فقط من ســنوات من الحرب الأهليــة وباقتصادات، وجماعــات، وأسر ممزقــة أو هلك القســم الأعظم منها. وعندمــا تتوالى المحن الواحــدة تلــو الأخــرى - المرض، أو الحــرب، أو الفقــر، أو المجاعــة - فليس بالمســتغرب أن تصبح ردود الأفعال متطرفة. وفي مثل هذه الظروف، قد ينقلب أناس يائســون على أنفسهم، أملا في أن يكون لديهم فم واحد أقل لإطعامه عن طريق شــيطنة أو تشويه صورة أحد أفراد الأسرة لتخليص أنفسهم مما ينظرون إليه على أنه كائن «ملعون».

وكما أشرت، فالتحول الذي مر به الأفارقة من الممارسات الأصلية والآراء العالمية إلى النظــم الروحيــة والثقافية المفروضــة من مكان آخر كان سريعــا، ومنقوصا في حالات كثيرة. وبناء عليه، ففي الوقت الذي يريد فيه الكثير من الأفارقة القول بأنهم لا يؤمنــون بالطريقة التقليديــة للعيش، فإن فهمهم للعقيدة المســيحية للمعاناة والخلاص، على ســبيل المثال، غالبا ما يكون مفقودا أو ســطحيا فحســب. وبالنسبة إلى كثير من الأفارقة، فالمســيحية مليئة بالشــياطين والملائكة الصالحين والأشرار كما كانت دياناتهم «القديمة». وهم يعتقدون بأنهم يستطيعون سماع الله والاتصال به،

وتحـدث اللغات، والتنبؤ. وتذكرهم هذه الأوجـه للتعبير الديني بالعناصر الخارقة للطبيعـة في تراثهـم الخاص. وكما أرى، ففي كلتا الحالتين يحتار الناس بين أنسـاق المعتقدات التي لا يفهمونها تماما.

وكـما أقر البابا جون بول الثاني أيضـا، فالثقافات دينامية، تتغير بتغير الزمان والمـكان، وتتفاعل مـع الثقافات الأخرى وتتطور وتتكيـف: يجب على الناس ألا يصبحوا متاحف متحركة. تسـاعد الثقافات التقدمية شـعوبها على البقاء ونقل حكمتها والإحساس بالمصير إلى الجيل التالي. والثقافات الأفريقية، من دون ريب، لا يمكنها العودة إلى حيث كانت. فقد ضاع الكثير جدا، والعودة إلى عقلية ما قبل الاسـتعمار - حتى إن كان ذلك ممكنا - لن تخدم الشـعوب الأفريقية المعاصرة حقـا وهي تناضـل من أجل المضي قدمـا. وما يجب على الأفارقـة تنفيذه، قدر اسـتطاعتهم، هو استرداد تعاطفهم مع ماضيهم الذي لم يترشح من خلال موشور المسـتعمرين. ولن يكون هذا سهلا، ذلك أن خمسمائة عام هي وقت طويل جدا للكفاح ضد كل أشـكال القهـر. وعلى الرغم من ذلك، فمثلما يسـتطيع الأفارقة احترام القدسية التي تتجاوز ما يحويه الإنجيل أو القرآن، يجب عليهم ألا يخجلوا، على سـبيل المثال، لأن لغاتهم لم تدون أو أن أسـلحتهم ضد القوى الاسـتعمارية كانـت الرماح. فحتى البريطانيين، الذين أجادوا اسـتخدام السـلاح المصنوع من الفولاذ الذي لا يصدأ والبندقية، اكتشفوا ذات يوم أنهم يواجهون عدوا - في هذه الحالـة، الرومان - يمتلك مهارات تكنولوجية أعظم وأسـلحة متفوقة، وإنجازات ثقافية هيمنت على إنجازاتهم.

وتعكس التكنولوجيا التقليدية والأشـياء من صنع الإنسان روح الإبداع المتأصلة في تلـك المجتمعـات. وعند فقد ذلك الإحسـاس بالقـدرة الإبداعية، يـترك الجزء الابتـكاري من المخ في حالة سـبات، مـما يزيد من صعوبة التفكـير بطرق جديدة أو رائدة. وتفتقر روح الإبداع الكامنة إلى وسـيلة للتعبير. وهذا هو السـبب في أن الأفارقة يجب عليهم أن يحترموا ويسجلوا، في شكل مكتوب من أجل الأجيال الحالية والقادمة، حقيقة أن مجتمعاتهم عرفت ذات يوم كيف تصنع الرماح، وتنقل الإبداع والمهارة المستخدمين في تشكيل هذه الأسلحة وتطبقهما على تطوير المنتجات الأكثر ملاءمة لاحتياجات اليوم.

يمكـــن أن تكون الثقافة الحلقــة المفقودة للإبداع، والإنتاجيــة، والثقة. وفي النهاية، فمن المهم أن يســتغني الأفارقة عما قد يطلق عليه ثقافة النسيان التي أحاطــت بأفريقيا منذ الاســتعمار وأن يتذكروا تاريخهــم وثقافتهم، والكوميمنيا (معرفــة الذات) التي تتــأتى منهما معا. ومن دونهما، يفتقر الأفارقة إلى أســاس للبناء للمستقبل.

9

أزمة الهوية الوطنية

«لم يفهم معظم الأفارقة أو يرتبطوا بالـدول القوميــة التــي أنشــئت لهــم من قبل القوى الاســتعمارية؛ وفهمــوا وارتبطوا وظلــوا مرتبطين بالحــدود الطبيعيــة والنفســية لدولهم المجهرية»

المؤلفة

الدولــة الأفريقية الحديثة كيان ســطحي: مجموعــة مفككة من المجتمعــات العرقية أو الدول المجهرية، جرى توحيدها في كيان واحد، أو دولة كبــيرة، من قبل القوى الاســتعمارية. وبعــض الدول يضم مئات من الدول المجهرية داخل حــدوده؛ وتضم أخرى عددا قليلا فقط. فكينيا لديها اثنتان وأربعون؛ ونيجيريا، مائتان وخمســون؛ والكامــيرون، مائتان عــلى الأقل؛ وموزمبيق، أكثر من عــشر؛ والغابون، أكثر من أربعين؛ وزيمبابوي، أقــل من عشر؛ وبوروندي وروانــدا، ثلاث. ويمكــن أن يكون لــدى أكبر الــدول المجهرية ســكان بالملايــين؛ وعادة ما يكون تعداد أصغرها بالآلاف فقط. ومع وجود استثناءات قليلة، فهذه الأعداد هي التي تحدد السلطة السياسية.

لم يفهــم معظم الأفارقة أو يرتبطوا بالدول القومية التي أنشــئت لهم من قبل القوى الاســتعمارية؛ وفهموا وارتبطوا وظلوا مرتبطين بالحدود الطبيعية والنفســية لدولهم المجهرية. وهكذا، فحتى اليوم، وبالنســبة إلى كثير من الشــعوب الأفريقية، يمثــل تهديــد دولتهم المجهرية أو أولئــك الذين يعتبرونهم قادتهــم داخل دولتهم المجهرية ثقلا أكبر من تهديد الدولة القومية. وفي الوقت ذاته، يأمل كل مجتمع في أن يكون له حق اســتخدام موارد الدولة القومية إذا ما تولى شــخص ما من دولتهم المجهرية الســلطة السياســية (وتحديدا منصب الرئيس أو رئيــس الوزراء). وبهذه الطريقة، سيكون لدى المجتمع، كما يقال في كينيا، «وقت لتناول الطعام».

وتباعــا، تعلم النخب أنه لكي تحصل على الســلطة وتحتفظ بها فهي بحاجة إلى تأييــد دولتهــا المجهرية، وبناء عليــه فلا بد لها من إظهار الــولاء لها. وكانت النتيجة نوعا ما من الفصام الســياسي. وعلى الرغم من تعبيرهم عن الولاء للدولة القومية، فقد استغل القادة الأفارقة بشكل متكرر ارتباط أسمائهم بدولة مجهرية في التفرقة بين مواطنيهم والسيطرة عليهم، على نحو أضر بالدولة الكبيرة الأوسع. قللــوا من أهمية دور الثقافــات التقليدية للدول المجهريــة في مجتمع حديث، حتى عندما اســتغلوا العرقية في الاحتفاظ بقبضتهم على السلطة. وبفعلهم هذا، فقد عكســوا تكتيكات «فرق تسد» الاستعمارية ذات الآثار الكارثية. وهكذا، فما يدعــوه القادة وبعض الساســة في بقيــة العالم «الصراعات القبليــة» لا علاقة له تقريبا في أصله بالـ «قبائل».

(جرت العادة عموما عند مناقشــة الدول المجهرية في البلدان النامية أن تجري الإشارة إليها بالـ «قبائل»، على الرغم من أن هذه ليست الحال في المناطق المتقدمة من العــالم عندما يجري وصف المجتمعــات العرقية. وفي رأيــي، أن كلمة «قبيلة» ليست ازدرائية في واقع الأمر- لكنها اتخذت دلالات سلبية. فالـ «قبائل» ينظر إليها عموما على أنها بدائية أو متخلفة، وتتألف من أناس لم يدركوا مفهوم الأمة بشــكل كامل. ويصبح اســتخدام كلمة «قبيلة» وسيلة لازدراء بعض المجتمعات، وتهميشها بدلا من النظر إليها على أنها جزء من كل أكبر. وفي الحروب اليوغسلافية، بالمقابل، لم يستخدم مصطلح «قبيلة» أبدا لوصف الطوائف العرقية. وقد تكون الدول المجهرية صغيرة للغاية، لكنها تمتلك كل الخصائص التي تحدد السيادة القومية، وفي مقدمتها

العادات والتقاليد العامة المشتركة، والحدود الطبيعية، والأصول، والتاريخ، واللغة. وتشير تسمية الدول الصغيرة بالـ «قبائل»، على نحو مضلل، إلى أنها لم تصل بعد إلى السيادة القومية.)

وعندما تندلع الصراعات في أفريقيا، فإنها تكون بشكل حصري تقريبا بسبب الحكم، والفساد، والفقر، وشعور بأن الموارد الوطنية لا توزع بالتساوي. ومن الصحيح، بالطبع، أنه عندما تتعرض دولة مجهرية للظلم، فمن الطبيعي أن تطلب الدعم بنفسها. ومن المرجح أن هذا لا يختلف عن الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، عندما حشد قادة الصرب الصربيين، وفعل القادة الألبان، والكروات، والبوسنيون الشيء ذاته مع جماعاتهم العرقية. وبالنسبة إلى أولئك الذين يشتركون في الإرث العرقي نفسه، لكنهم بحاجة إلى تمييز أنفسهم بشكل أكبر أيضا، توجد تجمعات أصغر، كالعشائر، كما في حالة الصومال.

وقد أشار بعض دارسي أفريقيا الحديثة إلى أن الإبقاء على تركيز الناس العاديين على مصالح دولتهم المجهرية، وإثارة الشك والمنافسة بينهم، يحول بينهم وبين إدراك التقسيمات الصارخة للطبقات والثراء التي تميز المجتمعات الأفريقية، مع وجود نخبة صغيرة في القمة وأعداد كبيرة من الفقراء في القاع. وهذه الحقيقة تحجب عن الشعب لمصلحة الزعماء السياسيين الذين يحرضون على الكراهية والعنف بين الدول المجهرية ويسهلون العنف عن طريق المعدات الحربية والدعم اللوجيستي. وحتى إن كانت الصراعات تمنح أفراد الدول المجهرية بعض الإحساس بالقوة مؤقتا، ففي نهاية المطاف يتم تهميشهم، ولا يخبرون تقدما في التنمية أو معرفة بالذات، بينما يستنزف قادتهم والمقربون منهم أمتهم.

وما من شأنه أن يحدث هو أن إحدى الدول المجهرية تحكم على نفسها بأنها الأجدر وبذلك فهي الأكثر استحقاقا للسلطة والثراء الذي يصاحبها، وتدعي أن الدول الأخرى أقل استحقاقا لكليهما. والسلطات الاستعمارية مسؤولة عن بعض هذه المفاهيم الذاتية عن طريق محاباة إحدى الجماعات على الأخرى، وعندما وضعت السلطة في أيدي الجماعة المفضلة عند رحيلها. وفي معظم أفريقيا المستقلة، دائما ما يتنافس قادة الدول المجهرية، الذين يشكلون غالبا زمرة حاكمة، على السلطة والامتيازات. وإذا لم يُضمنوا في تقاسمها، يمكن للصراعات أن تنشأ بسهولة عندما

يقومون بتعبئة مجتمعاتهم المطلعة بشـكل ضعيف غالبا باسـم دولتهم المجهرية ويصبحـون، في الواقع، قادة عسـكريين. وعَادة ما تنقل وسـائل الإعـلام، الوطنية والدوليـة كلتاهما، على الرغم من ذلـك، أخبار مثل هذه الصراعات في أفريقيا على أنها تنشـأ بسـبب عداوات قبلية قديمـة. وتخفي مثل هذه الاعتقـادات الخاطئة والتحريفات المصدر الحقيقي للعنف.

والمثـالان اللذان قد يلخصان تحـدي الدولة المجهرية داخـل الدولة القومية، والعلاقة المركبة بين الدول المجهرية وقادتها، وإمكانية الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية، هما الصراعات الدائرة في تشـاد والسـودان وما حدث في كينيا في الفترة السابقة للانتخابات العامة في العام 2007 والتالية لها مباشرة.

حالة تشاد والسودان

في أغسطس من عام 2008، سافرت إلى إثيوبيا، والسودان، وتشاد كجزء من وفد شُـكل تحت رعاية مبادرة نساء نوبل Nobel Women's Initiative، التي أسستها أنا وخمس نساء أخريات حائزات جائزة نوبل للسلام في العام 2006. وكانت مهمتنا خماسـية: تسـليط الضوء على الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسـان للنساء وزيادة التوعيـة بهـا، وبخاصة فيما يتعلق بالنـزوح، والاغتصاب، وتدمـير المنازل؛ وتعزيز الجهود للإتيان بنظام حكم يقوم على المشـاركة في السـودان؛ وتشجيع الجماعات النسـائية العاملـة من أجل السـلام، والمصالحة وإعادة البناء في جنوب السـودان؛ والوقوف تضامنا مع جميع العاملين في الخطوط الأمامية لتحقيق السـلام العادل في السـودان والمنطقة؛ ومناشدة المواطنين في أنحاء العالم إقامة سلام مستدام والإصرار على قيام المجتمع الدولي بتنفيذ التعهدات القائمة بالسلام والعدل في السودان.

وضـم الوفد جـودي وليامز الحائزة جائزة نوبل للسـلام لعـام 1997 والممثلة والناشـطة الأمريكية مايا فارو، وكانتا كلتاهما مجدتين في محاولة لفت انتباه العالم إلى الوضـع في دارفـور وتشـاد؛ وغلوريا وايـت - هاموند، راعية أبرشـية أمريكية ومؤسس مشـارك لمنظمة «حارسـة أختي» غير الحكومية، My Sister's Keeper، التي تدعم مبادرات تعليم البنات في جنوب السودان؛ وكينغ زهانغ Qing Zhang، محامي عمال صيني؛ ومجموعة صغيرة من الزملاء الآخرين.

وخلال المهمة تقابلنا مع مسؤولين حكوميين؛ وموظفي هيئات الإغاثة والتنمية الدولية العاملين على الأرض في السودان وتشاد، بما في ذلك مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي الذي يقوم موظفوه بعمل بطولي في معسكرات اللاجئين في ظروف بالغة القسوة بموارد محدودة (بما في ذلك الطعام) وفي خطر كبير على سلامتهم الشخصية؛ والجماعات النسائية في جوبا، جنوب السودان؛ واللاجئين من دارفور، الذين يعيشون في معسكرات في تشاد - وبعضهم لسنوات.

وفي إثيوبيا، كان من الواضح أن القيادة العليا في الاتحاد الأفريقي قد أزعجها الوضع السياسي والإنساني في دارفور، وكذلك اتهام المحكمة الجنائية الدولية في العام 2008 للرئيس السوداني، عمر البشير، بجرائم حرب. كان مسؤولو الاتحاد الأفريقي قلقين لقيام المحكمة الجنائية الدولية بتطبيق الاتهامات في أفريقيا فقط، نظرا إلى ضعف قيادتها وهشاشتها الملحوظة. وفي الوقت ذاته، كان قد تم الوصول إلى طريق مسدود بشأن تشكيل قوة أكبر، وأفضل تجهيزا، وأكثر فاعلية لحفظ السلام في دارفور.

وكانت القيادة الأفريقية تريد للقوة أن تكون أفريقية الملامح تماما، في حين أصر المجتمع الدولي على أنه إذا قدم الدعم اللوجيستي، فلا بد أن يرافق المعدات العاملون الذين يستطيعون تشغيلها وصيانتها. وقد ترك هذا التحفظ القوة على الأرض في دارفور سيئة التجهيز وعرضة للهجوم من قبل الميليشيات المسلحة. وزادت معاناة المدنيين، في الوقت الذي استمر فيه تعرض القرى وحتى معسكرات النازحين للاجتياح من قبل الجنجويد، والميليشيات على ظهر الخيل، ما زاد من عدد اللاجئين الدارفوريين.

وهنا مرة أخرى، تواجه أفريقيا تحديا في القيادة. والمحكمة الجنائية الدولية ليست «ساحة كنغارو»، وهكذا فإذا لم يكن لدى الرئيس البشير أي شيء يخفيه، فيجب عليه ألا يخشاها. وحتى إن كانت القيادة الأفريقية لا تستطيع توفير الدعم اللوجيستي اللازم، فالاتحاد الأفريقي يطالب بأن تكون قوة حفظ السلام أفريقية 100%. ويمكن تفسير هذا بأنه يعني أن القيادة في الخرطوم لا ترغب في حل الصراع في دارفور، إلا بشروطها الخاصة. ولسوء الحظ، ففي كل هذا، تُتجاهل محنة المواطنين في دارفور فيما يبدو.

وتتحمل الحكومة السودانية المسؤولية الأساسية عن حماية جميع شعوبها، بما في ذلك أولئك في إقليم دارفور. وإذا أخفقت الحكومة في القيام بذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتق القيادة الأفريقية بوجه عام، من خلال الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من ذلك، فعندما تتعثر مثل هذه القيادة أو تخفق، تكون على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية عن مساعدة السودان وأفريقيا في إنقاذ الأرواح. وإدراكا لمثل هذه الأوضاع في أفريقيا وأماكن أخرى، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في العام 2005 على أنه عندما لا تقوم الحكومات في أي مكان من العالم بحماية شعوبها من الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو التطهير العرقي، فعندئذ يكون على الدول القومية الأخرى مسؤولية توفير هذه الحماية. ولسوء الحظ، لم تكن الأفعال لجعل هذه الكلمات واقعا كافية، وتستمر ثقافة الحصانة.

وفي حين أن بعض المشكلات السياسية والاجتماعية في السودان، وتشاد، وأفريقيا عموما هي تركات الاستعمار - فالحدود الاستبدادية أو محاباة إحدى الدول المجهرية، التي كان لها حق استخدام مزيد من الموارد على حساب المجتمعات الأخرى - بعد أكثر من أربعين عاما من الاستقلال، فأي من هذه الأعذار لا يبرر سوء الإدارة أو ارتكاب القادة جرائم ضد شعبهم. ولا سبيل لتبرير إخفاق القيادة الأفريقية في حماية مواطنيها وبعد ذلك الشكوى والاستجابة دفاعيا عندما يلتمس هؤلاء المواطنون المساعدة أو الإنصاف في مكان آخر.

لن تحل القوة العسكرية الأزمة في السودان، مثلما فعلت في الصومال أو في أي مكان آخر من أفريقيا - خاصة إذا ما استمرت جميع الأطراف في الاستثمار في الأسلحة، والجنود، والميليشيات. ويمكن للحوار فقط والاستعداد لتقاسم السلطة والموارد على نحو أكثر عدلا أن يأتي بالسلام الدائم والفرصة للاستفادة من تلك الموارد (خاصة النفط، والأرض، والماء) لفائدة جميع الدول المجهرية السودانية.

ومن أجل السودان والبلدان المجاورة له، التي تزعزع استقرارها أيضا، لا بد من تجنب تدهور الوضع بشكل أكبر. ولإنهاء الأزمة في دارفور، لا بد أن تركز الوساطة

على تقاسم السلطة والموارد بين الأطراف المتصارعة. ولا بد من الوثوق بالوسطاء من قبل كلا الجانبين، بالنظر إلى كل الشكوك والاتهامات المتبادلة، فيجب كذلك ألا يبدوا منحازين.

وفي جوبا، جنوب السودان، شهدنا علامات مشجعة للإصلاح ما بعد الصراع: الجماعات النسائية الثلاثون تقريبا التي التقيناها كانت نشطة للغاية، رغم تلهفها لحل للصراع في دارفور وقلقها من أن التسوية الشاملة في العام 2005 بين الشمال والجنوب التي أنهت الحرب الأهلية الطويلة في السودان لم تحترم بشكل كامل. وعلى الرغم من أنهم كانوا سعداء بتحقيق السلام، فقد كانوا يشعرون بأن التعهد السياسي من قبل الحكومة في الخرطوم غير جدير بالثقة، وبخاصة على طول الحد الانتقالي بين جزئي البلد. وأوضحوا أنه إذا لم تدم اتفاقية السلام، فالاحتمال قائم أن يغرق السودان مرة أخرى في حرب أهلية مدمرة؛ فلايزال الجنود والأسلحة هناك.

وفي أنحاء جنوب السودان جار القيام بعمل عاجل لإعادة إنشاء أنظمة الحكم العاملة وتوفير الخدمات الأساسية وفرص جديدة لشعب جنوب السودان. لاتزال منطقة فقيرة للغاية، تكافح من أجل المضي قدما. ومع ذلك، فالأرض حول جوبا ليست صحراء، لكنها بالأحرى خضراء وخصبة. وتوجد إمكانات لمبادرات زراعية جديدة وكذلك إعادة تأهيل الأرض المتدهورة. وقد أكدت إحدى المسؤولات في الحكومة أنها تود زراعة مليون شجرة على الأقل.

قدم لنا الوقت الذي أمضيناه في تشاد قصة مختلفة تماما. فقد صادفنا هناك اليأس بين النساء الدارفوريات اللائي قابلناهن واللائي فررن بأبنائهن من هجمات ميليشيات الجنجويد. وعندما استفسرت عن سبب اعتقادهن بأن الجنجويد سيسعون لقتلهن على الرغم من أنهم كانوا مسلمين أيضا، أجبن: «الجنجويد يفعلون ذلك لأنهم لا يطبقون القرآن الصحيح». وعندما سألنا عن السبب في مهاجمة الحكومة لهم على الرغم من أنهم مواطنوها أيضا، أجبن بأن السبب في ذلك يرجع إلى عرقيتهم. ربما لم يفهموا أن الماء والأرض كانا سبب القتال. ولم يذكر أحد النفط، الذي يقال أيضا إنه موجود في الأرض بدارفور.

وكانت هؤلاء اللاجئات من النساء مستاءات تماما من الاتحاد الأفريقي الذي قلن عنه إنه ضدهن. وقالت السيدة التي قامت بدور المتحدث باسم الأخريات إنهن يردن الإنصاف.

اكتشفنا أن ما يعقد الوضع في السودان بشكل أكبر أيضا كان تاريخا صعبا بين السودانيين الجنوبيين والدارفوريين. إبان الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، انضم بعض الدارفوريين إلى القوات الحكومية في الهجمات على الجنوبيين، المختلفين عن معظم الشعب في شمال وغرب السودان كونهم مسيحيين. ونتيجة لذلك، يحمل البعض في جنوب السودان مشاعر متناقضة بشأن مقاومة الدارفوريين للحكومة المركزية، تلك المقاومة التي أصبحت معلنة بشكل أكبر مع استمرار الصراع وانقسام الفصائل المناهضة للحكومة في دارفور، وفي بعض الحالات، بدأ بعضها في قتال البعض الآخر – حالة أخرى لـ «فَرِق تَسُد».

وبدا أن التحدي الآخر للسلام في الإقليم هو أن دولة الزغاوة المجهرية، المهيمنة في دارفور وموضع هجمات الجنجويد، حاضرة أيضا في تشاد. والرئيس التشادي، إدريس ديبي، من الزغاوة. وأخبرنا أشخاص مختلفون خلال رحلتنا أن التنافس بين القادة في البلدين المتجاورين كان يؤجج الصراع أيضا – مع تقديم الدعم للميليشيات على جانبي الحدود من قبل المتنافسين. وذلك يعرض حق استخدام النفط للخطر في كلا البلدين، وهو النفط المُشتهى كثيرا من قبل المجتمع الدولي.

وقد أبدى وفدنا قلقه إزاء ممارسة انتزاع الموارد من الإقليم، وبالأحرى من جميع أنحاء أفريقيا، مقابل الأسلحة (والمال لشرائها) التي تؤجج الصراعات وتكون سببا لمعاناة لا توصف. وناشدنا المجتمع الدولي – وبخاصة أولئك الذين يتعاملون مباشرة مع الحكومات الأفريقية ويعتبرون أنفسهم أصدقاء للقارة – التوقف عن الإمداد بالأسلحة والعمل بدلا من ذلك على إقامة السلام المستدام، والأمن الإنساني، والتنمية الحقيقية لفائدة الشعب الأفريقي بأسره. وأوضحت لي المهمة أن القيادة الأفريقية أساسية لإنهاء هذه الصراعات الإقليمية وخلق ثقافة للسلام، إلى جانب الدعم الكامل من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف تسعى البلدان الصديقة بحق لأفريقيا إلى إقامة علاقة أقل استغلالا وتشجع احترام حقوق الإنسان وحماية النساء والأطفال.

كما كشـــفت لي الرحلة أيضا أن إحلال الســـلام والمصالحة في مناطق الصراع في أفريقيا لن يكون ســـهلا. وعندما لا يتقاتل القادة فيما بينهم فحســـب، بل ويضعف بعضهم بعضا عبر الحدود أيضا، فالتحديات التي تواجهها أفريقيا تصبح عادة بشكل واضـــح. وما أوضحته لي المهمة أيضا هو أن كثـــيرا من صراعات القارة كانت، ويبدو أنها لاتزال، تقوم على الغيرة والمنافسة السياسية بين رؤساء الدول والدول المجهرية، وأولئـــك الذين يحاولون أن يحلوا محلهم. وفي عـــدد كبير جدا من الحالات، لم يكن الخصوم يرغبون في التجمع معا لتقاســـم الســـلطة، لكنهم بدلا من ذلك يرغبون في القتـــال حتى الموت، حاملين الآلاف من أفراد دولتهم المجهرية معهم. وقد لاحظت بالفعل خطر ذلك في بلدي كينيا.

حالة الانتخابات الكينية في عام 2007

في 27 ديســـمبر من العـــام 2007، اصطف ملايين الكينيين ســـلميا خارج مراكز الاقتراع في أرجاء البلد للتصويت في الانتخابات العامة. كانت هذه الانتخابات، التي أتـــت بعد خمســـة أعوام من تلك التـــي أجريت في العام 2002، مرتقبة بشـــدة في أنحاء البلد. واتفق معظم المراقبين والمشـــاركين على أنهم ســـيؤكدون أن كينيا، على طريق الديموقراطية الحقيقية، بعدما أثبتت انتخابات 2002 أنها حرة ونزيهة. وصار لدى البلد حكومة منتخبة ومســـؤولة أمام كل الكينيين - وليس أمام نخبة صغيرة، وبخاصـــة جماعة عرقية، أو طبقـــة بعينها من رجال الأعـــمال، أو أصحاب الأراضي. وعـــلى الرغم من اندلاع بعض أعمال العنف هنا وهناك في الفترة الســـابقة للاقتراع، فقد ساد التفاؤل بين الناخبين في يوم التصويت.

وأشـــارت اســـتطلاعات الرأي ما قبل الانتخابات إلى ســـباق متقارب للغاية بين الرئيس الشـــاغل للمنصب، مواي كيباكي، والمنافـــس الرئيسي، رايلا أودينغا. وفي عام 2002، وحـــد كيباكي وأودينغا قواهما، وشـــكلا مع قـــادة المعارضة الآخرين، ائتلاف قـــوس القزح الوطنـــي (National Rainbow Coalition - NARC)، الذي حقق انتصارا حاســـما على اتحاد كينيـــا الوطني الأفريقـــي (KANU)، حزب رئيس كينيا لوقـــت طويل، دانيال أراب موي. وقادتني أنـــا وآخرين حقيقة أن الكثير من الدول المجهرية المختلفـــة بالبلد قد توحدت لإنهاء نظام حكم فقد مصداقيته بالوســـائل

الديموقراطية، وأن الانتخابات نفسها قد أجريت في جو إيجابي ومبهج أيضا، إلى توقع إمكانيــة أن يكون العــام 2002 هو النهاية التي تقلب فيها كينيا صفحة السياســة الســلبية التنافسية بين الدول المجهرية التي ساندت أصحاب السلطة وأولئك الذين كانوا ينشدون نظاما أكثر ديموقراطية للحكم.

وبعــد انتخابــات 2002، تطلع الكثير من الكينيين إلى مناقشــة صادقة ونقدية بشأن إعادة صياغة دستورنا. وكان بمقدورنا في النهاية تزويد أنفسنا بحكومة تمثيلية حقا، مع انتقال الســلطات مــن الرئيس إلى رئيس وزراء وضوابــط وموازين كافية لجعل إســاءة استعمال الســلطة أقل احتمالا والحكم أكثر شــفافية. وكنت متلهفة أيضا لرؤية الكينيين يتعاملون بجدية مع المشكلات التي تواجههم - المشكلات التي ظلت حركة الحزام الأخضر والمجتمع المدني يعملون عليها على مدى ربع قرن.

وعــلى الرغم من ذلك، فعندمــا فكرت مليا في نهاية ســيرتي الذاتية «لم أنحنِ» أدركت أن الممارســة البسيطة للتصويت لن توفر الدواء العام لأسقام كينيا. «وحتى عندما تذوقت التبادل الســلمي للسلطة»، كتبت عن 30 ديسمبر من العام 2002، اليــوم الذي جرت فيه تولية الحكومة الجديدة، «فقد ظلت التحديات الكثيرة التي تنتظر كينيا تشغل تفكيري. فقد دمرت سنوات من سوء الحكم، والفساد، والعنف، وســوء الإدارة البيئية، والاضطهاد بلدنا. وكان الاقتصاد مهدما وكثير من المؤسســات بحاجة لإعادة البناء».

ولســوء الحظ، فكثير مما كان يتعين القيام به في السنوات ما بين العامين 2002 و2007 تُرِك دون إنجاز، ولم يدم شهر العسل السياسي للحكومة الجديدة سوى عام واحــد بالكاد. لم تُحتَرم مذكرة التفاهم التي وقعها الســيد كيباكي والســيد أودينغا، وحزباهما لتقاســم الســلطة - مطلب أساسي كان ضروريا لتشــكيل ائتلاف قوس القــزح الوطني ذاته في العام 2002. وتواصلت الجهود للقضاء على الفســاد بفتور أو اختُصِرت؛ وأُحبِطت محاولات التواصل مع الشعب وإشراكه في عملية الدقرطة.

وتعهدت حكومة ائتلاف قوس القزح الوطني بتقديم دســتور جديد للشــعب الكينــي خلال مائة يوم مــن الانتخاب. ومع ذلك، فبدلا من التركيز على الدســتور (الذي أعدت مسودته من خلال عملية غير مسبوقة للمداولة العامة، ولكن لم يُتفق عليها)، دار عراك بين شــخصيات في الحكومة وقادة بعض الدول المجهرية بســبب

الإخفاق في احترام مذكرة التفاهم ونقل السلطة. وعندما عرض الدستور في النهاية على الشعب في العام 2005، أصبح الاستفتاء، في واقع الأمر، تصويتا على الحكومة والمجتمعات التي أيدتها. وفي إشارة منذرة بسوء على أمور قادمة، فقد أدى الاقتراع إلى تقسيم الكينيين حسب الأصول العرقية. وانحاز المؤيدون للدستور (ممثلين في ورقة الاقتراع برمز إصبع موز) إلى أنصار الرئيس. وكان المعارضون للدستور الجديد (علامتهم برتقالة) ممثلين بواسطة الائتلاف الذي يقوده رايلا أودينغا. وفاز التصويت بـ «لا» بفارق كبير.

استجاب الرئيس للخسارة بإقالة مجلس وزرائه بأكمله وتهميش أولئك القادة الذين عارضوا الدستور بالصيغة التي عرض بها على الشعب. وخارج مجلس الوزراء، ولكن مع استمرارهم أعضاءا في البرلمان، قام رايلا أودينغا وآخرون بتأسيس الحركة الديموقراطية البرتقالية Orange Democratic Movement (ODM)، حزب سياسي وفر مظلة للمعارضة. ليشكل مواي كيباكي في نهاية الأمر ائتلافه الخاص، حزب الوحدة الوطنية Party of National Unity (PNU)، للمنافسة في الانتخابات القادمة.

وبالنظر إلى هذا التاريخ، توقع الجميع أن تكون انتخابات ديسمبر 2007 قريبة. كان من شأن التصويت انتخاب المستشارين المحليين، وأعضاء الجمعية الوطنية الكينية (البرلمان)، والرئيس - رئيس الدولة والحكومة وهو منصب مارس، بموجب الدستور القائم، قدرا كبيرا من السلطة. وخلال الأشهر التي سبقت التصويت، قويت شوكة حزب الوحدة الوطنية والحركة الديموقراطية البرتقالية. وعلى الرغم من أن كلا الحزبين قد حصل على أغلبية تأييده من جماعات عرقية بعينها - في حالة حزب الوحدة الوطنية، الكيكويو والميرو؛ وفي حالة الحركة الديموقراطية البرتقالية، الليو والكالينجي- فلم تكن الانتخابات بشأن تأييد قادة الكتلة العرقية الخاصة بالمرء فحسب. فقد كانت أيضا بشأن انتقال السلطة والتوزيع العادل للموارد الوطنية.

وكما حدث، فقد كان السباق هو الأكثر تقاربا منذ أن نالت كينيا استقلالها؛ كما أصبح أيضا واحدا من أكثرها قسوة. عندما بدأت النتائج البرلمانية في الورود إلى مقر اللجنة الانتخابية الكينية في نيروبي، سرعان ما جرى الإعلان عنها على الملأ. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان التصويت الرئاسي قصة أخرى. فقد أوضحت

الاستطلاعات التي جرت في الأيام قبل السباق أن رايلا أودينغا من المرجح أن يفوز، والحقيقة أن أعداد الأصوات الأولية أظهرت أنه يتقدم على الرئيس بفارق كبير. وطوال الليل، فقد الكثيرون من أنصار مواي كيباكي ذوي الإيمان الراسخ في البرلمان مقاعدهم، في إشارة إلى أن الائتلاف البرلماني لحزب الوحدة الوطنية يمكن أن يمنى بالهزيمة. ومع ذلك، فقد أجلت اللجنة الانتخابية الكينية الإعلان عن فائز في السباق الرئاسي، وهو ما أذكى نار القلق، وبعد وقت قصير، الشك في التزوير بين الناخبين والصحافة الكينية.

وأخيرا، بعد يومين كاملين من الانتخابات، في يوم الأحد، 30 ديسمبر، قام رئيس اللجنة الانتخابية الكينية بطرد جميع الصحافيين من الغرفة التي كان يتحدث فيها عدا أولئك من وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وأعلن فوز مواي كيباكي بالرئاسة بفارق 230 ألف صوت تقريبا. وبعد وقت قصير، أدى السيد كيباكي اليمين لفترة ثانية بمبنى المجلس التشريعي، المقر الرسمي للرئيس. وكانت المراسم على عجل حتى قيل إن الحاضرين نسوا غناء النشيد الوطني.

وكنت قد استوعبت بالفعل نبأ هزيمتي في الاقتراع قبل يومين. وكنت أسعى لإعادة الانتخاب على مقعدي في البرلمان عن تيتو. وفي خريف ذلك العام، وقفت مع آخرين في إجراء مكافىء لانتخابات أولية لتقرير من سيكون المرشح الرسمي لحزب الوحدة الوطني، الذي تأسس في وقت متأخر نسبيا في الفترة التي سبقت الانتخابات. وتشكك الكثيرون منا ممن خسروا، على الرغم من ذلك، في أن الانتخابات الأولية قد جرى التلاعب بها. واعتقادا بأن اللجنة الانتخابية الكينية سوف تشرف على عملية أكثر نزاهة وشفافية، وسوف تمنع، على سبيل المثال، رشوة الناخبين، فقد قرر البعض منا تقديم أنفسنا للناخبين مرة أخرى في الانتخابات العامة في ديسمبر، والتي كان مقررا إجراؤها بعد وقت قصير من الانتخابات الأولية.

وفي حالتي، فقد خضت الانتخابات تحت لواء حزب مازينغيرا الأخضر Mazingira Green Party، الذي ساعدت في تأسيسه في كينيا مطلع التسعينيات من القرن العشرين (مازينغيرا تعني «البيئة» باللغة السواحيلية). وكانت أسباب تدشين الحزب تعزيز القيم «الخضراء» ووعي بيئي أكبر وكذلك تعريف الشعب بمفهوم امتلاك حزب سياسي ذي أيديولوجية. وفي كينيا، كما في معظم أفريقيا،

فالثقافة السياسية هي ثقافة لا تمتلك فيها الأحزاب عموما أيديولوجيات محددة، حتى إن كان لديها بيانات رسمية (برامج حزبية). وبعض الأحزاب لا تعدو كونها وسائل لأفراد بعينهم للمشاركة في الانتخابات. شعرت بأنه من المهم التمسك بـمازينغيرا بدلا من القيام بما هو معتاد - تغيير الأحزاب عند الضرورة السياسية. ونظرا إلى الافتقار لأيديولوجية تحكم معظم الأحزاب، فإن تغيير الأحزاب لا يعتبر عموما مشكلة. ومع ذلك، فلأنني من الكيكويو، كان متوقعا لي أن أتبع حزب السيد كيباكي، الذي كان، إلى جانب كونه الرئيس، قائد دولة الكيكويو المجهرية. وبناء عليه، كان ينظر إلى بقائي مع حزب مازينغيرا الأخضر على أنه أمر لا يغتفر من قبل ناخبيّ.

وكانت هناك أسباب أخرى لمعاقبتي في الاقتراع. فحتى إن كنت قد شعرت بأنني خدمت ناخبيّ بأقصى طاقتي، فقد أصررت على أنه سيكون من قبيل التضليل بالنسبة إلى السيد كيباكي عدم احترام مذكرة التفاهم في عام 2002. وبعد ذلك، ففي العام 2005، عندما عرض الدستور لاستفتاء، قمت مرة أخرى بحث الرئيس على عدم إجراء التصويت. وبدا لي الأمر على أنه سياسة سيئة أن نفرض دستورا على الشعب، واعتقدت أنه، بدلا من توحيد الكينيين، فالاستفتاء من شأنه أن يقسم البلد حسب الأصول العرقية. ومع ذلك، ففيما يتعلق بالكيكويو الذين كنت أمثلهم في دائرتي الانتخابية، فقد كان من المهم تأييد الرئيس، وهو الابن المحبوب، حقا أو باطلا.

وكان بعض ناخبي مستائين أيضا نظرا إلى أنه، عندما قام الرئيس بتسمية مجلس الوزراء الجديد في أعقاب الاستفتاء على الدستور، وأعيد تعييني مساعدا لوزير البيئة والموارد الطبيعية، منصب كنت أشغله منذ العام 2003، رفضت تولي المنصب. وأقيل جميع الوزراء الذين عارضوا الدستور أثناء الاستفتاء، وألححت على أن يتحدث الرئيس مع أعضاء المعارضة بدلا من إقصائهم من الحكومة. وكان من الواضح أنهم يمثلون صوتا جماهيريا عريضا، وكانوا يستحقون الاستماع إليهم. وأوضحت أنني سوف أتولى المنصب عندما يجرى حوار كهذا، وحذرت من أن الإخفاق في القيام بهذا سوف يزيد الانقسامات في البلد والتي كانت آخذة في الاتساع بالفعل. كانت جميع خيانات الأمانة هذه، وما اعتبرته سياسات معيبة، تقود البلد في رأيي نحو صراع.

وباتخـاذ هذه القرارات، كنت أسـعى إلى تعزيز كل مـن الحوار والحوكمة الرشيدة اللذين من شأنهما أن يشملا ويحتضنا تنوع البلد. وعلى الرغم من ذلك، فبفعلي هذا أحبطت ناخبيّ، الذين كانوا سيفضلون تأييدي للرئيس بصرف النظر عما تتطلبه العدالة. وكان ينظر إلى اتخاذي هذه المواقف على أنه يضعف فرص نجاح الدولة المجهرية في الاحتفاظ بالرئاسة. وأخبرني الكثيرون من ناخبيّ صراحة بأنـه كان يتعين علي تأييد الرئيس بـصرف النظر عن الظروف، وأنهم يعتبرونني الآن خائنة.

والأمر لا يتعلق بكون المجتمعات غير قادرة على إدراك آثار السياسـات الجيدة أو السيئة على الأرض. ومع ذلك، فغالبا ما يطغى الشعور القوي بالثقة التي تصنفها الـدول المجهرية في قادتها. وقد لا يكون لدى المجتمعات المعلومات الكافية لإدراك أن الشـخص قد يكون القائد الخطأ (وأنهم ربما يسافرون، في واقع الأمر، في الحافلة الخطأ)، وقد يرفضون سـماع وجهات النظر الأخرى الناقدة لهم. وربما كان هذا هو الواقع في هذا المثال.

وكـما تبـين، فقد ثبتت صحـة مخاوفي مـن أن البلد قد أصبح مسـتقطبا منذ انتخابـات 2002. وفي العـام 2007، كان الناخبون الكينيون منقسـمين حقا. وربما كانت الدلالة الأكثر واقعية على كيفية تعبيرهم عن أنفسهم أن عدد أعضاء البرلمان على جانـب حزب الحركة الديموقراطيـة البرتقالية كان أكبر بكثـير من أولئك على جانـب حزب الوحدة الوطنية. (ومع ذلك، فعلى الرغم من أن عدد الناخبين يكون، بالطبع، مؤشرا جيـدا، فحقيقة أن منطقة ما لديها عضو بالبرلمان لا تعني بالضرورة أن الدائـرة الانتخابية لديها عدد يعتد به من الناخبين. وأثناء نظام الحكم السـابق حـدث قدر كبير مـن التلاعب في حـدود الدوائر الانتخابية لخلـق دوائر انتخابية برلمانيـة، حتى تصبح المناطق المؤيدة للسـيد كيباكي، على سـبيل المثال، قد أثقلت دوائر انتخابية ذات كثافة سكانية عالية مع عدد قليل نسبيا من أعضاء البرلمان).

وبعد وقت قصير من أداء السـيد كيباكي اليمين في 30 ديسـمبر، 2007، كشف العديد من أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات عن شكوكهم بشأن دقة فرز الأصوات الرئاسـية. وفي دائرتي الانتخابية تيتو، كتبت بالفعـل خطابات إلى اللجنة الانتخابية الكينية مشيرة إلى أن لدي مبررات للشك في أن ثمة مخالفات قد وقعت.

وعلى سبيل المثال، فقد كان يقصد لنماذج فرز الأصوات أن توقع بواسطة كل من مأمور الدائرة بمركز الاقتراع ووكلاء المرشحين (أو الممثلين بمكان الاقتراع). ومع ذلك، لم تكن بعض النماذج التي رأيتها موقعة؛ ولم أتسلم أخرى على الإطلاق. كما ذكر أيضا أنه في يوم التصويت طلب مسؤول اللجنة الانتخابية الكينية المحلية من بعض ممثلي المرشحين، ومن بينهم ممثلي، مغادرة غرفة الاقتراع. وكان لكل مرشح ممثلين (وكيلين) اثنين - أحدهما ليحل محل الآخر إذا ما اضطر أحدهما لاستخدام الحمام أو أراد احتساء كوب من الشاي. وكان يجب على مسؤول اللجنة الانتخابية الكينية التأكد من وجود أحد ممثلي المرشحين بمركز الاقتراع في جميع الأوقات منعا لوقوع أي مخالفات تتعلق بصناديق الاقتراع أو إثارة الشك في وقوع مثل هذه المخالفات. وبما أن كلا الممثلين قد أُبعد في آن واحد، فقد أدى هذا إلى ترك النظام عرضة للإفساد. وحتى إن كانت هذه المشكلات تتعلق بالتصويت البرلماني، فالأمر لم يستغرق كثيرا لإقناعي بأنه ربما كان هناك سوء ممارسة حقا فيما يتعلق بالأصوات للمجالس المحلية والرئاسة أيضا.

وقد بدأ الاستغلال الواضح للأصوات بالمكان الذي كان يجري فرزها فيه. وكان أول من علم بوجود تباينات هم مأموري الدوائر، الذين أبلغوا قادة أحزاب المعارضة والأحزاب الحكومية بقلقهم. وبدأ هؤلاء القادة في التعبير عن رأيهم جهارا، ومع استمرار الضغط والشكاوى، زاد الشك في تعرض الأصوات للاختلاس. وبدأت اتهامات أخرى في التراكم. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر أنه في مناطق معينة جرى الإدلاء بعدد من الأصوات يفوق عدد الناخبين المؤهلين للانتخاب، وسجل أن أعداد الأصوات المحلية اختلفت عن تلك المقدمة إلى اللجنة الانتخابية.

وفي بعض مراكز الاقتراع قيل إن الكيروسين والشموع التي كانت تستخدم لفرز الأصوات قد نفدت، وعندما عاد العاملون في الاقتراع في صباح اليوم التالي لمواصلة الفرز، وجدوا أن أصواتا جديدة قد ظهرت بين عشية وضحاها. وتعرض رئيس اللجنة الانتخابية الكينية للضغط لإعلان النتائج حتى قبل أن يكون جاهزا. راقب الكينيون واستمعوا غير مصدقين. فهل تعرضت ديموقراطية البلد الوليدة لانتكاسة هائلة؟ هل كان هناك تدخل في العملية الانتخابية؟

لم تتمثــل محنة الانتخابــات الكينية في العام 2007 في أعين بعض الساســة، في وقوع مخالفات، بل في اكتشــافها. وهذه سمة شائعة للغاية للانتخابات في أفريقيا: حتى أن هناك مزاعم بأن أحد الرؤساء الأفارقة قد سأل زميله كيف يمكن أن يخسر انتخابات قام بتنظيمها. وبالنظر إلى هذا التاريخ، وإلى أداء اللجنة الانتخابية الكينية المطعون فيه والطبيعة المتعجلة لمراسم أداء اليمين، فمن المفهوم أن كثيرا من الناس في كينيا بدأوا يتساءلون عما إذا كان هناك شيئا يجري إخفاؤه. ولم يعزز هذا القلق على مــدى الأيام القليلة التالية إلا عندما عدد مراقبــون محايدون من داخل كينيا ومن المجتمع الدولي - ومن بينهم رئيس بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي - مخالفات جســيمة في التصويت. وعندما سئل رئيس اللجنة الانتخابية الكينية، بعد عدة أيام من إعلانه النتيجة، عمن يعتقد أنه قد فاز بالرئاسة، أجاب بأنه لا يعلم. (وخلصت لجنة قامت فيما بعد بالتحقيق في مخالفات التصويت إلى استنتاج أنه قد لا يعرف قط من فاز بالانتخابات الرئاسية في عام 2007 بطريقة شرعية).

وفي يوم الأحد ذاته من شــهر ديســمبر، وبعد ســاعات فقط من إعلان النتائج الرئاســية، غرقت كينيا في حرب مع نفســها، وشــهد البلد، الذي ظل ينظر إليه زمنا طويلا على أنه واحد من أكثر البلدان اســتقرارا في أفريقيا، أعلى مســتويات للعنف منــذ ثورة الماو مــاو ضد الحكم البريطاني قبل خمســين عاما. ولســوء الحظ، فقد صب بعض المواطنين جام غضبهم إزاء نتيجة السباق الرئاسي على جيرانهم - وكانوا جميعــا تقريبا فقــراء وعاجزين مثلهم. وبــدت الشرطة غير جاهــزة للتعامل مع الفوضى المتزايدة، كما أســهمت أيضا في حصيلــة القتلى بإطلاق الذخيرة الحية على الحشــود واستخدام عصابات من الشــباب في إدارة معارك عبر الشوارع. وعلى نحو مأســاوي، قيل إن بعض رجال الشرطة كانوا متحزبين ولذلك لم يكن لديهم استعداد لوقف القتل والتدمير إذا ما كان أفراد من دولتهم المجهرية يرتكبون الجرائم.

وكان المهاجمــون يعلمــون تمامــا أن جيرانهم لم يكونوا مســؤولين عن غضبهم وإحباطهــم، وأن «الجريمــة» الوحيدة التي ربما يكون أولئك الجــيران قد ارتكبوها أنهــم كانوا ينتمون أو صوتوا لدولة مجهرية أو مرشــح مختلــف - لكن ذلك كان كافيا لمهاجمتهم. وبدا بعض العنف على أنه مخطط له ســلفا. وانتشرت تقارير عن أن بعض الساســة لم يكونوا يحرضون الناس حســب أصولهم العرقية على مهاجمة

خصومهم فحسب، بل كانوا يدفعون أيضا للشباب لقتل او إحراق منازل الناس. وصار واضحا أنه وراء أجندة الحصول على السلطة، كان هناك دافع آخر: طرد أفراد إحدى الدول المجهرية الذين اعتبرهم المهاجمون من دولة مجهرية أخرى «مستوطنين أجانب» من محافظة الوادي المتصدع Rift Valley.

وعلى نحو مأساوي، على الرغم من ذلك، فالعنف يولد العنف. وبصرف النظر عن مدى التنظيم الذي ربما كانت عليه الاحتجاجات بادىء الأمر، فقد فقد القادة السيطرة في نهاية الأمر، وكما كان يمكن توقعه، تزايدت الأعمال الوحشية - حتى بلغت حد قيام عصابات من الشباب بإغلاق الطرق ومطالبة الركاب في الحافلات المارة بإبراز بطاقة هويتهم، التي تكشف عادة من خلال إدراج اسم الشخص عن أصله أو أصلها العرقي أيضا. أو مطالبة الركاب بالتحدث بلغتهم الأم، وهي طريقة أخرى لتحديد عرقيتهم. فإذا كانوا من «الجماعة الخطأ»، كانوا يتعرضون للهجوم ويقتل الكثيرون منهم[1]. وتشير التقديرات إلى أن ما بين 1,200 و1,500 شخص قد لقوا مصرعهم؛ وأصيب كثيرون غيرهم بندب وجروح بفعل المناجل أو الأقواس أو السهام التي استخدمت ضدهم. وأُجبِر أكثر من نصف مليون شخص على الفرار من منازلهم، التي نُهِب بعضها أو سُوِي بالأرض. واغتُصِبت النساء، وفي حادث رهيب، أُحرق ما يقدر بنحو 50 شخصا، معظمهم من النساء والأطفال، حتى الموت عندما أُضرِمت النيران في الكنيسة التي كانوا يحتمون بها.

وربما كان العنف مروعا، ولكن، ما لم يفاجأ به الكينيون - ومن المؤكد، الأفارقة الآخرون - هو أن ما تجلى للعيان ليلة 27 ديسمبر من العام 2007، وأغرق البلاد في اضطراب لأسابيع قد عَكَسَ التحديات التي تواجهها الديموقراطية الحقيقية والتي أرقت أفريقيا منذ أن نالت معظم دولها الاستقلال. وكما هي الحال دائما تقريبا، فقد كان الأبرياء هم من عانوا من خيلاء قادتهم وعنادهم. ودفع الكثيرون الثمن الباهظ لرفض قادتهم أخذ الحوار والوساطة بعين الاعتبار. وفي مثل هذه الصراعات، دائما ما تخسر الشعوب الأفريقية. ومن ليبيريا وساحل العاج غربا إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية، وزيمبابوي، ورواندا في قلب أفريقيا، إلى السودان والصومال، اثنين من جيران كينيا، فقد كان النساء، والأطفال، والفقراء هم الضحايا الرئيسيين لعناد القادة الحاليين أو المحتملين، وفسادهم، وشقاقهم.

ومن المؤكد أن الانطباع عن أفريقيا صعبة المراس لا يحكمها قانون هو ما توصل العالم الخارجي إلى توقعه من القارة. وما يندر تناقله عبر وسائل الإعلام العالمية هو أخبار الكثير من الأفـراد الذين يتجاوزون مجتمعاتهم لاحتضان نظرائهم المواطنين. وعـادة ما لا تركز القصص الإخبارية على جماعـات المجتمع المدني التي تدعم حل الصراع بدلا من الشـوفينية العرقية، أو استخدام الحوار بدلا من المنجل أو البندقية كوسـيلة للفصـل في المظالم. (كما أنه مـن الصعب التحديـد في التقارير الإخبارية الأفعال التي لا علاقة لها بالمجتمع الذي ينتمي إليه شـخص ما، لكنها إما أن تكون أحقر أشـكال البلطجة والابتزاز أو رد فعل يائسا تجاه فقر ميئوس منه فيما يبدو - التهميش الذي يعانيه الكثيرون عندما يتضح أنه لا أحد يهتم بأفكارهم أو حياتهم).

وفي الواقع، فبصرف النظر عن المخاطر، ففي أثناء الكفاح عقب انتخابات 2007، توحدت جماعات من الرجال والنسـاء من دول مجهرية مختلفة في أنحاء كينيا، في بعـض من أفقر وكذلك أغنى المناطق المجاورة، للدعوة إلى السـلام. وأبدى الزعماء الدينيـون، ورجال الأعـمال، وكتاب الافتتاحيات، والمدونـون، والمواطنون العاديون اعتراضهم على العنف وأعربوا عن أملهم في أن يبدأ الساسـة محادثات جادة لإنهاء الصراع لمصلحة البلد والمنطقة[2].

وترديدا لما نادى به سـكرتير عام الأمم المتحدة السـابق، كوفي عنان، الذي عينه الاتحاد الأفريقي للوسـاطة في النزاع الانتخابي، دعت حركة الحزام الأخضر مرارا إلى اتفاق لتقاسـم السـلطة بين مواي كيباكي ورايـلا أودينغا يتم التصديق عليه من قبل البرلمان وإدراجه في الدستور حتى لا يكون من السهل رفضه - نظرا إلى أن مذكـرة التفاهم كانت في أعقاب انتخابات 2002. وفي سـاحة مقر حركة الحـزام الأخضر في نيروبي، نصبنا «خيمة السـلام»، حيث يمكـن للأفراد المعنيين وكذلـك ضحايا العنف المجيء ليعبروا عن أسـفهم على من ماتوا أو شردوا وعن آمالهم في تسوية سلمية للأزمة[3].

وكان بعـض أعضاء جماعات حركة الحزام الأخـضر، وكذلك الموظفون، ضحايا: فقـد أحرق منزل أحدهم حتى سـوي بالأرض، وأجبرت أسرة آخـر على الفرار من منزلها. وجرى تعطيل بعض برامج زراعة الأشجار والحلقات الدراسية للتعليم المدني والبيئي لبعض الوقت، والتخلي عن آلاف الأشجار الصغيرة في المشاتل الزراعية. وكنا

محظوظين إذ تمكن الجيش الكيني، بقيادة رئيس هيئة الأركان العامة جيريمياه كيانغا، من إنقاذ نحو مائة ألف نبتة صغيرة والعناية بها. (الجيش لديه مبادرة لزراعة الأشجار في الثكنات وفي الغابة).

وعندما بدأ الحوار بين الجانبين أخيرا وهدأت وتيرة العنف، شعرت كحائزة لجائزة نوبل للسلام بأنه يتعين عليّ زيارة أولئك الذين شردوا وكانوا يعيشون في معسكرات مؤقتة، وغيرهم الذين لجأوا إلى المدن. وأردت أن يكون العاملون في خيمة السلام التابعة لحركة الحزام الأخضر وأنا معهم شاهدين على معاناتهم ومواساتهم، وكذلك حثهم على المصالحة، وتشجيعهم على أن يعفوا، ولكن ألا ينسوا. وكان من الصعب رؤية مثل هذا البؤس والدمار وإدراك أن أعدادا كبيرة من الناس قد ماتوا أو شردوا في صراع كان من الممكن منعه بمنتهى السهولة لو أن القيادة الكينية أصغت وشاركت في حوار خلال السنوات السابقة.

كنت قد اكتشفت بالفعل أن عدم الولاء الملاحظ للمجتمع العرقي هو أمر خطير من الناحية السياسية؛ وسرعان ما كنت سأكتشف أنه يمكن أن يكون خطيرا من الناحية المادية أيضا. ففي أعقاب المواجهة الانتخابية في العام 2007، حثثت الرئيس على أن يكون أقل عنادا وأن يشرك رايلا أودينغا وفريقه في حوار، ولم تكن الحكومة التي كنت قد تركتها مؤخرا راضية عن ذلك. وفي اليوم التالي لخسارتي لمقعدي في البرلمان، أعيد تعيين اثنين من حراسي الشخصيين من الشرطة: ولم أعد عضوا في الحكومة، وبالتالي لم يعد لي حق في هذه الحماية. ولكن عندما بدأت في حث الجانبين على إيجاد حل، سُحب آخر حراسي الشخصيين. وكان قد عُين لي وتحديدا عقب حصولي على جائزة نوبل للسلام. ولم تكن الحكومة ترغب في تقاسم السلطة، وبإقالة الحارس الشخصي الأخير كان رؤساؤها يسعون إلى معاقبتي على سلوكي الثوري الملاحظ - غير المؤيد لموقف قائد دولتي المجهرية. ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى أرسلت إليّ تهديدات بالقتل عن طريق رسالة نصية. وعندما أذعتها، أعادت الحكومة الحارس الشخصي إلى عمله السابق (في وقت حددته الحكومة)، وتذرعت بالجهل بشأن السبب وراء إعادة تعيينه في المقام الأول.

وأيا كان مصدرها، فدائما ما تكون التهديدات بالقتل مزعجة وغير مرغوب فيها. لم أتعرض قط للإيذاء بدنيا من قبل أفراد أي من الدول المجهرية الاثنين والأربعين

المتميزة التي تعيش في كينيا، وأعتبر الأشخاص الذين ينتمون إلى الكثير من العرقيات أصدقاء وزملاء. وكان إرسال هذه التهديدات الخطيرة من دون خوف من العواقب علامة لي على مدى الاستقطاب الذي أصبحت عليه الأوضاع في كينيا.

ولم يحدث العنف الذي هز كينيا في أعقاب انتخابات 2007 من فراغ؛ كما أنه لم يكن من دون سابقة. في الفترة التي سبقت الانتخابات في نهاية العام 1992، وحتى العام 1997، كدرت المنطقة نفسها التي تركز فيها العنف في العام 2008 - الوادي المتصدع - اضطرابات مشابهة بتحريض سياسي. وفي ذلك الوقت، كان الشعار السياسي لحكومة الحزب الواحد، التي حكمت كينيا فعليا منذ الاستقلال، أن البلد ليس مستعدا لديموقراطية متعددة الأحزب - لأنها، كما قالوا، ستؤدي حتما إلى «القبلية» والخلاف. ولإثبات مقصدهم، أثارت عناصر في الإدارة العنف العرقي الحقيقي الذي أكدوا أنه سيحدث. وقاتلت المجتمعات بعضها بعضا بسبب الأرض والسلطة السياسية. وبعد ذلك، وكما حدث في العام 2008، قتل المئات وشرد الآلاف، ولم يعد الكثيرون بعد إلى منازلهم.

ولكن في العام 2008، كان هناك اختلاف ملحوظ عن الفترة ما بين العامين 1992 و1997. في العام 2008، وبعد أن تذكر كيف تجاهل إشارات التحذير ولم يفعل شيئا عندما قتل مئات الآلاف من الأشخاص بوحشية في رواندا في العام 1994، قرر المجتمع الدولي التحرك. وقام الوسطاء أمثال رئيس الأساقفة ديزموند توتو، وثلاثة رؤساء أفارقة سابقين (كاوندا رئيس زامبيا، وتشيسانو رئيس موزمبيق، وكيت ماسيري رئيس بتسوانا)، وجون كوفور، رئيس غانا ورئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك، والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، ومساعدة وزير الخارجية الأمريكية جنداي فريزر، ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس جميعهم ببذل جهود للإتيان بالطرفين إلى طاولة المفاوضات. وفي نهاية الأمر، أوفد الاتحاد الأفريقي كوفي عنان ككبير وسطائه. وانضمت إليه غراسا ماشيل، سيدة موزمبيق الأولى السابقة وزوجة نلسون مانديلا ورئيس تنزانيا السابق، بنجامين مكابا، لتشكيل فريق من الأفارقة البارزين لتيسير الحوار.

وبعد ستة أسابيع من الديبلوماسية النشطة، اتفق السيد كيباكي والسيد أودينغا على تقاسم السلطة وبعد ذلك إجراء انتخابات في 2009. وأنشئ منصب رئيس الوزراء

وجرى تقاسم مجلس الوزراء بين حزب الرئيس وائتلاف الحركة الديموقراطية البرتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، اتفقا على حل المشكلات الدستورية والسياسية طويلة الأمد والتي أنهت الائتلاف في العام 2005، والقضايا الملحة المتعلقة بملكية وتوزيع الأرض.

وبطبيعة الحال، وككل الكينيين، شعرت بالارتياح عندما وقع هذا الاتفاق في مارس من العام 2008. ولكن ككثيرين، فقد تملكتني الحيرة والفزع فيما يتعلق بالسبب وراء عدم إمكانية التوصل إلى هذا الاتفاق - الذي أوصى به الكثيرون منا منذ بداية المأزق الانتخابي، والذي كان يشكل الهيكل العظمي لمذكرة 2002 - قبل موت هذا العدد الكبير من الكينيين، أو تشريدهم، أو تدمير ممتلكاتهم، فضلا على هذا القدر الكبير من الكراهية العرقية التي أطلق العنان لها. وفي هذا الصدد، فقد كان من الممكن التوصل إلى التسويات والحلول الوسط التي ظل الكثيرون يدعون إليها لأكثر من خمس سنوات (في العام 2005) من دون إقالة مجلس الوزراء أو ربما حتى التصويت على دستور جديد يتحول إلى معركة بين الدوائر الانتخابية بشأن من يحتفظ بالسلطة.

وعلى الرغم من مرور لحظات كنت خائفة فيها حقا على مستقبل كينيا، فقد كنت مفعمة بالأمل في أن البلد لن تنحدر به الحال ويتعرض لفظائع إبادة جماعية شبيهة بما حدث في رواندا - وعلى وجه التحديد بسبب جهود الاتحاد الأفريقي، والدول الأفريقية الأخرى، والمجتمع الدولي الكبير للإتيان بالشخصيتين الرئيسيتين إلى مائدة الحوار. ومع ذلك، فقد حطمت صورة كينيا كديموقراطية مستقرة، ومكان يمكن للتجارة أن تستثمر فيه بأمان ويمكن إطلاق البعثات الإنسانية منه إلى البلدان الأخرى - وبعبارة أخرى، مكان يفر إليه المضطهدون لا منه. بلد اعتقدت أنه يمكن أن يقدم نموذجا للانتقال السلمي للسلطة في أفريقيا أغرق في إراقة دم بلا معنى والتي غالبا ما ربطها العالم الخارجي بأفريقيا.

ومن المثير للسخرية، في النهاية، أنه ربما لم يتكبد أي مجتمع خسائر في الأرض والأرواح بسبب عناد القادة الذين أيدهم أكثر من أولئك الذين ينتمون إلى الدولة المجهرية للرئيس. وبعد الكثير من إراقة الدم والنزوح أجبروا على تقاسم السلطة نفسها التي كانوا يخشون فقدانها. وفي الرد على ترنيمة «أين ذهبت جميع الأزهار؟» لبيت سيغر(*) ضد العسكرية وحرب فيتنام، «متى سيتعلمون؟ متى سيتعلمون؟».

(*) Pete Seeger (1919 - 2014) هو مغنٍ وناشط بيئي أمريكي. [المحررة].

السلام والمصالحة

وسط التفاوض بشأن اتفاق تقاسم السلطة الذي أنهى الأزمة الكينية ما بعد الانتخابات في العام 2008، عرض كوفي عنان ملاحظته عن أن كينيا بحاجة إلى لجنة الحقيقة والمصالحة خاصتها. وهذا النوع من اللجان، الذي جرى تمهيد الطريق له في جنوب أفريقيا برعاية رئيس الأساقفة ديزموند توتو بعد انتهاء التمييز العنصري رسميا، هو النهج الذي اتخذته ليبيريا، وسيراليون، ورواندا.

وفي حالة جنوب أفريقيا، علم كل شخص شارك في العملية ما بعد التمييز العنصري أن جعل ضحايا المظالم يواجهون مرتكبي الجرائم لن يكون كافيا أبدا لموازنة فظائع التمييز العنصري التي لا تحصى أو لتعويض الأجيال التي أحبطت أرواحها بقوانينه وممارساته عديمة الرحمة. لكن اللجنة عبرت عن أولئك الذين أسكتت معاناتهم. وأعادت قدرا من الكرامة إلى أولئك الذين جردوا من إنسانيتهم، وتباعا وخزت ضمير دولة، والعالم حقا. وأهم من ذلك، أن اللجنة أدركت أنه عندما تعرف الحقيقة فقط وتتحصل العدالة يمكن للجروح أن تبدأ في الاندمال. وعندها فقط يمكن للمصالحة أن تبدأ ليتطلع الشعب ككل إلى المستقبل بأمل.

وفي كينيا، سوف يتطلب الأمر ما هو أكثر من إعادة تنظيم السلطات الدستورية والحصول على الأرض لمداواة الجروح التي فتحت بفعل هذا الصراع الأخير. أجبر الناس على الانتقال إلى أوطان أجدادهم، حتى إن كانوا لم يعيشوا هناك قط. عندما سعت جماعات من الشباب المحرضين من قبل قادتهم إلى القتل والانتقام لأعمال القتل التي ارتكبتها جماعات أخرى من الشباب. وخسر الاقتصاد الكيني ما يزيد على مليار دولار، ومعظمها في مجال السياحة، الذي انخفض بواقع الثلث في النصف الأول من العام 2008[4]. ومع ذلك، فالخسارة الأكبر تتمثل في أولئك الذين ماتوا، وكذلك القضاء على الود والرفق اللذين تحلى بهما الكينيون من أكثرية الدول المجهرية كل منهم تجاه الآخر في العام 2002. ولم تسترد بعد.

والحقيقة أنه، وأنا أكتب، يتضح لي أن الصدمة التي تعرضت لها كينيا لاتزال حاضرة، وأن ثمن التسوية كان باهظا. وقد قامت الكتلتان السياسيتان الرئيسيتان بإنشاء مجلس وزراء حكومي ضخم، الأكبر والأغلى لكينيا على الإطلاق، حيث ضم أربعة وأربعين وزيرا على نحو غير مسبوق، وهو ما يعني، بالنظر إلى أن كل وزير

لديه مساعد وزير واحد على الأقل (والبعض لديه اثنان)، أن قرابة نصف أعضاء البرلمان جميعهم إما أن يكونوا وزراء أو مساعدي وزراء. وسوف تكلف إدارة هذه الوزارات، ما بين عامي 2008 و2009، طبقا للتقديرات الحكومية الكينية، 563 مليار شلن (8,66 مليار دولار). والميزانية الإجمالية 760 مليار شلن (11,7 مليار دولار)، وهو ما يعني أن مجلس الوزراء وحده سوف يستهلك ثلاثة أرباع ميزانية الحكومة بأكملها. وفي المقابل، فقد قامت الحكومة بتخصيص 31 مليار شلن (476 مليار دولار) لإعادة الإعمار في أعقاب العنف في العام 2008[5].

وفي الأول من إبريل، من العام 2008، التقيت بأعضاء آخرين من المجتمع المدني ورجال الدين في ركن الحرية بحديقة أوهورو وسط مدينة نيروبي. وقد ظل ركن حرية زمنا طويلا مكانا يمكن للناس فيه التعبير عن آرائهم بصراحة وفي السنوات السابقة لانتخابات 2002، كان المكان الذي قامت فيه حركة الحزام الأخضر وآخرون بالاحتجاج على انتهاكات حقوق الإنسان، وسوء الحكم، والفساد، واغتصاب الأراضي، وإزالة الغابات. وفي هذا اليوم، كنا هناك لمناشدة الشخصيات الرئيسية للصراع ما بعد الانتخابات وضع الشعب الكيني في المقام الأول عن طريق الموافقة على مجلس وزراء صغير، وكفء يمكن أن يحكم بفاعلية ولا يستهلك نسبة غير متكافئة من الموارد الوطنية. كما تجمعنا أيضا لإحياء ذكرى أولئك الذين لقوا حتفهم في الصراع وزرع شجرة لتشجيع السلام والمصالحة وهو ما كان أمرا أساسيا للغاية.

وفي ذلك اليوم من شهر إبريل، تليت رسالة مفتوحة على الثلاثمائة مواطن وصحافي أو نحو ذلك المجتمعين، تناشد الرئيس، مواي كيباكي، ورئيس الوزراء المكلف، رايلا أودينغا، تقديم احتياجات المواطنين الكينيين على احتياجاتهم أو احتياجات حزبيهما. وأشار المتحدثون إلى الحاجة الملحة للأموال لإعادة توطين أولئك النازحين بسبب العنف، وأن جزءا كبيرا من الميزانية سيكون مطلوبا لإعادة بناء الممتلكات التي دمرت. ولكن عندما حاول منظمو الاجتماع المسير إلى المبنى حيث قيل أن كيبباكي وأودينغا كانا مجتمعين، لعرض الرسالة المفتوحة، ردت الشرطة بالغاز المسيل للدموع كوسيلة لتفرقة الحشد. وكانت أفعالهم تذكرة محزنة بفظاظة الحكومة الكينية تجاه المواطنين الذين زعمت أنها تمثلهم: وكانت العجرفة والازدراء ملموسين.

وكان هلع الناس وهم يهرولون، والغاز المسيل للدموع الذي يخز العيون ويحرق الرئـات، والشرطة التي تطـارد الناس عبر المتنزه وهراواتهم في وضع الاسـتعداد - جميعها ردا على الممارسة السلمية للحقوق الديموقراطية - تذكرة محزنة لي بعقود من الاعتداءات المماثلة من قبل السـلطات، وبأن ذلك يحدث ذلك ثانية، أن تتلقى الشرطة أوامر من الحكومة نفسـها التي تجمع الكثيرون منا ابتهاجا لتوليها مقاليد السـلطة في المكان نفسه قبل خمس سـنوات، كان أمرا محبطا بشدة. وكان الشيء المثـير للكآبة على حد سـواء حقيقة أنـه، عندما انتخبت هـذه الحكومة، تعهدت بالتغيير الحقيقي واحترام الحقوق نفسها التي كانت تنكرها الآن.

وذكرتنـي أحداث صباح ذلك اليوم - بل أحداث الانتخابات كاملة والسـنوات السـت ما بين العامين 2002 و2008 - بأن الحيز الديموقراطي لا يمكن أبدا اعتباره أمرا مسلما به. لا بد دائما من الدفاع عنه ضد أولئك الذين يجمعون المال والسلطة لأنفسـهم على حسـاب شـعوبهم والصحة طويلة الأمد للدولة والبيئة التي تعتمد عليهـا. وجعلتني أفكر مليا بشـأن العواقب الوخيمة عندما يثير الساسـة التنافس بـين الدول المجهرية، وكيف أن هذه التمزقات في نسـيج الدولة القومية نادرا جدا ما يجري إصلاحها من قبل القيادة الحقيقية. كما رسـخت اعتقادي أيضا بأن أولئك المعنيين بالحوكمة الرشـيدة، والذين يؤمنون بأن القادة يجب عليهم خدمة شعبهم لا يمكن أبدا أن يستسلموا.

10

احتضان الدول المجهرية

في تاريخ أفريقيـا الحديث، ربما لم تُبذل أي محاولـة حقيقيـة لخلـق ثقافـة وطنية شـاملة، مسـتمدة من ثراء الدول المجهرية الكثـيرة داخل الحـدود الوطنية، كما حدث في جنوب أفريقيا مـا بعد التمييز العنصري. وإدراكا منهم للتعقيدات الاسـتثنائية لتاريخ البلـد، والقـوى العنصرية المحركـة الحالية والسـابقة، والتفاوتات الاقتصادية، والتنوع المناخـي والجغرافي، فقد اختار زعماء جنوب أفريقيا إسـقاط العلامات العنصرية وعقلية الفصل العنصري السخيفة التي كانت جوهرا لنظـام التمييـز العنـصري لمصلحـة احترام مفهوم هوية الدولة المجهرية للشعب داخل الحـدود للدولـة الكبيرة كضـمان للحقوق الديموقراطية الأساسية.

«من خلال أفعالـه، أوضح مانديلا أن احترام مظهر أساسي لثقافة دولة مجهريـة لا يـؤدي بالـضرورة إلى تجزئـة أو إضعـاف الدولة الكبيرة، بـل يمكن بدلا من ذلـك أن يعمل على تقويتها»

المؤلفة

وفي مطلع التسـعينيات من القرن العشرين، لم يكن مصير جنوب أفريقيا واضح المعالم إلى حد بعيد. فقد قسمت سياسة التمييز العنصري الدول المجهرية للبلد إلى أوطان قبَلية في سياسـة صريحة لإحباط تكوين معارضـة جنوب أفريقية موحدة. وكان يمكـن للبلد، مـا بعد التمييز العنصري، أن ينحـدر ويتحول إلى دولة طائفية، منقسـمة عنصريا ومفتتة عرقيا. وكانـت مثل هذه المخاوف حقيقية في الفترة التي سبقت انتخابات العام 1994 التاريخية وبعدها بقليل.

وترجـع حقيقـة أنه لم يكن هناك عنف واسـع الانتشـار إلى حـد كبير إلى رؤية والتزام نيلسـون مانديلا، الذي ظل يشير إلى جنوب أفريقيا، منذ أن أُطلق سراحه من السجن، بأنها «دولة قوس قزح». وتحاشى هو وزعماء المؤتمر الوطني الأفريقي أي احتكام إلى العرقية على الرغم من اسـتفزازات الأحزاب التي تقوم على الأفريقانيـة(*) وحزب إنكاثا للحرية الذي ارتبط اسـمه بالزولو. ويبدو أن المؤتمـر الوطنـي الأفريقي منظم، كـما أعتقد أن كل الأحزاب السياسـية يجب أن تكـون، حول مجموعة مـن المبادئ والقيم بدلا من الجنـس، أو العرقية، أو عبادة الفرد المتركزة على أحد القادة. وقد وجد نيلسون مانديلا وزملاؤه الوسائل الرمزيـة والواقعية معا للإقرار بـأن الدول المجهرية لجنوب أفريقيا متسـاوية، في الوقت الذي ينشـئون فيه بيئة يمكن فيها تشـكيل هوية وطنية أيضا. وهذه تجربة آمل أن تنجح على المدى الطويل.

وفي العام 1995، عندما كان مقررا أن تسـتضيف جنوب أفريقيا كأس العالم للعبة الرغبي، وجد الرئيس مانديلا فرصة لربط البلد معا بعد عقود من الانقسـام العنصري. وبالنسـبة إلى كثيريـن في ذلك الوقت، كان هذا سـيبدو محالا. فقد كانت السـنوات التي تلت النهاية الرسـمية للتمييز العنصري، وأدت إلى انتخابات العام 1994 سـنوات صعبـة. اندلعت أعـمال عنف عرَضية بين مؤيدي المؤتمر الوطنـي الأفريقي وإنكاثا في أرجاء البلد، بينما سـعى الانفصاليون البيض، أمثـال يوجين تير بلانش وحركة المقاومة الأفريقانيـة (AWB)، إلى إثارة الفوضى دفاعا عما أسـمته حركـة المقاومة الأفريقانية «القبيلة البيضاء»، من خلال حملة تفجيرات وغزو للوطن القبلي أيضا.

(*) الأفريقانيون (Afrikaners) هم جماعة عرقية من المسـتوطنين الهولنديـين (وجماعات عرقية بيضاء أخرى) الذين يعيشون في جنوب أفريقيا والذين حكموا البلاد منذ العام 1948 حتى العام 1994 من خلال «الحزب الوطني». [المحررة].

كانت لعبة الرغبي في جنوب أفريقيا شديدة الاستقطاب آنذاك: كانت اللعبة والفريق الوطني (السبرينغبوكس) Springboks كلاهما مرتبطا ارتباطا وثيقا بالهوية الأفريقانية. وكان معظم السود يمقتون هذه الرياضة والفريق بحماس مساو، فاختاروا متابعة كرة القدم ولعبها. ومع ذلك، فقد عقد الرئيس مانديلا عدة اجتماعات مع قائد الفريق، والمسؤولين عن اللعبة، وأنصاره، وشجعهم جميعا على النظر إلى البطولة على أنها فرصة لجنوب أفريقيا لاحتضان المستقبل بدلا من اتخاذها سببا للمزيد من الانقسام والاستقطاب. وأعلن الرئيس شعار «فريق واحد، بلد واحد» بصوت عال، وشدد على الترويج له بقوة. ومع تقدم السبرينغبوكس في البطولة، ازدادت الإثارة في البلد بشأن حظوظ الفريق، حتى بين الأغلبية السوداء.

وعندما بلغ الفريق النهائي، ارتدى الرئيس مانديلا القميص ذا اللونين الأخضر والذهبي وقبعة السبرينغبوكس وسار بخطى واسعة إلى داخل الملعب قبل المباراة لمصافحة الفريق الأبيض كاملا. وبعد لحظة من صمت الذهول، أخذ الجمهور الضخم - وكان جميعه تقريبا من الأفريقانيين - في التصفيق. وعندما فازت جنوب أفريقيا بالمباراة، عاد الرئيس مانديلا إلى الملعب، وكان لايزال يرتدي ألوان الفريق، وقدم كأس البطولة إلى فرانسوا بينار، قائد الفريق. «أشكركم على ما فعلتم من أجل بلدنا»، نُقل عن الرئيس قوله. ورد بينار: «نشكركم على ما فعلتموه».

وأثبتت إيماءة الرئيس مانديلا هذه أنها نقطة تحول لدولة فتية، ما بعد التمييز العنصري؛ و«حققت معجزات» لجنوب أفريقيا، كما قال رئيس الأساقفة ديزموند توتو. وروى بينار نفسه كيف أنه في الشوارع ليلة انتصار السبرينغبوكس «للمرة الأولى تجمع الشعب كله وتعانقت جميع العرقيات والديانات». وروى عضو آخر في الفريق، جوست فان دير فيثويزن: «رؤية نلسون مانديلا... والتفكير بشأن ما فعله الرجل من أجل هذا البلد، والآن وعلى حين غرة نحن أيضا فعلنا شيئا ما من أجل هذا البلد. إنه درس حقا للجميع، أن نتمكن من فعل أشياء معا»[1].

وأقر الرئيس مانديلا بأن الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة كلتيهما شيء مهم، وأن الثقافة لها دور أساسي في خلق هوية تتخطى الحدود القومية. وبانحيازه الصريح إلى الرغبي، فإن هذا الرجل وحده - الذي كان رئيسا لعام واحد فقط، وكان قد تحرر من السجن منذ خمسة أعوام فقط - لم يتحدَّ فقط نظراءه السود، الذين

عانوا كثيرا جدا في ظل اضطهاد البيض، للإقرار بأنهم أيضا يمكن أن يشعروا بالفخر بإنجاز فريقهم الوطني. بل بين أيضا أن حب الأفريقانيين للرغبي كان تعبيرا عن ثقافة البيض في الوقت نفسه الذي فك فيه ارتباطهم الحصري بهذه اللعبة.

ولم يكن القصد تكريم ثقافة الأفريقانيين لكونها أفريقانية، ولكن لتحويل الرغبي من رمز لحصرية وهيمنة إحدى الجماعات على البقية قاطبة داخل احتفال بمفخرة وطنية، وبهذه الطريقة استيعاب أقلية انفصالية داخل الأغلبية. ومن خلال أفعاله، أوضح مانديلا أن احترام مظهر أساسي لثقافة دولة مجهرية - في هذه الحالة، حب الرغبي - لا يؤدي بالضرورة إلى تجزئة أو إضعاف الدولة الكبيرة، بل يمكن بدلا من ذلك أن يعمل على تقويتها.

إعادة تصور المجتمع

يمكن للمبادرات المدروسة جيدا والمخطط لها بعناية، كمبادرة مانديلا التي توحد المجتمعات، وتشجع الحوار، وتحقق المصالحة طويلة الأمد أن تتيح للأفارقة الارتقاء فوق الأساليب السياسية التنافسية والتافهة غالبا على مستوى الدول الكبيرة ومعالجة المشكلات الأكبر الملحة التي تواجه الدولة القومية.

وهذا لا يعني أن العرقية لا وجود لها، أو أن أفريقيا لن تضطر إلى معالجة مشكلات الهوية «القبَلية» والقومية العرقية التي توجد مستقلة عن المكائد السياسية. لكن الدول المجهرية المختلفة ستكون أكثر أمنا بكثير، ومن المرجح لها أن تزدهر، إذا ما سلمت بمن تكون، وفي الوقت ذاته عملت معا. وفي رأيي، أنه من الضروري أن يتبنى مواطنو أفريقيا وقادتها إحياء ثقافات ولغات وقيم دولهم المجهرية، وبعد ذلك الإتيان بأفضل ما فيها إلى الطاولة - وأعني بذلك، الدولة القومية. وبهذه الطريقة، يمكن خلق هوية وطنية أو هوية تتخطى الحدود القومية، لتكون ذات نظرة مستقبلية وترتبط بالاحتياجات المعاصرة، وتكون ذات أساس آمن في تراث الشعوب الأفريقية.

وبهذه الطريقة ستصبح الدول القومية الأفريقية، التي لا تعني الآن بالنسبة إلى كثيرين سوى مصدر للوثائق الضرورية، كجواز سفر وبطاقة الهوية، ممثلة لتنوع شعوبها المتميزة وإنجازاتها على نحو أشمل. أي شيء أقل من ذلك سوف يديم

الاستئصال الثقافي الذي خلف ملايين الأفارقة المحدثين مفتقرين إلى الهوية الذاتية، والثقة بالنفس، ومعرفة الذات، وبالتالي القدرة على تولي مسؤولية حياتهم. وسوف يؤدي الإخفاق أيضا إلى نوع من العنف الذي عادة ما يرى في أفريقيا.

ومن المهم الإقرار بأن صعوبة هذا التحول لما يعنيه أن تكون أفريقيا لا يمكن الاستخفاف بها. وحتى إن كانت حدود الدول الكبيرة قد وضعت الأساس للصراع، ولم يكن للأفارقة أي رأي في ترسيم حدود بلادهم، فإن الدول الكبيرة التي ورثها الأفارقة حقيقة مسلم بها الآن. ومنذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، اتفق القادة الأفارقة على قبول الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية. وضمن هذه المعايير، لا بد للأفارقة من إعادة تكوين دولهم، على الرغم من حقيقة أنهم لم يسموها، وأن السكان غالبا ما لا يتقاسمون لغة مشتركة أو إرثا مشتركا. الأفارقة لا يستطيعون تغيير الماضي؛ ويستطيعون فقط إدارته وتقرير المستقبل.

والواقع أن من بين المهام ذات الصلة إعادةَ تصور ما يعنيه أن تكون مجتمعا – سواء كان دولة مجهرية أم شبكة من الدول المجهرية التي تكون بلدانا، وأقاليم، والقارة نفسها. وعندما تصبح الدول أكثر تكاملا داخل الاقتصاد العالمي، سوف يزداد الضغط لتوسيع التكتلات السياسية والاقتصادية الفعالة – كما في أفريقيا الشرقية والجنوبية وشرق وجنوب آسيا – على نحو قد تتوقف عنده الحدود الوطنية عن أن تكون على هذا القدر من الأهمية. فعلى سبيل المثال، إذا أصبحت أفريقيا موحدة في المستقبل أسوة بالاتحاد الأوروبي، فعندئذ، وعلى الرغم من أن مشكلاتها سوف تستمر، لن تكون الحدود إحداها.

ومن المؤكد أن بعض البلدان الأفريقية – وخصوصا، على سبيل المثال، تنزانيا والسنغال تحت حكم الرئيسين جوليوس نيريري وليوبولد سنغور – قد عملت عن عمد ووعي من أجل دولة قومية أكثر تماسكا بواسطة التقليل من أهمية هوية الدول المجهرية. وقاد نيريري من خلال السياسات التي أكدت على أهمية أن تكون تنزانيًّا. وقد فعل هذا على الرغم من عدم التجانس التنزاني؛ فالبلد يضم أكثر من 120 دولة مجهرية. كما شدد نيريري على أهمية التحدث بلغة واحدة – السواحيلية – أكثر من جميع اللغات الأخرى لتوحيد البلد. والنتيجة حاليا هي أمة منسجمة بشكل رائع، وتوجهات «قبَلية» أقل بكثير مما يوجد

في الأجزاء الأخرى من أفريقيا. وهذه تجربة سوف تكون ديمومتها محل اختبار بمرور الوقت، وتتوقف على القيادة المستقبلية للبلد.

وتنزانيا هي أحد النماذج، ولكن يمكن أن تكون هناك نماذج أخرى تتبنى هوية الدول المجهرية. ولا أشك في أنه لو أن مؤتمرا كان قد عُقد في بداية الاستقلال في كينيا للدول المجهرية الاثنتين والأربعين، وتفاوضوا جميعا بشأن دستور اتفقوا بموجبه على التعايش والعمل معا، في الوقت الذي يحترمون فيه مجموعة من الحقوق المتفق عليها، ربما لم يحدث العنف الطائفي الذي دمر كينيا بشكل منتظم منذ ذلك الحين. وبدلا من ذلك، فقد هوّن القادة الكينيون كغيرهم في أنحاء أفريقيا، في آن واحد ما يعنيه أن تكون دولة مجهرية متميزة، وغالَوا في التأكيد على - واستمروا في استغلال - الحدود الواقعية والمتخيلة بين المجتمعات. ومن المؤكد أن بعض الناس يعتقدون أنه من خلال عملية غمر الجنسية المجهرية للمرء فهم يحاربون «القبَلية». وفي تصوري أن هذا هو النقيض حقا. والحقيقة المجردة هي أن أكثر من قرن قد مضى منذ أن بدأت السلطات الاستعمارية، ومن بعدها القادة ما بعد الاستقلال في إجبار الأفارقة على تجاوز دولهم المجهرية، وبدلا من دفنها فقد رسخت «القبلية».

من غير القانوني في رواندا اليوم تعريف المرء نفسَه بأنه من الهوتو أو التوتسي. وعلى الرغم من أنني أتفهم تماما لماذا أرادت الحكومة إنهاء التمييز العرقي بعد أهوال الإبادة الجماعية في العام 1994، فالحقيقة أنه على الرغم من أن الأفراد قد لا يعلنون عن هويتهم، فمن المؤكد أنهم يعرفون ما إذا كانوا من الهوتو أم من التوتسي. يمكن كبت هذا النوع من الدافع لتعريف الذات فترة محدودة فقط. ففي الوقت الذي قد يبدو فيه أن «علامة» الدولة المجهرية قد مُحيت، فمن غير الممكن القضاء عليها حقا. وسوف تضطر إلى التعبير عن نفسها بطريقة ما أو بأخرى. إن هوياتنا المختلفة هي جزء من تنوع طبيعي. وبدلا من محاولة الجميع المستحيلة لأن نصبح أن نكون الشيء ذاته، لا بد لنا أن نتعلم تقبل تنوعنا. والحقيقة أن البشر أقوى بهذا التنوع. ومن المؤكد أن أملي المتقد هو ألا يندلع المزيد من العنف القائم على أساس العرقية في رواندا أو أي مكان آخر. لكن الحيلولة دون ذلك سوف تتوقف بشدة على ما سيفعله أو ما لن يفعله القادة السياسيون المتنافسون.

ويتحـــرك الاتحـــاد الأوروبي في اتجـــاه واعد: توحيـــد دوله القوميـــة الفردية في دولـــة قومية أكـــبر. وبقدر ما يقر به الاتحاد الأوروبي من تعـــدد الثقافات والبلدان المختلفة داخل هيكله الســـياسي الأوسع، ويحاول بنجاح تقريبا التوفيق بين الدوافع والاهتمامات المتنوعة للمجتمعات، يمكن للـــدول الأفريقية، أيضا، الإقرار بالطبيعة المركبـــة لدولها القومية وأن تفعل مثل ذلك. ومن الواضح أنه لتحقيق تماســـك أكبر داخل الدول القومية، فســـوف يتعين على القادة السياسيين الأفارقة تكريس الوقت، والطاقة، والموارد لضمان الحرية الشاملة، والأمن، والتوزيع العادل للأصول.

وقبل كل شيء، يجب على النخب - الـ 10 إلى 20 في المائة من الســـكان الذين يتحدثون لغة القوة الاستعمارية السابقة، ويتبنون الثقافة الغربية على أنها ثقافتهم - أن تكـــون أكثر ارتباطا بالرغبات الحقيقية لـ 80 في المائة الذين ينظرون إلى أنفســـهم على أنهم إيغبو أو يوروبا أولا، ونيجيريون ثانيا؛ أو ليو أو كيكويو أو ماساي، وكينيون ثانيـــا؛ أو دينكا وفور أولا، وســـودانيون ثانيا. والنُخب بحاجـــة إلى إدراك أن معظم الأشـــخاص العاديين الذين تم إعدادهم، من قبـــل الجامعات في الداخل أو الخارج، لقيادتهم لاتزال تربطهم علاقات أسرية أقوى من ارتباطاتهم بالمكان الذي يعيشون فيـــه بجيرانهم. لقد كانت الارتباطات بالأسرة والجنســـية الإقليمية في بعض الأحيان الوســـيلة الوحيدة التي يمكن للأفراد بواســـطتها التغلب عـــلى الاجتثاث المضطرب لموروثاتهم منذ الاســـتعمار. ولكن مثلما يمكن للمرء أن يكـــون ويلزيا وبريطانيا أو تاميليـــا وهنديـــا في آن واحد، يمكن للأفارقـــة، أيضا، أن يظلوا أفـــرادا موالين لدولة مجهريـــة ومواطنين موالين لدولة قومية معا. وهذا ما يجب أن يعنيه أن تكون فردا في بلد متعدد الثقافات ومتعدد العرقيات اليوم.

ولتأســـيس هذا المفهوم، أعتقد أنها ســـتكون خطوة أساســـية، وكاسرة للحواجز إذا ما أنشـــأت دولة ما منتدى لممثلي الـــدول المجهرية التي يمكن دمجها في هياكل الحكم للدولة الكبيرة. وهكذا يمكن غرس الشعور بالمسؤولية الجماعية بين المواطنين في أنحاء البلد. وسوف يقوم الممثلون بتجميع ومناقشة والاتفاق على مجموعة من الإجـــراءات ليس فقط لفائدة دولتهـــم المجهرية، بل والمجتمع الأكبر أيضا. ويمكنهم الاعتماد على الموروثات الأصلية للنزاهـــة، والعدالة، والمداولة، والتمثيل. وقد يتخذ هذا، على سبيل المثال، شكل جمعية أشبه بالأمم المتحدة أو مجلس الشيوخ الأمريكي

- حيـث تكون جميـع الدول المجهرية ممثلة بالتسـاوي، بـصرف النظر عن عدد المواطنين لديها. ويلتقي أعضاء الجمعية كأنداد، ويناقشـون شؤون الدولة والكيفية التي يجب أن ترتبط بها الدولة بالدول الأخرى من أجل المصلحة العامة للإقليم.

وسـوف تكون قيمة مثل هذا المنتـدى هي وجود هيئة حكوميـة يكون غرضها المعلن التأكد من أن كل المجتمعات تشـعر بأن لها حصة وصوتا في الكيفية التي يدار بها البلد؛ وأنه بصرف النظر عن مدى صغرها، فهذه الدول المجهرية تعلم أن حقوقها سـوف تحترم، وأن سلامتها ستكون مضمونة. وهنا يمكن حل بعضٍ من أكثر المشكلات إلحاحـا والتـي ظلت معلقـة زمنا طويلا: مـاذا يعني «الإنصـاف»؟ كيف يجب حل المنازعات على الملكية والتي تأججت منذ بداية الحقبة الاسـتعمارية؟ كيف سـتحمي الدول والمجتمعات غاباتها ومسـتجمعات أمطارهـا في الوقت الذي لاتزال تعمل فيه على تمكين التنمية؟ وبهذا المنتدى، سـوف تكـون الضوابط والموازين ذات ثقل ويعاد ترتيبها باسـتمرار. وسـوف يحفظ معتقدا أساسـيا غالبا ما تتجاهلـه الدول المتقدمة عندما تفرض الديموقراطية على الدول النامية: أن الديموقراطية لا تتعلق فقط بشخص واحد يحصل على صوت واحد؛ فهي تتعلق بالتمثيل والاحتواء الفعال.

وبالنسـبة إلى كثير من المجتمعات الأفريقية - التي جُزئت بواسطة الاستعمار، والتدخـل فيها إبان الحرب الباردة، والتي مزقتها عقود من المحسـوبية والشـقاق العرقـي، وأثقل كاهلها التخلف زمنا طويلا جدا، ولديها عدد قليل جدا من الآليات للمسـاءلة الحكومية - فسـوف يتيح هـذا المنتدى الفرصة لازدهـار ديموقراطية حقيقية. وسوف يتطلب التحول الذي أتصوره من المواطنين مواجهة الحقيقة بشأن أصـل «المصادمات القبلية». سـوف يتوقف أيضا على القـادة ذوي المبادئ الذين يتوقفون عن اللعب بالورقة «القبلية» للتشبث بالسلطة (نظرا إلى السلبية المرتبطة بـ «القبائـل» و«العرقية» في أفريقيا، فليس بالمسـتغرب أن نجـد أفارقة يفضلون استخدام أسمائهم المسـيحية بدلا من أسمائهم الأفريقية، أو استخدام لغة أجنبية، في محاولة لإخفاء هويتهم).

ولدفع هذه الأفكار قدما، ففي أسرهم ومن يومهم الأول في المدرسـة فصاعدا، يجـب تعليـم الأطفال الأفارقـة أن أهالي بلدهـم مختلفون، ولكن بسـبب الإرث التاريخـي لأفريقيا فهـم في حاجة إلى العمل معا. وفي المـدارس والجامعات، يجب

تشـجيع الطلاب على التعلم على نحو أكثر شمولية بشـأن ثقافات الدول المجهرية الأخرى داخل الدولة الكبيرة. وسوف تتيح هذه التدابير إمكانية خلق نخبة جديدة ليسـت متحزبة على هذا النحو الضيق، وإمكانية تنشـئة قـادة لديهم ليس فقط معرفة أكبر ببلادهم، بل ومسـؤولية أكبر تجـاه كل الدول المجهرية لبلد ما وكذلك الدولة الكبيرة.

والساسـة في أفريقيـا يعرفون أن هويـة الدولة المجهرية مهمـة. وهم عندما يقومـون بحملة لا يخاطبون دولتهم المجهرية بلغـة (لغات) الدولة الكبيرة، والتي غالبا ما تكون لغة السـيد الاسـتعماري السـابق. وغالبا ما يكونـون حريصين على التحـدث إلى الدول المجهرية الأخرى بلغاتهم الأم - ولـو بكلمات قليلة فقط مثل «مرحبا» أو «كيف حالك؟»، لكن اهتمامهم بتلك اللغة يكون سطحيا؛ فهم يحاولون تملق الشعب أملا في الحصول على تأييده في صندوق الاقتراع. والمطلوب هو اعتراف حقيقـي من قبل القادة بـأن الدول المجهرية تثمن جوانب مـن هويتهم لايزالون يملكونها، كلغاتهم.

التحدث باللغات الأم

اللغـة مكون مهم للثقافة ووسـيلة أساسـية لربط الدولـة المجهرية. وفي كثير مـن الدول الأفريقية أثناء الإدارة الاسـتعمارية، كان الممثـل المحلي للحكومة أحد السكان الأصليين. وكان يتحدث لغة الدولة المجهرية، وكذلك اللغة الأوروبية للإدارة، ويترجم بين السكان المحليين والمديرين الأعلى مستوى، الذين كانوا مواطنين يتبعون القوة الاسـتعمارية. وإحدى تركات الحقبة الاسـتعمارية هي أنه في كثير من الدول الأفريقية، تدار نظـم الحكم، والعدالة، والتعليم باللغـات الأجنبية، كما في معظم وسائل الإعلام.

وحتـى وإن كان قـد تم اعتماد لغـة وطنية أخرى، كالسـواحيلية في حالة كينيا، فالأغلبية العظمى من السكان القرويين لا يتحدثونها أو يفهمونها بطلاقة. واعتقـادي أن إنكار حق شـخص ما في القدرة عـلى التواصل مع حكومته، على المسـتوى المحـلي على الأقل، هو أحد أقوى أشـكال التمييز، بـل هو في الواقع وسيلة للاضطهاد والإقصاء.

ومعظم النُخب الأفريقية تتحدث وتدير بإحدى اللغات الأجنبية التي تنطق وتقرأ فقط بواسطة أقلية صغيرة جدا ولا تفهم على الإطلاق من قبل أغلبية كبيرة من شعوبها. وتتواصل النُخب مع بعضها البعض باللغات الرسمية، وهي الأوروبية، كالإنجليزية والفرنسية، أو اللغات الوطنية، كالسواحيلية. وقواعد النحو والصرف، والنطق، وتركيب الجملة لديهم لا تكون بمستوى متحدث من السكان الأصليين. ومع ذلك، فنظرا إلى أن أولئك الذين يتحدثون معهم يتحدثون أيضا بغير إتقان، فهم لا يعرفون أنهم يرتكبون أخطاء. وعلى العموم، فلا النُخب ولا الجماهير تعرف اللغات الأم كل منها للآخر، ونادرا ما نبذل جهدا لتعلمها. ونتيجة لذلك، فلدينا مدى محدود للغاية للقدرة على نشر أفكارنا، أو الاستماع إلى أفكار الغير.

وبالنسبة إلى معظم الشعب، وبخاصة في المناطق الريفية، لايزال ممثل الحكومة المحلية واجهة حكومة الدولة القومية في حياتهم. وإذا لم يسمح للشعب بالتواصل، كحد أدنى، مع حكومتهم المحلية بلغاتهم الخاصة، يكاد الأمر يبدو كأنهم يعيشون في بلد أجنبي أو تحكمهم قوة أجنبية. ونظرا إلى أنهم لا يفهمون جيدا، إن لم يكن على الإطلاق، اللغة الرسمية أو الوطنية، فهم في الحقيقة مبعدون تماما عن هياكل الحكم لدولتهم. وحد اللغة الفاصل هذا وسيلة حاسمة لإبعاد الحكومة عن شعبها بشكل أكبر. وفي أنحاء أفريقيا، يتحدث مديرو بلد ما إلى أنفسهم، في حين أن أولئك الذين يحكمون باسمهم لا يفهمونهم. وقد يصفق الشعب عقب حديث من قبل شخص ما في السلطة، ولكن في معظم الأحوال، لا يفهمون ما يكفي مما قاله أو قالته لإدراك معناه أو صلته بالموضوع. وإذا كانت الدولة تدار بواسطة مجموعة من الأشخاص التي لا تستطيع كتلة من المواطنين فهمها، وعندما يخاطب قادتها أنفسهم فقط، فكيف يمكن لها أن تمضي قدما؟

ويجب أن يكون لدى الدول المجهرية الفرصة للتواصل بشكل فعال فيما بينها، عن طريق التعلم في المدارس القراءة والكتابة بطلاقة بلغاتهم الأم؛ وبالمثل، يجب أن تتواصل الحكومة على المستوى المحلي مع الجنسيات المجهرية بلغاتها الخاصة. وإذا سمح للدول المجهرية بالتحدث بلغاتها ومخاطبتها بها أيضا، فسوف يشجع هذا الوطنية والارتباط بالحكومة، وبالأحرى الدولة القومية الأكبر.

أصرت حركة الحزام الأخضر دوما على أن يكون الأشخاص المشاركون في برامجها قادريـن على التحدث بلغاتهم المحلية. والأســاس المنطقي لحركــة الحزام الأخضر هــو أنه نظرا إلى أن الكثير مــن الكينيين، خصوصا أولئــك في المناطق الريفية ذوي التعليم الرســمي المحدود، لا يفهمون اللغة السواحيلية تماما - وأقل من ذلك أيضا الإنجليزية - فغالبا ما يجلســون في صمت عندما تــدار الاجتماعات بهذه اللغات. ويريد موظفو حركة الحزام الأخضر سماع رأي المجتمعات والتأكد من أنها تستطيع فهم ما تقوله حركة الحزام الأخضر، أيضا. وإذا لم يتحدث أي فرد من موظفي حركة الحزام الأخضر اللغة المحلية، يطلب من شــخص ما من المجتمع الذي يعرف اللغة الأم وكذلــك الســواحيلية أو الإنجليزية أن يترجم. ولاتزال مثل هذه الممارســة غير شــائعة، حتى بين تلك المؤسسات التي تقوم بالعمل التنموي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والحقيقة أنها تتعرض للنقد أحيانا على أنها «تشجع القبلية».

وداخل أفريقيا، فأحد الاســتثناءات البارزة لاعتماد الدول على اللغات الأجنبية هي جمهورية جنوب أفريقيا، التي أقرت بتنوعها بأن حفظت في دستورها ما لا يقل عن إحدى عشرة لغة رســمية - بما في ذلك السيتســوانا، والأفريقانية، والإنجليزية، والإيسيكوسا، والإيسيزولو. ومن خلال القيام بهذا، فقد أرست جنوب أفريقيا أساسا وطيدا يمكن أن تبني فوقه مجتمعا متعدد العرقيات يحترم تنوعه ويشجع الارتباط بالبلد ككل. وجنوب أفريقيا في وضع أفضلية نظرا إلى كونها بلدا ثريا نســبيا، وبناء عليه يمكنها تحمل امتلاك لغات متعددة يتم تعليمها وتمثيلها في الوثائق الرســمية. ولا يمكــن التأكد مما إذا كانت تكلفة دولة كثيرة اللغات ومكونة من دول مجهرية قوية تفوق قيمتها الفوائد غير الملموسة لبلد يفهم ذاته في هذا الوقت، لكنني أعتقد أنها جديرة بالرهان.

ولتشــجيع التواصل على نحو أفضل بين الــدول المجهرية لأفريقيا، يمكن للدول الأفريقية أن تقرر أن يدرس كل طفل لغته أو لغتها الخاصة في المدرسة حتى الصف الرابع أو حتى الثامن. وسوف يمكنهم هذا من قراءة الأدب، أو الإنجيل، بلغتهم الأم، مما يســاعد ليس فقط على ضمان معرفة القراءة والكتابة، بل والإحساس بهويتهم مــن خلال لغتهم أيضا. وفي مســتويات الصفوف الأعلى يمكن أن تأمر الحكومة بأن يتعلــم كل طفل لغــة واحدة أو حتى اثنتين من اللغات الدولية، وكذلك لغة إحدى

الـــدول المجهرية الأخرى. وبهذه الطريقة، ســوف يعرف كل مواطن ثقافته الخاصة بشـكل أعمق، ويكون قادرا أيضا على التواصل بشكل فعال مع نظرائه المواطنين في أي مكان آخر في بلده.

وفي نيجيريا، على ســبيل المثال، على الرغم من التحدث بأربعمائة لغة، فنصف الســكان تقريبا يتحدثون واحدة من ثلاث: الهوســا، أو الإغبو، أو اليوروبا. وهكذا، يمكن لطفــل من اليوروبا في نيجيريا تعلم اليوروبا بشــكل جيد بما يكفي لقراءتها، وكتابتهــا، والتحدث بها بطلاقة، إضافة إلى الإغبو أو الهوســا، لغــات أكثرية الدول المجهريــة النيجيرية الأخرى، أو لغة أخرى، يتم التحدث بها على نحو أقل شــيوعا. وسوف يتعلم الإنجليزية أيضا. وفي السنغال، فالطفلة التي تنشأ على تحدث البولار، لغة دولتي البيــول والتوكولور المجهريتين، يمكنها اختيار دراســة الولوف، لغة أكبر دولة مجهرية في الســنغال و«اللغة المشــتركة» للعاصمة، داكار. كما أنها ســتتعلم الفرنسية، وإذا أرادت، الإنجليزية أيضا.

وفي كينيا، يمكننــي تصور طفلة من الكيكويو تختار اســتراتيجيا تعلم الليو، نظــرا إلى أن الليو هي ثالثة أكبر دولة مجهرية (بعد الكيكويو واللوهيا). وبما أن الكيكويو يستطيعون فهم الكامبا، فسوف يوسع تعلم الليو أفق طفلة الكيكويو ومراجعها الثقافية، حتى أنها ســتكون مرتاحة في ولاية نيانزا على شواطئ بحيرة فيكتوريا، كما هي في نييري بالمرتفعات الوســطى. وبالمثل، فإذا سارت كمراهقة أو بالغة إلى داخل إحدى الأســواق في كيسومو، ووجدت أغلبية الناس يتحدثون الليو، فلن تشــعر بالغربة، حتى إن كانت قد نشــأت ككيكويــو. ويمكنها زيارة مطعم محلي وطلب طعام محلي، ولن يشــعر أحد بالحرج من أن الطعام ليس مــن الصنف الــذي يقدم في فنادق هيلتون أو في نيويورك، لكنه أصلي بالنســبة إلى الإقليم - وطعام حسن كأي طعام آخر. وسوف تُثري الخبرة حياتها؛ وسيدرك المجتمــع المحلي أن أحد الكيكويو قد بذل جهدا لفهــم واقعه الثقافي واللغوي؛ وســوف تكون قد عُززت إمكانيات التعاون المشترك. وسوف ينطبق الشيء ذاته على شــخص ما نشــأ في الريف الســنغالي على تحدث البولار وقضاء الوقت في داكار؛ أو أحد اليوروبا من جنوب غرب نيجيريا مســافر إلى، أو حتى مســتقر في، الشمال الذي يتحدث الهوسا.

وربما تكون المجتمعات الأصغر أقل حظا، نظرا إلى أن الأطفال وآباءهم قد يقررون أن تعلم لغة تخص دولة مجهرية أكبر أكثر نفعا. ومع ذلك، فقد يكون هذا فرصة لتنسيق سياسي ولغوي أكبر داخل أو بين الدول المجهرية التي يمكن أن تمكن المجتمعات من الترابط للتعبير عن هويتها على نحو أكثرية فاعلية.

وإذا ما تم إرساء مثل هذه السياسات في أفريقيا، فستكون لديها إمكانية الربط بين الدول ليس فقط من خلال تشجيع اللغات الوطنية أو الرسمية التي لا يعرفها الناس جيدا، ولكن لأن الدول المجهرية الواثقة بنفسها سوف تقوم بتطويرها، باستخدام ثقافاتها ولغاتها الخاصة. ومن المؤكد أنه من المرجح أن المعرفة الأوسع باللغات قد تشجع الناس على السفر والاستقرار في أماكن أخرى، وهو ما يمكن، كما فعل في الماضي، أن يؤدي إلى الصراع مع المجتمعات المحلية؛ لكنه من المرجح أيضا أن إحساسا أكبر بالذات سوف يجعل الأفراد أكثر إبداعا وثقة بالنفس داخل مجتمعاتهم الخاصة، ومن المرجح بشكل أقل أن يكونوا عدائيين تجاه الدخلاء. والواقع أن هذا الحراك يمكن أن يوجد تماسكا أكبر، نظرا إلى أن أفراد الدول المجهرية لن يوجدوا في أوطانهم التقليدية فقط. ويمكن أن يساعد هذا في الحد من التمييز العرقي، الضمني أو الصريح، لكثير من الأحزاب السياسية الأفريقية. ومثل هذه «البوتقات» للدول المجهرية هي المعيار بالفعل في العواصم الأفريقية.

وإحدى الطرق غير المكلفة نسبيا والمباشرة للتواصل في أفريقيا تكون عبر الراديو. في التسعينيات من القرن العشرين، رفض الكثير من الدول الأفريقية الترخيص لمنافذ وسائل الإعلام المستقلة، بما في ذلك محطات الراديو. وقاموا بإبعاد الأصوات المعارضة عن وسائل الإعلام أو استخدام محطات التلفاز والراديو التي تديرها الدولة في جهود دعائية. ومنذ ذلك الحين، وكجزء (وإن كان بطيئا في أغلب الأحيان) من إفساح حيز ديموقراطي، أصبحت وسائل الإعلام أكثر تحررا وتنوعا في أفريقيا بشكل ملحوظ. وتراجعت حدة الاحتكارات الحكومية، وأوجد التواصل عبر الإنترنت والفضائيات قنوات جديدة للإعلام والرأي.

وفي رأيي، أن الراديو المحلي وسيلة بالغة الأهمية للدول المجهرية لإصلاح لغاتها وثقافاتها، وكذلك إحداث تماسك أكبر للدولة القومية. ولا يستطيع الشعب الاستماع إلى الخبر والرأي الوطني فحسب، لكنه يستطيع على نحو متزايد إيجاد

برامج إذاعية بلغته الأم. ويشـير بعض النقاد على نحو صحيح إلى أن الراديو المحلي يمكن استخدامه لتعزيز الكراهية والتحريض على العنف. وكانت هذه هي الحال في رواندا في العام 1994، عندما نشـط راديو وتلفاز ميل كولينز الحر في دعوة الهوتو إلى قتـل التوتسي والمعتدلين من الهوتـو. وفي كينيا في العام 2008، وجهت اتهامات إلى مقدمي البرامج باللغات المحلية بتضخيم التوترات العرقية.

وعـلى الرغم من هـذه الأمثلة المؤلمـة، لا يكمن الحل في إغلاق هذا السـبيل للتواصل وإغلاق كل محطات الراديو باللغة المحلية. فمواقف أولئك الذين يتحدثون في الميكروفونات بالاسـتديوهات هي التي في حاجـة إلى المعالجة. ويمكن النظر في قواعد السـلوك لوسـائل الإعلام الوطنية والتشريع الذي يحظـر خطاب الكراهية والتحريض على العنف لضمان اسـتخدام هذه المنافذ للإعلام والشرح، وليس لإذاعة الأحاديـث الصاخبـة لزعماء الدهماء والمتعصبين. ومن المؤكـد أن الخطر يكمن في إمكانية اسـتخدام هـذه التشريعات من قبل القيادة لإسـكات الأصوات المعارضة، لكن وسـائل الإعلام يمكن أن تكون فاعلة في هذا المجال: على سـبيل المثال، بإشراك الحكومة في حوار حول سلوك وسائل الإعلام، وذلك لتجنب الإساءة إلى حرية التعبير بالسيطرة الحكومية الزائدة.

كان أحد الأفراد الذين كانوا سيسـتفيدون من توسع الراديو باللغة المحلية هي أمي، التي توفيت في سـن الرابعة والتسـعين قبل ثلاثة أشـهر فقط من افتتاح أول محطـة راديو إف إم بلغة الكيكويو. وكانت سـتحب الاسـتماع إلى تلك المحطة - التحدث إليها بلغة كانت سـتفهمها. وكما يمكـن أن يفعل لملايين الأفارقة الآخرين، وخصوصا الكهول وأولئك الذين لا يطلعون على الصحف أو يشاهدون التلفاز، كان ذلك سـيفتح عالمها ويثريه. ذلك ما كنت أود أن أراه يحدث من أجل الملايين مثلها عبر أفريقيا.

11

ملكية الأرض: أرض من تكون، بأي حال؟

«من غير المقبول أن تظل ملكية الأرض واستغلالها السبيل الأوحد لأن تصبح ثريا في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين»

المؤلفة

معدل التمدين في أفريقيا هو الأعلى في العالم، مع تضاعف عدد سكان المدن كل عشرين عاما[1]. ولقد التهمت المدن والأحياء الفقيرة الممتدة عشوائيا مساحات شاسعة من الغابة والأرض الزراعية. وعلى الرغم من ذلك، فمعظم الأفارقة لايزالون قرويين ومعتمدين بشكل مباشر على الأرض في الحصول على دخلهم. وبالإضافة إلى ذلك، كثير من البلدان الأفريقية لديها أعداد كبيرة من السكان من الرعاة، ومعظمهم لم يعد يستطيع الهجرة عبر مسافات طويلة ومعهم قطعانهم من الأبقار، أو الماعز، أو الخراف، أو الجمال على نحو ما كانوا يفعلون قبل إنشاء الحدود الوطنية وشراء، وبيع، وتسييج الأرض. ومع بداية التغير المناخي، فمن المرجح للأرض الصالحة للزراعة أو الرعي

أن تصبـح أغلى ثمنا أيضا. وطبقا لبرنامج الأمم المتحـدة للبيئة (UNEP)، فتدهور الأرض أمـر خطير في اثنين وثلاثين بلـدا أفريقيا، وقد تعرضت 65 في المائة من أرض القارة الصالحة للزراعة للضرر[2].

وعبر معظم أفريقيا، تظل ملكية الأرض وتوزيعها من المشـكلات الحساسة. وفي كثير مـن الدول قامت الحكومات الاسـتعمارية بتشريد أعداد كبـيرة من الأفارقة الأصليين قسرا لإفسـاح الطريق للمسـتوطنين الأوروبيين. وعندما وصلت السلطات الاستعمارية، أتت معها أيضا بمفهوم ملكية الأرض الذي كان غريبا على معظم القارة الأفريقية. وأصروا على أن تخضع الأرض للسـيطرة بواسـطة صـك ملكية، وعندما كانت هذه الصكوك تمنح، كانت السلطات تقدمها فقط إلى «رب الأسرة»، الذي كان رجـلا. بينما جرت العادة على ألا تكـون الأرض مملوكة لفرد بل للأسرة أو المجتمع. حرمت القواعد الجديدة النسـاء من حقوقهن، فما عاد لهن حق في الأرض لكنهن، بـدلا من ذلك، كان لهن الحق في اسـتخدام الأرض برضا الوالد أو الزوج، الذي كان اسـمه يكتب على صك الملكية. (ويتحدى المدافعون عن مساواة النساء هذا الوضع في كثير من البلدان الأفريقية، وكنتيجة لذلك تتغير القوانين).

وعنـد الاسـتقلال انتقلت ملكية الأرض، غير أنه في حـالات كثيرة تظل تفاصيل تلـك المعاملات - مـن امتلك ماذا، ومن اشـترى ماذا، وما مقـداره - معلقة حتى يومنا هذا. وقد ظلت الأرض (الوعد بها وفقدها) سـاحة قتال - تُستخدم، على نحو يشـبه التمييز العرقي إلى حد كبير، من قبل القادة عديمي الضمير كوسـيلة لكسب الأفضلية السياسية. وعلى مدى عقود عدة مضت، فُقِدت أراض ذات ملكية جماعية وفرديـة في أفريقيا بفعل مجموعـة متنوعة من القوى، من صنع الإنسـان وبيئية معـا. وانتشرت الصحـاري، وجرفت التربة الفوقية عندما أزيلـت الغابات والغطاء النباتي الآخر، وأنقصت خصوبة الأرض من خلال عدد كبير جدا من دورات الزراعة، والرعي، والمواد الكيميائية. وأعيد تقسيم مساحة كبيرة من الأرض الصالحة للزراعة إلى قطع أصغر على نحو مستمر مع زيادة أعداد السكان وانتقال ملكية الأرض من جيل إلى الجيل التالي.

وقـد تولـت الحكومات أيضا السـيطرة على الأرض، وغالبا مـا كانت تشرد المجتمعات خلال هذه العملية، من أجل مشروعات البنية التحتية (بعضها نافع

للدولة ككل، والبعض الآخر «عديم الفائدة» ومكلف)، ولاستيعاب المستوطنات الحضرية الممتدة عشوائيا، أوالمتنزهات والمحميات الوطنية. ويملك الكثير من الأفارقة اليوم القليل جدا من الأرض، والبعض يملك الكثير جدا منها، وغالبا ما يكون ذلك كنتيجة للماضي الاستعماري. وفي العام 2005 في جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، كان 96 في المائة من الأرض الصالحة للزراعة لا يزال مملوكا للمزارعين البيض[3]. وفي ناميبيا، يملك المزارعون البيض نحو 50 في المائة من الأرض الصالحة للزراعة[4]، وفي زيمبابوي، حيث مزقت محاولات إعادة توزيع الأرض البلد لسنوات، ابتداء من العام 2000، كان 4500 من المزارعين البيض مازالوا يملكون 70 في المائة من الأرض المميزة[5].

بيد أنه لم يسيطر المنحدرون من نسل المستوطنين البيض وحدهم على مساحات شاسعة من الأرض - ولا تعود الأراضي التي أعيد توزيعها دائما إلى المزارعين على نطاق ضيق أو الذين لا يملكون أرضا- ففي معظم الأحيان تؤول ملكية الأراضي المميزة إلى النخب الحاكمة أو دائرتها المقربة[6]. وسوف تستمر مشكلة توزيع الأرض في إزعاج الدول الأفريقية حتى يكف الساسة عن استخدام الأرض كأداة سياسية، ويجري الاتفاق على تسويات عادلة للخلافات حول الأرض.

الصيادون المخالفون، والمحافظون على البيئة، والسائحون

أبرزت أحجية الأرض في أفريقيا وعلاقتها بالاقتصاد والزراعة وفرص الحد من الفقر في كينيا في العام 2005 عندما قتل توماس كولمونديلي، الحفيد الأكبر للورد البريطاني ديلامير (1870 - 1931)، سيمون أوليه ساسينا، حارس صيد بدائرة الحياة البرية الكينية أثناء قيامه بالتحري عن الصيادين المخالفين المشتبه بهم، بالرصاص. وبعد عام، أطلق النار على رجل ثان، روبرت نجويا، فأرداه قتيلا، بزعم أنه كان يسرق الصيد في أملاكه.

كان اللورد ديلامير شخصية بارزة في العقود الثلاثة الأولى من الحكم البريطاني في كينيا. وسيطر على الأرض التي امتدت لمئات الآلاف من الأفدنة في المرتفعات الوسطى والوادي المتصدع بعد أن اشتراها من الماساي بمبلغ زهيد. واليوم، تظل الأسرة من بين أكبر ملاك الأراضي في كينيا؛ وتضم ملكية الديلامير - سويسامبو -

100 ألف فدان، بما في ذلك هيئة حماية الحياة البرية بمساحة 48 ألف فدان. ومنذ الاستقلال، ظل المنحدرون من نسل اللورد ديلامير قريبين من بعض أعضاء النخبة السياسية الكينية. وعلى الرغم من أنه لم يتهم بقتل ساسينا، اتهم كولموندبلي بقتل نجويا عمدا، وقد اجتذبت القضية اهتمام الكينيين والأوروبيين على حد سواء، نظرا لأنها تلخص التقسيمات العرقية والطبقية والعقارية التي لاتزال تسيطر على أجزاء من أفريقيا، بعد ما يزيد على أربعين عاما من استقلال كينيا - في حين جرى تغيير الشارع الرئيسي في نيروبي من طريق ديلامير إلى طريق كينياتا.

أما بالنسبة إلى أسرة ديلامير، فالأرض وما عليها من حيوانات ملك لهم قانونا، والمتعدون على ملكيتهم، سواء كانوا أولئك الذين يتعقبون الصيادين المخالفين أو يسرقون الصيد هم أنفسهم، يخاطرون بالتعرض لإطلاق النار عليهم. وعلى الرغم من أن الديلامير يملكون أعمالا خاصة بلحوم الأبقار ومنتجات الألبان، فالدخل الذي تدره الملكية من رحلات مشاهدة الحياة البرية كبير - تناقض مثير للسخرية- بالنظر إلى أن الكثير من المحميات التي أنشئت في أفريقيا بالحقبة الاستعمارية قد خصصت لهواة الصيد من البيض.

وإلى أن استقر الأوروبيون وحولوا جزءا كبيرا من الأرض إلى مزارع تجارية، كانت الحياة البرية عبر أفريقيا وفيرة، غير أنه مع زيادة عدد السكان والتوسع في الزراعة التجارية جرى الدفع بالحياة البرية إلى دخل المتنزهات الوطنية. والوحيدون الذين يستطيعون امتلاك حياة برية على أرضهم الخاصة هم أمثال الديلامير، الذين يملكون مساحات هائلة، فهم ليسوا بحاجة إلى صيد هذه الحيوانات من أجل الطعام، وقد انضم الكثيرون منهم إلى قطاعات حماية البيئة والسياحة.

وبالنسبة إلى الرعاة التقليديين، يعتبر فصل الأرض، حيث تستطيع ماشيتهم، وخرافهم، وماعزهم الرعي عن محميات الحياة البرية، نظاما مفتعلا: جرت العادة في دولهم المجهرية ألا «يتملك» أحد أرضا جرت حيازتها كمورد مشترك من قبل جميع أفراد المجتمع. وبالنسبة إلى نجويا وأولئك مثله من غير الرعاة، الذين يعيشون في مناطق لم تعد الحياة البرية موجودة فيها، فالحيوانات البرية في ملكية ضخمة مجاورة تكون طعاما محتملا - إما لاستهلاكه أو استهلاك أسرته، أو للبيع في السوق. وتزدهر أسواق لحوم الأدغال، القانونية وغير القانونية، في كينيا، كما في

أجزاء أخرى من أفريقيا، بتشـجيع من طلب السـائحين الذين يريدون تناول صيد غريب، ومن النُخب التي تحاكيهم. ولا يسـتطيع نجويا تحمل تكلفة حماية البيئة وحراسة الحياة البرية ولا الاستفادة منهما بشكل مباشر.

وتجربـة نجويا ليسـت فريدة. تختلف نظرة معظم الأفارقـة إلى الحياة البرية عـن نظـرة السـائحين - إن كانوا يـرون الحيوانات البتـة. والواقـع أن الكثير من الأفارقة العاديين الذين لا يعيشـون قريبا من المتنزهات أو المحميات الوطنية يرون الحيوانـات البرية في حديقة حيوان أو متنزه سـفاري فقط. ولايزال هناك عدد أقل كثـيرا من الحيوانات يوجد حيث يعيـش معظم الأفارقة عما كان عندما كنت أكبر. وفي ذلـك الوقت لم يكـن غريبا إزعاج أرنب أو ظبي أثناء السـير على طول طريق ورؤيتهم يفرون داخل الدغل.

وعلى الرغم من كونه قطاعا مهما في عدد من البلدان الأفريقية، فإن القطاع السياحي غالبا ما يدار بمعزل عن الشعوب الأفريقية نفسها: يصل السائحون على متن طائرات مملوكة لشركات أجنبية، وغالبا ما يقيمون في فنادق أو نزل مملوكة لشركات أجنبية؛ ويسـتبدلون المـال في بنوك أجنبية وقـد ينقلون إلى محميات الحياة البرية في حافلات أو سـيارات أجـرة مملوكة لشركات أجنبية أيضا. وتصل إيرادات قليلة من هذا القطاع إلى الأفارقة العاديين. والسكان المحليون الوحيدون الذين قد يجنون المال مباشرة من السياحة هم المرشدون، أو العاملون في النزل، والفنادق، والمطاعم التي تخدم السـائحين. وبعد الشركات الخاصة، يأتي ثاني أكبر مستفيد من السياحة هو الحكومات. وإذا ما أديرت الإيرادات بشكل جيد، فمن المؤكد أنها سـتصل إلى نجويا وأسرته في شكل خدمات. ولسوء الحظ، فنادرا جدا ما يكون هذا هو الحال. لذلك، بالنسـبة إلى نجويـا المحافظة على الحياة البرية هي رفاهية أجنبية.

وهـدفي هنا ليس الحـط من قدر السـائحين أو أولئك الذين يملأون سـيارات رحـلات الصيد، فكلاهما مهم. وما أقصده هـو أن الأفارقة - وقادتهم - بحاجة إلى تنمية صناعاتهم السـياحية لمصلحة الشعب الأفريقي. ويجب على الأفارقة - وليس الـشركات الأجنبية - توفير فنادق ميسـورة ونظيفة للنزلاء؛ ووسـائل نقل موثوقة ومريحة من وإلى المتنزهات الوطنية؛ ومطاعم صحية وآمنة حيث يمكن للسـائحين

تناول الطعام، ربما تقدم الأطعمة المحلية؛ وأكشـاك الشـاي الجذابة والنظيفة على نحو كاف للسائحين كي يتناولوا المشروبات فيها؛ والبرامج الثقافية الاحترافية (وليس سـقط المتاع المعتاد الذي يلاقيه الكثير من الزائرين) التي من شأنها إشراك الزائرين في التراث الثري للدول المجهرية بالقارة.

وبذلك، سـوف يكون هناك إيراد أكثر بكثير من السـياحة في أفريقيا، ويأتي بالـثراء والفرص للمواطنـين الذين لديهم الاسـتعداد لأن يكونوا أصحاب أعمال ويعملوا بجد لإنجاح أعمالهم. والشـعب الأفريقي بحاجة إلى إدراك أن السياحة وحمايـة البيئـة لا يمكنهـما دعم تعليم أبنائهـم، وإصلاح الطرق، والتوسـع في المنشـآت الصحية فحسـب، بل يمكن أن تكونا جزءا مـن الصناعة أيضا. وبهذا، فإن الإحسـاس بالملكية الذي يشعر به الأفارقة من الأفراد تجاه صناعة السياحة سيعزز، ولا أقصد بذلك مجرد الملكية المادية بل الملكية على مستوى أعمق أيضا، الاضطلاع بمسـؤولية حماية الحياة البرية والبيئة، ومشـاركة الزائرين من جميع أنحاء العالم في دولتهم وثقافاتهم.

ومـن خلال تغذية هذا الموقف وتوجيه الإيرادات مـن الصناعة على نحو أكثر إنصافا، سوف تشجع السياسات الحكومية الأشخاص مثل روبرت نجويا على التحرك بعيدا عن عيش الكفاف نحوافتتاح كشـك نظيف وجذاب، على سـبيل المثال، لبيع الشـاي الكيني عالي الجودة للسـائحين والمارة. لا يوجد ما يكفي من هؤلاء، وهذا هو السبب في أن الناس أمام خيار احتساء كوب من الشاي في كشك متهدم أو دفع عدة دولارات مقابل كوب واحد في فندق ذي مسـتوى عال. وربما لم يعد شـخص يدعى روبرت نجويا بحاجة إلى سرقة الصيد، لأنه استطاع شراء طعام بدلا من ذلك، وفي أثناء هذه العملية استطاع أن يفهم قيمة الحياة البرية بالنسبة إليه. ومن المهم ملاحظة أنه عادة ما كانت أمة نجويا المجهرية لا تأكل الحيوانات البرية، باسـتثناء الحيوانات المستأنسة. ومع ذلك، فقد محيت ثقافته وجرى تشجيعه على تقبل لحم الأدغـال، وكنتيجة لذلك فهو الآن يسـاعد في التعجيل بتدمير الأنـواع التي ما كان ليؤذيها في الماضي.

ومن الواضح أيضا أن التعليم البيئي بحاجة إلى أن يكون جزءا من المقرر الدراسي في المدارس الأفريقية. وهذا من شأنه مساعدة الشعوب الأفريقية في إدراك أن لديها

موردا استثنائيا في حياتها البرية، وأنها بحاجة إلى حمايتها والإبقاء عليها، ونشر فوائد مثل هذا الالتزام على نطاق واسـع وعلى نحو عادل. فإذا نشأ أحد الأطفال الأفارقة على فهم موقع الظبي في النظام البيئي، وأن الحيوان له قيمة حقيقية وكذلك نفعية من حيث الدخل السّـياحي، فسيكون من المرجح له أو لها بشكل أقل أن يراه على أنه مجرد لحم، ولن يفرغ الغابات والمتنزهات من التنوع البيولوجي الذي هو جزء أساسي من إرثه الثقافي والروحي.

طرق مختلفة لفلاحة الأرض

إن الملاحظات والمفاهيم المختلفة بشأن استخدامات الأرض وملكيتها لدى الرعاة ودعاة حمايــة البيئة والمزارعين، هي مظاهر للاهتمامات الحاضرة دائما فيما يتعلق بضــمان الأمن الغذائي والحد من الفقر في أفريقيا. وكما أوضح المزارعون في ياوندي، فالإصلاح الحقيقي والإصلاح الشــامل للزراعة أمر مســتعجل، خاصة بالنظر إلى أنه مــع زيادة حدة الآثار المترتبة على التغير المناخي ســتصبح زراعة كميات كافية من الطعام أكثر صعوبة أيضــا في الكثير من الدول الأفريقية. لقد انخفض إنتاج الطعام للفــرد الواحد في أفريقيا بالفعل بنســبة 12 في المائة منذ العــام 1981[7]، وبحلول العام 2020 يمكن خفض العائدات من الزراعة التي تغذيها الأمطار في بعض البلدان بنســبة تصل إلى 50 في المائــة[8]. وأصبح المناخ غيرقابل للتنبؤ به بشــكل أكبر، مما يزيد عدم انتظام ســقوط المطر، والمحاصيل غير المؤكــدة، ويزيد كنتيجة لذلك من مخاطــر انعدام الأمن الغذائي. وتقدر الهيئــة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة أنه مع تغير أنماط سقوط المطر يمكن أن تهبط الإيرادات من المحاصيل في أفريقيا بنســبة تصــل إلى 90 في المائة بحلول العام 2100[9]. وســوف تجعــل التغيرات المتوقعــة في المناخ عيش الكفاف أكثر صعوبة بالنســبة إلى 60 في المائــة من الأفارقة الذين ما زالوا يعتمدون عــلى الزراعة ورعي الحيوانات كمصدر رزقهم الرئيسي.

كما أن الأمن الغذائي في أفريقيا معرض للخطر على نحو متزايد بســبب أســعار الغذاء الآخذة في الارتفاع بالأســواق العالمية. وقد جرى دفعها إلى ارتفاعات جديدة عن طريق أسعار النفط المتصاعدة والطلبات المتزايدة على الحبوب ونباتات معينة

لإنتــاج أنواع الوقود الحيوي، وكذلك اللحوم ومنتجــات الألبان، في العالم الصناعي، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

وقــد زادت الأزمات الغذائية في أفريقيا ثلاثة أضعاف كل عام منذ منتصف الثمانينيــات مــن القرن العشرين. وعلى الرغم من أن نســبة من يعانون نقص التغذيــة في أفريقيــا جنوب الصحــراء الكبرى قد انخفضــت إلى ما دون الثلث فقــط في الســنوات القليلــة الماضية، فقــد ارتفعت الأعــداد المطلقة من 120 مليونــا في العــام 1980 إلى 206 ملايين في العام 2003. وفي العام 2004 حصلت أربعون دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على 3,9 مليون طن تقريبا من المســاعدات الغذائية، ما يقرب من ضعف المســتوى المقدم بين العامين 1995 و1997[10]. وبحلــول العام 2080، من المتوقع لعدد الأشــخاص الذين يعرّفون بأنهم يعانون نقص التغذيــة في أفريقيا أن يتضاعف ثلاث مرات، بصرف النظر عن أسعار الغذاء العالمية[11].

يرجع مصــدر بعض هذه التحديات إلى الحقبة الاســتعمارية. واجهت ثقافات الزراعــة، والأطعمة، وطــرق التخزين التقليدية، كمخازن الحبــوب والبقول في كل منزل معوقات، ثم اختفت. وبمجرد أن توقفوا عن زراعة الطعام للمنزل، شرع الناس في شراء طعامهم – وكثير منه مصنع – من المتاجر، ومع قيام اقتصاد نقدي، اضطروا إلى كســب المال لشرائه. وأفســح الموز والمحاصيل الجذريــة والخضراوات الخضراء التي كانت شــائعة في حقول الناس، خاصة بين مواسم الحصاد، الطريق للمحاصيل النقدية (كالبن، والشــاي، والجوز، وقصب الســكر، والمنتجات البســتانية)، وبذلك أصبح الأمن الغذائي الأسري والمجتمعي شأنا حكوميا.

وعند الاســتقلال، تولت الحكومات مسؤولية إطعام الأمة. لكن، على الرغم من التصريحات في المؤتمرات والموائد المســتديرة الدولية لوكالات التنمية حول الزراعة والأمن الغذائي وأســاليب الزراعــة والصحة العامة، فقد أولــت الحكومات ما بعد الاســتقلال السياسات الزراعية، التي كان من شــأنها دعم زراعة المحاصيل الغذائية لكل من الاستهلاك المنزلي والبيع في الأسواق المحلية والإقليمية، اهتماما ضئيلا. وربما يرجع السبب في هذا الإهمال جزئيا إلى حقيقة أنه في أفريقيا تقوم النساء والأطفال بإنتاج غالبية هذا الطعام. وفي الغالب (وهذه ليســت ظاهرة قاصرة على أفريقيا)،

فعمل النسـاء، بمـا في ذلك الإنتاج الغـذائي، لا تقدر قيمته بدرجـة كبيرة أو يتخذ كأولوية سياسية، ولا تعوض النساء بشكل كاف نظير عملهن.

وقد اعتمد كثير من السياسـات الزراعيـة الوطنية عادة على شراء «طعام رخيـص» (كالذرة، والقمح، والأرز الأبيض) من الأسـواق الدولية، من منتجين كبـار في الـدول الصناعية. بيـد أن مثل هذا الطعام لم يعـد رخيصا، ولم يكن صحيا قط بشـكل خاص - والحقيقة أنه مغذ على نحو أقل كثيرا من البقول، والحبوب، والخضر، والمحاصيل الجذرية، والفاكهة التي شكلت الأساس للكثير من النظم الغذائية التقليدية. وبما أن الكثير من منتجي المحاصيل النقدية هم مزارعو كفاف يحصلون على القليل جدا مقابل محاصيلهم، وفي صورة دفعات مؤجلـة غالبا، فإن نتيجة هذه السياسـات مجمعة أن الأسر الزراعية في أنحاء أفريقيا تقاسي الجوع وسوء التغذية، في حين أن آباءهم وأجدادهم كان لديهم فائض طعام.

وعلى مدى عقود، تجاهلت النُخب الأفريقية الزراعة بسـبب موقف مفاده أن فلاحـة الأرض لغير المتعلمين فقط[12]. حتـى ذوو الدرجات العلمية الزراعية في أفريقيا بوجه عام، يفضلون العمل في مكتب بإحدى العواصم بدلا من تقديم خدمـات التوعية الزراعية للمزارعـين. ولك أن تقارن هذا بالعمل الذي تقوم به جامعـات منح الأراضي بالولايات المتحدة لما يقرب من 150 عاما. فقد سـاعدت في إضفـاء الصفة الاحترافية على الزراعـة بتقديم الدعم لأصحاب الأراضي الذين يريـدون أن يزرعوا، لكنهم ليسـت لديهم المعرفة للقيام بذلـك، وقاموا بتعليم موجات مـن المهاجرين الذين أتوا إلى الولايات المتحدة وهم يعرفون أسـاليب الزراعة البدائية فقط.

فكيـف يمكن لأفريقيـا أن تعظم إمكانية زراعة الكفـاف - كالمرأة التي رأيتها عـلى منحدر التـل في ياوندي، وأولئك الذيـن كنت أمثلهم عندمـا كنت عضوا في البرلمان، وأولئك الذين يشـكلون معظم المجتمعـات التي تعمل معها حركة الحزام الأخضر؟ من الواضح أن الحكومات الأفريقية بحاجة إلى الاسـتثمار في جعل الزراعة - والمزارعين - أكثر إنتاجية. وكما تشير أفعال المزارعين على منحدر التل في ياوندي، فقد عانت خدمات التوعيـة الزراعية الأفريقية نقصا في التمويل. وفي الوقت ذاته،

قامت مناطق أخرى خارج أفريقيا بزيادة الإنتاج الغذائي من حيث الحجم والكفاءة، واستخدمت الإعانات المالية، والأسمدة، والميكنة التي أتاحت لها ليس فقط إطعام نفسها بل إنتاج طعام بسعر رخيص جدا حتى إنه يباع بسعر أقل من الأسواق الأفريقية المحلية. وبسبب الفساد والشك في أسواق السلع الدولية، لم يؤد اقتصاد المحصول النقدي إلى إثراء الأفارقة العاديين.

وكنت قد أشرت في بداية هذا الكتاب إلى أننا بحاجة إلى تركيز جهود التنمية حيث يوجد الأفارقة، وأن معظم أفريقيا توجد بها تلك الفلاحة على منحدر التل في ياوندي. وعلى أقل تقدير، فأنا أود ألا أرى المزارعين الفقراء ينبشون الأرض بأصابعهم لإنتاج الشاي أو الكاسافا على قطعة أرض فقدت إنتاجيتها منذ وقت طويل، لكن بالأحرى تعاونيات تزود المزارعين بمعلومات دقيقة وفي حينها بشأن محاصيلهم والظروف الجوية، والمدخلات الأساسية الميسورة، وأسواق الغذاء المحلية والإقليمية النشطة. وسوف تحتاج الحكومات إلى وضع وتطبيق سياسات تضمن أسعارا عادلة لمزارعيها في الاقتصاد العالمي - للسلع والمنتجات ذات القيمة المضافة. وسوف يستلزم هذا أيضا تعهدا باستئصال الفساد في المؤسسات شبه الحكومية التي، كما في حالة مزارعي البن في دائرتي الانتخابية في كينيا، تتمادى في استغلال صغار المزارعين وإفقارهم.

وأفريقيا ليست في حاجة إلى تقوية قطاعها الزراعي إلى الدرجة التي يتخذ بها أسلوب الزراعة الصناعي المهيمن على الغرب وأجزاء من الشرق على نحو متزايد. وكما سنعلم، فالزراعة الصناعية قد تكون فعالة، لكن لها جوانب سلبية هائلة بالنسبة إلى البيئة - من تدمير التنوع البيولوجي إلى الاعتماد الشديد على أنواع الوقود الحفري والسماد الكيميائي إلى الاستخدام الهائل للماء وماء المطر الجاري فوق سطح الأرض والذي يلوث الأنهار ويخلق «مناطق ميتة» بحرية. وفي الحقيقة، خلص تقييم أجرته الأمم المتحدة أخيرا إلى أن طريقة الزراعة هذه لم تعد قابلة للتطبيق في عالم القيود على الموارد وتغير المناخ. ويوصي مؤلفو التقرير بتحول سريع إلى المزيد من الطرق البيئية والمستدامة لإنتاج الغذاء[13].

وأفريقيا لديها خيارات حقا: 7 في المائة فقط من الأرض الصالحة للزراعة تخضع للري[14]. وفي حين أنه قد تكون هناك فرص لزيادة هذه النسبة، حتى لا تعتمد

أغلبية المزارعين الأفارقــة على المطر كليا لري محاصيلهم، فإن نظم الري مكلفة ولا تناسب المناطق التي يندر فيها الماء بالفعل. والحكومات في أفريقيا، وكذلك الأفراد، بحاجة إلى القيام بكل ما في اســتطاعتهم، لتحســين إدارة الأرض والماء - عن طريق، على ســبيل المثــال، منع تآكل التربــة بتغطيتها بالغطاء النباتي، والأشــجار، وتجنب الرعي الجائر، والحصاد المائي، واحتجاز المواد المغذية الأساسية في التربة.

كــما أن القــادة الأفارقة بحاجة أيضا إلى تعديل الطريقــة التي ينظرون بها إلى الأرض - واستخدامها بإنصاف لفائدة شعبهم. وهناك الكثير من المزارعين على نطاق ضيق في أفريقيا الذين لا يستخدمون أرضهم بأكثر الطرق فاعلية. ولو أن شخصا ما مثل نجويا، على ســبيل المثال، كان مزارعا أفضل، وقامت الحكومة بتزويده بخدمة التوعية الزراعية، لما كان بحاجة إلى التواجد في أرض شخص آخر.

وبالنظــر إلى التوزيــع غير العــادل للأرض في كثــير من البلــدان الأفريقية، والتفاوتات التي أبقت عليها النظم الإدارية والاقتصادية الظالمة على نحو متأصل، فمن الصعب تجنب الحوادث المتعلقة بالشــعب أو الشــعوب التي تناضل من أجل الحصول على الموارد - خاصة عندما يستخدم الساسة الأرض للتحريض على العنف. وفضلا على ذلك، فإن أولئك عديمي الأرض سيجدون من الصعب عليهم التســليم بأن البعض في بلادهم ربما يمتلــك آلاف الأفدنة. لكن، رغم الانفعالات والخلافات المستمرة التي تثيرها ملكية الأرض في أفريقيا، لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لقتل شخص آخر.

ولا يمكــن أن يكون الهــدف النهائي مجرد جعــل زراعة الكفاف أكثر ســهولة. وعــلى الرغم مــن أن بعضا من إعادة التوزيــع أمر مهم، ففي اعتقــادي أنه ليس كل أفريقــي بحاجة إلى، أو لابــد له أن يمتلك، قطعة أرض يمكــن أن يدعوها ملكا له. وبالنظر إلى النمو الســكاني، لا توجــد أرض كافية متاحة من دون تعد بالغ على الغابات والمحميات، ولو أن الأفارقة حاولوا حقا استخدام مساحات شاسعة بأكملها مــن الأرض للمحاصيل أو الرعي، لدمروا النظــم الطبيعية المعقدة التي تقوم عليها الزراعــة، وبالأحرى الحيــاة بأسرها. لذلك، على الرغم من أنــه من المهم أن يزدهر مزارعو أفريقيا، لا يمكن لأفريقيا أن تعتمد في نموها على الزراعة والســلع فحســب، ومرة أخرى، الحكومات بحاجة إلى زيادة قدرات شعوبها في مجالات أخرى.

وبهذه الطريقة يمكن تشـجيع نمو الصناعات المستدامة التي توفر التوظيف الجيد في مدن وبلدات جيدة الإدارة - وليس في الأحياء الفقيرة المزدحمة والقذرة التـي تفتقر إلى البنية التحتية فعليا وتصم عـددا كبيرا جدا من المدن الأفريقية وحيـاة عدد كبير جدا من الأفارقة. ويمكـن للأفارقة أيضا، كالمواطنين في المناطق الأخـرى من العـالم، العمل على الحد من اعتمادهم على أنـواع الوقود الحفري واسـتخدام مصادر طاقة متجددة للتصنيع على نحو يوفر العمل لملايين الأفارقة الذيـن يهاجرون إلى المدن، ويسـمح لبعـض من أولئك الذين يمارسـون زراعة الكفـاف حاليا ترك الأرض. وعلى الرغم من أنـه كان من المفضل لروبرت نجويا أن يـزرع طعامه الخاص بدلا من صيد الحيوانات البرية في أرض الغير، فمن غير المقبول أن تظل ملكية الأرض واسـتغلالها السـبيل الأوحد إلى أن تصبح ثريا في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين.

12

التنمية والبيئة

«إذا كنا جادين بشأن توليد ثقافات للسلام في أفريقيا، فلا بد من أن تكون حماية البيئة وإعادة تأهيلها أولوية»

المؤلفة

سوف يأتي تغير المناخ بتحديات بيئية واقتصادية ضخمة. ولذلك، ففي مثل هذا السياق، سوف يصبح التخفيف من حدة الفقر المجرد من الإنسانية، وتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (mdgs)، أكثر صعوبة أيضا. وتوجه أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، المتفق عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2000، سياسات، وممارسات، وتدفقات معونات التنمية العالمية حول العالم على نحو متزايد. وكما أشار بعض المراقبين، فهذه التدابير منقوصة، لاسيما أنه عندما أعلن عنها، كانت مناطق مختلفة من العالم النامي قد أحرزت مزيدا من التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف عن غيرها؛ وكانت أفريقيا جنوب

الصحراء، عموما، الأكثر تخلفا، ومع ذلك، فالأهداف الإنمائية للألفية تقدم وسيلة استكشـافية مفيدة ليس فقط كأداة لتحليل التنمية بوجه عام، ولكن كمقاييس يمكن ويجب الحكم اسـتنادا إليها على تعهد القادة في كل من البلدان الصناعية الغنية والعالم النامي بتحقيق تقدم في الرفاهية الإنسانية والتنمية المستدامة.

والأهـداف الإنمائية الثمانية للألفية، التي من المقـرر تحقيقها بحلول العام 2015، هـي: 1 - القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ 2 - تحقيق التعليم الابتدائي الشـامل؛ 3 - تعزيز المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المـرأة؛ 4 - تخفيض معدل وفيـات الأطفال؛ 5 - تحسـين صحة الأمهـات؛ 6 - مكافحة فيروس نقص المناعة البشريـة/ الإيـدز، والملاريـا، والأمـراض الأخـرى؛ 7 - ضمان الاسـتدامـة البيئية؛ 8 - تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

ويعتمد تحقيق كل من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بشـدة على النظم البيئية الصحية؛ لكن هذه الحقيقة غالبا ما يتم إغفالها، ولم يلق الهدف السـابع من الأهداف الإنمائية للألفية القدر نفسه من الاهتمام كالأهداف الأخرى. وعلى الرغـم من ذلك، ففي رأيي أنه الأهم ويجب تنظيم كل الأهداف الأخرى حوله. فما يحدث للنظم البيئية يؤثر في كل شيء آخر، كما يوضحه مثال من المرتفعات الوسطى لكينيا.

لقد تدهورت البيئة على جبل كينيا وسلسـلة جبال أبردير وحولها تدريجيا، مـع تعرض التنوع البيولوجي، الذي قاد جبل كينيا إلى أن يصنف كموقع للتراث العالمي من قبل منظمة اليونسـكو، للتهديد. وتعمل سلسلة جبال أبردير كأحد أبراج المياه الرئيسية في كينيا – نظام للخزانات الطبيعية التي تحفظ الرطوبة في الثلـج والضباب، وفي التربة والغطاء النبـاتي، وفي الطبقات الصخرية المائية فوق الأرض وتحتهـا. وعلى مدى عقود، تعرضت هذه النظم البيئية الجبلية للتخريب عن طريق إزالـة الغابات، والقطع غير المشروع للأشـجار، والمزارع غير المحلية، والزراعـة الجائرة، والأشـكال الأخرى للتعدي البشري. ومـع ذلك، توجد داخل الغابـات الجبلية بعض من أكثر أنـواع التربة خصوبة في كينيـا، وتغذي الأنهار الجليديـة وهطـول الأمطار التي تجذبهـا الغابات مئات من روافـد التانا، أكبر نهر في كينيا. يتدفق التانا لمسـافة 440 ميلا من المرتفعات الوسـطى إلى المحيط

الهنـــدي، ويوفـــر مياه الشرب لملايين الكينيين في المراكـــز الحضرية الكبرى، بما في ذلك العاصمة، نيروبي. وهذه الموارد المائية والغابات أساســـية لقطاعات الزراعة، والثروة الحيوانية، والسياحة، والطاقة، وكذلك الماء والوقود المنزلي.

وإذا استمر تدهور النظم البيئية للجبال فسوف يصبح من المستحيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كينيا. ومع تدمير غابات الجبال والاختفاء التدريجي للأنهـــار الجليدية (على ما يبدو نتيجة لتغير المناخ)، يتعرض تدفق الماء من التانا للانخفاض. وفي الوقت ذاته، فالرواســـب الهائلة مـــن الطمي الذي يحمله النهر تنقص من عمر الســـدود التي أنشـــئت عبر النهر. وكلاهما يؤدي إلى إهدار قدرة الطاقـــة الكهرومائيـــة التي توفر 60 في المائة من طاقـــة كينيا[1]. ومن دون هذه الطاقة (النظيفة)، لا تستطيع كينيا توفير الكهرباء لقطاع عريض جدا من سكانها الريفيين والحضريين.

وتحبط ندرة مصـــادر الطاقة الكافية والموثوقة إمكانات التوســـع في كهربة الريـــف وكذلـــك النمو الصناعي الوطنـــي. ويتزايد الطلب عـــلى الطاقة في كينيا بمعدل 7 في المائة ســـنويا[2]. ونتيجة لنقص الطاقة المائية الذي يرجع تاريخه إلى عدة سنوات، اضطرت كينيا إلى شراء الطاقة من أوغندا - بالمال الذي كان يجب اســـتخدامه للتنمية. وبهذه الطريقة تضحي الحكومة بأولويات أخرى كمكافحة فـــيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والملاريا، والأمراض الأخرى (الهدف 6 من الأهـــداف الإنمائية للألفية)، وتحســـين صحة الأمهات (الهـــدف 5 من الأهداف الإنمائيـــة للألفية). كما يعني نقص الكهرباء أيضـــا أن الفقراء في المناطق الريفية والحضرية يستخدمون الوقود الخشبي للحصول على الطاقة، مما يزيد من إزالة الغابات ويقلل احتمالات تحقيق الهدف 7 من الأهداف الإنمائية للألفية.

والزراعـــة في كينيـــا، كـــما في معظم أفريقيـــا، تروى بماء المطـــر، وليس نظم الري. ومع تدمير غابات الجبال، تتأثر أنماط ســـقوط المطر، ومعها الإيرادات من المحاصيل النقدية والغذائيـــة. ويعد المزارعون على نطاق ضيق والذين يقومون بفلاحـــة أنـــواع التربة المتدهورة من أكـــثر الناس فقرا في كينيا. وبالنســـبة إليهم وإلى أسرهـــم، فعدم امتلاك طعام مغذ كاف ظاهرة شـــائعة. ولذلك، فإن نقص هطول المطر المنتظم يضعف أيضا احتمالات القضاء على الفقر المـدقع والجـوع

(الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتقليل معدل وفيات الأطفال (الهدف 4 من الأهداف الإنمائية للألفية) من الأسباب المرتبطة بسوء التغذية.

كما أن فقدان الغابات يعني أيضا أنه ما من غطاء نباتي يبقى للحفاظ على التربة في مكانها. ونتيجة لذلك، فإن مساحات هائلة من التربة الفوقية الثمينة تجرف أو يعصف بها. وعندما يجري ماء المطر في اتجاه مجرى النهر عبر الأراضي التي تزرع بكثافة، يمكن أن يحدث تآكلا كبيرا للتربة وغمرها أحيانا، وهو ما يضر ليس فقط بالمزارع والمحاصيل الغذائية، بل ويمكن أن يشرِّد أناسا من منازلهم. وعندما تقل الأمطار، ومن ثم المحاصيل، تصبح المعونة في شكل طعام، وملبس، ومأوى من الحكومة أو الهيئات المانحة ضرورية. وفي العام 2005، كان ثلاثة ملايين شخص، أو قرابة 10 في المائة من سكان كينيا، يعتمدون على المعونة الغذائية الحكومية. وفي مثل هذا الوضع غير المستقر - والباعث على اليأس أحيانا - يتعطل تعليم الأبناء، وفي هذا السياق لا تستطيع الحكومات أن تأمل في تحقيق التعليم الابتدائي الشامل (الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية).

وبزوال الغابات بسرعة، تضطر النساء إلى السير مسافات أطول وأطول لإيجاد الخشب للطهي والتدفئة والماء النظيف. وفي أوقات الصعوبة البيئية، ربما يتم إخراج الأبناء، وبخاصة البنات، من المدرسة للمساعدة في مواسم الحصاد وجمع الخشب والماء، أو رعاية إخوتهم الأصغر سنا عندما يزداد عبء العمل على والدتهم. وهكذا، فحماية الغابات الجبلية من شأنها المساعدة في تحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية)، وتحسين فرص إتمام التعليم الابتدائي لجميع الفتيات، ونتيجة لذلك تكون لديهن الفرصة لمواصلة تعليمهن إلى مستوى أعلى (الهدف 2 من الأهداف الإنمائية للألفية).

وبالإضافة إلى ذلك، فكثير من المتنزهات الوطنية في كينيا، والحياة البرية بداخلها، تستفيد من نهر التانا وسقوط المطر من جبل كينيا وسلسلة جبال الأبردير. (وجود نوعين من القردة، اللذين يشيع العثور عليهما بشكل أكبر في أوغندا والكونغو، في حوض التانا هو تذكرة بالغابات المطيرة التي كانت تغطي معظم أفريقيا ذات يوم من الغرب إلى الشرق). وإذا دمرت النظم البيئية للجبال، فلن يتم الإبقاء على أراضي السافانا. وستكون السياحة عندئذ شيئا من الماضي،

حتى إن كانت أحد أهم قطاعات الاقتصاد الكيني، ومولدا رئيسا لفرص العمل، وهو ما يسهم، بالتأكيد، في الحد من الفقر. ومن المسلم به أن سكان المدينة يعتمدون أيضا على قدرة البيئة على توفير الطعام، ومصادر الطاقة، والماء.

وكان من الممكن تفادي جميع هذه التحديات للتنمية البشرية أو تقليل شدتها، لو أن الحكومة أدارت النظم البيئية للجبال التي تغطيها الغابات على نحو أكثر استدامة. وكما هي الحال الآن، فتأثير تدمير الغابات محسوس من قبل كثير من القطاعات الاقتصادية، ويحبط الجهود لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، عدا واحدا منها، رقم ثمانية، الذي يدعو إلى «شراكة عالمية من أجل التنمية». ولكن عندما يعجز بلد عن تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، كيف يمكن له أن يكون شراكة من أجل التنمية؟ فالأساس الحقيقي لمثل هذه التنمية غائب.

وبالمثل، فإثيوبيا، التي كان لديها غطاء من الغابات بنسبة 40 في المائة في مطلع القرن العشرين، لديها اليوم 3 في المائة فقط - نتيجة لاقتصاد المحصول النقدي، والرعي الجائر، واستخدام الأشجار لخشب الوقود، وجميعها أسهمت في التهديد بالمجاعة. وسوف يعيق هذا تنميتها الخاصة[3].

وكما يبدو حاليا، فسوف تحتاج الاقتصاديات الأفريقية إلى النمو بنسبة تزيد على 7 في المائة سنويا، إذا كان مقدرا لها أن تجاري الجهود الرامية إلى خفض الفقر المدقع إلى النصف (الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية) بحلول العام 2015[4]. وحتى إن كان من الصحيح أن أفريقيا عليها أن تقطع شوطا أكبر في العام 2000 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن المناطق النامية الأخرى، فيجب أن يكون ذلك سببا لبعض الحرج للشعوب الأفريقية من أن معظم دول القارة من المستبعد أن يحقق أغلبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المستهدف.

إنشاء زراعات أحادية

ما يزيد الوضع سوءا في كينيا هو إنشاء مزارع كبيرة للزراعات الأحادية لأنواع غريبة من الأشجار (مشروع ظل يعرف حتى وقت قريب بنظام شامبا shamba). فخلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، اعتبرت

السلطات الاستعمارية البريطانية قطاعات عريضة من «أبراج الماء» الخمسة (جبل كينيا، والأبردير، ومجمع ماو، وتلال تشيرانغاني، وجبل إلغون) مناسبة للمزارع التجارية الكبيرة ذات الأنواع سريعة النمو من أشجار الصنوبر من نصف الكرة الشمالي والأوكالبتوس من الجنوبي. وكان الغرض من الأوكالبتوس والصنوبر هو توفير الأخشاب لصناعة البناء الناشئة آنذاك، وحطب الوقود للمحركات البخارية. واعتبرت الحياة النباتية المحلية بطيئة النمو، وأقل قابلية للاستغلال اقتصاديا من الأنواع المستوردة من الأشجار، ولذلك أُزيلت أجزاء كبيرة من الغابات المحلية وأُعيدت زراعتها بأنواع من الأشجار المستوردة.

ولإدارة مزارع الأشجار غير المحلية التي أنشئت، أدخلت الإدارة الاستعمارية طريقة للزراعة تسمى شامبا، وتعني «حقلا» باللغة السواحيلية والتي سمحت دائرة الغابات من خلالها للجماعات التي تعيش قريبا من الغابات بأن تزرع المحاصيل الغذائية في الوقت الذي تربي فيه الشجيرات الصغيرة التجارية، من دون مقابل. وكما قد يتصور المرء، فقد حقق نظام شامبا نجاحا طيبا للغاية بالنسبة إلى المستعمرين والمزارعين الفلاحين الذين كانوا يتوقون إلى الأرض لزراعة المحاصيل. ونمت الأشجار بقوة في البيئة الباردة (جبل كينيا يعلو مستوى البحر بسبعة عشر ألف قدم) وفي التربة البكر آنذاك. ولسوء الحظ، فمع زيادة عدد السكان من البشر، زاد الطلب على الأرض لزراعة المحاصيل الغذائية أيضا. وعندما صرح خبراء الغابات الحكوميون بتحويل المزيد والمزيد من الغابة إلى أرض زراعية، قُطع مزيد من الأشجار المحلية من أجل مزيد من المزارع، وحتى يتسنى للمزارعين زراعة المحاصيل الغذائية – وتفاقم الوضع بالطلب المتزايد على الأخشاب. وأذكر عندما كنت صغيرة كنت أشاهد نيرانا ضخمة في الغابات، حين كان التنوع البيولوجي الأصلي يُحرق لإفساح الطريق لمزارع الأشجار التجارية.

ويتم حصاد مزارع شامبا كل ثلاثين عاما أو نحو ذلك. وتقلل الزراعة، والحصاد، وإعادة الزراعة المستمرة للزراعات الأحادية التجارية نفسها من الأشجار، إلى جانب الزراعة طويلة الأجل للمحاصيل الغذائية من قبل المزارعين، من احتمالات عودة التنوع البيولوجي المحلي بشكل بالغ. كما أن نظام شامبا مملوء بالانتهازية والفساد من المزارعين الذين يستفيدون من زراعة المحاصيل

الغذائيـــة في أرض الغابـــة، والموظفـــين الحكوميين الذين يغريهم بيع الأشـــجار، وتأجير الأرض، والسماح بإحراق الفحم النباتي والرعي غير المشروع. ويتوق خبراء الغابات الذين يسـيطرون على وســائل الوصول إلى الأراضي العامة، إلى السماح للناس بالعودة إلى الغابات. فالأجر مقابل تيسير بعض من هذه الأنشطة يذهب إلى جيوب بعض خبراء الغابات بدلا من خزينة الدولة.

لقد عارضت اســتمرار نظام شامبا لعدة ســنوات. ولا أعتبر مزارع الزراعات الأحادية الغريبة للأشجار على أنها غابات، بل بالأحرى مزارع أشجار. وعلى خلاف الغابات المحليـــة، فالمزارع تدمر التنوع البيولوجي المحـــلي، تاركة الأرض جرداء إلا مـــن الزراعة الأحادية للأشـــجار. وتفتقر المزارع إلى النظـــم البيئية والحيوية للاحتفـــاظ بماء المطـــر والمحافظة عليه: النظام الورقي الكثيـــف، والغطاء النباتي الكثيـــف والمتنوع، وحطام المـــواد البيولوجية التي تتراكم وتكون إســـفنجة على مستوى سطح الأرض. وفي الغابات، يجري الاحتفاظ بمقدار ليس بالقليل من الماء في الأوراق، واللحـــاء، وفي التربة. وعندما يتبخر، يخلق الرطوبة التي تغذي النظم البيئيـــة الأخـــرى ودورة هطول المطر. يجري التخلص مـــن كل هذا عندما تكون الغابـــة قد أزيلت، ويتم حرثها وزراعتهـــا بالمحاصيل والمزروعات. وعندما تمطر، يندفـــع كثير من الماء أســـفل المنحدر ويضيع، وكثير مـــن الأنهار إما أنه يجف أو تنخفض به مستويات الماء كثيرا.

وعندما تولت حكومة ائتلاف قوس قزح الســـلطة في العام 2002، كانت أكثر التزامـــا بالمحافظة على البيئة من الإدارة الســـابقة وحظرت نظام شـــامبا. وعلى الرغـــم من أن خبراء البيئة في كينيا قد أثنوا على هذا القرار، فقد اســـتقبل بفزع مـــن قبل كثير من أعضـــاء البرلمان والعامة الذين كانـــت دوائرهم البرلمانية تحد الغابـــة. ويفتقـــر كثير من الكينيين إلى إدراك الفرق بين غابة محلية وما نســـميه مزرعة أشـــجار. ولغابات كينيا قيمة أكبر لكونها سليمة من تفتيتها وتحويلها إلى مزارع أشجار.

وللمـــرة الأولى كشريـــك في الحكومـــة الكينيـــة (إدارة ائتـــلاف قـــوس قزح الجديدة)، أطلقت حركة الحـــزام الأخضر مشروعا لإصلاح الغابات المتدهورة في جبال الأبردير. وقامت النســـاء المحليات بتربية النبتات الصغيرة للأشجار المحلية

وزراعتهـا في الغابة. ومقابل كل نبتة صغيرة ظلت حية، كان النسـوة (والرجال الذيـن انضمـوا إليهن) يكافأون بحافز مالي صغير لمواصلـة عملهن. وإذا قامت امرأة ما بزراعة كثير من الأشجار وضمنت بقاءها حية، كان بمقدورها أن تحصل على دخل مناسـب لتحمل نفقات الزي والكتب المدرسية والرسوم المدرسية؛ أو طعـام مغذ، أو الرعاية الصحية لها، ولزوجهـا، وأبنائهما. ومن خلال هذا النوع من أساليب التعامل، تتعاطى حركة الحزام الأخضر مع الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة كلية ومستدامة.

وللطبيعة قدرة اسـتثنائية عـلى التجدد، خاصة في المناطق الاسـتوائية، ولا تتطلب فوائد نظام طبيعي أعيد إحياؤه سنوات حتى تتجلى. بنهاية العام 2007، كان من الواضح أن جبال الأبردير قد بدأت في إعادة التأهيل. وعلى الرغم من أن مساحات الغابة التي أزيلت في السابق لم تكن بها أعداد كبيرة من الأشجار، فقد عـاد كثير من الآجام. والأهم من ذلك، أنه كان من الممكن مشـاهدة كيف أنه، عند سـقوط الأمطار، لم يعد الماء يجري فوق سـطح الأرض، وبدلا من ذلك كان يمتص بواسـطة الغطاء النباتي الجديد، ويشـق طريقه إلى جذوره، ويسد النقص في الخزانات تحت سـطح الأرض. وكنتيجة لذلك، تحسـنت أنماط سقوط المطر، وعـادت بعض الجداول التي كانت قد جفت، وكانت مسـتويات الماء في الأنهار التي نشأت أعلى بشـكل ملحوظ. وكانت الأنهار نفسها أكثر نظافة، وعاد بعض الأسماك. كما قيل إن نوعية وكمية الشاي المنتج في هذه المنطقة قد زادت كثيرا.

وأخبرني كثير من ناخبيَّ بأنهم لاحظوا أن الأنهار صحية بشـكل أكبر، وأدركوا أن مزيدا من الماء كان متاحا لهم للغسيل، والشرب، والطهي في منازلهم. واكتسبوا فهـما أكبر للدور الذي تؤديه الغابات في توفير المـاء. كما اجتازوا أيضا كثيرا من التعليـم البيئي، وكانوا على وعي ببدائل التعدي على الغابات: أنه لم يكن هناك أي مبرر لعدم قدرة كينيا على إنشـاء نظام شـامبا والمزروعات الغريبة في ثلثي البلد الجاف أو شبه الجاف.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كانوا على وعي بأن المحاصيل تمكن زراعتها في نظم شامبا خارج الغابة، أو في كثير من قطع الأراضي التي لا يستخدمها الكينيون بشكل كامل. كما عرفوا أيضا أن حركة الحزام الأخضر قد أوصت بأنه يجب على الكينيين

أصحاب الأرض زراعة 10 في المائة منها بالأشجار، التي يمكن أن تفي باحتياجات صناعة الأخشــاب، وتتيح استخدام الأرض على نحو اقتصادي أكبر بكثير مما هو عليــه في الوقت الحاضر. وبهذه الطرق جميعا، ســيتم تخفيف الضغط من قبل المجتمعــات المحلية على الحكومة لزراعة المحاصيل في الغابات، أو إنهائها تماما؛ والواقع أن الأشــخاص الذين كانوا يعيشون بالقرب من الغابات المحلية المتبقية يمكــن أن يشــاركوا في إصلاحها، بإعادة زراعة أنواع الأشــجار المحلية، كما تفعل جماعات حركة الحزام الأخضر، وبالتالي إعادة التنوع البيولوجي المحلي.

وعــلى الرغم من هذه الحجج، فقد أبلغني عدد كبير من الأشــخاص أنفســهم الذيــن رحبوا بعودة الأنهار وعودة نمــو الغابة، باعتباري ممثلتهم في البرلمان، بأنهم مازالوا يفضلون العودة إلى الغابات لزراعة المحاصيل الغذائية بسبب الطلب المرتفع عــلى الطعام وتكلفته العالية. وحتــى إن كانت فوائد ضمان امتلاء الأنهار ونظافتها واضحة، فقد كان ناخبيّ عاجزين عن التفكير فيما وراء احتياجاتهم المباشرة.

ونســوا أو اختاروا تجاهل مجاري الأنهار الجافة والتربة المتدهورة، وتوصلوا إلى أنهم ليسوا على استعداد للتضحية برغبتهم الحالية في زراعة البطاطا، والجزر، والملفوف، ومثل هذه الأطعمة الأخرى في الغابة لمصلحة البقاء لأمد طويل. وهذا هو الطعام الذي كان يمكنهم زراعته على قطع الأراضي خاصتهم، لو أنهم كانوا قد استثمروا في السماد واســتخدموا السماد البلدي من الحيوانات والكتلة الحيوية لتحسين نوعية التربة؛ أو الطعام الذي كان يمكنهم شراؤه من الأسواق، لو أن البن والشــاي خاصتهم كانا يداران بشــكل أفضل وحصلوا على دخلهم المستحق من أرباحهما. ومن بعض النواحي، فقد كانت الغابات ضحايا للفساد، سواء في إدارة الغابات أو في التعاونيات التي كان المزارعون ينتمون إليها.

وتحت ضغــط خبراء الغابات والمجتمعات المحلية، تخطط الحكومة الكينية الآن لإعادة نظام شــامبا، بمســمى جديد: برنامج إنشــاء المزارع وتحســين سبل العيــش (PELIS). ويفتح هذا البرنامج الباب لإمكان التمادي في تدمير الغابات المتبقيــة. وإذا ما أتاحت الحكومة الفرصــة للفقراء لزراعة المحاصيل في الغابات من خلال هذا البرنامج، فأنا أشــك في أن الناس ســيرفضون ذلك من أجل صحة الغابات على المدى الطويل (وصحتهم هم أنفسهم).

ويعكس التفكير قصير الأجل هذا إخفاق الشعب وحكوماته في استقصاء الأسباب الأصلية للتدهور. وعندما يجف أحد الأنهار في كينيا أو يفشل محصول، يميل الناس إلى التضرع إلى الله من أجل مزيد من المطر والطعام. وسيتساءلون إذا ما أصبحت المعونة الغذائية ضرورية إذا أخفقت مواسم الحصاد أو يشعرون بالقلق إزاء ما إذا كانت ثقوب الحفر والآبار ستتأثر على نحو مشابه. وما لا يفعلونه بقدر ما يجب عليهم هو السؤال: لماذا جف النهر أو أخفقت المحاصيل؟ الأسئلة التي تشتمل على تحليل أعمق وأسلوب تعامل أكثر شمولية مع إدارة النظم البيئية.

وهذا يقوي فقط الحاجة إلى حوكمة مسؤولة من قبل أولئك الذين لديهم فهم حقيقي والمناط بهم تحقيق الرفاهية على المدى الطويل لكل من الشعب والموارد التي يحتاج إليها للبقاء. وبالنظر إلى هذا التفويض، فمن الغريب أن تقوم الحكومة الكينية بمجرد النظر في إعادة نظام شامبا في بلد لم يبق فيه سوى 2 في المائة من الغطاء الحراجي. وعلاوة على ذلك، فلماذا تتبع أي حكومة أفريقية سياسة كهذه في ضوء التنبؤات بالضريبة الباهظة التي سيفرضها تغير المناخ على القارة؟

مسيرة الصحراء

تنعكس التحديات التي تواجه المجتمعات الزراعية في أنحاء كينيا في كل أرجاء أفريقيا، وكثير من الدول الفقيرة في المناطق المتخلفة. وفي هذه المناطق، يجري التعامل مع الاهتمام بالقضايا البيئية على أنه رفاهية. لكنه ليس كذلك: فحماية النظم البيئية وإصلاحها، وإبطاء التصدي للاحترار العالمي، هما مسائل حياة أو موت. المعادلة بسيطة: فأيا كان ما نفعله، فنحن نؤثر في البيئة؛ وإذا دمرناها، فسوف نقوض الأساس الذي تقوم عليه سبل العيش خاصتنا، وفي النهاية نقتل أنفسنا. وهذا هو السبب في أن البيئة في حاجة إلى أن تكون في صميم السياسة والممارسة المحلية والدولية. وإذا لم تكن كذلك، فلن تكون لدينا فرصة لتخفيف حدة الفقر بأي طريقة ملحوظة. كما أننا لن نخلق للشعب الأفريقي قارة يمكن تحقيق الأمن والتقدم فيها.

والحقيقة أننا إذا كنا جادين بشأن توليد ثقافات للسلام في أفريقيا، فلا بد أن تكون حماية البيئة وإعادة تأهيلها أولوية. ويرجع السبب في ذلك جزئيا إلى وجود الأرض المتدهورة، والموارد المائية المستنزفة، ونقص المطر، وأنواع التربة الفقيرة، والتصحر في صميم كثير من الصراعات التي لاتزال تشكل تحديا لأفريقيا.

ويتضح إدراك أن الكامن وراء كل صراع تقريبا إما نزاع من أجل السيطرة على الموارد أو تدافع من أجل الوصول إليها بعد أن أصبحت نادرة الوجود، في كل صراع تقريبا في القارة، من تشاد إلى الصومال، ومن السودان إلى إثيوبيا وكينيا. وعندما طرت شمالا لزيارة تشاد في أغسطس من العام 2008، نظرت خارج نوافذ الطائرة على المنظر الطبيعي ورأيت، المرة تلو المرة، بقايا القرى المهجورة: ما يصل إلى خمسين كوخا ممتدة في دائرة وكل ما حولها صحراء. لم يغادر هؤلاء الناس قراهم بعد أن هوجمت. لقد أتوا إلى المنطقة عندما كانت خصبة، وأنشأوا المزارع، وزرعوا محاصيلهم. وبعد ذلك أصبحت الأرض متدهورة تماما وأجبروا على الانتقال إلى المنطقة الخصبة المجاورة والقرية المجاورة.

وكان في مقدوري أن أسأل نفسي فقط: إلى أين يمكن لهؤلاء الناس أن يذهبوا بعد ذلك؟ وربما كان لدى ميليشيات الجنجويد التي تهاجم المواطنين من إقليم دارفور المجاور كثير من المبررات السياسية والاقتصادية لأفعالهم، لكنه بدا واضحا لي أنهم كانوا يتوغلون جنوبا بحثا عن أراض جديدة لرعي ثروتهم الحيوانية للسبب نفسه الذي هُجرت القرى من أجله: مسيرة الصحراء الأفريقية القاسية. والنتيجة هي الصراع، والاغتصاب، والعنف، ومئات الآلاف من الوفيات، وأعداد هائلة من اللاجئين.

ويتطلب وقف عملية التصحر استثمارا ضخما، ومع ذلك فلا يبدو هذا على أنه أولوية لكثير من الحكومات الأفريقية. وقد لا يفهم الأشخاص العاديون الذين يعيشون في القرى بشكل كامل دائما ما يحدث لبيئتهم؛ ويكتفون بمواصلة التنقل فقط. وإذا تفهمت حكوماتهم الموقف، فلا يبدو أنها تهتم أو تفعل الكثير بهذا الشأن.

وغالبا ما يسألونني: هل هناك حاجة إلى مقايضة بين البيئة والتنمية؟ ودائما ما أقول لا. فنحن نحتاج ولا بد لنا أن نمتلك كليهما؛ والمهم هو وجود توازن جيد بين الاثنين. لاتزال أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية التي يمكن الاستفادة

منها بطريقة مستدامة وعادلة لفائدة شعوبها. ومع ذلك، فحتى الآن، لم تقم الحكومات الأفريقية بإعطاء الأولوية للقطاع البيئي من حيث تخصيص ميزانية، ولم تجعل منه نقطة محورية للنقاش البرلماني أو وضع السياسات. وحتى عندما تكون السياسات في محلها، فنادرا ما تطبق بكامل مفعولها.

وتتجلى نتائج هذا الافتقار إلى تحديد الأولويات في التدهور البيئي الخطير في أنحاء القارة. وطبقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فقد فقدت أفريقيا خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2005 حوالي عشرة ملايين فدان (أو 1 في المائة) من غاباتها سنويا - معدل يتجاوز ثلاثة أضعاف المعدل العالمي[5]. كان فقدان الغابات ملحوظا في أنغولا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، ونيجيريا، والسودان، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي. ووفقا لدراسة حديثة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تثير السرعة الحالية للتصحر قلقا في خمسة وثلاثين بلدا أفريقيا، في حين يؤثر الفقدان الملحوظ للتنوع البيولوجي على أربعة وثلاثين. لقد أدى الرعي الجائر والممارسات الزراعية السيئة الأخرى إلى توسع الصحراء الأفريقية جنوبا داخل شمال نيجيريا وشمال كينيا. وقد اختفت الغابات من مالاوي تماما تقريبا[6]. والقائمة تطول.

المناخ المتغير

وفقا لتوقعات البيئة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 4 (2007) الذي جمع بيانات من العلماء والمؤسسات الدولية حول المدى الكامل للمؤشرات البيئية والاجتماعية، فبحلول منتصف هذا القرن يمكن أن يؤثر تغير المناخ على المواسم الزراعية في شمال أفريقيا، نظرا إلى انخفاض كمية المطر التي ستروي النظم شبه الجافة. وعلى سواحل دول غرب ووسط أفريقيا، يمكن أن تؤدي مستويات البحار والفيضان الآخذة في الارتفاع إلى تمزيق المستوطنات الساحلية، في حين أن التمادي في تدمير مستنقعات المنغروف والتدهور الساحلي يمكن أن يكون لهما آثار سلبية على مصايد الأسماك والسياحة، مع وجود بعض التقديرات التي تشير إلى خسارة بنسبة 2 - 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي في تلك المنطقة.

وقد يصبح جنوب أفريقيا وغربها، وكذلك منطقة الساحل أكثر جفافا، بما في ذلك الأراضي الجافة التي تطوق الصحاري المتوسعة. وبالمثل، فقد تشهد صحراء كلهاري وصولا إلى المناطق الجافة في شمال جنوب أفريقيا، وأنغولا، وزامبيا عواصف رملية أوسع نطاقا وحقول كثبان رملية أكثر حركية (وهو ما يعني تحول مساحات من الأراضي الصحراوية)، نظرا إلى أن الرطوبة الأقل والرياح الأعلى ستؤدي إلى انحطاط الغطاء النباتي الذي يربط الرمال بالأرض[7].

ويتنبأ العلماء بأن بعض المناطق في أفريقيا سوف تحصل على مزيد من المطر، خاصة المناطق الاستوائية وبعض أجزاء من الشرق. وقد يسمح هذا بزراعة أنواع جديدة من المحاصيل. وعلى الرغم من ذلك فإن مناطق المرتفعات الخالية من الملاريا في إثيوبيا في السابق، وكينيا، ورواندا، وبوروندي يمكن أن تشهد على نحو متزايد وجود البعوض الحامل للملاريا، خاصة بحلول الثمانينيات من القرن الحادي والعشرين. وقد تشهد جنوب أفريقيا أيضا التوسع جنوبا لمنطقة الانتقال للبعوض الحامل للملاريا. ويمكن أن يتأثر التنوع البيولوجي الجبلي، وهناك إمكان انحطاط الأرصدة السمكية في بعض البحيرات الرئيسية في شرق أفريقيا[8]. ويهدد تغير المناخ بالقضاء على أو تقليل الأنهار الجليدية بشدة على جبال كينيا وكيليمانجارو، وكذلك تلك في جبال رونزوري الأوغندية.

وسوف يصعد عالم تصبح فيه الصدمات المناخية أكثر شيوعا من عوامل المخاطرة للصراع بين الدول وداخلها. وقد اكتشف الباحثون أنه عندما أدى نقص الأمطار الموسمية إلى الجفاف والمحنة الاقتصادية في أربعين من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ما بين عامي 1981 و1999، زاد احتمال وقوع حرب أهلية بنسبة 50 في المائة[9]. وقد يصبح ملايين الأفارقة لاجئين بيئيين هذا القرن بسبب تأثيرات تغير المناخ. وهذا على الرغم من حقيقة أن انبعاثات غازات الدفيئة الجمعية والفردية في أفريقيا - 4 في المائة من إجمالي العالم، وطن واحد من ثاني أكسيد الكربون سنويا للشخص الواحد في المتوسط - لا قيمة لها – على عكس ما يقابلها لدى عمالقة الاقتصاد الناشئين في الصين، والهند، وأوروبا. وتستهلك أمريكا الشمالية، القارة الأم للولايات المتحدة، أحد أكبر باعثي غازات الدفيئة في

العالم، بما يزيــد على 24 في المائـة من إجمـالي الطاقة الأولية العالميـة، برغم أنه لا يوجد بها سوى 1/ 20 فقط من سكان العالم[10].

من الناحية العملية، فقد تمت تسـوية الخلاف بشـأن ما إذا كان تغير المناخ يتفاقـم أم لا بفعل النشـاط البشري. وما يبقى للعالم كي يقـرره هو الإجراءات التي سـيتخذها لتخفيض شـدة تلك التغيرات وحجمها. وعلى الرغم من أنه من غير الممكن بعد تحديد مسؤولية الاحتباس الحراري عن أحداث تتعلق بالأرصاد الجويـة، فمن الواضـح أن تأثيرات تغير المناخ، بالنسـبة إلى فقراء العالم النامي، محسوسـة بالفعـل، وأن التهديدات التـي تواجه حياة الناس بسـبب التدهور البيئي حقيقية ولا تخص مواقع محددة.

وسـيكون مـن الصعب التكيف مع هـذه التغيرات بحد ذاتهـا، حتى إن لم تتضاعف بفعل المشكلات التي تواجه القارة الأفريقية بالفعل. إن نصف مساحة الأرض الأفريقية تقريبا عرضة للتصحر - وبخاصة الساحل والجنوب الأفريقي[11]. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الصحراء الأفريقية زحفها بواقع ثلاثين ميلا سنويا[12]، وقد تضاعفت سرعة التصحر منذ السـبعينيات من القـرن العشرين[13]. وخلال ثلاثـة أجيال، وبحلول الثمانينيات من القـرن الحادي والعشرين، من المرجح أن تزداد نسبة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة في أفريقيا بواقع 5 - 8 في المائة[14].

كما سـيكون لتغير المناخ آثار اجتماعية واقتصاديـة أيضا. ومن المرجح أن ينتقل ملايين آخرين من الفقراء من المناطق الريفية إلى المدن، أو أن يسعوا إلى الفرار من بلدانهم إجمالا، والانضـمام إلى اللاجئين البيئيين الآخرين. قد تصبح المناطق الساحلية أقل صلاحية للسكنى، مما يجبر الناس الذين يعيشون هناك على إيجاد وسـائل أخرى للحصول على دخل أو الهجرة الداخلية. سـوف تتأثر النسـاء على نحو متفاوت بتغير المناخ، نظرا إلى اعتمادهن المباشر - في الأغلب - في أنحـاء أفريقيا على المـوارد الطبيعية. حيث يقمـن بجمع حطب الوقود وسـحب الماء؛ ويزرعن البذور ويحصدن المحاصيل. وعلى الرغم من ذلك ظلت أصوات النسـاء غائبة إلى حد كبير عن مناقشـات السياسة والمفاوضات بشأن الاحتباس الحراري. ويجب أن تكـون خبراتهن، وإبداعهن، وقيادتهن جزءا من الحل لأزمة المناخ.

البصمة المتوسعة

بدأ العلـماء أخيرا فقط فهـم وتقدير عمق ومدى الخدمـات التي تقدمها النظم البيئيـة للأرض[15]. في العام 1998 قدر فريق من الاقتصاديين والعلماء أن النظـم الحياتية للكوكب قدمت فوائد مذهلة بقيمـة 33 تريليون دولار[16]، أو ما يصل إلى 54 تريليون دولار أيضا[17]. وعلى الرغم من ذلك فقد كشـف تقييم النظـام البيئـي للألفيـة Millennium Ecosystem Assessment، وهو جهد عالمي اضطلع به قرابة الـ 1,500 باحث على مسـتوى العالم ما بين عامي 2001 و2005، عن أن أغلبية النظم البيئية البرية والبحرية في أنحاء الكوكب متدهورة، والبعض منها بشـكل خطير[18]. وإذا لم يتم التصدي لهذا، فسوف تتعرض أرزاق كثيرين للتهديد.

ومـن المؤكـد أن الموقف الشهـم تجاه الأرض ليـس مشكلـة أفريقيـة فقـط: الخطـر الذي نواجهـه جميعـا - بألا نلقيه اهتماما كافيـا إلا بعد فوات الأوان - يهـدد كل المجتمعات الإنسـانية. والحقيقة أنه وفقا لتقريـر البصمة البيئية للـدول للعـام 2005 Footprint of Nations، تقدر الصمـة البيئية الجماعية للبشريـة بـ 21,9 هكتار (حوالي 54 فدانا) للشـخص الواحد، على الرغم من أن القـدرة البيولوجيـة للكوكب يمكن أن تدعم فقط متوسـط بصمة بمقدار 15,7 هكتار (حوالي 39 فدانا) للشخص الواحد. (يقيس تحليل البصمة الموارد الطبيعية مجتمعة - كالماء، والطاقة، والأرض، والغابات - المستخدمة لدعم معيشة شخص ما). وعلى الرغم من أن متوسـط البصمة البيئية في العالم المتقدم يفوق إلى حد بعيد متوسطها في أفريقيا (أقل من هكتار واحد، أو 2,5 فدان، للشخص الواحد)[19]، فحقيقة أن اسـتخدام البشرية الحالي للموارد يفوق القدرة البيئية للكوكب يجب أن تعطينا مبررا للتوقف. فمن غير المسـتدام ببسـاطة لبقية العالم القيام بالتعدين، وقطع الأشـجار، والتنقيب، والبناء، وإنشـاء السدود، وتصريف الماء، وتعبيد الطرق في اندفاع نحو تحقيق مسـتويات المعيشة للدول الصناعية، التي تعتمد نفسها على انتزاع موارد ضخمة من الجنوب.

وبالنظـر إلى هذه الحقائق، لايزال يحيرني إحجـام القادة الأفارقة عن تعليم شـعبهم حتى يـدرك التهديد الهائل الـذي من المرجح أن يواجهـه، وكيف أنه

من المهم بالنسـبة إليه اسـتخدام الموارد داخل حدوده للتخفيف من حدة هذا التهديـد والتكيف مع التغيرات الحتمية في المنـاخ. فالدول حراس لهذه الموارد، والمواطنون يهتمون بكيفية إدارة هذه الموارد نيابة عنها. وفي أنحاء أفريقيا، يتم تقزيـم ميزانيات وزارات البيئة بفعل ميزانيات وزارات الدفاع أو الأمن الوطني، حتـى في الـدول التي يكون التهديـد الرئيسي للأمن فيها هـو التصحر، والفقر، والبطالة. كما يذهلني أيضا أن أولئك المعنيين بأجندة التنمية في أفريقيا أو الذين يعملـون من أجلها لا يقرون بعد أن البيئة لا بد أن تكون في صميم كل الحلول، ذلك أن إهمالها يكمن في أصل أكثر مشكلاتنا إلحاحا. لا بد للقارة أن تستيقظ.

وهذه العقلية السائدة هي ما يفسر، جزئيا، السبب وراء تخلف أفريقيا وراء المناطـق النامية الأخرى المتقدمة باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا لم تتغير أفريقيا، فلن تفشل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فقط، بل ستدمر قاعدة الموارد التي تقوم عليها التنمية، وبهذه الطريقة تتفاقم وتترسـخ التحديات التي تواجهها القارة. لا يمكن لأي كمية من الأسلحة المتقدمة أن تقاتل الصحراء. لكن هذه المشكلة يمكن التغلب عليها بزراعة الأشجار والنباتات الأخرى لكبح فقدان التربة وحصاد مـاء المطر. فالمعركة الحقيقية من أجل الأمن الوطني والإنسـاني تكمن في صد رمال الصحراء عندما تتعدى على الأرض الصالحة للزراعة، ومكافحة التصحر وتغير المناخ.

إنقاذ الغابات

مثلـما توفر المـوارد الطبيعية الأسـاس للتنمية البشرية، فهـي تعمل أيضا كمصدر ضد أسـوأ آثار تغير المنـاخ. وهناك مفارقة قاسـية في حقيقة أن الآثار السلبية لتغير المناخ سوف يكون الإحساس بها أشد ما يكون من قبل أولئك الأقل مسـؤولية عن إحداث الاحتباس الحراري. وكملوثين رئيسـيين، فالدول الصناعية تتحمل مسـؤولية التعامل مع تغير المناخ في الوطن، بل ومساعدة أفريقيا وبقية العالم النامي أيضا على معالجة آثاره. وهم في وضع يسمح لهم بتقاسم معرفتهم التكنولوجية لتقليل الهشاشـة وزيادة القدرات التوافقية. وينبغي وضع الآليات - سريعـا - لتدبير مبالغ ثابتـة يمكن الاعتماد عليها لضحايـا أزمة المناخ الأولين،

الذين سيكونون من الفقراء والريفيين، وصغار السن جدا، وعادة ما يكونون من الإناث. وسيكون كثيرون منهم من الأفارقة.

والأفارقة لا يستطيعون التصدي للاحترار العالمي، لكنهم يستطيعون، في الوقت الذي يدعون فيه إلى إجراء عاجل من قبل كبار باعثي غازات الدفيئة، القيام بدورهم. وحاليا، فسياسات معظم الحكومات الأفريقية الخاصة بالغابات لن تصلح الأمور. أفريقيا موطن لحوالي 17 في المائة من غابات العالم. وعلى الرغم من ذلك فإن حوالي نصف التصحر العالمي للكوكب قد حدث في القارة، وفي أفريقيا أعلى معدل للتصحر في العالم، تفقد حاليا نصف في المائة تقريبا من غاباتها سنويا.

ويجب على الدول الصناعية تقبل واجبها الأخلاقي ومساعدة أفريقيا والمناطق الفقيرة الأخرى على إيجاد مصادر بديلة ومتجددة للطاقة - كالكتلة الحيوية، والرياح، والطاقة الكهرومائية، والشمسية - وتمكين الجنوب العالمي من المشاركة في سوق الكربون حتى تتمكن أفريقيا من تطوير الصناعات القائمة على مصادر الطاقة المتجددة. وفي العام 2007 استثمر المستثمرون العالميون 148 مليار دولار في مبادرات طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وغيرها من مصادر الطاقة البديلة الجديدة[20]. لكن تلك المبالغ كانت تتركز تماما تقريبا في البلدان الصناعية، إلى جانب البعض في الصين، والهند، والبرازيل. ولن يأت أي من هذه الاستثمارات تقريبا إلى أفريقيا، برغم فقر الطاقة الهائل، والشمس والرياح الوفيرة في القارة. ويكمن التحدي الذي تواجهه أفريقيا في جعل نفسها مستفيدا مناسبا من هذه الموارد.

وعلى الرغم من ذلك فأحد الاستثناءات ربما يكون الجزائر، التي تخطط بالفعل لتصدير الطاقة الشمسية[21]. ويمكن لـ «شبكة فائقة» ضخمة بقيمة 70 مليار دولار في الصحراء الأفريقية أن تزود أوروبا بما يصل إلى 100 غيغاواط من الكهرباء النظيفة بحلول 2050[22]، في الوقت الذي تورد فيه الكهرباء للاستهلاك المحلي أيضا[23].

وفضلا عن مزيد من البحث في هذه وغيرها من مصادر الطاقة وتنميتها، ينبغي على جميع الدول العمل على تخفيض استهلاكها للطاقة والتحرك ما وراء

أنـواع الوقود الحفري، وتخفيض انبعاثات غاز الدفيئـة من كل المصادر، وتبني سياسـات حتى يتسـنى للشركات العمل على نحو أكثر مسـؤولية أينما وجدت، ويسـتطيع الأفراد العيش على نحو أكثر اسـتدامة. وإلا، فسـوف يعاني الأفارقة مزيدا أيضا من عواقب فرط الاسـتهلاك من قبل الشـعوب عبر المحيطات. وفي الوقـت ذاته، ينبغـي على أفريقيا القيام بدورها. والواقـع أن الوقت ربما يكون مواتيا لتذكير أفريقيا بأن مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة قـد عقد في نيروبي في العام 1981. وهذا قياس للالتزام بهذه القضايا التي لم يقم الضيـوف أو القارة بمتابعتها بالاسـتثمارات في الأبحاث والتنفيذ. وبدلا من ذلك، انتظروا التكنولوجيا وتطوير وسـائل التخفيـف والتكيف في القارات التي كانت الأقـل احتياجا إليها. وبعد ثلاثة عقود تقريبا، تجد أفريقيا نفسـها في وضع أكثر هشاشة أيضا. وهذا الاتجاه غير مقبول.

وفي الوقـت الذي يسـتطيع فيـه العالم الصناعـي المسـاعدة في تخفيف آثار تغير المناخ عن طريق تزويد أفريقيا بالتكنولوجيا المناسـبة، تسـتطيع القارة ذاتها القيـام بدورها بإعطاء الأولوية لحماية غاباتها وإعادة تأهيلها. وينبغي على جميع الحكومـات بذل جهد جماعي لوقف قطع الأشـجار غير المسـتدام وإيجاد آليات كبرامج إعادة التشجير والتي يستطيع الفقراء بواسطتها تأمين مصدر رزق عن طريق حماية بيئتهم وليس الحط من شأنها. وتشكل برامج زراعة الأشجار التشاركية ذات الإدارة الجيـدة التي تعمل كموازن للكربون لانبعاثات الدول الصناعية آلية مهمة لدعم الجهود المسؤولة لتخفيف الاحتباس الحراري في البلدان النامية.

وعـلى الرغم من ذلك تعمل حركـة الحزام الأخضر، على سـبيل المثال، مع صنـدوق الكربون الحيوي التابع للبنك الدولي من خلال اتفاقية شراء شـهادات خفض الانبعاثات (ERPA) لمواصلة جهود إعادة التشـجير في غابات جبل كينيا وجبال الأبردير، ونظام شامبا. وسوف تستحوذ الأشجار التي تقوم جماعات حركة الحـزام الأخضر بزراعتها، وفقا لتقديرات البنـك الدولي، على 375 ألف طن من ثاني أكسـيد الكربون بحلول العام 2017. وعلاوة على ذلك، فسـوف تعيد هذه الأشـجار صحة التربة وتوفر بيئة طبيعية للتنوع البيولوجي، وتسـاعد في ضبط المناخ المحلي، وتدعم سقوط المطر المعتاد، وتمد الفقراء والريفيين بدخل صغير.

كما تقدم الشراكات كهذه تحديا أيضا للمنظمات غير الحكومية عندما تعمل مع المؤسسات الدولية أو شركات القطاع الخاص، وبعضها ربما يكون قد قام بأنشطة تضر بالبيئة. وفي اعتقادي أنه على الرغم من أنه سيكون من المفضل العمل مع شركاء شموليين في تعاملهم مع حماية البيئة، فالحقيقة هي أن كثيرا من الشركات، والمؤسسات، والحكومات لا تفعل الشيء الصحيح دائما. ولذلك، فمن الضروري العمل للمساعدة في إحداث تغيير إيجابي بشكل فعال في الحياة اليومية لأهل المنطقة، ومن ثم المحافظة على مزيد من الغابات.

وقد وضعت صيغة لأحد هذه المشروعات في العام 2006 في الاجتماع السنوي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UN Framework Convention on Climate Change في نيروبي. وأطلقت حركة الحزام الأخضر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز العالمي للحراجة الزراعية (ICRAAF)، مبادرة «ازرع نبتة من أجل كوكب الأرض»(*): حملة المليار شجرة لتشجيع زراعة الأشجار كوسيلة للتخفيف من تغير المناخ العالمي، في الوقت الذي يتم فيه إصلاح البيئات الطبيعية والنظم البيئية. وقد خدمت مع ألبرت الثاني، أمير موناكو، كرعاة لهذه الحملة. منذ البداية، كانت المنظمات الراعية تعي أن نجاح المشروع يتطلب تعاون مجموعة كبيرة من المشاركين، من الحكومات وصولا إلى القطاع الخاص، وكذلك الأفراد وجماعات من المواطنين. وقد أوجبت ضخامة العمل - زراعة مليار شجرة جديدة بنهاية العام 2007 - إشراك ومشاركة الحكومات، والمنظمات، وملايين الأفراد. وبحلول أكتوبر من ذلك العام، كنا قد حققنا هدفنا.

وعلى الرغم من أهمية المبادرات كحملة المليار شجرة، يجب ألا توفر عذرا للبلدان الصناعية حتى لا تتخذ إجراءات جادة وفورية للحد من غازات الدفيئة خاصتها. ويتعين على كل من الدول النامية والمتقدمة اتخاذ إجراء للتعامل مع الآثار السلبية للانبعاثات. وبالنسبة إليّ، فهذه مسألة تتعلق بالعدالة البيئية وثمن السلام. ويجب التعامل معها بمزيد من المسؤولية من قبل الجميع.

غابات العالم هي رئتاه. وتمتص المجموعات السليمة من الأشجار المحلية كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون، أحد الغازات الرئيسية للدفيئة، وتحتفظ

(*)Plant for the Planet.

باحتياطيات ضخمة من الكربون. وعند إزالة هذه الغابات من أجل الأخشــاب، يتم فقدان الزراعة، أو الأنشــطة التعدينية، أو المستوطنات البشرية، أو التنمية التجاريــة، كعنصر حيوي في إبطــاء، وفي نهاية الأمر، وقــف الاحتباس الحراري، وســوف يتعرض المنــاخ المحلي، والإقليمي، والعالمي لاضطراب بشــكل أكبر. وفي حلقة مفرغة، مع اســتمرار تغيرات المناخ، ســوف تصبح الغابات أكثر هشاشة: فقــد تجف التربة وتموت الأشــجار على نطاق واســع. وفي اجتــماع العام 2007 لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بالي، إندونيسيا، قام كل من المســؤولين الحكوميين والمنظمات غير الحكوميــة بالتوقيع على «إعلان الغابات الآن» Forests Now Declaration. وعقيدتــه الرئيســية: إذا خسرنا الغابات، خسرنا المعركة ضد تغير المناخ.

13

إنقاذ غابات الكونغو

«مع استمرار ارتفاع أسعار بعض المعادن، قد تشعر الشركات التي كانت تنقب في السابق في الساڤانا أو المناطق النهرية بأن الأمر يستحق التكلفة وعناء التوغل داخل الأراضي الحرجية والغابات من أجل تلك الموارد، ومن الممكن أن يشكل ذلك تهديدا للنظم البيئية الدقيقة»

المؤلفة

تغتني الأرض بغابات الأمازون، وبورنيو، والتايغا المطيرة في شمال كندا، وروسيا، وإسكندنافيا. وأفريقيا أيضا لديها غابات حوض الكونغو العظيمة بوسط أفريقيا. ولا توجد في أي مكان آخر من أفريقيا وفرة أعظم من الغابات المتبقية، أو تهديد أكثر إلحاحا لها مما يوجد هنا. تتيح المحافظة على هذه المنطقة فرصة استثنائية لرؤساء الدول الأفريقية، والمجتمع الدولي، وشعوب الحوض. كما تتطلب إعادة تصور لما تعنيه «التنمية» - ليس فقط عبر أفريقيا الاستوائية، ولكن في أنحاء القارة، وبالأحرى، العالم. وإذا ما أعيد إنشاء الأرجل الثلاث للكرسي الأفريقي هنا، وجُعل مقعد الكرسي عريضا وقويا عن طريق السياسات والعمل الوطني والدولي، يمكن أن تكون هذه المنطقة نموذجا للحكومات

والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. وربما يكون هذا هو التحدي الأكبر لأفريقيا، والعالم[1].

إن النظام البيئي لغابة حوض الكونغو المطيرة هو امتداد شاسع لسبعمائة ألف ميل مربع، وتوجد أجزاء رئيسية منه في الكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وغينيا الاستوائية، والغابون، وجمهورية الكونغو (الكونغو - برازافيل). ويشكل النظام البيئي ربع الغابة الاستوائية المطيرة المتبقية في العالم، ويوفر ما يقرب من ثلث الغطاء النباتي لأفريقيا بأسرها. ويضم الحوض عددا كبيرا من الغابات، وكذلك السافانا، والأراضي الحرجية، والبيئات الطبيعية المائية والنهرية. وتحوي النظم البيئية الحرجية والبحرية لحوض الكونغو معظم التنوع البيولوجي في أفريقيا، في حين أن المنطقة ككل يوجد بها من مواقع التراث العالمي الطبيعي للأمم المتحدة ما يفوق بقية أفريقيا مجتمعة.

ويملك الحوض عشرة آلاف نوع من النباتات، 30 في المائة منها مستوطن؛ وأكثر من ألف نوع من الطيور؛ وتسعمائة نوع من الفراشات، وأربعمائة نوع من الثدييات؛ وأكثر من مائتي نوع من الزواحف والبرمائيات. وهو موطن لكل من غوريلات البلاد المنخفضة والجبال، ونحو أربعة آلاف فيل، وتسعة آلاف شيمبانزي. كما أنه موطن أيضا للبونوبو (bonobo)، وهو أحد الحيوانات الرئيسة المعرضة للخطر بدرجة كبيرة، والأُكاب (okapi)، من فصيلة الزرافة، المهدد، وأنواع جديدة يجري اكتشافها.

وبالإضافة إلى نطاقه الواسع للحياة البيولوجية، يوفر النظام البيئي موطنا ربما لما يصل إلى نصف المليون من الباتوا (الأقزام Pygmies)، الذين تعود ثقافتهم إلى نحو عشرين ألف عام. والحقيقة أن الأدلة تشير إلى أن البشر قد احتلوا غابات حوض الكونغو على مدى خمسين ألف عام على الأقل. واليوم، يعيش نحو 50 مليون شخص من أكثر من 150 دولة مجهرية مميزة في النظام البيئي، بمن في ذلك المزارعون على نطاق ضيق والعاملون في الصيد والالتقاط، وعلى الرغم من ذلك، يعتمد أكثر من 100 مليون على غابات حوض الكونغو في الحصول على أرزاقهم، وطعامهم، ومأواهم.

ويقدر العلماء أن غابات المنطقة تحوي ما بين أربعة وعشرين وأربعة وثلاثين مليار طن كربون تقريبا (ما يعادل أربع سنوات من الإنتاج الحالي لثاني أكسيد الكربون من صنع الإنسان). ومن خلال دورتها الطبيعية للتدهور والتجدد، تطلق الغابات بالفعل

237 مليــون طن من الكربون في الجو ســنويا. وإذا دمرت الغابات تماما، فســوف يتم إطلاق كمية مذهلة من ثاني أكسيد الكربون تقدر بـ 135 مليار طن.

ومع ذلك، فعلم الغابات غير دقيق هنا. فمن الصعب قياس امتداد أي غابة واسعة، لاســيما أنها تحوي أنواعــا مختلفة من الغابــات، ذات كثافات مختلفــة، ومن ثم كتل مختلفة من الأشــجار. كما أنه من غير الواضح أيضا الكيفية التي ســتتعامل بها الغابات مع تغير المناخ. وإذا أصبح المناخ أكثر جفافا ودفئا، فقد تطلق إحدى الغابات المزيد من الكربون بسبب نقص الرطوبة، لكن البناء الضوئي المتزايد من درجات الحرارة الأعلى قد يسمح للغابات بالنمو على نحو أسرع أو أكثر كثافة، وبالتالي تخزين المزيد من الكربون. وأخيرا لا تســتخدم جميع الغابات الطريقة نفســها - فقد تتم إزالتها، أو قطع أشجارها جزئيا، أو حصدها بشــكل مســتدام. وإذا أعيد تشــجير أرض كانت غابة ذات يوم، فقد تكون قادرة على إعادة امتصاص الكربون مرة أخرى، وربما على نحو أكثر كفاءة أيضا.

كــما لا يقتــصر تأثير غابات حوض الكونغو على المناخ عــلى تخفيض أو زيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو. فالغابات تؤدي دورا رئيسيا في تحديد الجو حول القارة. وهنا، أيضا، لايزال فهمنــا للأنماط المناخية العالمية قيد التطور، كما هي حال نماذجنا لتحديد الكيفية التي سيتغير بها المناخ في العقود المقبلة. وهنا أيضا، يقدم حوض الكونغو مثالا جيدا للتعقيدات والترابطات بين النظم الجوية لكوكب الأرض.

ومــا نعرفه هــو أن ما يصل إلى 95 في المائة من المطر الذي يســقط داخل منطقة حــوض الكونغو يبقى هناك، وتعنــي نظم الحمل الحراري للحــوض - حركة الرطوبة عنــد ارتفاعها في الجو عند النتح وتبخر الماء المتولد في الجزء الأعلى المتغصن من الغابة والتربــة - أن أنماط ســقوط المطر في الحوض تؤثر في منطقة أوســع كثــيرا. والواقع أن العلماء قد اكتشفوا أن وسط أفريقيا يوفر الكثير من الأمطار لغرب أفريقيا.

ومثلما كان لإزالة الغابات تأثير في غرب أفريقيا على سقوط المطر في وسط أفريقيا، فإزالــة الغابات في حوض الكونغو له تأثــير في الأنماط الجوية، ليس فقط محليا بل وفي أنحاء القارة أيضا، وحتى ما وراء شــواطئها. ويقدر العلماء أن قطع الأشــجار في حوض الكونغو قد أدى إلى متوسط انخفاض بنسبة 5 - 15 في المائة في كمية المطر الذي يسقط في منطقة البحيرات العظمى بالولايات المتحدة - لتصل إلى ذروة الانخفاض بنســبة 35 في المائة في فبراير من كل عام. وفي الوقت ذاته، فقد انخفض سقوط المطر بمقدار يصل إلى الربع جنوب البحر الأسود مباشرة.

وتشير بعض النتائج إلى أنه إذا أزيلت الغابات في الحوض بأكمله، يمكن أن تتأثر أنماط الأمطار الموسمية على مستوى العالم، وسيكون هناك جو أكثر جفافا ورطوبة على وسط غرب أمريكا والجزء الجنوبي من وسط آسيا، وكذلك وسط أوروبا. وفي أفريقيا ذاتها، يتنبأ الخبراء بأن أمطارا أقل ستسقط على شرق وغرب أفريقيا، لكن المزيد منها سيسقط على المناطق الجنوبية من جمهورية الكونغو الديموقراطية وجنوب أفريقيا. وسترتفع درجات الحرارة في المنطقة ربما بواقع خمس درجات مئوية. وتشير بعض الدراسات إلى أنه ستكون هناك زيادة بنسبة 30 في المائة في سقوط المطر في شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية. وداخل حوض الكونغو ذاته، قد تؤدي أنماط سقوط المطر المتناقص إلى تحول الغطاء النباتي لبعض غاباتها إلى أرض حرجية أو حتى نظم بيئية للسافانا، مما يحدث انهيارات في التنوع البيولوجي المحلي.

كما تؤدي الغابات أيضا دورا مهما في تنظيم الألبيدو العالمي - كمية الضوء المنعكس من سطح الأرض، والتي يمكن أن تزيد أو تخفض درجات الحرارة. ومرة أخرى، فالعلماء آخذون لفورهم في اكتشاف الدور المركب الذي تؤديه الأشجار، سواء في المناخ المعتدل أو الاستوائي، في الألبيدو؛ وتشير الأبحاث إلى أن إزالة الغابات في المناطق الاستوائية، بما في ذلك الموجودة في حوض الكونغو، من المرجح أنه سيرفع درجات الحرارة ويخفض الألبيدو.

يقع أكثر من نصف غابات حوض الكونغو في جمهورية الكونغو الديموقراطية (زائير سابقا). وفي أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، تقاتلت جيوش تسع دول متجاورة، إلى جانب العديد من الميليشيات، من أجل السيطرة على الاحتياطيات الوفيرة من الموارد الطبيعية كالأخشاب (ومنتجات الأخشاب كالفحم النباتي)، والذهب، والنحاس، والألماس، والكولتان، والكوبلت، والزنك، والمعادن الأخرى. وكانت هذه بحق حربا دولية، تجاوزت الأطراف المترامية لوسط أفريقيا، وهو ما أكده تقرير أعده خبراء لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي كشف عن أن ما يصل إلى خمس وثمانين شركة متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة، وأوروبا، وجنوب أفريقيا قامت بإجراء معاملات تجارية مع الشبكات الإجرامية العاملة في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

لم تكن هذه الحرب، بعدة طرق، مجرد النزاع الأخير للانتفاع بموارد الغابات والذي يعود إلى أيام موبوتو سيسي سيكو، الذي أثرى نفسه بصفته رئيسا لزائير هو وحاشيته

على مدى ثلاثة عقود على حساب شعبه. لقد عكس هذا الصراع استغلال الإدارة الاستعمارية البلجيكية التي سبقت موبوتو، وملك بلجيكا ليوبولد الثاني، الذي أدار الكونغو بوصفها ملكيته الخاصة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وبالنسبة إلى الفقراء الذين يعيشون في حوض الكونغو، فالصيد من أجل لحوم الأدغال وجمع وحرق حطب الوقود من أجل الفحم النباتي هما أعلى مصادر الدخل. ويشكل الخشب والفحم النباتي أربعة أخماس الطاقة المستخدمة في منازل جمهورية الكونغو الديموقراطية، في حين أن لحوم الأدغال قد زودت شعوب غابة الكونغو بمصدر حيوي للطعام على مدى قرون. وعلى الرغم من ذلك، فمنذ عهد قريب، توسع الصيد في الغابة على مستوى الكفاف، والذي أبقى على المجتمعات المحلية، واشتد على نحو يهدد الحياة البرية التي تعمر الحوض بأكمله. ويُستهلك الآن نحو مليون طن من لحوم الأدغال سنويا، ويصل نحو ثلاثة عشر ألف رطل (معظمها في شكل لحوم حيوانات رئيسة) إلى أوروبا وأمريكا الشمالية كل شهر، حيث تُستهلك كطعام شهي من قبل الأفارقة المغتربين وغيرهم.

وترتبط الزيادة في عدد الحيوانات التي تقتل من أجل الحصول على لحوم الأدغال ارتباطا مباشرا بفتح الغابة لشركات قطع الأشجار. فباختراقها أجزاءً من الغابة لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل بواسطة النقل المميكن، تصنع شاحنات الأخشاب طُرقا للتسلل، مما يسمح بالوصول إلى الحيوانات بسهولة أكبر. ويمكن أن تكون النتائج مذهلة. فبعد عشرين يوما فقط من وصول إحدى شركات قطع الأشجار إلى إحدى غابات الكونغو، انخفضت كثافة الحيوانات هناك بمقدار يزيد على الربع.

قسم نحو ربع مساحة الغابة المطيرة لحوض الكونغو إلى امتيازات لقطع الأشجار. والمفارقة هي أن الأخشاب ذاتها ذات قيمة اقتصادية أقل بكثير من المنتجات الأخرى التي تأتي من الغابة - كالعلاجات، والأطعمة النباتية، والتوابل - على الرغم من أنه القطاع الذي يمثل الخطر الأعظم على استخدام الموارد العامة أو نهبها. ويأتي اختراق الغابة بمخاطره الخاصة أيضا. فقد زاد الاتصال الزائد بحيوانات الغابة من إمكانية التعرض للأمراض، كالإيبولا، التي يمكن أن تعبر حاجز الأنواع[2]. ومثل هذه الأمراض الاستوائية، إضافة إلى فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا، تزيد فقط من تعقيد جهود المحافظة على الغابة أو تعيقها.

التحرك ما وراء إعلان ياوندي

اعترافا بأهمية حوض الكونغو بالنسبة إلى النظم البيئية للغابات في بلادهم، قام رؤساء ست دول محيطة بإصدار إعلان ياوندي (Yaoundé Declaration) في العام 1999، الذي اتفقوا فيه على وضع إطار للجهود الجديدة للحفاظ على البيئة في أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فنتيجة للصراع في جمهورية الكونغو الديموقراطية، لم يكن من الممكن تنفيذ الكثير في ذلك الوقت. وفي سبتمبر من العام 2002، في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، انضمت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا إلى سبعة وعشرين شريكا آخر، من القطاعين العام والخاص، في إطلاق شراكة الغابات في حوض الكونغو، للمحافظة على الحوض عن طريق التنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر وتحسين الإدارة العامة، وإنشاء شبكة للمناطق المحمية. كما أصدرت شراكة الغابات في حوض الكونغو قانونا لمحاولة ضمان الإدارة الجيدة لأي عقود تتم ترسيتها على شركات خاصة من قبل حكومات المنطقة الساعية إلى استغلال موارد الغابات.

وكان هذا الشرط الأخير - الذي ينص، من بين شروط أخرى، على أنه يجب على جميع الشركات استشارة السكان المحليين، والسماح لهم بالحفاظ على كل حقوقهم كمستخدمين تقليديين للغابة، وضمان حماية 15 في المائة من منطقة الامتياز - قد تجاوز تاريخ استحقاقه منذ وقت طويل. كان يهدف إلى التعامل مع الامتيازات الخاصة بعدة ملايين من الأفدنة من الغابة التي تم توزيعها أو شراؤها قبل وإبان الحرب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لفرض وقف اختياري على الامتيازات الجديدة، فقد طرحت عقود جديدة لشركات قطع الأشجار والتعدين منذ العام 2002. وعلى نحو إرشادي، فهذه الشركات لها مقار أو مكاتب في بلجيكا، وليختنشتاين، والبرتغال، وألمانيا، وبريطانيا العظمى، والسويد، وسويسرا، والصين، وكندا، وسنغافورة، والولايات المتحدة، وكذلك ساحل العاج، والكونغو - برازافيل، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، وقد حصل بعضها على تمويل استثماري من خلال مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، والتي كان لها دور فعال في دعم الوقف الاختياري العام 2002.

وفي السنوات القليلة الماضية، حل قدر ما من السلام الذي لقي ترحيبا في جمهورية الكونغو الديموقراطية وجيرانها، وفي يونيو من العام 2006 أجرت الكونغو الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، لم تتم تسوية كل الصراعات في المنطقة، خاصة

في الجــزء الشرقي من البلاد حيث لايــزال المدنيون يتعرضون للتهديــد، والتشريد، والقتل أيضا نتيجة للقتال المتواصل بين الحكومة والميليشــيات. وتحت حماية القادة العســكريين ذوي التسليح الثقيل الذين يواصلون قتال الحكومة الكونغولية، تهدد نقابات عمال الفحم القسم الكونغولي من متنزه فيرونغا الوطني. يمتد المتنزه داخل رواندا وأوغندا، كلا البلدين اللذين شــهدا انتقال الصراعــات الداخلية إلى داخل الكونغو. وقد اســتقر نحو مائة ألف شــخص شردتهم حروب الكونغــو على حدود المتنزه. ونظرا إلى عــدم امتلاكهم أي مصادر أخــرى للطاقة اللازمــة للتدفئة أو الطهو، يعتمــد اللاجئون على الفحــم النباتي الذي يتم حصــده بطريقة غير مشروعــة - ما يصل إلى أربعة آلاف كيس منــه يوميا. مما يأخذ من إيرادات التجارة 30 مليون دولار في العام الواحد، ويقوم تجار الفحم النباتي بحماية منطقة نفوذهم بشراســة. وفي العام 2006، قتل سبع من غوريلات المتنزه الجبلية المعرضة للخطر (لم يتم صيدها في أرض الغير - ولم تؤخذ أي أجزاء من أجسامها)، وفُسِرت هذه الفعلة على نطاق واسع على أنها تحذير من نقابات عمال الفحم بعدم التدخل في عملها.

وكــما حاججت مرارا عبر هذا الكتــاب، فأفريقيا قارة غنية، ويجب أن تكون قادرة على تحسين مستويات المعيشة لشعوبها عن طريق الاستفادة من الموارد حولهم بشكل مســتدام، وبخاصة عندمــا تأتي تلك المــوارد (كالنفط، والذهب، والألمــاس، والمعادن) بأسعار مرتفعة في السوق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تظل إمكانية الحصول على الطاقة مــن حوض الكونغو هائلة. والواقــع أن الكهرباء المتولدة عن المــاء وحدها، إذا ما تم تطويرها، قد تصل إلى ما يقرب من سدس الإجمالي العالمي.

ومــن المؤكد أن هذه المســاعي جميعها تأتي بأخطار محتملة. فاســتخلاص النفط والمعادن لا يدع التكلفة البيئية لفقدان المكاســب المســتقبلية من النظام البيئي محل شــك فقط، بل ينطوي أيضا على إمكانية حــدوث تلوث طويل الأجل، وربما دائم (كما تشهد بذلك دلتا النيجر في نيجيريا). وينتج عن التعدين مخلفات في هيئة أكوام من ركام المعادن والصخور، وكذلك الغبار الناتج عن التفجير، وتغرُيُن الأنهار، والســموم الناشئة عن الترشــيح والصهر الكيميائي. وبمجرد الانتهاء من التعدين، سوف تحتاج المناطق إلى إعادة بذرها ورســم حدودها، وتســييجها حتى لا تتسرب إليها المــواد الكيميائية، وألا يكون هنــاك أي حفر أو فتحات. وعلى الرغم من أن الطاقة الكهرومائية لا تضيف إلى البصمة الكربونية، فهناك آثار بيئية لبناء الســدود، بمــا في ذلك تدمير البيئة الطبيعية، ونزوح السكان المحليين، وإزالة الغابات، وتآكل التربة.

وهنـا، يجب تحقيق مبادئ الاسـتدامة، والمسـاءلة، والعدالة وجعلها ملموسـة. وبطريقـة من المرجح لها فقط أن تصبح أكثر حيوية بمرور العقود، تنطوي الاسـتدامة عـلى الاعتراف بأن تدمير غابات الكونغو له تداعيات عالمية - ليس فقط في زيادة عدم الاستقرار في أنماط الجو، والذي قد يعني مواسم حصاد منخفضة في وسط غرب أمريكا وتصحرا زائدا في وسـط آسيا، أو زيادة ثاني أكسيد الكربون في الجو؛ بل ربما يكون أيضا في فقدان العلاجات الحاسـمة والمعادن التي قد تسـمح بالتنمية البشرية مستقبلا، في أفريقيا وما وراءها معا.

ولا بد أن تعني المسـؤولية أن تعمل المؤسسـات المحلية، والإقليمية، والدولية معا لضـمان عدم تكرار البلدان الصناعية لآثام الحقبة الاسـتعمارية، وأن تسـتخلص دون تعويض حقيقي أو التطلع إلى حماية موارد المستقبل. وسوف يتطلب هذا جهودا دولية لدعم الحكومة ومؤسسـات المجتمع المدني لضمان عدم قيـام المصالح الخاصة - التي تؤدي دورا في تنمية المنطقة - بذلك على حساب المواطنين المحليين وبقاء وسط أفريقيا وما وراءه على المديين القصير والطويل.

إنها لمفارقة مأسـاوية أنه ربما يكون عدم الاسـتقرار السـياسي للمنطقة هو الذي أتاح للنظام البيئي لحوض الكونغو أن يبقى سليما مثلما كان. فمع نشأة السلام وفرص التنمية، قد تكون الظروف مناسـبة للاستغلال الزائد لموارد الحوض. وبمجرد نزع سلاح الميليشـيات وإصـلاح أو إقامة الطرق، تصبح لدى المشروعات الصغيرة وعلى مسـتوى الكفاف الفرصة كي تنمو. وبالمثل، فمع استمرار ارتفاع أسعار بعض المعادن، فقد تشعر الشركات التي كانت تنقب في السـابق في السافانا أو المناطق النهرية بأن الأمر يستحق التكلفـة وعناء التوغل داخـل الأراضي الحرجية والغابات من أجـل تلك الموارد، ومن الممكن أن يشكل ذلك تهديدا للنظم البيئية الدقيقة.

وفي كلتا الحالين، فمن المرجح أن تكون الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، برأس مالها ووفورات الحجم خاصتها، هي الكاسـب الأكبر. والأمر متروك لحكومات المنطقة، وبالأحرى العالم، للتأكد من استفادة شعوب حوض الكونغو أيضا من هذه الاستثمارات وانتشالها من الفقر.

وهذا هو السبب في أن العنصر الثالث - العدالة - أساسي. ولكي يحظى النظام البيئي بالحماية، فمن المهم أن يشعر الأشخاص الذين يعيشون في غابات حوض الكونغو وحولها

بـأن لهم حصة في حمايتها. وهـذا يعني الإقرار بأن أهالي هـذه الغابات كانت تربطهم علاقـة امتدت قرونا بالحيـاة النباتية للمنطقة وحيواناتها، وهم في حاجة إلى إشراكهم في صنع أي قرار بشـأن مستقبلها والاسـتفادة من تنميتها. وعلى سبيل المثال، فسيكون من المهم إنشاء نظم إدارة عامة للتأكد من ازدهار المجتمعات المحلية من الاستخدام التجاري للخواص العلاجية وغيرها من الخواص التي لم تكتشف بعد للتنوع البيولوجي لمنطقتهم.

ولا بـد أن تعترف الشركات المتعددة الجنسـيات والحكومات ذات الصلة بأنه من مصلحة هذه الشركات صيانة الوظائف الأساسية للنظام البيئي للغابات. كما أن العدالة سـتعني التعاون الدولي على مستوى غير مسبوق لضمان إنشاء مؤسسات فاعلة للقيام بجمع البيانات، وإعداد خرائط للامتيازات القائمة ومراقبتها، وضمان الشـفافية وأساس سليم للتنمية المستقبلية.

وسيكون كل هذا صعبا – لاسيما أن الآليات الخاصة بهذا النوع من أساليب التعامل متعـدد البلدان، ومتعدد المسـاهمين لم يُطبق بعد في أجـزاء كثيرة من العالم، فضلا عن كونها منطقة شهدت نزوح ومقتل ملايين الأشخاص، والانهيار شبه الكامل للبنية التحتية ومؤسسـات الحكم المرتبط بدولة مفككة، وقبل ذلك، قرنا ونصف القرن من الاستغلال والفسـاد وسـوء الإدارة على نطاق لا يمكـن تصوره. فإذا ما قرنت هـذا التاريخ بحجم المنطقة الضخم وتنوع نظمها البيئية الطبيعية والبشرية، يصبح التحدي أكبر تماما.

الكربون والامتيازات

وعلى الرغم من ذلك، هناك عدد من السياسـات التي يمكن ويجب تنفيذها. أولا، مـن الواضح أنـه يجب عدم منح المزيد من امتيازات المـوارد حتى يتم إجراء مراجعة دقيقـة لكل العقود، وتطبيق آليات فعالة تسـمح لتلك العقود التي تتم ترسـيتها بأن تخضع للمراقبة والضبط من قبل أولئك القادرين على مراقبتها وضبطها.

ثانيـا، أن تحصيل الإيرادات من الضرائب المفروضة على الشركات التي تحصل على امتيازات الغابات هذه لا بد من جعلها أكثر شفافية، وأن يعاد جزء كبير من الأموال إلى المناطق التي أصدرت فيها الامتيازات، حتى تسـتفيد المجتمعات المحلية بشكل مباشر من اسـتغلال مواردها الطبيعية. من المؤكد أن هذا سـيعني المراقبة المستمرة للعقود للتأكد من تنفيذ اشتراطات قانون الغابة الخاص بشراكة الغابات في حوض الكونغو.

ثالثـا، من المهم دعم المشروعات الصغيرة، وضمان أن تكون مسـتدامة، وتشـجيع المجتمعات المحلية على العمل للمحافظة على مناطق الغابات التي تكون ضعيفة بشكل خاص وإعادة تأهيلها أيضا. وهنا، قد يكون نموذج حركة الحزام الأخضر قابلا للتطبيق.

وفي الأخير، بالتأكيد، يجب تشـجيع جميع المساهمين على الابتعاد عن النظر إلى الغابـة على أنها مصدر لا نهاية له للمعادن التي يمكن اسـتخلاصها ولأشـكال متنوعة للحيـاة التي تقوم على الكربـون، والنظـر إليهـا بـدلا مـن ذلـك بطريقـة شـمولـيـة. وتُبـذل بالفعـل جهـود في هــذا المجــال. ويعمل ائتـلاف بلدان الغابـات المطيرة Coalition for Rainforest Nations، الذي يضم كوستاريكا، وإندونيسيا، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، من بين دول أخرى، على إقناع الحكومات في الشـمال والجنوب العالمي بقبول الفكرة القائلة أن للغابة قيمة بألا يجري استغلالها، من حيث إنها تخزن الكربون في الأرض، وإذا تُركت من دون إزعاج سـوف تستمر في القيام بذلك مستقبلا. وبهـذه الطريقة سـوف تحصل دول مثل جمهورية الكونغـو الديموقراطية التي لديها مسـاحات واسعة من الغابة السـليمة علي تعويض مقابل حماية غاباتها، حتى لا يتم إطلاق الكربون في الجو.

وتشـير الأبحاث المسـتمرة إلى أنه عند افتراض سـعر سـوقي يقدر بـ 4 دولارات للطن المتري من ثاني أكسيد الكربون، يمكن لجمهورية الكونغو الديموقراطية أن تحصل عـلى 200 مليون دولار سـنويا من بيع اعتمادات الكربون. ووفقـا لجمعية البيولوجيا الاسـتوائية والمحافظـة على البيئة، ومقرهـا الولايات المتحدة، فالغابـات الموجودة في الخمس عشرة دولة التي تشكل جزءا من ائتلاف بلدان الغابات المطيرة يمكن أن تكون لها قيمة في اعتـمادات الكربون تتجاوز تريليون دولار. والشركات الخاصة لديها فرصة للقيام بدور المواطنين العالميين الصالحين ومسـاعدة الغابات الموجودة عن طريق شراء الاعتـمادات لتعويض انبعاثاتها الكربونية كجزء من سياسـات المسـؤولية الاجتماعية للشركات. ومن المؤكد أنه من المهم التأكد من أن الإيرادات التي يتم الحصول عليها من امتيازات الكربون هذه في حوض الكونغو تُدار بشفافية، وأن المستحقات يتم تقاسمها بطريقة عادلة، وبخاصة مع المجتمعات الفقيرة التي تعتمد على الغابة.

ويقـدر العلماء أن إزالـة الغابات في أنحاء العالم تبلغ حاليـا نحو 20 في المائة من إجـمالي انبعاثات غـاز الدفيئة. وقد أصبحت حماية الغابات السـليمة عنصرا مهما في

الأسلوب الشامل للتعامل مع تغير المناخ العالمي، وهو تطور يلقى ترحيبا. وقد اتفقت الحكومات على أنه في المعاهدة القادمة لتوجيه العمل على المستوى الوطني بشأن الاحتباس الحراري (خلفا لبروتوكول كيوتو)، لا بد أن تكون حماية الغابات القائمة وتجنب المزيد من الإزالة للغابات وتدهور الغابات أولوية. وجار تطوير آلية من شأنها تعويض البلدان النامية ذات الغطاء الحراجي الكبير إذا أبطأت معدلات إزالة الغابات، وتصدت لهذه الاتجاهات، وقامت بإدارة هذه الغابات على نحو مستدام.

وعلى الرغم من أن تفاصيل ترسيخ وتنظيم وضمان نزاهة وشفافية سوق عالمية لاعتمادات الكربون هذه لم تُحسم بشكل كامل، فهذا مشروع أدعمه. ومع ذلك، يتعين على الأسواق أن تخدم الغابات، وليس العكس فقط. كما أنه من الضروري أيضا أن يكون أي نظام كهذا لبيع اعتمادات الكربون جزءا من إطار وطني وسياسة متماسكة للاستخدام والمحافظة على البيئة بشكل مستدام، بدلا من خليط من الإجراءات المتفرقة التي لا تحمي النظام البيئي ككل، أو توفر جبهة للمزيد من الاستغلال غير المميز للموارد الطبيعية. وهذا هو السبب في أنه لا بد أن يكون هناك مشاركة وتعاون متعدد للقطاعات، وعلى كل المستويات بين المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن المحافظة على البيئة، وحقوق الشعوب الأصلية، وحقوق الإنسان، والمؤسسات الخاصة والعامة.

كما أن الدول، وبخاصة في أفريقيا، سوف تحتاج أيضا إلى المساعدة في تنمية قدرتها على التفاوض بفاعلية أكبر داخل المجالس القائمة على وضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ العالمي، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومع القطاع الخاص أيضا.

وفي العام 2005، في برازافيل، جمهورية الكونغو الديموقراطية، طلب مني رؤساء عشر دول تقع داخل حدودها أجزاء من حوض الكونغو القيام بدور سفير النوايا الحسنة من أجل النظام البيئي لغابات حوض الكونغو المطيرة. ومن خلال ذلك الدور، كنت أسعى إلى رفع مستوى الوعي بأهمية المنطقة وتنوعها البيولوجي. وفي العام 2006، تبرعت حكومة المملكة المتحدة بـ 116 مليون دولار لإنشاء صندوق غابات حوض الكونغو. ولما كان مقره في البنك الأفريقي للتنمية في تونس، فسوف يقبل الصندوق المقترحات الواردة من المنطقة للمبادرات التي تحمي الغابات وتدعم الأرزاق

التي لا تعتمد على تدميرها. وشـارك رئيس الوزراء الكندي السابق بول مارتن في رئاسة الصنـدوق. وعند إطلاق الصندوق رسـميا في لندن في يونيو مـن العام 2008، تبرعت الحكومة النرويجية بـ 100 مليون دولار أخرى.

يتركـز المـشروع الأول للحصـول على تمويل عـلى المراقبة: لتتبع فقـدان الغابة - والسـعي إلى وقفه - سـتوفر الكاميرات المحمولة على الأقـمار الصناعية صورا دقيقة، وعالية الوضوح للغطاء الحرجي. واسـتخدام التكنولوجيا أمر أساسي نظرا إلى أنه، على سبيل المثال، لا يوجد سوى أربعة وثلاثين عالم نبات فقط من وسط أفريقيا تم تدريبهم على دراسـة ومراقبة وحماية تنـوع النباتات في الحوض. كما أن هـذا مثال جيد أيضا للاستفادة من التمويل الدولي في تعزيز المعرفة والقدرات المحلية.

وبصفتي مؤسـس لمنظمة غير حكومية ورئيس بالمشـاركة لصندوق غابات حوض الكونغو وسـفيرة النوايا الحسنة للحوض الحرجي، فأنا أعي المخاوف بشأن مدى التزام الحكومات في المنطقة، والمجتمع الدولي، والمؤسسات النشطة في حوض الكونغو بحماية النظـام البيئي للغابات. والكثير منها لديـه مصالح أخرى، وبعضها قد يحاول أحيانا أن يخدع أولئك الملتزمين حقا. وهذا ما يجعل من الضروري بشكل أكبر أيضا إظهار القيادة الحقيقية من قبل رؤسـاء الدول ووزراء خارجيتهم وبيئتهم في وسـط أفريقيا، وآسـيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأماكن أخرى؛ وهناك حاجة إلى إبداء إرادة والتزام مماثلين مـن قبـل المجتمع المدني، وعلى المسـتوى المجتمعـي. كما يعني أيضا أن المؤسسـات الدولية، كالبنك الدولي، لا بد أن تضمن ألا تتعارض أهدافها المقررة مع أفعالها.

لذلك، ففي حين أن المزيد من المشاركة الإيجابية من المجتمع الدولي ورؤساء الدول الأفريقية في حوض الكونغو أمر ضروري، فأنا أتوق أيضا إلى تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية الإقليمية والمجتمعات المحلية. فهم يلحون في طلب إخضاع الأموال التي يوفرها صندوق غابات حوض الكونغو للمراقبة الدقيقة. وهذه دعوة يرحب بها رئيس الوزراء السابق مارتن وأنا معه، ونلتزم بها.

14

الأسرة الأفريقية

«عند التفكير في شأن حقوق الإنسان، نحتاج إلى الوصول إلى مستوى آخر للوعي، لتقدير أن الأنواع الأخرى أيضا لها الحق في وجودها ونصيبها من الأرض».

المؤلفة

أفريقيا تناقُض، فهي واحدة من أغنى القارات على سطح الكوكب، وهبها الله النفط، والأحجار والمعادن النفيسة، والغابات، والماء، والحياة البرية، والتربة، والأرض، والمنتجات الزراعية، وملايين الأشخاص، ورغم ذلك يظل معظم الأفارقة فقراء. ونظرا لعجزهم عن إضافة قيمة إلى المواد الخام حتى يتمكنوا من بيع السلع المصنعة في الأسواق المحلية والدولية والتفاوض بشأن أسعار وقواعد تجارية أفضل، فهم يقعون في شرك حلقة الفقر المفرغة.

وبالإضافة إلى ذلك، فعندما لا تلغى الديون الدولية، أو عندما تُقام الحواجز التجارية، أو عندما تُقدم المساعدة الخارجية للحكومات التي لا توزعها على شعبها على نحو مسؤول؛ وعندما يخفق القادة السياسيون في الاستثمار

بمواطنيهم، ولا يحمون مصالحهم، ولا يقدمون نموذجا للعمل من أجل الصالح العام، يجري تهيئة الظروف للتخلف الذي أعاق أفريقيا.

وفي أي بحث للتحديات الأفريقية، غالبا ما يمر أحد الموارد الطبيعية من دون تقديره حق التقدير: الأفارقة أنفسهم. وكما ذكرت، فعدم تمكين الأشخاص العاديين، وبخاصة على مستوى القاعدة الشعبية، يكمن وراء أخطر المشكلات في أفريقيا. ففي مختلف تنوعهم الذي لا يُصدق، يتقاسم الأفارقة روابط مشتركة تربطهم جميعا ولابد لهم أن يتمسكوا بها في مجتمعاتهم، ودولهم، ومناطقهم، وعبر القارة. ومن الضروري أن يوجد القادة الأفارقة الظروف التي تستطيع شعوبهم في ظلها اكتساب الثقة، والكرامة، والإحساس بقيمة الذات - مع المشاركة الفعالة للمواطنين أنفسهم في هذا المسعى.

رعاية الأسرة

كما في المناطق الأخرى من العالم، فقاعدة المجتمع الأفريقي هي الأسرة. ومن بين العناصر المهمة في تشجيع التنمية ودعمها في أفريقيا الإبقاء على الأسر الأفريقية سليمة. وسوف يشتمل تحقيق هذا على ما قد نسميه «إعادة» الرجل الأفريقي إلى أسرته. ومنذ الأيام الأولى للرق، مرورا بالاستعمار وما بعده، اعتمد النظام الاقتصادي بأكمله لأفريقيا جنوب الصحراء على اقتلاع الرجل الأفريقي من جذوره وإجباره صراحة أو تلميحاً على البحث عن عمل بعيدا عن وطنه. وقد ذهب الرجال للعمل في المزارع التجارية التي لم يكونوا يملكونها؛ ونزلوا إلى المناجم وداخل المحاجر وغالبا ما كان ذلك على مسافات كبيرة من أسرهم.

ومن منظور الإدارة الاستعمارية، لم يكن فصل الرجال عن أسرهم شرا ضروريا فحسب لتوفير العمالة، لكنه كان أيضا شهادة على عدم إدراك الإدارة الاستعمارية لحاجة الرجل الأفريقي إلى توفير الأمن العاطفي والمادي لأسرته.وامتدت هذه الممارسة لإرسال الموظفين المدنيين للعمل بعيدا عن أسرهم إلى المعلمين ورجال الدين أيضا، ولاتزال مستمرة حتى يومنا هذا. ورغم ذلك، لم تعد الأغراض التي أنشئ النظام من أجلها من قبل الإدارة الاستعمارية تناسب الحكومة الأفريقية. حتى عندما أعطيت الأولوية لسلامة أسرة المستوطنين - كان من المفترض أن يكون

الرجل الأبيض فاضلا ومسـؤولا تجـاه زوجته وأبنائه - كان يجري تقويض سـلامة الأفارقـة المحليين. وسـواء من خلال السياسـات الاقتصادية أو الأمـر الإداري، فقد أوجـدت القوى الاسـتعمارية الظروف التي كان مضمونا تقريبـا في ظلها ألا يكون الرجـال الأفارقة مسـؤولين تجاه أسرهم، وإبعادهم بشـكل متزايد عنها، فلم يكن بمقدورهم رعاية أبنائهم أو توفير الأمن لهم.

ومثـل هذه القرارات، التـي اتخِذت من منطلـق الراحـة والانتهازية من جانب المسـتعمِرين وقبلت من منطلق الحاجة والقلق من جانب الرجل الأفريقي، كانت لها عواقـب سـلبية طويلة الأجل ربما لم تؤخذ بعين الاعتبـار في ذلك الوقت. وحتى اليوم، فمـع انفصالهم جغرافيا عن أسرهم وعدم قدرتهم على زيارتها إلا من حين لآخر خلال العـام، فقـد عجز كثير مـن الرجال في أنحـاء أفريقيا عن أن يكونـوا شركاء فاعلين في زيجاتهم، ورعاية أبنائهم بشكل كاف، وأن يكونوا جزءا من الأسرة الممتدة. والحقيقة أن المفهـوم الكامل للأسرة الممتدة في أفريقيا آخذ في الضياع سريعا، نظرا لتبني الكثير من الأفارقة نموذج الأسرة النواة الغربية. ولم تزدد حالات الأسر التي ترأسـها النساء والتربية الأحادية بشكل كبير فحسب، لكنه من المقبول اجتماعيا أيضا بالنسبة إلى النساء تنشئة الأسر بمفردهن وإعطاء أسماء عائلاتهن لأبنائهن. والتحدي الذي تواجهه أفريقيا هو أن الأسرة النواة في القارة غالبا ما تعاني خللا وظيفيا، نظرا لفصل الرجل عن زوجته وأبنائه في أغلب الأحيان أو، كما هي الحال بشكل متزايد، لكونه غائبا منذ البداية.

ويتمثـل تهديـد آخر للأسرة الممتدة في أنه قد جرى الإبقـاء عليها إلى حد كبير بواسـطة مظاهر الثقافات المحلية - الطقوس، والأغاني، والقصص. ومع فقدان تلك الثقافـة، جرى اقتـلاع جذور الأسرة الممتدة أيضا وحلت محلها، على سـبيل المثال، العضويـة في الكنائس أو المسـاجد، ومنظـمات وجمعيات أحـدث مرتبطة بدور العبادة بوجه عام.

وقـد أدى الفصـل المـادي للرجال عن أسرهـم إلى ضغوط أخـرى، في كل من الوحـدة والجمعيات الأسرية ككل. وعلى سـبيل المثال، أجبرت النسـاء على العمل لساعات طويلة في الحقول أوالمكاتب، ورعاية أبنائهن، وهو ما خلف الكثيرات منهن منهـكات. وأمضى كثير من الرجال وقتا طويلا جدا في العمل بالمراكز الحضرية حتى إنهم أنشأوا حياة مسـتقلـة بعيـدا عن أسرهـم. وعندمـا يقومـون بزيـارة أسـرهم

(أو يتركون وظائفهم ويتقاعدون)، لا يســتطيعون التكيف مع البيئة الجديدة بعيدا عن وسائل الراحة واعتياد الحياة المدنية: ينفصلون نفسيا عن زوجاتهم، أو أبنائهم، أو أقاربهــم الآخريـن، وغالبـا مــا يعجـزون عـن التكيف مــع البيئة غير المألوفة، حيــث لا يكـون لديهم أي شيء يفعلونه أو دور واضــح. وبعيدا عن الوطن، يصبح الكثير من الرجال متوحدين، وقد ينشــدون الراحة مع نســاء أخريات، بمن في ذلك العاهرات، وقد يلتقطون منهن عدوى تنتقل جنسيا، كفيروس نقص المناعة البشرية، الذي يخاطرون بنشره عندما يعودون إلى زوجاتهم[1].

فــماذا يمكن للحكومــات الأفريقية القيام به للتعامل مع نظام العمل الراســخ بعمــق والذي أفضى إلى هــذا الوضع؟ ومن المؤكد أن إحدى طرق التعامل يمكن أن تكــون تقدير الحكومات لدور الأسرة والعمل عــلى إقامة مجتمع يوفر فرص عمل للرجال حيث توجد أسرهم، أو يســمح للآباء الذين يتعين عليهم الانتقال من أجل وظائفهــم بإحضار أسرهم معهم. وبهذه الطريقة، يمكن أن ينتهي النمط الذي يبلغ عمره قرنا من الزمان للعامل المهاجر بلا شريك في كل أنحاء أفريقيا.

أما بالنســبة إلي، فغياب الرجال داخل أسرهم مساهم رئيسي في نقص الديناميكية الــذي يتجــلى في الكثير من المجتمعات الأفريقية، وبخاصــة في المناطق الريفية. وهذه الأسر المفككة تجعل الأبناء أكثر ضعفا. ومن أكثر الخبرات تدميرا لأي أفريقي - وبخاصة من هم آباء أنفســهم - رؤية أطفال الشــوارع أو الجنود الأطفال؛ أو الشــباب المدمن للمخدرات، والمشــتغلين بالدعارة، والمصابين بفيروس نقــص المناعة البشرية/الإيدز؛ أو الشباب والشابات القابعين في حالة خدر أو بلادة. وحينما لا يأخذ الرجال مسؤولياتهم الأسريــة مأخذ الجد، فكيف يمكن إقامة مجتمع قوي أو تنشــئة أطفال آمنين وواثقين من أنفسهم؟

وهذا هو السبب في إيماني العميق بأن الحكومات والأفراد الأفارقة يتعين عليهم أيضــا إثبات قيمة أبناء أفريقيا وحبهم ورعايتهم لهم - عن طريق بذل كل الجهود لتوفــير تعليم جيد، وفرص متاحة، ولتشــجيع الشــباب حتى يتمكنــوا من تطوير مهاراتهم إلى جانب مواهبهم التي يشكلها آباؤهم، وكبارهم، وقادتهم.

والأطفال الرضع ذوو البطون المنتفخة والأطفال الذين يجيدون استخدام السلاح أو المنتشــون بالمخدرات، جميعهم أعراض لمجتمع آخذ في التفكك، والأسر السليمة

هي الوسيلة لرأب التصدعات. وبـ «إعادة» الرجال إلى أسرهم، فأنا لا أعني التحول إلى معايير مجتمع تقليدي، أبوي، حتى وإن كان ذلك ممكنا. وبدلا من ذلك، فأنا أشير إلى أن المطلوب في أفريقيا الحديثة هو الشراكة الحقيقية في تنشئة الأطفال ورعايتهم في جو تحترم فيه المساواة بين الجنسين، ويتقاسم فيه الرجال والنساء المسؤوليات بشكل عادل. وبدرجة ما، فهذا ما يحدث حاليا مع الأزواج الموسرين الأصغر سنا - الذين يستطيعون تحمل تكاليف وسائل الراحة ويقسمون العمل المنزلي وتربية الأطفال - على الرغم من أن النساء لايزلن يقمن بما هو أكثر من حصتهن. وإذا أخفق الآباء الأفارقة في إعداد الجيل القادم، فما جدوى كل العمل طوال حياتهم؟! سوف يكون بلا جدوى.

استنزاف العقول

يتضح تفكك الأسرة الأفريقية في هجرة الأفارقة عبر البحار. والقادة في أفريقيا بحاجة إلى يسألوا أنفسهم عن السبب وراء عدم قدرتهم على جعل القارة أكثر كرما حتى لا يخاطر المواطنون بحياتهم للفرار من بلادهم. ولابد لهم أن يلقوا نظرة صادقة على حقيقة أن بعضا من رجالهم ونسائهم الواعدين للغاية يجري إغراؤهم بالسفر إلى أوروبا، أو أمريكا الشمالية، أو أماكن أخرى بسبب الفرص المهنية والمالية الأكبر، والأمن، ونوعية الحياة الأفضل.

يفر الكثير من الأفارقة الآخرين من قارة غنية لمجرد أن يعيشوا حياة الكفاف في مكان آخر، حيث تكاليف المعيشة غالبا ما تكون أعلى والحياة أسرع وأكثر تنافسية، وليقوموا بأعمال حقيرة حتى عندما يكونوا مدربين مهنيين. ويمكن لهذا الوضع أن يلحق الدمار بالروح الأفريقية. وإذا اعتنق المرء مبادئ حقوق الإنسان وحرية الحركة، فلا يستطيع أن يلوم الأفراد على رغبتهم في البحث عن الثراء أو التطوير المهني في مكان آخر: في بلدهم الخاص، أو في مكان آخر من القارة، أو عبر البحار.

من ناحية أخرى، يجدر السؤال عن السبب وراء قيام البنك الدولي، وبشكل أكثر تحديدا، الدول المانحة بإعطاء أفريقيا أو إقراضها أموالا لتحسين منشآتها وجامعاتها الطبية لتدريب العاملين، لمجرد أن تغري الحكومات المانحة هؤلاء الأفراد المدربين حديثا بعد ذلك بالسفر إلى خارج البلاد. ومن المؤكد أن هذا الهروب ليس ظاهرة

أفريقية فحسب؛ فكثير من الأشخاص من بلدان أخرى يطرقون أبواب البلدان الغنية في أوروبا وأمريكا الشمالية للأسباب نفسها. ونظرا لأن بعض هذه الدول كان المدير الاستعماري للكثير من الدول القومية الأفريقية ولأنها تتحدث اللغة نفسها وتبنت الثقافة نفسها، فكثير من الأفارقة يشعرون بالمزيد من الارتياح في هذه البلدان عن أي مكان آخر. كما أن النمو السكاني الأكثر انخفاضا في الدول المتقدمة يعني أيضا أن هناك فرص عمل للمهاجرين الذين سيشغلون الوظائف التي لا يرغب السكان المحليون الأكثر امتيازا في القيام بها.

وهذا الوضع هو استمرارية لديناميكية العالم الصناعي الذي يزود أفريقيا بالمساعدة من ناحية وينتزع رأسمالها الطبيعي من ناحية أخرى. وإذا لم تكن الحكومات الأفريقية حكيمة بشكل كاف، أو ملتزمة بتغيير قواعد اللعبة، فسيظل السباق من جانب واحد. والحل الوحيد، كما أراه، هو تحسين نوعية الحياة والإدارة في أفريقيا حتى يتمكن الشعب من التمتع بالحريات الأساسية. فهل من الإفراط المطالبة بأن يكون لشخص ما منزل لائق، وأن يكون قادرا على إرسال أبنائه إلى مدارس جيدة، وأن يحصل على الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية؟ أو أن يعيش في شارع آمن تعمل به وسائل النقل العام، وأن يسير عبر ممرات ممهدة على طرق تحفها النباتات والزهور وحيث لا يوجد أي غبار أو جبال من النفايات؟

ومن بين الأوجه الأخرى للقيادة التي ستلقى ترحيبا من قبل الحكومات الأفريقية تعميق وتعزيز العلاقات مع أولئك الذين يغادرون أفريقيا. يجب اعتبار كل أفريقي خارج القارة على أنه سفير لها. يهاجر الكثيرون ويحققون نجاحات عظيمة لأنفسهم، ليثبتوا بذلك قدراتهم، فيما لو وفرت لهم أوطانهم الفرص المتاحة لهم في بلدانهم المختارة. ولكن يوجد آخرون يحملون معهم ما يمكن تسميته بعبء أفريقيا - التصور الذي يفيد بأن القارة تعاني خللا وظيفيا وأن الأفارقة، مقارنة بشعوب المناطق الأخرى، متخلفون وغير قادرين على الاستفادة من الفرص المتاحة.

غالبا ما يبدأ الأفارقة بالخارج في قبول التصورات التي يرونها منعكسة في كثير من صور أفريقيا التي يصادفونها. ويصبحون عاجزين عن التغلب على التحديات التي قد يواجهونها: التمييز، الافتقار إلى القبول، الحكم المتسرع، وعدم السماح بأي أخطاء. وإذا ارتكب أحد الأفارقة خطأ، فالمخاطرة بالنسبة إليه أو إليها هو

أن الآخرين سيفكرون، «حسنا، ما الذي توقعته؟» يمكن أن تصبح هذه التحيزات طاغية، ويمكن للمهاجر أن يخفق، مُرسخا بذلك وبشكل أكبر نظرة متشككة بالفعل إلى الأفارقة في مناطق أخرى.

وفي حين أنه من الصحيح أن الأفارقة ليس لديهم الحيز لارتكاب أخطاء، أحيانا يبدو لي أنهم يعطون العالم عددا كبيرا جدا من الأسباب لعدم إعطائهم المساحة للقيام بذلك. ومن المؤكد أنه يتعين على رؤساء الدول، والساسة، وأصحاب الأعمال، وأولئك الذين يعملون في المجتمع المدني، والأفارقة العاديين، أن يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم - ولن يكون هذا لإقناع بقية العالم في المقام الأول بأنهم ليسوا مضطرين دائما للعمل بمستويات دنيا، ولكن من أجل إحساسهم الخاص بالذات.

وينبغي أن يكون هناك جهد جماعي، وبخاصة من خلال سفارات الدول الأفريقية، لتوفير أنظمة ومؤسسات لدعم الأفارقة خارج القارة، حتى يتمكنوا من التكيف مع بيئتهم الجديدة بنجاح. وهذا ما فعلته الحكومة الهندية مع شتاتها. فلديها وزارة للهنود المغتربين، تساعدهم في الحصول على وثائق السفر بسهولة وتدعمهم ثقافيا واقتصاديا حتى يتسنى لهم أن ينجحوا ويعيدوا استثمار جزء من المال الذي يجمعونه خارج البلد في الهند. كان يمكن لهذه الخطوة أن تكون إيجابية للغاية لو أن الحكومات الأفريقية كانت مدركة على نحو مماثل حقيقة أن المهاجرين الأفارقة يواجهون تحديات فتساعدهم في أن يصبحوا سفراء على مستوى جيد - وبذلك تشكل صورة مسبقة (بدلا من تلك الصورة المشكلة من قبل آخرين) للأفارقة في الخارج.

من المؤكد أن الأفارقة في الخارج يقومون بدورهم. بين عامي 2000 و2003، تجاوزت التحويلات إلى أفريقيا ككل (17 مليار دولار سنويا) متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا (15 مليار دولار). كما قام ما يُقدر بـ 3,6 مليون أفريقي جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في الشتات بزيادة تحويلاتهم النقدية، من 1,8 مليار دولار في العام 1990 إلى 6 مليارات دولار في العام 2003[2]. وبحلول العام 2007 تضاعف هذا الرقم ليصل إلى 12 مليار دولار[3]. وتمثل التحويلات النقدية إضافات لا تُقدر بثمن إلى دخل الأسرة، ومن المرجح لها أن تصل إلى الأسر الفقيرة أكثر من المساعدات أو الإنفاق الحكومي غير المباشر؛ كما أنها تعزز الدخل القومي أيضا[4].

وتدلل الوتيرة السريعة لزيادة التحويلات النقدية في السنوات الأخيرة على الثروة المتنامية سريعا للشتات الأفريقي. وعلى الرغم من أنهم لم يحققوا بعد نجاحا على غرار الهنود المغتربين، الذين نجح الكثير منهم عبر البحار وعادوا بالخبرة إلى الهند، فإنه يمكن لأفريقيا مستقبلا أن تغري مهنييها بالعودة، حاملين كشوفهم، ومهاراتهم، وخبراتهم معهم. وستكون إحدى الطرق العملية لتحقيق هذا منح الأفارقة جنسية مزدوجة بشروط تعطيهم الثقة بالنفس والشعور بالطمأنينة. وسيضمن هذا للأفارقة أنهم إذا أرادوا يوما العودة إلى الوطن فسيكونوا قادرين على ذلك. ويجب أن يكون هناك مكان واحد في العالم حيث يكون أمرا حسنا أن تكون أفريقيا - وذلك المكان هو أفريقيا.

وعندما يعود الأفارقة، يجب ألا يعتذروا عن تركهم بلادهم في المقام الأول للبحث عن بيئة يمكن فيها للمواهب أن تنمو. وما يهم هو أنهم يبذلون قصارى جهدهم حيث يوجدون: سواء بدعم أفريقيا من الخارج أو، عندما يحين الوقت، العودة لمساعدة دولهم على الازدهار.

ويتعين على الحكومات الأفريقية أيضا تقديم المزيد من التيسيرات للأفارقة العائدين لإقامة المشاريع أو ممارسة تطبيق ما تعلموه خارج وطنهم. والأهم من ذلك كله عندئذ، أنه يجب على أصحاب المشروعات هؤلاء - سواء الاجتماعية أو الاقتصادية - ألا يشعروا بالإحباط بفعل نظام غير كفء وفاسد يجعل إقامة أو إدارة مشروع أو مؤسسة أمرا باهظ التكلفة أو بيروقراطي من دون الحاجة إلى ذلك. فبعد كل شيء، لماذا يجب على أي شخص العودة إلى وطنه بمهارة يمكن أن تفيد الدولة ويجد أنه من المستحيل إقامة مشروع أو مدرسة أو شركة لتكنولوجيا المعلومات بسبب الروتين، أو لأنه يتعين عليه زيارة وزير العلوم والتكنولوجيا، على سبيل المثال، وتقديم رشوة له؟

وكما أعرف أنا نفسي، فالسفر إلى خارج القارة تجربة كبيرة مفيدة،، تزودك بوجهة نظر، وتفتح مداركك على أفكار جديدة، وتحفزك على النظر إلى مجتمعك بأعين جديدة. ويمكن قول الشيء ذاته عن السفر داخل القارة. وليس من السهل القيام بهذا - ليس فقط للأفارقة من جيلي، بل لأولئك الذين يعيشون في أفريقيا الآن أيضا.

إن صعوبة السفر داخل القارة نفسها ليست مجرد نتيجة لروابط النقل الجوي وروابط النقل الأخرى المحدودة. فهي نتيجة أيضا للتصورات - السلبية غالبا - لدى الأفارقة لبعضهم البعض، والتي تجعل من الحصول على وثائق السفر التي يحتاج إليها المرء عملية شاقة - حتى بالنسبة إلى شخص أفريقي يقوم بزيارة بلد آخر في أفريقيا. وإذا ما أمكن للأفارقة السفر بسهولة أكبر داخل أفريقيا من دون أن يتعرضوا لمعوقات لا نهاية لها للحصول على الوثائق، فسوف يساعدهم ذلك في فهم بعضهم بعضا، ومعرفة القارة بشكل أفضل، وإدراك المشكلات التي تواجهها.

ورغم التحديات الكثيرة التي تواجه الشعوب الأفريقية إجمالا، فإن الأفراد في الشتات وفي الوطن على حد سواء يقتطعون جزءا من حاضر أفريقيا ومستقبلها بأيديهم. وقد قام المغني البنيني انجليك كيدجو بإنشاء مؤسسة لتوفير فرص التعليم الابتدائي والثانوي للفتيات في العديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء. ويستغل نجم كرة القدم الليبيري والسفير الخاص لليونيسيف جورج ويا الرياضة لتشجيع الأطفال في ليبيريا على البقاء في المدرسة. وتعد ناشطة حقوق الإنسان، الصومالية المولد، آيان هيرسي علي نصيرا قويا لحقوق المرأة وحرية الفكر في القرن الأفريقي وفي كل أنحاء العالم[5].

وبعد عقود لم يُسمع خلالها من أفريقيا سوى أصداء إيقاعاتها في الموسيقى الأمريكية، والكاريبية، واللاتينية، تُسمع أصوات أفريقيا نفسها ويجري التعبير عنها الآن حول العالم: فقد واصل يوسو ندور السنغالي، وهيو ماسيكيلا والراحلة ميريام ماكيبا من جنوب أفريقيا، وساليف كيتا من مالي، وفيمي كوتي من نيجيريا، وبابا ويمبا من جمهورية الكونغو الديموقراطية عادة التعبير عن طموحات شعوبهم، ولغاتهم، والإنسانية المشتركة. وفي الأدب، على سبيل المثال لا الحصر، تواصل كلمات العمالقة الأفارقة أمثال ليوبولد سنغور السنغالي؛ والنيجيريين تشينوا أتشيبي وول سوينكا النيجيري الحائز على جائزة نوبل؛ والجنوب أفريقيين جون كاني، وونستون نتشونا، وآثول فوغارد، ونادين غورديمر الحائزة على جائزة نوبل؛ ونغوغي وا ثيونغو الكيني - الذي تتناول روايته «ساحر الغراب» بتفصيل سيريالي ساخر سخافات السياسة الأفريقية - التعبير عن قارة تناضل لتحقيق طموحاتها.

وبهدوء وخـارج دائرة ضوء الاهتمام الدولي والمؤتمرات والحفلات الموسـيقية، ينظم الأفارقة أنفسـهم. وعلى مدى العقديـن الماضيين، في أعقاب موجات الجفاف في سـبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، قامت الفلاحات في النيجر بزراعة أشجار تغطـي 3 ملايـين هكتار (7,5 مليون فـدان)، لا تعوق رمال الصحراء فحسـب بل تعيـد الاخضرار إلى أجزاء من السـاحل. ففـي الوقت الذي يُبقـون فيه على حياة الأشـجار، فإنهم يزودون أنفسـهم أيضا بالطعام، والوقـود، والدخل عندما يبيعون فروع الأشجار من أجل حطب الوقود[6].

ولا تنتظر النسـاء في ليسـوتو الـوكالات الدولية لتوفير الطعام؛ حيث يقمن بإنشـاء الحدائق الصغيرة المنتجة بشكل استثنائي في جوارِهن، ويزرعن كميات كبيرة من الخضراوات الخضراء، ويحمين أنفسـهن مـن الجوع[7]. وقد قام الأفراد الملتزمـون بتكييف العمليات التقليدية لتأسـيس مشروعات مسـتدامة: أفران التجفيف الشمسـية للفاكهة في أوغندا، والمواقد التي تعمل بوقود الإيثانول في إثيوبيا، وأفران الكتلة البيولوجية في تنزانيا[8].

وتحاول شبكة غرب أفريقيا لإقامة السلام تعزيز السلام ومنع الصراعات المستقبلية بعد سـنوات من الحرب الأهلية، والتشرذم الحربي، والاسـتخدام واسع الانتشار للجنود من الأطفـال[9]. ويناضل حراس الغابات بمتنزه فيرونغـا الوطني في جمهورية الكونغو الديموقراطيـة لحماية الحيوانات البرية، بما في ذلك الغوريلات الجبلية المعرضة للخطر، التـي تعيش هناك - رغم حقيقـة أنه على مدى عقد قُتِلَ أكـثر من 150 من رجالهم واختُطِفَ بعضهم[10].

وفي زامبيا، قاد هامرسـكجويلد سـيموينغا، رئيس برنامج المحافظة على الحياة البرية وتنمية المجتمع شمال لوانغا، حملة لحماية التنوع البيولوجي، في الوقت الذي كان يسـاعد فيه القرويين بالمنطقة عن طريـق التعليم، والصحة الريفية ومبادرات تمكين المرأة، وبرامج القروض الصغيرة. وفي موزمبيق، يقوم الموسـيقي فيليتشـيانو دو سـانتوس بجولات في القرى النائية بمقاطعة نياسا لتعزيز أهمية الصرف الصحي والمحافظـة على الماء باسـتخدام مراحيض خليط التسـميد. وفي ليبيريا، أدى توثيق سـيلاس أيونغ سياكور لانتهاكات حقوق الإنسـان في قطاع تقطيع أشجار الغابات، واسـتخدام العائدات من تقطيع الأشـجار لتمويل الحرب الأهلية في البلاد إلى قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر على تصدير الأخشاب الليبيرية[11].

وفي كينيا، عملت ديخا إبراهيم عبدي، وهي امرأة مسلمة، من أجل السلام في شمال البلاد المضطرب وأنشأت واحة مركز السلام في مومباسا لدعم الوساطة[12]. وفي العام 2006 حصل ألفريد تابان من السودان، وزينب هاوا بانغورا من سيراليون، وإيماكولي بيرهاهيكا من جمهورية الكونغو الديموقراطية، وريجينالد ماتشابا-هوفي من زيمبابوي على جوائز من الصندوق الوطني للديموقراطية بالولايات المتحدة على «إسهاماتهم في دعم الديموقراطية، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشفافية الحكومية والانتخابات الحرة، النزيهة في أوطانهم»[13]. وتعمل حملة زكي أتشمت للإجراء العلاجي على إتاحة الحصول على العلاجات المضادة لفيروسات النسخ العكسي إلى جانب رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية في جميع أنحاء جنوب أفريقيا[14]. وتستغل العداءة الكينية تيغلا لوروب شهرتها العالمية لدعم التعايش السلمي والتنمية في شرق أفريقيا[15].

ولا تشتمل بالضرورة هذه الإجراءات، التي يقوم بها أفراد – البعض منهم معروف والآخر غير معروف لكنهم جميعا استثنائيون -على منح مساعدات بعدة ملايين من الدولارات أو موافقة حكومية. ومع ذلك، فهم يغيرون التصورات والحقائق على الأرض. وكما يوضح هؤلاء الأشخاص وآخرون لا حصر لهم، فالأفارقة أنفسهم هم من سيتعين عليهم في نهاية الأمر تقرير مستقبلهم. وحيثما يوجد فقر وتدهور بيئي، لابد للأفارقة من العمل بما لديهم والتوحد للوفاء باحتياجاتهم المباشرة في الوقت الذي يزيدون فيه فرصهم في الرخاء مستقبلا عن طريق إحياء الغابات، وحماية مستجمعات مياه الأمطار، وممارسة الزراعة الفعالة. وحيثما توجد فرص عمل وموارد طبيعية وفيرة، يتعين على الأفارقة استغلالها بحكمة ولمصلحة الأفارقة، وتنمية صناعاتهم الخاصة وتداول رأس المال داخل بلدانهم. وحيثما توجد حاجة إلى الاستثمار والشراكة الأجنبية، لابد للأفارقة أن يتصرفوا بذكاء، ويشجعوا الأمانة والشفافية، وألا يتنازلوا عما يملكونه بثمن بخس بسبب الجهل أو الفساد.

ومن المؤكد أنه حيثما يوجد سوء قيادة، فالأفارقة بحاجة إلى الوقوف إلى جانب القادة الذين يريدونهم وعدم الرضا بالقادة الموجودين. وقد ظل عدد كبير جدا من القادة الأفارقة أبطالا صغار لدولهم المجهرية بدل أن يصبحوا رجال دولة حقيقيين للدولة الكبيرة ككل. وقد لعبوا على رغبة الشعب في اتباع شخص ما سيقودهم من

مشـــكلاتهم إلى الثراء الفوري بدلا من الانضمام إليهم في حل مشـــكلاتهم عن طريق استغلال مواهبهم الخاصة.

ونظرا لعدم اســـتعدادهم لمشـــاركة الدول المجهرية الأخـــرى، فقد عجل قادة الدول المجهرية بالكثير من الصراعات الســـابقة والحالية التي تؤرق أفريقيا. وعندما يتقاتـــل الجميـــع للفوز بالكعكة كاملة، فكل ما يتبقـــى لأي منهم هو الفتات. وإذا كانـــت القيادة الأفريقية غير قـــادرة على منع قادة الـــدول المجهرية في بلدانهم أو أنهـــا لم تمنعهم من قتال بعضهم بعضا، فكيـــف يمكنهم وقف الصراعات بين دولهم القومية، فضلا على الأمل في تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي بشأن قارة موحدة؟

ومن الضروري لهؤلاء القادة (والشـــعب الذي يزعمون أنهم يمثلونه) إدراك أنه، حتى داخل بيئة الديموقراطية، جميع الدول المجهرية لها الحق في أداء دور بالدولة الكبيرة. وهذا هو الحال بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر إحدى الدول المجهرية، أو مدى تمثيلها الجيد أو الســـيئ في البرلمان أو الإدارة الوطنية. إن حكم الأغلبية غير كاف. حتـــى أصغر الدول المجهريـــة وقادتها بحاجة إلى المشـــاركة في الحكم - وألا تخشى أن تكون تظلماتها بشأن تجاهلها دليلا على «القبلية».

لابد أن تكون شـــعارات أفريقيا هي المساءلة، والمســـؤولية، والعدالة، والعمل. فإذا ما اســـتقرت هذه الشـــعارات في قلب كل أفريقي، فســـوف يكون من المرجح بصورة أكبر أن أبناءه سيذهبون إلى المدرسة بدلا من أن يصبحوا جنودا أو يُضطرون للعمل في الحقول؛ وسيشعر المواطنون بالقدرة على تحدي القادة قبل أن يستميلوا الجيش أو الشرطة ليصبحوا طغاة؛ وســـتُحترم سلامة أجساد النساء، وستكون لديهم الفرصـــة لإحداث نوع مـــن التغيير الذي يزيد قوة الأصـــوات، والحقوق، وبالأحرى، حياة الرجال والنساء في المجتمعات الأفريقية عبر القارة.

وفي الأخير، ســـيكون لدينا جيل من الأفارقة الذين يعتنقون مجموعة من القيم، كالعمـــل من أجل الصالـــح العام، والالتزام، والمثابرة، والصـــبر حتى يتحقق الهدف. وسيعيشـــون حياتهم من أجل شيء ما أكبر من أنفســـهم. ومثل نيلســـون مانديلا، وديزمونـــد توتو، وجوليوس نييريري، وكوامي نكروما - الذين عرفهم الناس وأُعجبوا بهـــم للمهام التي قاموا بهـــا، والتي تجاوزت مصالحهم الشـــخصية الضيقة، وكانت لديهـــم رؤية من أجل قارتهم، وغالبا ما تعرضوا للاحتقـــار أو التجاهل - لن يقبلوا

بالوضع الراهن. غير أنهم بالأمانة والنزاهة والمرونة سيستمرون في العمل. ومثل هؤلاء الأبطال، سيدركون أنهم لم يعد بمقدورهم انتظار القوى التي تحكمت في أفريقيا حتى تفسح لهم الطريق.

الإصلاح

عندما قررت لجنة نوبل النرويجية منحي جائزة السلام في العام 2004، كانت بذلك ترسل عددا من الرسائل. فالجائزة لم تكن نداء بأن تكون البيئة في صميم العمل من أجل السلام فحسب؛ بل كانت أيضا تقديرا للشعب الأفريقي عموما، والصراعات التي يواجهها كل يوم. وكانت دليلا على مدى أهمية البيئة والموارد الطبيعية لضمان بقائنا على قيد الحياة، وكانت رسالة أمل إلى القارة.

كما كانت تقول أيضا للنساء الأفريقيات، تحديدا، أن النساء يمكن أن يحدثن تأثيرا، على الرغم من أن أفكارهن وأفعالهن غالبا ما تُقابَل بالرفض. وعلاوة على ذلك، فقد كانت تقديرا للكثير من المواطنين حول العالم الذين ظلوا يعملون على مجموعة من القضايا المشابهة - البيئة، حقوق الإنسان، الديموقراطية، حقوق المرأة، وإقامة السلام - وربما لم يدركوا الروابط التي تجمع بينهم. وقد حظيت بالتكريم لأكون رمزا لكل ذلك مُجتمعا.

وبمرور السنوات، أصبح من الواضح لي أنه عند الدفاع عن البيئة، وفهم الطرق المتعددة لإضرار البيئة المتدهورة بحياة أصغر المجتمعات والقارة الأفريقية بأكملها، يكون الارتباط بين من أكون كأفريقية والأفكار التجريدية للسلام، والحيز الديموقراطي، والتنمية أعمق مما تستطيع الكلمات التعبير عنه. وعندما أنشد الإصلاح لقارتي، فأنا أصلح نفسي بكل ما تعنيه الكلمة تماما - كما هي الحال بالنسبة إلى كل أفريقي، حسبما أعتقد - نظرا لأن "من نكون" مرتبط بالأنهار والجداول، والأشجار والأودية. ومرتبط بلغاتنا الغنية بالحِكم والأمثال من العالم الطبيعي وماضينا الهش والمنسي تقريبا. ونحن نكافح من أجل مستقبل أبنائنا، وأبناء الرجال والنساء الذين كبروا معنا، والأجيال القادمة للأنواع الأخرى.

وبالنظر إلى الثروة الهائلة لغابات حوض الكونغو، على سبيل المثال، فمن الممكن أن ندرك أنه عند اعتماد الشعوب على الموارد الطبيعية حولهم، يمكن لنا جميعا أن

نصل إلى تقدير أعمق لحقيقة أن ما هو غير بشري هو الذي يضمن لنا الاستمرار في الوجــود. فمن دون البشر تنمو المخلوقات والنباتات والأشــجار؛ لكن من دون تلك الأنواع، لا أمل للبشر في البقاء. وهذا هو الســبب في أنه عند التفكير بشــأن حقوق الإنســان، نحتاج إلى الوصول إلى مستوى آخر للوعي لتقدير أن الأنواع الأخرى أيضا لها الحق في وجودها ونصيبها من الأرض.

وهــذا الصراع من أجل المحافظة على ما لديهم وإحكام قبضتهم عليه هو الصراع الذي يجب على جميع الأفارقة - وبالأحرى، كل الشــعوب - المشــاركة فيه. ذلك أنه إذا عُريت التربة ولُوثت المياه، وسُــمم الهواء، وفُقِــدت الحياة البرية، وقُوضت الثروة المعدنية وبِيعَت خارج القارة، لن يبقى شيء يمكننا أن ندعوه ملكا لنا. وعندما لا يكون لدينــا شيء ندعــوه ملكا لنا، لا يكون لدينا شيء يعكــس لنا من نكون حقا. ومن دون المرآة التي يقدمها العالم الطبيعي لنا، سنتوقف عن رؤية أنفسنا، وننسى من نكون.

وهذا هو السبب في أن عملنا هو الإصلاح - إعادة ما هو ضروري حتى نتمكن مــن المضي قدما. فزراعة الأشــجار، والتحدث بلغاتنا، وأن نحــكي قصصنا، وألا ننبذ حيــاة أجدادنا، جميعها جزء من فعل المحافظة على البيئة ذاته - فجميعها عناصر مكونة للنظام البيئي الأوســع الذي تقوم عليه الحياة الإنســانية. ونحن بحاجة إلى حماية أطعمتنا المحلية، وتذكــر كيفية زراعتها وطهيها، وتقديمها وتناولها. ولابد لنا من تذكر كيفية صناعة ملابســنا وارتدائها بفخر؛ ونحن بحاجة إلى تذكر لغاتنا الأم، والعنايــة بلغتنا، بكل مــا تعنيه الكلمة. فدعونا نمــارس روحانيتنا ونرقص رقصاتنا، ونحيي رموزنا ونعيد اكتشاف شخصيتنا المشتركة. ومن دون أعمال التجديد الثقافية هــذه، نكون مجرد ضحايا الموضة، وأصحاب نزوات غذائية، ونؤدي طقوســا فارغة ونســتخدم علامات لا مغزى لها للتقدم في عالم مجرد من العمق أو المعنى، ونكون ضعفاء أمام أي شخص يريد استغلالنا.

ولابد للأفارقة من الإتيان باختيار متأن للمضي قدما معا نحو تكوين دول كبيرة أكثر تماســكا، حيث يشعر الجميع بالحرية، والأمن، والتصالح مع النفس ومع الغير، وحيث لا تحتاج أي جماعة إلى استخدام العنف ضد جيرانها. وعندئذ، سيبدأ الجميع في جني ثمار الوحدة في التنوع.

الهوامش



الفصل الأول

(1) Arthur Bright, «South Africa's Anti-Immigrant Violence Spreads to Cape Town,» Christian Science Monitor, May 23, 2008.

(2) «Poverty Rates in Sub-Saharan Africa Steadily Declining Over Last Ten Years: Report,» Ethiopian News Agency, August 28, 2008.

(3) «The State of Africa's Children, 2008,» UNICEF, May 28, 2008.

(4) Cathy Majtenyi, «Women Have Strong Voice in Rwandan Parliament,» Voice of America, July 16, 2007.

الفصل الثاني

(1) Pakenham, the Scramble for Africa.

(2) Hochschild, King Leopold's Ghost.

(3) "Zambia: Rise of African Nationalism (1945 – 1964)," EISA, www.eisa.org.za

(4) Meredith, the Fate of Africa, p.176.

(5) للتعرف على تاريخ أفريقيا في العصور ما قبل الاستعمارية، انظر مواد «الويكيبيديا» تحت العناوين التالية:

Wikipedia entries for «Ashanti,» «Benin,» «Dahomey,» Great Zimbabwe,» «Kongo,» «Mali,» «Songhai,» Sankore,» Zulu» (accessed on September 2, 2008)

الفصل الثالث

(1) Meredith, the Fate of Africa, p 142.

(2) Elsa Artadi and Xavier Sala-i-Martin, «The Economic Tragedy of the XXth Century: Growth in Africa,» NBER Working Paper #9865, July 2003.

(3) Table 6:1, «Africa's Growth Tragedy: An Institutional Perspective,» Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform, World Bank, 2005, p.275.

(4) على سبيل المثال انظر:

«Timeline: Democratic Republic of Congo,» BBC News, April 30, 2008.

(5) Stiglitz, Making Globalization Work, p11.

(6) «War against Women: The Use of Rape as a Weapon in Congo's Civil War,» CBS News, January 13, 2008; and «IRC Study Shows Congo's Neglected Crisis Leaves 5.4 Million Dead," International Rescue Committee, January 22, 2008, www.theirc.org

(7) Theo Mushi, «IMF Optimistic About Africa Development Prospects,» IPP Media, February 19, 2008.

(8) Martin Ravallion and Shaohua Chen, «The Developing World Is Poorer Than We Thought But No Less Successful in The Fight Against Poverty,» World Bank, August 26, 2008.

(9) «Sub-Saharan Africa Spring 2008 Regional Economic Outlook: Growth Expected to Remain Robust but Global Developments Cloud Prospects,» International Monetary Fund press release, April 12, 2008.

(10) Economic Report on Africa, 2008, Economic Commission on Africa, p62.

(11) AVERT, www.avert.org/aidsbotswana.htm (accessed on September 2, 2008).

(12) UN Human Development Report 2007/ 2008, pp 229 - 30.

(13) "Reducing the Global Incidence of Civil War: A Discussion of the Available Policy Instruments, "Inwent – Capacity Building International, Germany, October 8, 2004, www.inwent.org/ef-texte/military/collier.htm (accessed September 2, 2008).

الفصل الرابع

(1) يمكن مشاهدة الجلسة على:

www.youtube.com/watch?v=R8CF4EoXjDo

(2) Larry Elliott "Elephant in the Room Can't Leave It All Up to Sharon," The Guardian, January 31, 2005.

يُعتقد أن المبلغ الأولي الذي تم التبرع به كان مليون دولار.

(3) Mark Sundberg and Alan Gelb, «Making Aid Work,» Finance & Development, International Monetary Fund, December 2006 ,vol.43, no.4.

(4) "Global Fund Money Will Make Mosquito Nets Widely Available in Tanzania," Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis, and Malaria press release, December 2, 2002.

(5) "Malaria- Facts & Figures," 2004, Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis, and Malaria; "The Impact of Malaria, a Leading Cause of Death Worldwide,» U.S. Centers for Disease Control and Prevention, www.cdc.gov/malaria/impact/index.htm (accessed September 2008).

(6) "Malaria: The Impact of Malaria, a Leading Cause of Death Worldwide," U.S. Centers for Disease Control and Prevention, www.cdc.gov/malaria/impact/index.htm (accessed September 2008).

(7) Easterly, the White Man's Burden, p 4-5.

(8) "AIDS Epidemic Update 2007," Joint United Nations Programme on HIV/AIDS and the World Health Organization, 2007.

(9) James Whitworth, "Malaria and HIV," HIV InSite Knowledge Base Chapter, May 2006, http://hivinsite.ucsf.edu/Insite? page=kb-05-04-04#S2X (accessed September 2008).

(10) Sachs, the End of Poverty, pp. 227-38, and www.millenniumpromise.org

(11) "The Magnificent Seven," Economist, April 27, 2006.

(12) Eliza Barclay, "How a Kenyan Village Tripled Its Corn Harvest," Christian Science Monitor, June 17, 2008.

(13) "Tackling the Silent Killer: The Case for Sanitation," Water Aid, July 2008; and Gumisai Mutume, "Rough Road to Sustainable Development," Africa Renewal I8:2 (July 2004).

(14) جميع البيانات في هذه الفقرة من:

«Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, April 08,» International Monetary Fund; G-8 Aid: DATA (Debt, AIDS, Trade, Africa), June 2008.

الفصل الخامس

(1) Lydia Polgreen, «Angolans Come Home to ‹Negative Peace,›» New York Times, July 30, 2003; and «Angola: Towards Peace and Democracy (2002 – 2007),» EISA, www.eisa.org.za/WEP/angoverview10.htm (accessed September 2008).

(2) United Nations Economic Report on Africa, 2008, p 49.

(3) Sharon LaFraniere, "As Angola Rebuilds, Most Find Their Poverty Persists," New York Times, October 14, 2007.

(4) UN Human Development Report 2007/2008.

(5) "Angola: Thousands Forcibly Evicted in Postwar Boom," Human Rights Watch, May 17, 2007.

(6) Richard Black, "Africa Fish Fall Blamed on Japan," BBC News June 24, 2008.

(7) UN Integrated Regional Information Networks, "And Then There Were No Fish," November 21, 2007.

(8) "The Crisis of Marine Plunder in Africa," ISS Today, October 2, 2007, www.iss.co.za

(9) "Africa Moves to Stop Fish Theft," BBC News, July 2, 2008.

(10) "Crisis in Africa Fish Supplies Looms, Experts Warn Africa Leaders," World Fish Center, August 21, 2005.

(11) "Fisheries Link to Bushmeat Trade," BBC News, November 12, 2004.

(12) Lydia Polgreen, "Once a Bright Point, Senegal Teeters Toward a Crisis," New York Times, June 18, 2008.

(13) Hilaire Avril "Overfishing Linked to Food Crisis, Migration," Inter Press Service, August 11, 2008.

(14) Paul Fauvet, "Fisheries Ministry Has Just One Patrol Boat," Agencia de Informaçao de Mocambique, May 31, 2008.

(15) "Poverty, Search for Status Driving Migration to Europe," UN Integrated Regional Information Networks, July 4, 2007.

(16) "And Then there were No Fish" and Sharon LaFraniere, "Europe Takes Africa's Fish, and Boatloads of Migrants Follow," New York Times, January 14, 2008.

(17) "Why Drop the Debt?" "Jubilee USA Network, www.jubileeusa.org/truth-about-debt/why-drop-the-debt.html (accessed September 2008).

(18) "The Dirty Dozen," Trace Aid, http://traceaid.com/media/looting index1.pdf; and http://traceaid.com/pages/media/briefs/pre-2004 briefs-archive.php (accessed September 2008).

(19) Jubilee Debt Campaign, www.jubileedebtcampaign.org.uk/Malawi+3481.twl (accessed September 2008), and "Unfinished Business: Ten Years of Dropping the Debt," Jubilee Debt Campaign, May 2008.

(20) Global Environment Outlook (GEO) 4, p. 200.

(21) United Nations Economic Commission for Africa, 2008, p. 6.

(22) Figure and Johnson-Sirleaf quotation from "Africa Action Stands with African Voices on Debt Cancellation," Africa Action, July 12, 2007, www.africaaction.org

(23) Sam Olukoya, "Nigeria Makes Progress on Stolen Cash," BBC News, July 2, 2008.

(24) Data on Commodities from Cheru, African Renaissance, particularly p11-13. And 129-33; and Ayittey, Africa Unchained.

(25) "World Economic and Financial Surveys: Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, April 2007," International Monetary Fund.

(26) Economic Report on Africa, 2008. Fig. I.I, p 22.

(27) Economic Report on Africa, 2007, p 22.

(28) المصدر السابق ص127.

(29) «Regional Economic Outlook: Sub-Saharan Africa, Aprl 2008,» International Monetary Fund, p 3.

(30) Collier, the Bottom Billion, p 39.

(31) المصدر السابق ص140 - 146.

(32) "Norway: An Oil Nation," see the government of Norway's website at www.norway.org.uk/policy/trade/oil/oil.htm (accessed September 2008).

(33) UN Human Development Report 2007/2008, p. 229.

(34) "Norway: Economy," Wikipedia.

(35) Darren Foster, "Nigeria: The Corruption of Oil," Frontline, May I, 2007.

(36) "Nokia and Nokia Siemens Networks Prepare for Growth of Telecommunications in Africa at CTO Roundtable," Corporate Social Responsibility Newswire, May 29, 2007. www.csrwire.com/News/8692.html (accessed September 2008).

(37) "Regional Economic Outlook, Sub-Saharan Africa, April 2008," International Monetary Fund.

(38) "On the Frontier of Finance," Economist, November 15, 2007.

(39) Collier, the Bottom Billion.

(40) Cheru, African Renaissance, p 127.

وللاطلاع على مقال حول إنجازات وتحديات النيباد، وأبرزها المطالبة بقيادة قوية، انظر:

Wiseman NKuhlu, «NEPAD: A Look at Seven Years of Achievement – and the Challenges on the Way Forward,» January 23, 2008, www.africafiles.org/articale.asp?id=17138 (accessed September 2008).

(41) CIA Factbook: European Union, www.cia.gov/library/publications/the-world- factbook/geos/ee.html (accessed September 2008).

(42) Thomas J. Christensen and James Swan, "China in Africa: Implications for U.S. Policy," U.S. Department of State, June 5, 2008, www.state.gov/p/eap/rls/rm/2008/06/105556.htm (accessed September 2008); Alden, China in Africa, pp.12, 18, and 22.

(43) See Alden, China in Africa; see also the thoughtful essay by George Esunge Fominyen, «China in Africa: Invasion or the New Face of Globalization?» www.gefominyen.com/2008/06/china-in-africa.html (accessed September 2008).

(44) Joseph Khan, "China Courts Africa, Angling for Strategic Gains," New York Times, November 3, 2006.

(45) Howard W. French, "Behind the Reluctance of China and Africa to Criticize Mugabe," International Herald Tribune, July 3, 2008.

(46) Matt Schroeder and Guy Lamb, "The Illicit Arms Trade in Africa: A Global Enterprise," African Analyst, #1, Third Quarter 2006, p 69-78.

(47) Richard Grimmett, "Conventional Arms Transfers to Developing Nations, 1998-2005," Conventional Research Service Report for Congress, October 23, 2006.

(48) "Did 'Ship of Shame' Complete Mission?," Yahoo News, May 8, 2008.

(49) Christof Maletsky, "'Ship of Shame' Cargo Delivered to Country," The Namibian, May 20, 2008.

الفصل السادس

(1) "Prize Offered to All Africa's Leaders," BBC News, October 26, 2006.

(2) "Chissano: Mo Ibrahim Prize for Achievement in African Leadership Acceptance Speech," November 26, 2007, www.polity.org.za/article.php?a_id=122204 (accessed September 2008).

(3) Cited in Sarah Childress, "In Africa, Democracy Gains Against Turmoil," Wall Street Journal, June 19, 2008.

(4) Ayittey, Africa Unchained, pp. 389-91.

(5) Website for the Ellen Johnson- Sirleaf Market Woman's Fund at http://smwf.org

الفصل السابع

(1) Ben Onyasimi, "Govt Sets New Conditions for CDF Teams," Kenya Times, August 13, 2008.

(2) "Integrating Tree Cash Crops in Agricultural Production Systems, Kenya," by Mr. Y. Sato, managing director, Kenya Nut Company, and Mr. J. H. G. Waithaka, Consultant, Eureka Agritech Limited, World Bank Group.

الفصل التاسع

(1) Jeffrey Gettlemen, "Official Sees Kenyan Ethnic Cleansing," New York Times, January 31, 2008; and Simiyu Barasa, "Kenya's War of Words," New York Times, February 12, 2008.

(2) See, for instance, Najum Mushtaq, "Kenya: Writing for Peace," Inter Press Service, August 5, 2008; "A List of Bloggers Covering the Kenyan Elections and its Aftermath," January 2, 2008, http://whiteafrican.com/2008/01/02/a-list-of-bloggers-covering-the-kenyan-elections-and-its-aftermath/; Generation Kenya, http://generation kenya.co.ke/main/; and Peace in Kenya, www.peaceinkenya.net/ (accessed September 2008).

(3) "Peace and Reconciliation," Green Belt Movement website, www.greenbeltmovement. org/c.php?id=18 (accessed September 2008).

(4) "Kenya Tourism Down in Wake of Election Violence", Associated Press, July 30, 2008.

(5) Jim Onyango, "Kenya: Spending on Police, Teachers Pushes Budget to SH760 Billion," Business Daily Africa, June 11, 2008.

الفصل العاشر

(1) The story is told in John Carlin, "How Nelson Mandela Won the Rugby World Cup," Daily Telegraph (UK), October 19, 2007; and Karen Bond, "Mandela Unites a Nation to RWC Glory," Rugby News Service, July 9, 2007.

الفصل الحادي عشر

(1) GEO 4, p 208.

(2) Africa: Atlas of Our Changing Environment, UNEP, 2008; for details, see "Glacial Retreat to Rapid Urbanization Chronicled in Landmark Satellite Report to Africa's Environment Ministers," UNEP press release, June 10, 2008.

(3) Charlayne Hunter-Gault, "Land Ownership Elusive for South Africa's poor," All Things Considered, August 7, 2006.

(4) "Government Warns Namibia's White Farmers," The Namibian, February 20, 2008.

(5) "White Farmers under Siege in Zimbabwe," BBC News, August 15, 2002.

(6) See Otsieno Namwaya, "Who Owns Kenya?" East African Standard, October 1, 2004; Clemence Manyukwe, "Judge Allocated Farm After 'Special Duties'" Financial Gazette, June 12, 2008; and the discussion regarding South Africa at www.bbc.co.uk/blogs/worldhaveyoursay/2007/10/whose_land_it_is_anyway.html (accessed September 2008).

(7) GEO 4, p 196.

(8) المصدر السابق ص210.

(9) Regional report of Working Group II, UN Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007.

(10) GEO 4, p 210.

(11) F.N. Tubiello and G. Fischer, "Reducing Climate Change Impacts on Agriculture: Global and Regional Effects of Mitigation, 2000-2080," Technological Forecasting and Social Change, 2007.

(12) See "Renewed Focus on the Importance of Agricultural Extension Services," African Agriculture, May 4, 2008, http://africanagriculture.blogspot.com/ (accessed September 2008).

(13) International Assessment of Agricultural Knowledge, Science and Technology for Development, www.agassessment.org, April 2008.

(14) Ernest Harsch, "Agriculture: Africa's Engine for Growth': Small-scale Farmers Hold the Key, Says NEPAD Plan," Africa Recovery 17:4 (January 2004).

الفصل الثاني عشر

(1) Zeddy Sambu, "Power Suppliers Eye Thermal Sources to Bridge Deficit," Business Daily Africa, April 1, 2008.

(2) Mwaniki Wahome, "As Power Shortage Looms, KenGen Looks to Old Dams," Daily Nation (Kenya), August 28, 2008.

(3) "Ethiopia: Deforestation and Monoculture Plantations Behind the Fires," World Rainforest Movement, Bulletin no. 55, February 2002.

(4) GEO 4, p 203.

(5) State of the World's Forests 2007, UNFAO, 2007.

(6) Africa: Atlas of Our Changing Environment, UNEP, 2008.

(7) GEO 4, P 205-13; see also Sonja van Renssen, "Climate Change 'Will Set Kalahari Dunes in Motion,'" SciDev.net, June 30, 2005, www.scidev.net/en/news/climate-change-will-set-kalahari-dunes-in-motion.html (accessed September 2008).

(8) GEO 4 p 196-213.

(9) Edward Miguel, Shankar Satyanath, and Ernest Sergenti, "Economic Shocks and Civil Conflict: An Instrumental Variables Approach," Journal of Political Economy 112:4 (2004).

(10) GEO 4, P 201.

(11) المصدر السابق ص209.

(12) Abraham McLaughlin and Christian Allen Purefoy, «Hunger is Spreading in Africa,» Christian Science Monitor, August 1, 2005.

(13) "'Pace of Desertification Doubled since 1970s, U.N. Says,' "Africa Conservation Forums, June 16, 2004, www.africanconservation.org/cgi-bin/dcforum/dcboard.cgi?az=read_count&om=7&forum=DCForum ID33 (accessed September 2008).

(14) GEO 4, p 212.

(15) "Valuation of Ecological Services and Natural Capital", in "Phytotechnologies," United Nations Environment Programme, Freshwater Management Series no. 7, www.unep.or.jp/Ietc/ Publications/ Freshwater/FMS7/11.asp (accessed September 2008).

(16) "Valuing Ecosystem Services," in World Resources, 1998-99, World Resources Institute, http://earthtrends.wri.org/features/view_feature.php?fid=15&theme=5 (accessed September 2008).

(17) "The Value of the World's Ecosystem Services and Natural Capital," University of Vermont, www.uvm.edu/giee/publications/Nature_Paper.pdf (accessed September 2008).

(18) Ecosystems and Human Wellbeing: Synthesis, 2005, Millennium Ecosystem Assessment, 2005.

(19) GEO 4, p 202.

(20) "Clean Energy Investments Charge Forward Despite Financial Market Turmoil," UNEP press release, June 2008.

(21) "Algeria Aims to Export Power - Solar Power," CBS News, August 11, 2007.

(22) Alok Jha, "Solar Power from Saharan Sun Could Provide Europe's Electricity, Says EU," The Guardian, July 23, 2008.

(23) "Algeria Plans to Develop Solar Power For Export," Reuters, June 19, 2007.

الفصل الثالث عشر

المعلومات حول حوض الكونغو مجمعة من عدد من المصادر:

التنوع البيولوجي، الجو، والمناخ:

«Congo Basin Forest Partnership,» USAID Sub-Saharan Africa; Alison L. Hoare, «Clouds on the Horizon: The Congo Basin's Forests and Climate Change,» Rainforest Foundation, February 2007; «Congo River Basin, A Reservoir of Biodiversity Threatened with Extinction,» IRIN, February 15, 2005; «Congo Basin Forest Fund: Why a Fund is Needed,» see www.cbf-fund.org; «The Forests of the Congo Basin: A Preliminary Assessment,» USAID/CARPE (Commission des Forets D'Afrique Centrale), 2005.

البنك الدولي والمشروعات المشاركة في حوض الكونغو:

Rory Carroll, «Multinationals in Scramble for Congo›s Wealth,» The Guardian, October 22, 2002, citing Final Report of Experts on the Illegal Exploitation of Natural Resources and Other Forms of Wealth of the Democratic Republic of the Congo (New York: United Nation Security Council/S/2003/1027, October 2003); «Forests in Post-Conflict DRC: Analysis of a Priority Agenda,» Center for International Forestry Research (CIFOR), Centre International de

Recherche Agronimique pour le Developpement (CIRAD), World Bank, et al., 2007; William Wallis and Dino Mahtani, «World Bank Admits Congo Omissions,» Financial Times, December 6, 2007; Robin Heighway-Bury, «Deforestation and Double Standards,» Bretton Woods Project, October 5, 2007; Andrew W. Mitchell, Katherine Secoy, and Niki Mardas, «Forests First in the Fight Against Climate Change: The Vivocarbon Initiative,» Global Canopy Programme, June 2007; Erik Reed and Marta Miranda, «Assessment of the Mining Sector and Infrastructure Development in the Congo Basin Region,» WWF, January 2007; «Carving Up the Congo,» Greenpeace, April 11, 2007.

السياسة، الغوريلات، لحوم الأدغال، وصناعة الفحم:

Sharon Begley, «Slaughter in the Jungle, and Congo's Gorilla Tragedy,» Newsweek, August 6, 2007; also CIFOR/CIRAD, above; Keya Acharya, «Rainforest Coalition Proposes Rewards for ‹Avoided Deforestation,› « Environmental News Network, August 15, 2007.

(1) GEO 4, p. 208.

(2) "Major Ebola Outbreak in DR Congo," BBC News, September 12, 2007; "Ebola Information," Wildlife Conservation Society, www.wcs.org/sw- high_tech_tools/wildlifehealthscience/ fvp/167620 (accessed September 2008).

الفصل الرابع عشر

(1) Helen Epstein, "The Hidden Causes of AIDS," New York Review of Books, May 9, 2002.

(2) Gumisai Mutume, "Workers, Remittances: A Boon to Development," Africa Renewal 19:3 (October 2005).

(3) "Migration and Development Brief 5: Revisions to Remittance Trends 2007," Development Prospects Group, Migration and Remittances Team, World Bank, July 10, 2008.

(4) "Remittances to Africa Overtakes Foreign Direct Investment, UN press release, December 7, 2005.

(5) Batonga Foundation, www.batongafoundation.org; George Weah, www.tlcafrica.com weah.htm; Ayaan Hirsi Ali, ayaanhirsiali.org

(6) Lydia Polgreen, "Trees and Crops Reclaim Desert in Niger," International Herald Tribune, February 11, 2007.

(7) Peter Greste, "Lesotho Gardens Relieve Food Crisis," BBC News, June 3, 2008.

(8) Ashden International Award Winners, 2008, www.ashdenawards.org/international_ winners_2008 (accessed September 2008).

(9) www.wanep.org

(10) Stephanie McCrummen, "Rangers Battle Odds to Save Rare Gorillas," Sydney Morning.

(Herald, August 13, 2007; and Ndesanjo Macha, "Conservation 2.0: Congo Park Rangers Bring Global Attention to Endangered African Wildlife," Global Voices Online, May 16, 2007, www.globalvoicesonline.org/2007/05/16 (accessed September 2008).

(11) Hammerskjoeld Simwinga, Feliciano dos Santos, Kpanan'Ayoung Siakor: all winners of the Golden Environmental Prize, www.goldmanprize.org

(12) Dekha Ibrahim Abdi, Winner of the Right Livelihood Award, www.rightlivelihood.org/ abdi.html (accessed September 2008).

(13) Rachel J. King, "Four African Freedom Activists Honored: Recipients Chosen for Efforts to Establish, Improve Democracy in Africa," America.gov, June 28, 2006.

(14) www.tac.org.za/community

(15) www.tegla.org

ببليوغرافيا



Alagiah, George. A Passage to Africa. London: Time Warner Paperbacks, 2002.

Alden, Chris. China in Africa. New York: Zed Books, 2007.

Ayittey, George B. N. Africa Unchained: The Blueprint for Africa's Future. New York: Palgrave Macmillan, 2005.

Calderisi, Robert. The Trouble with Africa: Why Foreign Aid Isn't Working. New York: Palgrave Macmillan, 2006.

Cheru, Fantu. African Renaissance: Roadmaps to the Challenge of Globalization. New York: Zed Books, 2002.

Collier, Paul. The Bottom Billion: Why the Poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About It. New York: Oxford University Press, 2007.

Easterly, William. The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good. New York: Penguin, 2006.

Economic Commission for Africa and the African Union. Economic Report on Africa, 2007: Accelerating Africa's Development Through Diversification. Addis Ababa, Ethiopia: United Nations Economic Commission for Africa, 2007.

Economic Report on Africa, 2008: Africa and the Monterrey Consensus: Tracking Performance and Progress. Addis Ababa, Ethiopia: United Nations Economic Commission for Africa, 2008.

Eggers, Dave. What is the what. San Francisco: McSweeney's, 2006.

Evans, Gareth. The Responsibility to Protect: Ending Mass Atrocity Crimes Once and For All. Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2008.

French, Howard W. A Continent for the Taking: The Tragedy and Hope of Africa. New York: Vintage, 2005.

Hirsi Ali , Ayaan. Infidel. New York: Free Press, 2007.

Hochschild, Adam. King Leopold's Ghost. New York: Houghton Mifflin, 1998.

Kapuscinski, Ryszard. The Shadow of the Sun. Trans. Klara Glowczewska. New York: Vintage, 2002.

Mandela, Nelson. Long Walk to Freedom. Boston: Little, Brown and Company, 1994.

Meredith, Martin. The Fat of Africa: A History of Fifty Years of Independence. New York: Public Affairs, 2005.

Ngugi wa Thiong'o. Wizard of the Crow. New York: Anchor, 2007.

Pakenham, Thomas. The Scramble for Africa. London: Abacus, 1992.

Sachs, Jeffrey D. The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time. New York: Penguin 2005.

Stiglitz, Joseph E. Making Globalization Work. New York: W.W. Norton, 2007.

United Nation Development Programme. Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

United Nation Environment Programme (2008). Africa: Atlas of Our Changing Environment, 2008. Nairobi, Kenya: Division of Early Warning and Assessment and United Nations Environment Programme, 2008.

Global Environment Outlook 4, Nairobi, Kenya: United Nations Environment Programme, 2007.

المؤلفة في سطور

وانغاري ماثاي

- وُلدت في نييري، كينيا، في العام 1940.
- مؤسســة حركة الحزام الأخضر التي قامت، عبر شبكات من النساء الريفيات، بزراعة ما يزيد على 30 مليون شجرة في أنحاء كينيا منذ العام 1977.
- انتُخبت في العام 2002 للبرلمان الكيني في أول انتخابات حرة على مدى جيل، وعملت نائبا لوزير البيئة والموارد الطبيعية.
- حصلت على جائزة نوبل للسلام في العام 2004.
- توفيت في العام 2011 عن عمر يناهز الـ 71 عاما بعد صراع طويل مع المرض.

المترجم في سطور

أشرف محمد كيلاني

- من مواليد القاهرة العام 1965.
- حاصل على درجة الليســانس في اللغة الإنجليزية وآدابهــا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، العام 1987.
- حاصــل على دبلومة عليا في اللغــة الإنجليزية التطبيقية، الولايات المتحدة الأمريكية، العام 1996.
- عمــل مترجما في العديد من الجهات داخل جمهورية مصر العربية وخارجها، ويعمل حاليا بوظيفة أخصائي إعلام في وزارة التجارة والصناعة، بجمهورية مصر العربية.
- صدر له عن المشروع القومي للترجمة، التابع للمجلس الأعلى للثقافة بجمهورية مصر العربية، كتاب «الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول» وكتاب «تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين».
- صدر له حديثا عن المركز القومي للترجمة بجمهورية مصر العربية كتاب «من سقراط إلى سارتر: البحث الفلسفي».

هذا الكتاب...

يقــدم هذا الكتاب نظرة تحليلية شــاملة ومتعمقة على التحديات التي تواجه أفريقيا، وآفاق المســتقبل الذي يحلم به أبناء القارة الســمراء. فما أعظــم التحديات التي تواجهها أفريقيــا، من مجاعات، وفقــر، ومديونية، وقهر للشــعوب، وصراعــات عبر الحدود، وتدهور بيئــي، وغيرها الكثير! كما يعــرض الكتاب معوقات التنمية في أفريقيا – على الرغم مما تملكه مــن ثروات طبيعيــة وبشرية هائلــة – وفي مقدمتها غيــاب الأمن والســلام، والافتقــار إلى التطــور التكنولوجي، وطمــس الهوية والثقافــة الوطنيــة، والحاجــة إلى القيادة السياســية والاقتصاديــة النزيهة المخلصة. ويتنــاول الكتاب الجانب المعــاصر والخلفية الثقافيــة والتاريخية للتحديات التي تواجهها أفريقيا، الإطار الســياسي، والاقتصادي، والدولي لهذه التحديات وأبعادها؛ القيادة ونظام الحكم الرشيد على قمة المجتمع وعلى مستوى القاعدة الشعبية؛ العلاقة المركبة وذات الإشــكالية بــين الهويــة العرقية والدولــة القومية في أفريقيــا الحديثة؛ البيئة كمحور لتحديات التنمية في أفريقيا؛ التحديــات التي تواجه الأفارقة كأفــراد في الداخل والخارج. وتؤكــد المؤلفــة، من خــلال هــذا الكتاب، حق الشــعوب الأفريقيــة في أن تكون لها إرادة حرة، وهوية مســتقلة، وأن تحكمها مبادئ العدالة والمساواة والشفافية.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 413 - 9
رقم الإيداع (2014/75)